

مجموع فتاوى

شيخ الإسلام ابن تيمية

مجموع الفتاوى

مجموع الفتاوى









مجموع فتاوى  
شيخ الإسلام محمد بن تيمية  
قدس الله روحه

جنت وترتيب الخوف  
عبد الرحمن بن محمد بن قاسم  
بمساعدة ابنه محمد

المجلد الثاني والثلاثون



# كتاب النكاح





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

### سئل الشيخ الامام العالم العبد

شيخ الاسلام أحمد بن تيمية قدس الله روحه

عمن أصابه سهم من سهام إبليس المسمومة ؟

فأجاب : من أصابه جرح مسموم فعليه بما يخرج السم ويبرىء الجرح  
بالترياق والمرم . وذلك بأمر :

« منها » : أن يتزوج أو يتسرى ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال :  
« إذا نظر أحدكم إلى محاسن امرأة فليأت أهله ؛ فإنعامها مثل مامعها » وهذا  
مما ينقص الشهوة ، ويضعف العشق .

« الثانى » : ان يداوم على الصلوات الخمس ، والدعاء ، والتضرع وقت  
السحر . وتكون صلاته بحضور قلب وخشوع . وليكثر من الدعاء بقوله :  
« يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك ! يا مصرف القلوب صرف قلبي إلى  
طاعتك وطاعة رسولك » فانه متى أدام الدعاء والتضرع لله صرف قلبه عن ذلك ،  
كما قال تعالى : ( كذلك لنصرف عنه السوء والفحشاء ؛ إنه من عبادنا المخلصين )

« الثالث » : أن يبعد عن مسكن هذا الشخص ، والاجتماع بمن يجتمع به ؛ بحيث لا يسمع له خبر ، ولا يقع له على عين ولا أثر ؛ فإن البعد جفا ، ومتى قل الذكر ضعف الأثر في القلب . فليفعل هذه الأمور ، وليطالع بما تجدد له من الأحوال . والله اعلم .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل عازب ، وتقسه تنوق إلى الزواج ؛ غير أنه يخاف أن يتكلف من المرأة ما لا يقدر عليه ، وقد عاهد الله أن لا يسأل أحدا شيئا فيه منة لنفسه وهو كثير التطلع إلى الزواج ؛ فهل يأثم بترك الزواج ؟ أم لا ؟

فأجاب : قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ؛ فإنه أغض للبصر ، وأحصن للفرج . ومن لم يستطع فعليه بالصوم ؛ فإنه له وجاء » . و « استطاعة النكاح » هو القدرة على المؤنة ؛ ليس هو القدرة على الوطء ؛ فإن الحديث إنما هو خطاب للقادر على فعل الوطء ؛ ولهذا أمر من لم يستطع أن يصوم ؛ فإنه له وجاء . ومن لا مال له : هل يستحب أن يقترض ويتزوج ؟ فيه نزاع في مذهب الامام أحمد وغيره . وقد قال تعالى : ( وليستغف الذين لا يجدون نكاحا حتى يغنيهم الله من فضله ) . وأما « الرجل الصالح » فهو القائم بما يجب عليه من حقوق الله وحقوق عباده .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل خطب على خطبته رجل آخر : فهل يجوز ذلك ؟

فأجاب : الحمد لله . ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :  
« لا يحل للرجل أن يخطب على خطبة أخيه : ولا يستام على سوم أخيه »  
ولهذا اتفق الأئمة الأربعة في المنصوص عنهم وغيرهم من الأئمة على تحريم ذلك  
وإنما تنازعوا في صحة نكاح الثاني ؟ على قولين .

« أحدهما » : أنه باطل ؛ كقول مالك وأحمد في إحدى الروايتين .

« والآخر » : أنه صحيح ؛ كقول أبي حنيفة ، والشافعي ، وأحمد في الرواية  
الأخرى ؛ بناء على أن المحرم هو ما تقدم على العقد ، وهو الخطبة . ومن أبطله  
قال : إن ذلك تحريم للمقد بطريق الأولى . ولا نزاع بينهم في أن فاعل ذلك  
عاص لله ورسوله ؛ وإن نازع في ذلك بعض أصحابهم . والأصرار على المصيبة  
مع العلم بها يقدر في دين الرجل وعدالته وولايته على المسلمين .

## وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن امرأة فارقت زوجها ، وخطبها رجل في عدتها ، وهو ينفق عليها :  
فهل يجوز ذلك ؟ أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . لا يجوز التصريح بخطبة المعتدة ؛ ولو كانت في عدة  
وفاة باتفاق المسلمين . فكيف إذا كانت في عدة الطلاق ؟ ومن فعل ذلك  
يستحق العقوبة التي تردعه وأمثاله عن ذلك ، فيعاقب الخاطب والمخطوبة جميعا ،  
ويزجر عن التزويج بها ؛ معاقبة له بنقيض قصده . والله أعلم .

## وسئل

عن رجل طلق زوجته ثلاثا ، وأوفت المدة عنده ، وخرجت ، وبعد وفاة المدة  
تزوجت ، وطلقت في يومها ، ولم يعلم مطلقها إلا ثانی يوم : فهل يجوز له أن  
يتفق معها إذا أوفت عدتها أن يراجعها ؟

فأجاب : ليس له في زمن المدة من غيره أن يخطبها ، ولا ينفق عليها ليتزوجها  
وإذا كان الطلاق رجعيا لم يحزله التعريض أيضا ، وإن كان بائنا في جواز  
التعريض نزاع . هذا إذا كانت قد تزوجت بنكاح رغبة . وأما إن كانت قد  
تزوجت بنكاح محلل فقد « لمن رسول الله صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له »

## وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن رجل خطب إبنة رجل من المدول ، واتفق معه على المهر : منه عاجل ومنه آجل . وأوصل إلى والدها الممجل من مدة أربع سنين : وهو يواصلهم بالنفقة ؛ ولم يكن بينهم مكاتبة . ثم بعد هذا جاء رجل فخطبها ؛ وزاد عليه في المهر ، ومنع الزوج الأول ؟

فأجاب : لا يحل للرجل أن يخطب على خطبة أخيه إذا أجيب إلى النكاح وركنوا إليه باتفاق الأئمة ؛ كما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا يحل للرجل أن يخطب على خطبة أخيه » . وتجب عقوبة من فعل ذلك وأعان عليه : عقوبة تنمهم وأمثالهم عن ذلك . وهل يكون نكاح الثاني صحيحاً : أو فاسداً ؟ فيه قولان للعلماء : في مذهب مالك ، وأحمد ، وغيرها .

## وسئل رحمه الله

عن رجل يدخل على امرأة أخيه : وبنات عمه ؛ وبنات خاله : هل يحل له ذلك ؟ أم لا ؟

فأجاب : لا يجوز له أن يخلو بها ؛ ولكن إذا دخل مع غيره من غير خلوة ولا رية جاز له ذلك . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل أملك على بنت ؛ وله مدة سنين ينفق عليها ، ودفع لها ، وعزم على الدخول ؛ فوجد والدها قد زوجها غيره ؟

فأجاب : قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « المسلم أخو المسلم لا يحل للمسلم أن يخطب على خطبة أخيه ؛ ولا يستام على سوم أخيه ؛ ولا يبيع على بيع أخيه » . فالرجل إذا خطب امرأة ؛ وركن إليه من اليه نكاحها — كالأب الجبر — فإنه لا يحل لغيره أن يخطبها . فكيف إذا كانوا قد ركنوا إليه ، وأشهدوا بالاملاك المتقدم للمقد ، وقبضوا منه الهدايا ، وطالت المدة ؟ ! فإن هؤلاء فعلوا محرماً يستحقون العقوبة عليه بلا ريب ؛ ولكن العقد الثاني هل يقع صحيحاً أو باطلاً ؟ فيه قولان للعلماء .

« أحدهما » — وهو أحد القولين في مذهب مالك وأحمد — أن عقد الثاني باطل ؛ فتنزح منه وترد إلى الأول .

« والثاني » أن النكاح صحيح ؛ وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي ؛ فيعاقب من فعل المحرم ، ويرد إلى الأول جميع ما أخذ منه . والقول الأول أشبه بما في للكتاب والسنة .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل طلق زوجته ثلاثا ، ولها ولدان ، وهي مقيمة عند الزوج في بيته  
مدة سنتين ، وبصرها وتبصره : فهل يحل لها الأكل الذي تأكل من عنده ؟  
أم لا ؟ وهل له عليها حكم ؟ أم لا ؟

فأجاب : المطلقة ثلاثا هي أجنبية من الرجل ؛ بمنزلة سائر الأجنيات ؛  
فليس للرجل أن يخلو بها ؛ كما ليس له أن يخلو بالأجنبية . وليس له أن ينظر  
إليها إلى ما لا ينظر إليه من الأجنبية ؛ وليس له عليها حكم أصلا .

ولا يجوز له أن يواطئها على أن تزوج غيره ثم تطلقه وترجع إليه ، ولا يجوز  
أن يعطيها ما تنفق به في ذلك ؛ فانها لو تزوجت رجلا غيره بالنكاح المعروف الذي  
جرت به عادة المسلمين ثم مات زوجها أو طلقها ثلاثا لم يحز لهذا الأول أن يخطبها  
في العدة صريحا باتفاق المسلمين . كما قال تعالى : ( ولا جناح عليكم فيما عرضتم به  
من خطبة النساء ، أو أكنتم في أنفسكم . علم الله أنكم ستذكروهن ؛ ولكن  
لا تواعدوهن سرا ) ونهاه أن يعزم عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله . أي  
حتى تنقضي العدة . فإذا كان قد نهاه عن هذه المواعدة والعزم في العدة فكيف  
إذا كانت في عصمة زوجها ؟ فكيف إذا كان الرجل لم يتزوجها بعد ؛ تواعد

على أن تزوجه ، ثم تطلقه ، وترج بها المواعد . فهذا جرام باتفاق المسلمين ، سواء قيل : إنه يصح نكاح المحلل ، أو قيل : لا . فلم يتنازعا في أن التصريح بمخطبة ممتدة من غيره أو متزوجة بنيره أو بمخطبة مطلقة ثلاثاً أنه لا يجوز . ومن فعل ذلك يستحق العقوبة في الدنيا والآخرة باتفاق الأمة .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل يتكلم شبه كلام النساء ؛ وهو « طنجير » هل يحل دخوله على النساء ؟ وما الحكم فيه ؟

فأجاب . بل مثل هذا يجب تقيّه ؛ وإخراجه : فلا يسكن بين الرجال ، ولا بين النساء ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم نفى المحنث ، وأمر بني المحنثين ، وقال : « أخرجوهم من بيوتكم » ومع هذا فلم يكن طنجيراً ؛ فكيف الطنجير ؟ وقد نص على ذلك الشافعي وأحمد وغيرهما .

## وقال شيخ الإسلام رحمه الله

### فصل

في الاسباب التي بين الله وعباده ، وبين النباد : الخلقية والكسبية . الشرعية ؛ والشرطية . قال الله تعالى : ( يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة ؛ وخلق منها زوجها ؛ وبث منها رجالاً كثيراً ونساءً ، واتقوا الله الذي تسمعون به والأرحام ، إن الله كان عليكم رقيباً ) افتتح السورة بذكر خلق الجنس الانساني من نفس واحدة ؛ وان زوجها مخلوق منها ، وانه بث منها الرجال والنساء : أكمل الاسباب وأجلها ، ثم



ذكر ما بين الآدميين من الأسباب المخلوقة الشرعية : كالولادة ، ومن الكسبية الشرطية : كالنكاح ، ثم قل : ( واتقوا الله الذي تسامون به والأرحام ) قال طائفة من المفسرين من السلف : ( تسامون به ) تتماهدون به ، وتتماقدون . وهو كما قالوا ؛ لأن كل واحد من المتعاقدين عقد البيع أو النكاح أو الهدنة أو غير ذلك يسأل الآخر مطلوبه : هذا يطلب تسليم المبيع . وهذا تسليم الثمن : وكل منهما قد أوجب على نفسه مطلوب الآخر فكل منهما طالب من الآخر موجب لمطلوب الآخر .

ثم قال : ( والأرحام ) . و « المهود » و « الأرحام » : هما جماع الأسباب التي بين بني آدم ؛ فإن الأسباب التي بينهم : إما أن تكون بفعل الله أو بفعلهم . فالأول « الأرحام » والثاني « المهود » ولهذا جمع الله بينهما في مواضع : في مثل قوله : ( لا يرقبون في مؤمن إلا ولا ذمة ) فالال : القرابة ، والرحم . والذمة العهد ، والميثاق . وقال تعالى في أول البقرة : ( الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه ، ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل ) وقال : ( الذين يوفون بعهد الله ، ولا ينقضون الميثاق ، والذين يصلون ما أمر الله به أن يوصل ) إلى قوله : ( والذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه ، ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل ) . وأعلم أن حق الله داخل في الحقين ، ومقدم عليهما ؛ ولهذا قدمه في قوله ( اتقوا ربكم الذي خلقكم ) فإن الله خلق العبد وخلق أبويه ، وخلق من أبويه . فالسبب الذي بينه وبين الله هو الخلق التام ؛ بخلاف سبب الأبوين ؛ فإن أصل مادته منها ، وله مادة من غيرها ؛ ثم إنها لم يصوراه في الأرحام . والعبد ليس له مادة إلا

من أبيه ، والله هو خالقه وبارؤه ومعوره ورازقه وناصره وهاديه ؛ وانما حق الأيوين فيه بعض المناسبة لذلك ؛ فلذلك قرن حق الأيوين بحقه في قوله : ( أن اشكر لي ولوالديك ) وفي قوله : ( واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً ، وبالوالدين احساناً ) وفي قوله : ( وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه ، وبالوالدين إحساناً ) .

وجعل النبي صلى الله عليه وسلم التبوي من الأيوين كفراً ؛ لمناسبة للتبوي من الرب . وفي الحديث الصحيح : « من أدعى الى غير أبيه وهنو يعلمه الا كفر ) أخرجاه في الصحيحين ، وقوله : « كفر بالله من تبرء من نسب وإن دق » ، وقوله : « لا ترغبوا عن آبائكم ، فان كفرآبكم أن ترغبوا عن آبائكم » . فحق النسب والقراة والرحم تقدمه حق الربوية ، وحق القرب المحيب الرحمن ؛ فان غاية تلك أن تتصل بهذا ، كما قال الله : « أنا الرحمن ، خلقت الرحم وشققت لها من اسمي فمن وصلها وصلته ، ومن قطعها يتته » وقال : « الرحم شجنة من الرحمن » وقال « لما خلق لله الرحم تملقت بحقو الرحمن فقالت : هذا مقام المائذ بك من القطيعة » . وقد قيل في قوله ( لا يرقبون في مؤمن إلا ) إن « الال » الرب ، كقول الصديق لما سمع قرآن مسيلة : إن هذا كلام لم يخرج من إل . وأما دخول حق الرب في اليهود والعقود . فكذلك المبدى الاسلام وشهادة أن لا إله الا الله وشهادة أن محمداً رسول الله ؛ فان هذا عهد الاسلام ، وهو اشرف اليهود وأوكدها وأعمها وأكملها .

## باب اركان النكاح وشروطه

قال شيخ الاسلام بن تيمية رحمه الله تعالى

### فصل

عمدة من قال : لا يصح النكاح الا بلفظ « الانكاح » و « التزويج » —  
وهم أصحاب الشافعي ، وابن حامد ، ومن وافقهم من أصحابنا كأبي الخطاب  
والقاضي ، وأصحابه ، ومن بعده — الا في لفظ « أعتقتك ، وجعل عتقتك  
صدائقك » أنهم قالوا : ما سوى هذين اللفظين « كناية » والكناية لا تقتضي  
الحكم الا بالنية ، والنية في القلب لا تعلم ، فلا يصح عقد النكاح بالكناية ؛  
لأن صحته مفتقرة الى الشهادة عليه ، والنية لا يشهد عليها ؛ بخلاف ما يصح  
بالكناية : من طلاق وعتق وبيع ؛ فإن الشهادة لا تشترط في صحة ذلك . ومنهم  
من يجعل ذلك تعبداً ؛ لما فيه من ثبوت المبادات . وهذا قول من لا يصححه  
الا بالمرية من أصحابنا وغيرهم . وهذا ضعيف لوجوه .

« أحدها » لا نسلم أن ما سوى هذين كناية ؛ بل ثم ألفاظ هي حقائق  
عرفية في المقد أبلغ من لفظ « أنكحت » فإن هذا اللفظ مشترك بين الوطء  
والمقد ، ولفظ « الاملاك » خاص بالمقد ، لا يفهم إذا قال القائل : أملك فلان  
على فلانة . الا المقد ، كما في الصحيحين : « أملككنها على مامك من القرآن »  
سواء كانت الرواية باللفظ أو بالمعنى .

« الثاني » أنا لا نسلم أن الكناية تقتصر إلى النية مطلقا ؛ بل إذا قرن بها لفظ من ألفاظ الصريح أو حكم من أحكام المقد كانت صريحة ، كما قالوا في « الوقف » إنه يعتقد بالكناية : كتصدقت ، وحرمت ، وأبدت . إذا قرن بهالفظ أو حكم . فإذا [ قال : ] أملكته فقال : قبلت هذا التزويج . أو أعطيتها زوجة فقال : قبلت . أو أملكته على ما أمر الله به من إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ونحو ذلك : فقد قرن بها من الألفاظ والأحكام ما يجعله صريحا .

« الثالث » أن إضافة ذلك إلى الحرة يبين المعنى ؛ فانه إذا قال في ابنته : ملكتها ، أو أعطيتها ، أو زوجتها ، ونحو ذلك : فالحل ينفي الاجمال والاشتراك .

« الرابع » أن هذا منقوض عليهم بالشهادة في الرجعة ؛ فانها مشروعة إما واجبة ، وإما مستحبة . وهي شرط في صحة الرجعة على قول ، وبالشهادة على البيع وسائر العقود ؛ فان ذلك مشروع مطلقا ، سواء كان المقصد بصريح ، أو كناية مفسرة .

« الخامس » : أن الشهادة تصح على المقد . ويثبت بهاعند الحاكم على أي صورة انعقدت . فلم أن اعتبار الشهادة فيه لا يمنع ذلك .

« السادس » أن المأقدين يمكنهما تفسير مرادهما . ويشهد الشهود على ما فسروه .

« السابع » أن الكناية عندنا إذا اقترنت بها دلالة الحال كانت صريحة في الظاهر بلا نزاع . ومعلوم أن اجتماع الناس ، وتقديم الخطبة ، وذكرا المهر ، والمفاوضة فيه ، والتحدث بأمر النكاح : قاطع في إرادة النكاح ؛ وأما التعبد فيحتاج إلى دليل شرعى . ثم العقد جنس لا يشترع فيه التعبد بالألفاظ ؛ لأنها لا يشترط فيها الايمان ؛ بل تصح من الكافر ، وما يصح من الكافر لا تعبد فيه . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل وكل ذمياً في قبول نكاح امرأة مسلمة : هل يصح النكاح ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . هذه المسئلة فيها نزاع ؛ فإن الوكيل في قبول النكاح لا بد أن يكون ممن يصح منه قبوله النكاح لنفسه في الجملة . فلو وكل امرأة أو مجنوناً أو صبيّاً غير مميز لم يحز ؛ ولكن إذا كان الوكيل ممن يصح منه قبول النكاح باذن وليه ، ولا يصح منه القبول بدون إذن وليه : فوكل في ذلك مثل أن يوكل عبداً في قبول النكاح بلا إذن سيده ، أو يوكل سفيهاً بحجور عليه بدون [إذن] وليه ، أو يوكل صبيّاً مميزاً بدون إذن وليه : فهذا فيه قولان للعلماء في مذهب أحمد ، وغيره . وإن كان يصح منه قبول النكاح بنير إذن ؛ لكن في الصورة المعينة لا يجوز لمسانع فيه : مثل أن يوكل في نكاح الأمة من لا يجوز له تزوجها صحت الوكالة .

وأما « توكل الذمي » في قبول النكاح له فهو يشبه تزويج الذمي ابنته الذمية من مسلم ، ولو زوجها من ذمي جاز ؛ ولكن إذا زوجها من مسلم ففيها قولان في مذهب أحمد وغيره . قيل : يجوز . وقيل : لا يجوز ؛ بل يوكل مسلماً . وقيل : لا يزوجه إلا الحاكم بآذنه . وكونه ولياً في تزويج المسلم مثل كونه وكيلًا في تزويج المسلمة . ومن قال : إن ذلك كله جائز ، قال : إن الملك في النكاح يحصل للزوج ؛ لالوكل باتفاق العلماء ؛ بخلاف الملك في غيره ؛ فان الفقهاء تنازعوا في ذلك : فذهب الشافعي وأحمد وغيرهما أن حقوق المقد تعلق بالموكل ، والملك يحصل له : فلو وكل مسلم ذمياً في شراء خمر لم يحز . وأبو حنيفة يخالف في ذلك . وإذا كان الملك يحصل للزوج ، وهو الموكل للمسلم : فتوكل الذمي بمنزلة توكله في تزويج المرأة بمض عمارها ، نكاحها ؛ فانه يجوز توكله في قبول نكاحها للموكل ، وإن كان لا يجوز له تزويجها ، كذلك الذمي إذا توكل في نكاح مسلم ، وإن كان لا يجوز له تزويج المسلمة ؛ لكن الأحوط أن لا يفعل ذلك ؛ لما فيه من النزاع ؛ ولأن النكاح فيه شوب العبادات .

ويستحب « عقده في المساجد » وقد جاء في الآثار : « من شهد إملاك مسلم فكأنما شهد فتحاً في سبيل الله » . ولهذا وجب في أحد القولين في مذهب أحمد وغيره أن يعقد بالمرية ، كالأذكار المشروعة .

وإذا كان كذلك لم ينبغ أن يكون الكافر متولياً لنكاح مسلم ؛ ولكن لا يظهر مع ذلك أن العقد باطل ؛ فانه ليس على بطلانه دليل شرعي ؛ والكافر يصبح منه النكاح ، وليس هو من أهل العبادات . والله أعلم .

## وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن مريض تزوج في مرضه : فهل يصح العقد ؟

فأجاب : نكاح المريض صحيح ، ترث المرأة في قول جماهير علماء المسلمين من الصحابة والتابعين ، ولا تستحق إلا مهر المثل ؛ لا تستحق الزيادة على ذلك بالاتفاق .

## وسئل رحمه الله

عن رجل له بنت ، وهي دون البلوغ ، فزوجوها في غيبة أبيها . ولم يكن لها ولي ؛ وجعلوا أن أباهما توفي وهو حي ، وشهدوا أن خالها أخوها فهل يصح العقد أم لا ؟

فأجاب : إذا شهدوا أن خالها أخوها فهذه شهادة زور ، ولا يصير الخال ولياً بذلك ؛ بل هذه قد تزوجت بنير ولي ، فيكون نكاحها باطلاً عند أكثر العلماء والفقهاء ، كالشافعي وأحمد وغيرهما . وللأب أن يجذبه . ومن شهد أن خالها أخوها وإن أباهما مات فهو شاهد زور ، يجب تعزيره ، ويعزr الخال . وإن كان دخل بها فلها المهر ، ويجوز أن يزوجه الأب في عدة النكاح الفاسد عند أكثر العلماء ، كأبي حنيفة والشافعي وأحمد في المشهور عنه . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن امرأة لها أب وأخ ، ووكيل أبيها في النكاح وغيره حاضر، فذهبت الى الشهود وغيرت اسمها واسم أبيها ، وادعت أن لها مطلقاً يريد تجديد النكاح وأحضرت رجلاً أجنبياً ، وذكرت أنه أخوها . فكتبت الشهود كتابها على ذلك ثم ظهر ما فعلته ، وثبت ذلك بمجلس الحكم : فهل تمزر على ذلك ؟ وهل يجب تمزير المعرفين ، والذي أدعى أنه أخوها ، والذي عرف الشهود بما ذكر ؟ وهل يختص التمزير بالحاكم ؟ أو يعزروهم ولي الأمر من محتسب وغيره ؟

فأجاب : الحمد لله . تمزر تمزيراً بليغاً ؛ ولو عزرها ولي الأمر مرات كان ذلك حسناً . كما كان عمر بن الخطاب يكرر التمزير في الفعل إذا اشتمل على أنواع من المحرمات ، فكان يمزر في اليوم الأول مائة ، وفي الثاني مائة ، وفي الثالث مائة : يفرق التمزير ؛ لثلاث يفضى الى فساد بعض الأعضاء . وذلك ان هذه قد ادعت الى غير أبيها ، واستخلفت اخاها ، وهذا من الكبائر ، فقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « من ادعى الى غير أبيه أو تولى غير مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين ؛ لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً » بل قد ثبت في الصحيح عن سعد وأبي بكره انهما سمعا النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « من ادعى الى غير ابيه



فألجنة عليه حرام » وثبت ما هو المبلغ من ذلك في الصحيح عن أبي ذر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم انه يقول : « ليس منا من ادعى الى غير أبيه وهو يعلم الا كفر ، ومن ادعى ما ليس له فليس منا ، وليتبعوا مقعده من النار ، ومن رمى رجلا بالكفر أو قال عدوا لله وليس كذلك الا حار عليه » وهذا تغليظ عظيم يقتضى ان يعاقب على ذلك عقوبة عظيمة ، يستحق فيها مائة سوط ، ونحو ذلك .

وأياضا فانها لبست على الشهود ، وأوقعتهم في العقود الباطلة ؛ ونكحت نكاحا باطلا ؛ فان جمهور العلماء يقولون : النكاح بغير ولي باطل ، يعزرون من يفعل ذلك اقتداء بعمر بن الخطاب رضى الله عنه ؛ وهذا مذهب الشافعى وغيره ؛ بل طائفة منهم يقيمون الخد في ذلك بالرجم وغيره . ومن جوز النكاح بلا ولي مطلقا ؛ أو في المدينة : فلم يجوز على هذا الوجه من دعوى النسب الكاذب ، وأقامة الولي الباطل ، فكان عقوبة هذه متفقا عليها بين المسلمين .

وتعاقب ايضا على كذبها وكذلك الدعوى أنه كان زوجها وطلقها ؛ ويعاقب الزوج أيضا . وكذلك الذى ادعى أنه أخوها . يعاقب على هذين الريتين . وأما المعروفون بهم يعاقبون على شهادة الزور : بالنسب لها ، والتزويج والتطليق ، وعدم ولي حاضر . وينبغى ان يبالغ في عقوبة هؤلاء ؛ فان الفقهاء قد نصروا على ان شاهد الزور يسود وجهه ؛ بما تقل عن عمر بن الخطاب رضى

الله عنه انه كان يسود وجهه. اشارة الى سواد وجهه بالكذب. وانه كان يركبه دابة مقلوبا الى خلف . اشارة الى انه قلب الحديث ، ويطاف به حتى يشهره بين الناس انه شاهد زور .

وتعزيز هؤلاء ليس يختص بالحاكم ؛ بل يعززه الحاكم والمحاسب وغيرهما من ولاية الأمور القادرين على ذلك ، ويتمين ذلك في مثل هذه الحال التي ظهر فيها فساد كثير في النساء ؛ وشهادة الزور كثيرة ؛ فان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ان الناس اذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشك أن يمعهم الله بمعاب منه » . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن إيجاب الأب لابنته البكر البالغ على النكاح: هل يجوز أم لا ؟  
فأجاب : وأما إيجاب الأب لابنته البكر البالغة على النكاح : ففيه قولان مشهوران ؛ هما روايتان عن أحمد .  
« احدهما » أنه يجبر البكر البالغ ، كما هو مذهب مالك والشافعي وهو اختيار الخرقى والقاضى وأصحابه .

و«الثاني» لا يجبرها ، كذهب أبي حنيفة وغيره، وهو اختيار أبي بكر عبد العزيز ابن جعفر. وهذا القول هو الصواب . والناس متنازعون في «مناط الإيجاب» هل

هو البكارة ؟ أو الصغر ؟ أو مجموعها ؟ أو كل منها ؟ على أربعة أقوال  
في مذهب أحمد وغيره . والصحيح أن مناط الإيجاب هو الصغر ، وإن البكر  
البالغ لا يجبرها أحد على النكاح ؛ فإنه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله  
عليه وسلم أنه قال : « لا تنكح البكر حتى تستأذن ، ولا الثيب حتى تستأمر »  
فقيل له : إن البكر تستحى ؟ فقال : « إذنهما صماتها » وفي لفظ في الصحيح  
« البكر يستأذنها أبوها » فهذا نهي النبي صلى الله عليه وسلم : لا تنكح حتى  
تستأذن . وهذا يتناول الأب وغيره ، وقد صرح بذلك في الرواية الأخرى  
الصحيحة ؛ وأن الأب نفسه يستأذنها .

وأياضا فإن الأب ليس له أن يتصرف في مالها إذا كانت رشيدة إلا بإذنها  
وبعضها أعظم من مالها ، فكيف يجوز أن يتصرف في بعضها مع كراهتها  
ورشدها ،

وأياضا : فإن الصغر سبب الحجر بالنص والاجماع . وأما جعل البكارة  
موجبة للحجر فهذا مخالف لأصول الاسلام ؛ فإن الشارع لم يجعل البكارة  
سببا للحجر في موضع من المواضع المجمع عليها ، فتعليل الحجر بذلك تعليل  
بوصف لا تأثير له في الشرع .

وأياضا : فإن الذين قالوا بالإيجاب اضطربوا فيما إذا عينت كفواً ، وعين  
الأب كفواً آخر : هل يؤخذ بتعيينها ؟ أو بتعيين الأب ؟ على وجهين  
في مذهب الشافعي وأحمد . فمن جعل العبرة بتعيينها نقض أصله ، ومن جعل

العبرة بتعيين الأب كان في قوله من الفساد والضرر والشر ما لا يخفى ؛ فانه قد قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح : « الأيم أحق بنفسها من وليها ؛ والبكر تستأذن ، وإذنها صماتها » وفي رواية : « الثيب أحق بنفسها من وليها » . فلما جعل الثيب أحق بنفسها دل على ان البكر ليست أحق بنفسها ؛ بل الولي أحق ، وليس ذلك الا للأب والجد . هذه عمدة المجبرين وهم تركوا العمل بنص الحديث ، وظاهره ؛ وتمسكوا بدليل خطابه ؛ ولم يعملوا مراد الرسول صلى الله عليه وسلم . وذلك ان قوله : « الأيم أحق بنفسها من وليها » يعم كل ولي ، وهم يخصونه بالأب والجد . « والثاني » قوله : « والبكر تستأذن » وهم لا يوجبون استئذانها ؛ بل قالوا : هو مستحب ، حتى طرد بعضهم قياسه ؛ وقالوا لما كان مستحباً كفى فيه بالسكوت وادعى انه حيث يجب استئذان البكر فلا بد من النطق . وهذا قاله بعض اصحاب الشافعي وأحمد .

وهذا مخالف لاجماع المسلمين قبلهم ؛ ولنصوص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؛ فانه قد ثبت بالسنة الصحيحة المستفيضة ؛ واتفاق الأئمة قبل هؤلاء أنه اذا زوج البكر أخوها أو عمها فانه يستأذنها ؛ وإذنها صماتها . وأما المفهوم : فالنبي صلى الله عليه وآله وسلم فرق بين البكر والثيب ؛ كما قال في الحديث الآخر : « لا تنكح البكر حتى تستأذن ، ولا الثيب حتى تستأمر » فذكر في هذه لفظ « الأذن » وفي هذه لفظ « الأمر » وجعل إذن هذه الصمات ؛ كما أن إذن تلك النطق . فهذان هما الفرقان اللذان فرق بهما النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين البكر

والثيب ؛ لم يفرق بينهما في الاجبار وعدم الاجبار ؛ وذلك لأن « البكر » لما كانت تستحي أن تتكلم في أمر نكاحها لم تخطب الى نفسها ؛ بل تخطب الى وليها ، ووليها يستأذنها ، فتأذن له ؛ لاتأمره ابتداء ؛ بل تأذن له اذا استأذنها ، واذنها صماتها . وأما الثيب فقد زال عنها حياء البكر فتكلم بالنكاح ، فتخطب الى نفسها ، وتأمر الولي أن يزوجها . فهي آمرة له ، وعليه أن يعطيها فيزوجها من الكفو اذا أمرته بذلك . فالولي مأمور من جهة الثيب ، ومستأذن للبكر . فهذا هو الذي دل عليه كلام النبي صلى الله عليه وسلم .

وأما تزويجها مع كراهتها للنكاح : فهذا مخالف للأصول والمقبول ، والله لم يسوغ لوليها أن يكرهها على بيع أو إجارة الا باذنها ، ولا على طعام أو شراب أو لباس لا يريد . فكيف يكرهها على مباضعة ومعاشرة من تكره مباضعته ومعاشرته من تكره معاشرته ؟ ! والله قد جعل بين الزوجين مودة ورحمة ، فإذا كان لا يحصل الا مع بغضها له ، وفقورها عنه . فأى مودة ورحمة في ذلك ؟

ثم إنه إذا وقع الشقاق بين الزوجين فقد أمر الله ببعث حكم من أهله وحكم من أهلها . و « الحكمان » كما سماها الله عز وجل : هما حكمان عند أهل المدينة ، وهو أحد القولين للشافعي وأحمد ، وعند أبي حنيفة . والقول الآخر : هما « وكيلان » . والأول أصح ؛ لأن الوكيل

ليس بحكم ، ولا يحتاج فيه إلى أمر الأئمة ، ولا يشترط أن يكون من  
الأهل ، ولا يختص بحال الشقاق ، ولا يحتاج في ذلك إلى نص خاص ؛ ولكن  
إذا وقع الشقاق فلا بد من ولي لهما ، يتولى أمرهما ؛ لتعذر اختصاص أحدهما  
بالحكم على الآخر . فأمر الله أن يحمل أمرهما إلى اثنين من أهلها ، فيعملان ما هو  
الأصلح من جمع بينهما ، وتفريق : بموض أو بنيره . وهنا يملك الحكم  
الواحد مع الآخر الطلاق بدون إذن الرجل ، ويملك الحكم الآخر مع الأول  
بذل الموض من مالها بدون إذنها ؛ لكونها حاراً وليين لهما .

وطرد هذا القول : أن الأب يطلق على ابنة الصغير ، والمجنون : إذا  
رأى المصلحة ؛ كما هو إحدى الروايتين عن أحمد ، وكذلك يخالف عن  
ابنته إذا رأى المصلحة لها .

وأبلغ من ذلك أنه إذا طلقها قبل الدخول فلا لب أن يفو عن نصف  
الصداق إذا قيل : هو الذي يده عقدة النكاح . كما هو قول مالك ، وأحمد  
في إحدى الروايتين عنه . والقرآن يدل على صحة هذا القول ؛ وليس  
الصداق كسائر ماله ؛ فإنه وجب في الأصل نحلة ، وبضعها ماد إليها من غير  
نقص ، وكان إلحاق الطلاق بالفسوخ ، فوجب أن لا يتنصف ؛ لكن  
الشارع جبرها بتنصيف الصداق ؛ لما حصل لها من الانكسار به

ولهذا جمل ذلك عوضاً عن المتعة عند ابن عمر والشافعي وأحمد في إحدى  
الروايات عنه ، فأوجبوا المتعة لكل مطلقة ؛ إلا لمن طلقت بعد الفرض وقبل

الدخول والميسر فحسبها ما فرض لها . واحد في الرواية الأخرى مع أبي حنيفة وغيره لا يوجبون المتعة إلا لمن طلقت قبل الفرض والدخول ، ويجعلون المتعة عوضا عن نصف الصداق ، ويقولون : كل مطلقة فإنها تأخذ صداقا ؛ إلا هذه . وأولئك يقولون : الصداق استقر قبل الطلاق بالمقد والدخول ، والمتعة سببها الطلاق ، فتجب لكل مطلقة ؛ لكن المطلقة بعد الفرض وقبل الميسر تمتع بنصف الصداق ، فلا تستحق الزيادة . وهذا القول أقوى من ذلك القول : فإن الله جعل الطلاق سبب المتعة ، فلا يحمل عوضا عما سببه العقد والدخول ؛ لكن يقال على هذا : فالقول الثالث أصح ؛ وهو الرواية الأخرى عن أحمد : أن كل مطلقة لها متعة ؛ كما دل عليه ظاهر القرآن وعمومه حيث قال : ( . وللمطلقات متاع بالمعروف )

وأيضا فإنه قد قال : ( إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فإلكن عليهن من عدة تمتدونها فتموهن وسرحوهن سراحا جيلا ) . فإمر بتمتع المطلقات قبل الميسر ، ولم يخص ذلك بمن لم يفرض لها ، مع أن غالب النساء يطلقهن بعد الفرض .

وأيضا فإذا كان سبب المتعة هو الطلاق ، فسبب المهر هو العقد . فالمفوضة التي لم يسم لها مهر آيحب لها مهر المثل بالعقد ، وتستقر بالموت ، على القول الصحيح الذي دل عليه حديث بروع بنت واشق ، التي تزوجت ومات عنها زوجها قبل أن يفرض لها مهر ، وقضى لها النبي صلى الله عليه وسلم بأن « لها مهر امرأة من نساءها ، لا وكس ولا شطط » ؛ لكن هذه لو طلقت قبل

المسيس لم يجب لها نصف المهر بنص القرآن ؛ لكونها لم تشتط مهرآسمى ،  
والكسر الذى حصل لها بالطلاق إنجبر بالتمعة ؛ وليس هذا موضع بسط  
هذه المسائل .

ولكن « المقصود » : أن الشارع لا يكره المرأة على النكاح إذا لم ترده ؛  
بل إذا كرهت الزوج وحصل بينهما شقاق ، فانه يجعل أمرها إلى غير الزوج  
لمن ينظر فى المصلحة من أهلها ؛ مع من ينظر فى المصلحة من أهله ، فيخلصها  
من الزوج بدون أمره ؛ فكيف تؤسر معه أبداً بدون أمرها . والمرأة أسيرة  
مع الزوج ؛ كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إتقوا الله فى النساء ؛ فانهن  
عوان عندكم ؛ أخذتوهن بأمانة الله ، واستحلتم فروجهن بكلمة الله » .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن بنت بالغ ، وقد خطبت لقراة لها فأبت ؛ وقال أهلها للماعد : اعقد  
وأبوها حاضر ؛ فهل يجوز تزويجها ؟

فأجاب : أما إن كان الزوج ليس كفوآ لها فلا تجبر على نكاحه بلاريب  
وأما إن كان كفوآ فللملاء فيه قولان مشهوران ؛ لكن الأظهر فى الكتاب  
والسنة والاعتبار أنها لا تجبر ؛ كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لاتنكح  
البكر حتى يستأذنها أبوها . وإذنها صماتها » . والله أعلم .



## وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل تزوج بكراً بولاية أبيها ؛ ولم يستأذن حين العقد ؛ وكان قدم العقد عليها لزواج قبله ؛ وطلقت قبل الدخول بنير إصابة ؛ ثم دخل بها الزوج الثاني فوجدها بنتاً ، فكتم ذلك ، وحملت الزوجة منه ، واستقر الحال بينهما ، فلما علم الزوج أنها لم تستأذن [ حين ] العقد عليها سأل عن ذلك ، قيل له : إن العقد مفسوخ ؛ لكونها بنتاً ولم تستأذن : فهل يكون العقد مفسوخاً ؟ والوطء شبهة ؟ ويلزم تجديد العقد أم لا ؟

فأجاب : أما إذا كانت ثيباً من زوج ، وهي بالغ فهذه لا تنكح إلا بإذنها باتفاق الأئمة ؛ ولكن إذا زوجت بنير إذنها ، ثم أجازت العقد جاز ذلك في مذهب أبي حنيفة ومالك ، والامام أحمد في إحدى الروايتين ؛ ولم يجز في مذهب الشافعي وأحمد في رواية أخرى . وإن كانت ثيباً من زنا فهي كالثيب من النكاح في مذهب الشافعي وأحمد وصاحبي أبي حنيفة . وفيه قول آخر : أنها كالبكر ، وهو مذهب أبي حنيفة نفسه ومالك . وإن كانت البكارة زالت بوثية ، أو بأصبع ، أو نحو ذلك فهي كالبكر عند الأئمة الأربعة .

وإذا كانت بكراً قال بكر يحبرها أبوها على النكاح ، وإن كانت بالغة : في مذهب مالك ، والشافعي ، وأحمد في إحدى الروايتين . وفي الأخرى وهي

مذهب أبي حنيفة وغيره أن الأب لا يجبرها إذا كانت بالغاً، وهذا أصح ما دل عليه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وشواهد الأصول. فقد تبين في هذه المسألة أن أكثر العلماء يقولون: إذا اختارت هي العقد جاز؛ ولا يحتاج إلى استئناف. وقد يقال: هو الأقوى هنا؛ لاسيما والأب إنما عقد معتقداً أنها بكر، وأنه لا يحتاج إلى استئنانها؛ فإذا كانت في الباطن بخلاف ذلك كان معنوياً. فإذا اختارت هي النكاح لم يكن هذا بمنزلة تصرف الفضولي. ووقف المقعد على الإجازة فيه نزاع مشهور بين العلماء، والأظهر فيه التفصيل بين بعضها وببعض، كما هو مبسوط في غير هذا الموضع.

## وقال السببخ رحمه الله

ليس لأحد الأبوين أن يلزم الولد بنكاح من لا يريد، وأنه إذا امتنع لا يكون قاطعاً، وإذا لم يكن لأحد أن يلزمه بأكل ما ينفر عنه مع قدرته على أكل ما تشبهه نفسه كان النكاح كذلك، وأولى؛ فإن أكل المكروه مرارة ساعة، وعشرة المكروه من الزوجين على طول يؤذي صاحبه كذلك، ولا يمكن فراقه.

## وسئل رحمه الله

عن رجل تحت حجر والده، وقد تزوج بغير إذن والده، وشهد المعروفون أن والده مات وهو حي: فهل يصح المقعد أم لا؟ وهل يجب على الولد إذا تزوج بغير إذن والده حق أم لا؟

فاجاب ان كان سفيها محجورا عليه : لا يصح نكاحه بدون اذن أبيه  
ويفرق بينهما . واذا فرق بينهما قبل الدخول فلا شيء عليه . وان كان رشيدا  
صح نكاحه ، وان لم يأذن له أبوه . واذا تنازع الزوجان : هل نكح وهو  
رشيد أو وهو سفيه : فالقول قول مدعى صحة النكاح .

## وسئل رحمه الله

عن رجل خطب امرأة ، ولها ولد ، والعاقدة مالكي ، فطلب العاقدة الولد  
فتمنذر حضوره ، وجيء بغيره ، وأجاب العاقدة في تزويجها : فهل يصح العقد ؟

فأجاب : لا يصح هذا العقد ؛ وذلك لأن الولد وليها ، واذا كان حاضرا  
غير ممتنع لم تزوج الا باذنه . فأما إن غاب غيبة بعيدة أثقلت الولاية الى الأبعد  
أو الحالك . ولو زوجها شافعي معتقدا أن الولد لا ولاية له كان من مسائل  
الاجتهاد ؛ لكن الذي زوجها مالكي يعتقد أن لا يزوها الاولدها ، فاذا  
لبس عليه وزوجها من يعتقده ولدها ولم يكن هذا الحالك قد زوجها بولايته ،  
ولا زوجت بولاية ولي من نسب أو ولاء ، فتكون منكوحة بدون إذن ولي  
أصلا . وهذا النكاح باطل عند الجمهور ، كما وردت به النصوص .

## وسئل رحمه الله

عن امرأة خلاها أخوها في مكان لتوفي عدة زوجها ، فلما انقضت المدة  
هربت الى بلد مسيرة يوم ، وتزوجت بغير إذن أخيها ، ولم يكن لها ولي غيره :  
فهل يصح العقد ، أم لا ؟

فأجاب : إذا لم يكن أخوها حاضرا لها ، وكان أهلا للولاية : لم يصح  
نكاحها بدون اذنه ، والحال هذه . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل تزوج بالغة من جدها أبي أبيها ، وما رشدها ، ولا معه  
وصية من أبيها ، فلما دنت وفاة جدها أوصى على البنت رجلا أجنبيا : فهل  
للجد المذكور على الزوجة ولاية بعد أن أصابها الزوج ؛ وهل له أن يوصى عليها ؟

فأجاب : أما إذا كانت رشيدة فلا ولاية عليها ؛ لا للجد ولا غيره  
باتفاق الأئمة ، وإن كانت ممن يستحق الحجر عليها ففيه للعلماء قولان :  
« أحدها » أن الجد له ولاية ، وهذا مذهب أبي حنيفة . و « الثاني »  
لا ولاية له ، وهو مذهب مالك ، وأحمد في المشهور عنه . وإذا تزوجت  
الجارية ومضت عليها سنة وأولدها أمكن أن تكون رشيدة باتفاق العلماء .

## وسئل

عن برطل ولي امرأة ليزوجها إياه ، فزوجها ثم صالح صاحب المال عنه :  
فهل على المرأة من ذلك درك ؟

فأجاب : آثم فيما فعل . وأما النكاح فصحيح ، ولا شيء على المرأة من ذلك ؟

## وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن رجل له جارية ؛ وقد أعتقها ، وتزوج بها ، ومات . ثم خطبها من يصلح : فهل لأولاد سيدها أن يزوجوها ؟

فأجاب : الحمد لله . إذا خطبها من يصلح لها فعلى أولاد سيدها أن يزوجوها ، فإن امتنعوا من ذلك زوجها الحاكم ، أو عصبة المعتقد إن كان له عصبة غير أولاده ؛ لكن من العلماء من يقدم الحاكم إذا عضل الولي الأقرب وهو مذهب الشافعي وأحمد في رواية . ومنهم من يقدم المصبة كأبي حنيفة في المشهور عنه ، فإذا لم يكن له عصبة زوج الحاكم باتفاق العلماء ، ولو امتنع العصبة كلهم زوج الحاكم بالاتفاق . وإذا أذن المصبة للحاكم جاز باتفاق العلماء

## وسئل رحمه الله

عن رجل تزوج معتقة رجل ؛ وطلقها ، وتزوجت بآخر وطلقها ، ثم حضرت إلى البلد الذي فيه الزوج الأول ، فأراد ردها ، ولم يكن معها براءة ، خاف أن يطلب منه براءة : فغضرا عند قاضي البلد ، وادعى أنها جاريته وأولدها ، وأنه يريد عتقها ويكتب لها كتابا : فهل يصح هذا المقدم أم لا ؟

فأجاب : إذا زوجها القاضي بحكم أنه وليها ، وكانت خلية من الموانع الشرعية ، ولم يكن لها ولي أولى من الحاكم : صح النكاح . وإن ظن القاضي أنها عتيقة وكانت حرة الأصل : فهذا الظن لا يقدر في صحة النكاح . وهذا ظاهر على أصل الشافعي ؛ فإن الزوج عنده لا يكون ولياً . وأما من يقول إن المعتقة يكون زوجها المتيقن وليها ، والقاضي نائبه : فهذا إذا زوج الحاكم بهذه النيابة ، ولم يكن قبولها من جهتها ، ولكن من كونها حرة الأصل : فهذا فيه نظر . والله أعلم .

## ومثل رحمه الله

عن أعراب نازلين على البحر وأهل بادية ، وليس عندهم ولا قريباً منهم حاكم ، ولأهلهم عادة أن يعقدوا نكاحاً إلا في القرى التي حولهم عند أئمتها : فهل يصح عقد أئمة القرى لهم مطلقاً لمن لها ولي ، ولمن ليس لها ولي ؛ وربما كانت أئمة ليس لهم إذن من متول : فهل يصح عقدهم في الشرع مع اشهاد من اتفق من المسلمين على العقود ، أم لا ؟ وهل على الأئمة إثم إذا لم يكن في العقد مانع غير هذا الحال الذي هو عدم إذن الحاكم للامام بذلك أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . أما من كان لها ولي من النسب ، وهو العصبية من النسب أو الولاء : مثل أبيها ، وجدها ، وإخوها ، وعمها ، وابن أخوها ، وابن عمها ، وعم أبيها ، وابن عم أبيها ، وإن كانت مستتة فعتقتها ، أو عصبية معتقها : فهذه زوجها الولي بإذنها ، والابن ولي عند الجمهور ، ولا يفتقر ذلك إلى حاكم باتفاق العلماء .

وإذا كان النكاح بحضرة شاهدين من المسلمين صح النكاح . وإن لم يكن هناك أحد من الأئمة . ولولم يكن الشاهدان معدلين عند القاضي . بأن كانا مستورين — صح النكاح إذا أعلنوه ولم يكتموه في ظاهر مذهب الأئمة الأربعة . ولو كان بحضرة فاسقين صح النكاح أيضا عند أبي حنيفة ، وأحمد في إحدى الروايتين . ولولم يكن بحضرة شهود ، بل زوجها وليها وشاع ذلك بين الناس صح النكاح في مذهب مالك وأحمد بن حنبل في إحدى الروايتين عنه . وهذا أظهر قول العلماء فإن المسلمين ما زالوا يزوجهن النساء على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يأمرهم بالاشهاد ، وليس في اشتراط الشهادة في النكاح حديث ثابت ؛ لافي الصحاح ، ولا في السنن ، ولا في المساند . وأما من لا ولي لها ، فإن كان في القرية أو الحلة نائب حاكم زوجها ، وأمير الاعراب ورئيس القرية . وإذا كان فيهم إمام مطاع زوجها أيضا بإذنها . والله أعلم

## وسئل قدس الله روحه

عن رجل أسلم : هل يبقى له ولاية على أولاده الكتائبين ؟

فأجاب : لا ولاية له عليهم في النكاح ، كما لا ولاية لهم عليهم في الميراث ، فلا يزوج المسلم الكافرة ، سواء كانت بنته أو غيرها ، ولا يرث كافر مسلما ولا مسلما كافرا . وهذا مذهب الأئمة الأربعة وأصحابهم من السلف والخلف ؟

لكن المسلم اذا كان مالكا للأمة زوجها بحكم الملك ، و كذلك اذا كان ولي  
أمر زوجها بحكم الولاية . وأما بالقرابة والعنافة فلا يزوجها ؛ اذ ليس في ذلك  
الاخلاف شاذ عن بعض أصحاب مالكة في النصرا في زواج ابنته ، كما نقل عن  
بعض السلف أنه يرثها ؛ وهما قولان شاذان . وقد اتفق المسلمون على أن  
الكافر لا يرث المسلم ؛ ولا يتزوج الكافر المسلمة .

والله سبحانه قد قطع الولاية في كتابه بين المؤمنين والكافرين ، وأوجب  
البراءة بينهم من الطرفين ، واثبت الولاية بين المؤمنين ، فقد قال تعالى  
( قد كانت لكم أسوة حسنة في إبراهيم والذين معه ؛ اذ قالوا لقومهم انا براء منكم  
ومما تعبدون من دون الله ؛ كفرنا بكم وبدا بيننا وبينكم العداوة والبغضاء  
ابدا حتى تؤمنوا بالله وحده ) وقال تعالى : ( لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم  
الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ، ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم  
أو عشيرتهم ، أولئك كتب في قلوبهم الایمان وايدم بروح منه ) وقال تعالى  
( يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ،  
ومن يتولهم منهم فانه منهم ؛ ان الله لا يهدي القوم الظالمين ) الى قوله : ( إنما  
وليكم الله ورسوله والذين آمنوا ) الى قوله : ( فان حزب الله هم الغالبون )  
والله تعالى انما اثبت الولاية بين أولى الأرحام بشرط الايمان ، كما قال تعالى : ( وأولوا  
الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين ) وقال تعالى :  
( ان الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا بأموالهم في سبيل الله ، والذين



آووا ونصروا ، اولئك بعضهم أولياء بعض ) الى قوله : ( والذين كفروا بعضهم أولياء بعض ) الى قوله : ( والذين آمنوا من بعد وهاجروا وجاهدوا معكم فأولئك منكم ، وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض ) .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل له جارية معتوقة ، وقد طلبها منه رجل ليتزوجها ، خلف بالطلاق ما أعطيك إياها : فهل يلزمه الطلاق إذا وكل رجلا في زواجها لذلك الرجل ؟

فأجاب : متى فعل المحلوف عليه بنفسه أو وكيله حنث ؛ لكن إذا كان الخاطب كفواً فله أن يزوجه الولي الأبعد : مثل ابنه ، أو أبيه ، أو أخيه ، أو يزوجه الخاكم بإذنها ودون إذن المقتق ؛ فانه حاضل ، ولا يحتاج إلى إذنه ، ولا حنث عليه إذا زوجت على هذا الوجه

## وسئل رحمه الله

ممن يعقد عقود الأنسكة بولي وشاهدي عدل : هل للحاكم منه ؟  
فأجاب : ليس للحاكم أن يمنع المذكور أن يتوكل للولي فيعقد العقد على الوجه الشرعي ؛ لكن من لا ولي لها لا تزوج إلا بإذن السلطان ، وهو الخاكم . والله اعلم .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل خطب امرأة حرة لها ولي غير الحاكم ، فجاء بشهود وهو يعلم فسق الشهود ؛ لكن لو شهدوا عند الحاكم قبلهم : فهل يصح نكاح المرأة بشهادتهم ؟ وإذا صح هل يكره ؟

فأجاب : نعم يصح النكاح والحال هذه . و « المدالة » المشترطة في شاهدي النكاح إنما هي أن يكونا مستورين غير ظاهري الفسق ، وإذا كانا في الباطن فاستين ، وذلك غير ظاهر ؛ بل ظاهرهما الستر انعقد النكاح بهما في أصح قولي العلماء : في مذهب أحمد ، والشافعي ، وغيرهما ؛ اذ لو اعتبر في شاهدي النكاح أن يكونا معديين عند الحاكم لما صح نكاح أكثر الناس إلا بذلك ؛ وقد علم أن الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي كانوا يعقدون الأبنكحة بمحضر من بعضهم ؛ وإن لم يكن الحاضرون معديين عند أولى الأمر . ومن الفقهاء من قال : يشترط أن يكونا مبرزي المدالة : فهؤلاء شهود الحكم معدون عندهم ، وإن كان فيهم من هو فاسق في نفس الأمر . فعلى التقديرين ينعقد النكاح بشهادتهم وإن كانوا في الباطن فساقا . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن حديث أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
« لا تنكح الأيم حتى تستأمر ، ولا تنكح البكر حتى تستأذن . قالوا :  
يا رسول الله ! كيف إذنهما ؟ قال . أن تسكت . » متفق عليه ، وعن ابن  
عباس رضى الله عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الأيم أحق  
بنفسها من وليها ، والبكر تستأذن في نفسها ، وإذنها صماتها » وفي رواية  
: « البكر يستأذنها أبوها في نفسها ، وصمتها أقرارها » رواه مسلم في صحيحه  
وعن عائشة رضى الله عنها قالت : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن  
الجارية ينكحها أهلها أتستأمر أم لا ؟ فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم  
« نعم . تستأمر » قالت عائشة : فقلت له : فإنها تستحي ، فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم : « فذلك إذنهما إذا هي سكنت » وعن خنساء ابنة خدام  
« أن أباهما زوجها وهي بنت فكرهت ذلك ، فأتت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فرد نكاحه » رواه البخارى .

فأجاب : المرأة لا ينبغي لاحد أن يزوجه الا بإذنها ، كما أمر النبي صلى  
الله عليه وسلم ، فإن كرهت ذلك لم يجبر على النكاح ؛ الا الصغيرة البكر  
فإن أباهما يزوجه ولا إذن لها . وأما البالغ الثيب فلا يجوز تزويجها بغير إذنهما

لأب ولا نيره بإجماع المسلمين ، وكذلك البكر البالغ ليس لغير الأب والجد تزويجها بدون إذنهما بإجماع المسلمين . فأما الأب والجد فينبني لهما إستئذنها . واختلف العلماء في استئذنها : هل هو واجب ؟ أو مستحب ؟ والصحيح أنه واجب . ويجب على ولي المرأة أن يتقي الله فيمن يزوجها به ، وينظر في الزوج : هل هو كفؤ ، أو غير كفؤ ؟ فانه إنما يزوجها لمصلحتها ؛ لا لمصلحته ؛ وليس له أن يزوجها بزوج ناقص ؛ لنرض له : مثل أن يزوج مولى ذلك الزوج بدلها ، فيكون من جلس الشغار الذي نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم أو يزوجها بأقوام يحالفهم على أغراض له فاسدة . أو يزوجها لرجل مال يبذله له وقد خطبها من هو أصلح لها من ذلك الزوج ، فيقدم الخاطب الذي برطله على الخاطب الكفؤ الذي لم يبرطله .

وأصل ذلك أن تصرف الولي في بضع وليته كتصرفه في مالها ، فكما لا يتصرف في مالها إلا بما هو أصلح ، كذلك لا يتصرف في بضعها إلا بما هو أصلح لها ؛ إلا أن الأب له من التبسط في مال ولده ما ليس انيره ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « أنت ومالك لأبيك » بخلاف غير الأب .

## وسئل رحمه الله

عن المرأة التي يعتبر اذنهما في الزواج شرما هل يشترط الاشهاد عليها باذنها لوليها ؟ أم لا ؟ وإذا قال الولي : إنها أذنت لي في تزويجها من هذا

الشخص : فهل للعائد ان يعقد بمجرد قول الولي ؟ أم قولها ؟ وكيفية الحكم في هذه المسألة بين العلماء ؟

فأجاب : الحمد لله . الاشهاد على إزنها ليس شرطا في صحة العقد عند جماهير العلماء ؛ وإنما فيه خلاف شاذ في مذهب الشافعي وأحمد فان ذلك شرط . والمشهور في المذهبين - كقول الجمهور - ان ذلك لا يشترط . فلو قال الولي : اذنت لي في العقد ؛ فمقد العقد ، وشهد الشهود على العقد ، ثم صدقته الزوجة على الاذن : كان النكاح ثابتا صحيحا باطنا وظاهرا ، وان انكرت الاذن كان القول قولها مع يمينها ؛ ولم يثبت النكاح . وداعوه الاذن عليها كما لو ادعى النكاح بعد موت الشهود ونحو ذلك . والذي ينبغي لشهود النكاح ان يشهدوا على اذن الزوجة قبل العقد ، لوجوه ثلاثة :

« أحدها » ان ذلك عقد متفق على صحته ، ومعهما أمكن ان يكون العقد متفقا على صحته فلا ينبغي أن يعدل عنه الى ما فيه خلاف ، وان كان مرجوحا ؛ الا لمعارض راجح .

« الوجه الثاني » ان ذلك معونة على تحصيل مقصود العقد ، وأمان من جحوده ، لاسيما في مثل المكان والزمان الذي يكثر فيه جحد النساء وكذبهن فان ترك الاشهاد عليها كثيرا ما يفضي الى خلاف ذلك . ثم انه يفضي الى أن تكون زوجة في الباطن ، دون الظاهر . وفي ذلك مفاسد متعددة .

« والوجه الثالث » : أن الولي قد يكون كاذباً في دعوى الاستئذان ؛ وأن يحتمل بذلك على أن يشهد أنه قد زوجها ، وأن يظن الجهاال أن النكاح يصبح بدون ذلك ، إذا كان عند العامة انها إذا زوجت عند الحاكم صارت زوجة . فيفضى إلى قهرها وجعلها زوجة بدون رضاها .

وأما « العاقد » الذي هو نائب الحاكم إذا كان هو المزوج لها بطريق الولاية عليها ؛ لا بطريق الوكالة للولي : فلا يزوجها حتى يعلم أنها قد أذنت . وذلك بخلاف ما إذا كان شاهداً على المقد . وان زوجها الولي بدون اذنها فهو نكاح الفضولي . وهو موقوف على اذنها عند أبي حنيفة ومالك ، وهو باطل مردود عند الشافعي ، وأحمد في المشهور عنه .

## وسئل رحمه الله

عن بنت زالت بكارتها بمكرهه ، ولم يعقد عليها عقد قط ، وطلبها من يتزوجها ؛ فذكر له ذلك فرضي : فهل يصح المقد بما ذكر إذا شهد المعروفون أنها بنت ؛ لتسهيل الأمر في ذلك ؟

فأجاب : إذا شهدوا أنها ما زوجت كانوا صادقين ، ولم يكن في ذلك تليس على الزوج ؛ لعله بالخال . وينبغي استنطاقها بالأدب ؛ فإن العلماء متنازعون : هل اذنها إذا زالت بكارتها بالزنا الصمت ، أو انطق . و« الأول » مذهب الشافعي ؛ وأحمد ، كصاحبي أبي حنيفة . وعند أبي حنيفة ومالك اذنها الصمت ، كالثي لم تزل عذرتها .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن بنت يتيمة ، ولها من العمر عشر سنين ، ولم يكن لها أحد ، وهي مضطرة إلى من يكفلها : فهل يجوز لأحد أن يتزوجها بإذنها ، أم لا ؟

فأجاب : هذه يجوز تزويجها بكفو لها عند أكثر السلف والفقهاء ، وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد في ظاهر مذهبه ؛ وغيرها . وقد دل على ذلك الكتاب والسنة ، كقوله تعالى : ( يستفتونك في النساء ، قل الله يفتيكم فيهن ؛ وما يتلى عليكم في الكتاب في يتامى النساء ) الآية . وقد أخرجنا تفسير هذه الآية في الصحيحين عن عائشة ، وهو دليل في اليتيمة ؛ وزوجها من يعدل عليها في المهر ؛ لكن تنازع هؤلاء : هل تزوج بإذنها أم لا ؟ فذهب أبو حنيفة أنها تزوج بغير إذنها ، ولها الخيار إذا بلغت ، وهي رواية عن أحمد . وظاهر مذهب أحمد أنها تزوج بغير إذنها إذا بلغت تسع سنين ، ولأخبارها إذا بلغت ؛ لما في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « اليتيمة تستأذن في نفسها ، فإن سككت فقد أذنت ، وإن أبت فلا جواز عليها » وفي لفظ : « لا تنكح اليتيمة حتى تستأذن ، فإن سككت فقد أذنت وإن أبت فلا جواز عليها » .

## وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن صغيرة دون البلوغ مات أبوها : هل يجوز للحاكم أو نائبه أن يزوجه أم لا ؟ وهل يثبت لها الخيار إذا بلغت أم لا ؟

فأجاب : إذا بلغت تسع سنين فإنه يزوجه الأولياء - من العصباء والحاكم ونائبه - في ظاهر مذهب أحمد ، وهو مذهب أبي حنيفة وغيرهما كما دل على ذلك الكتاب والسنة في مثل قوله تعالى : ( يستفتونك في النساء ، قل الله يفتيكم فيهن ؛ وما يتلى عليكم في الكتاب في يتامى النساء اللاتي لا تؤتونهن ما كتب لهن ؛ وترغبون أن تنكحوهن ) واخرجنا في الصحيحين عن عروة بن الزبير ، أنه سأل عائشة عن قول الله عز وجل : ( وإن خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى ، فانكحوا ما طاب لكم من النساء : مثى ، وثلاث ؛ ورباع ) قالت ؛ يا ابن أختي ! هذه اليتيمة في حجر وليها تشاركه في ماله ، فيعجبه مالها وجمالها ؛ فيريد وليها أن يزوجه من غير أن يقسط في صداقها ؛ فيعطيا مثل ما يعطيها غيره ، فنهوا أن ينكحوهن إلا أن يقسطوا لهن ، ويلفوا بهن على سنتهن في الصداق ، وأمروا أن ينكحوا ما طاب لهم من النساء سواهن . قال عروة : قالت عائشة : ثم إن الناس استفتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد هذه الآية فيهن ؛ فانزل الله



عز وجل : ( يستفتونك في النساء ، قل الله يفتيكم فيهن ) الآية . قالت عائشة  
والذي ذكر الله انه ( يتلى عليكم في الكتاب ) الآية الأولى التي قالها الله  
عز وجل : ( وان خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من  
النساء ) قالت عائشة : وقول الله عز وجل في الآية الأخرى : ( وترغبون  
أن تنكحوهن ) رغبة أحدكم عن يتيمة التي تكون في حجره حيث تكون  
قليلة المال والحال . وفي لفظ آخر : إذا كانت ذات مال وجمال وغبوا في  
نكاحها في اكمال الصداق ؛ وإذا كانت مرغوبا عنها في قلة المال والجمال  
رغبوا عنها ؛ وأخذوا غيرها من النساء . قال : فكما يتركونها حتى يرغبوا  
عنها ؛ فليس لهم أن ينكحوها إذا رغبوا فيها ؛ إلا أن يقسطوا لها ويمطوها حقها  
من الصداق . فهذا يبين ان الله اذن لهم أن يزوجوا اليتامى من النساء إذا  
فرضوا لهن صداق مثلن ؛ ولم يأذن لهم في تزويجهن بدون صداق المثل ؛  
لأنها ليست من أهل التبرع ؛ ودلائل ذلك متعددة .

ثم الجمهور الذين جوزوا انكاحها لهم قولان :

« أحدهما » وهو قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين : انها  
تزوج بدون اذنها ؛ ولها الخيار إذا بلغت .

و « الثاني » وهو المشهور في مذهب أحمد وغيره : انها لا تزوج  
إلا بإذنها ؛ ولا خيار لها إذا بلغت . وهذا هو الصحيح الذي دلت عليه السنة  
كما روى أبو هريرة ؛ قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تستأذن

اليتمية في نفسها ؛ فان سككت فهو إذنها ؛ وإن أبت فلا جواز عليها « رواه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي ، وعن أبي موسى الأشعري : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « تستأمر اليتيمة في نفسها ، فان سككت فقد اذنت ؛ وان أبت فلا جواز عليها ». فهذه السنة نص في القول الثالث الذي هو أعدل الأقوال أنها تزوج ؛ خلافا لمن قال : أنها لا تزوج حتى تبلغ فلا تصوير « يتيمة ». والكتاب والسنة صريح في دخول اليتيمة قبل البلوغ في ذلك ؛ إذ البالغة التي لها أمر في مالها يجوز لها أن ترضى بدون صداق المثل ؛ ولأن ذلك مدلول اللفظ وحقيقته ، ولأن ما بعد البلوغ وان سمي صاحبه يتيما مجازاً فنأيته أن يكون داخلا في العموم . واما ان يكون المراد باليتيمة البالغة دون التي لم تبلغ : فهذا لا يسوغ حمل اللفظ عليه بحال . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن بنت يتيمة ليس لها أب ؛ ولا لها ولي إلا أخوها ، وسنها اثنا عشر سنة ، ولم تبلغ الحلم ؛ وقد عقد عليها أخوها باذنها ؛ فهل يجوز ذلك أم لا ؟ فأجاب : هذا المقد صحيح في مذهب أحمد المنصوص عنه في أكثر أجوبته ، الذي عليه عامة أصحابه ، ومذهب أبي حنيفة أيضا ؛ لكن أحمد في المشهور عنه يقول : إذا زوجت باذنها وإذن أخيها لم يكن لها الخيار إذا

بلغت . وأبو حنيفة وأحمد في رواية يقول : تزوج بلا اذنها ، ولها الخيار إذا بلغت . وهذا أحد القولين في مذهب مالك أيضا . ثم عنه رواية : إن دعت حاجة إلى نكاحها ، ومثلها يوطأ جاز . وقيل : تزوج ولها الخيار إذا بلغت . وقال ابن بشير : اتفق المتأخرون أنه يجوز نكاحها إذا خيف عليها الفساد . والقول « الثالث » وهو قول الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى : أنها لا تزوج حتى تبلغ ، إذا لم يكن لها أب وجد . قالوا : لأنه ليس لها ولي يجبر ، وهي في نفسها . لا اذن لها قبل البلوغ ؛ فتمنر تزويجها باذنها وإذن وليها .

و « القول الأول » أصح بدلالة الكتاب والسنة والاعتبار ؛ فإن الله تعالى يقول : ( ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن ؛ وما يتلى عليكم في الكتاب في يتامى النساء اللاتي لا تؤتونهن ما كتب لهن ، وترغبون أن تنكحوهن ، والمستضعفين من الولدان ؛ وإن تقوموا لليتامى بالقسط ؛ وما تعملوا من خير فإن الله كان به عليما ) وقد ثبت عن عائشة رضي الله عنها : أن هذه الآية نزلت في اليتيمة تكون في حجر وليها ، فإن كان لها مال وجمال تزوجها ولم يقسط في صداقها ؛ فإن لم يكن لها مال لم يتزوجها ، فنهى أن يتزوجها حتى يقسط في صداقها ، من أجل رغبته عن نكاحها إذا لم يكن لها مال . وقوله : ( قل الله يفتيكم فيهن ، وما يتلى عليكم في الكتاب ) يفتيكم ، وفتيكم في المستضعفين . فقد أخبرت

عائشة في هذا الحديث الصحيح الذي أخرجه البخاري ومسلم : ان هذه الآية نزلت في اليتمة تكون في حجر وليها ، وان الله أذن له في تزويجها إذا أقسط في صداقها ، وقد أخبر أنها في حجره . فدل على أنها محجور عليها .

وأيضا فقد ثبت في السنن من حديث أبي موسى ، وأبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا تنكح اليتمة حتى تستأذن ، فان سكنت فقد اذنت ، وإن أبوت فلا جواز عليها » فيجوز تزويجها باذنها ، ومنه بدون اذنها . وقد قال صلى الله عليه وسلم : « لا يتم بعد احتلام » ولو أريد « باليتيم » ما بعد البلوغ : فبطريق المجاز ؛ فلا بد أن يتم ما قبل البلوغ وما بعده . أما تخصيص لفظ « اليتيم » بما بعد البلوغ فلا يحتمله اللفظ بحال ؛ ولأن الصغير المميز يصبح لفظه مع اذن وليه ، كما يصح احرامه بالحج باذن الولي ، وكما يصح تصرفه في البيع وغيره باذن وليه ؛ عند أكثر العلماء ، كما دل على ذلك القرآن بقوله : ( وابتلوا النسا حتى إذا بلغوا النكاح ) الآية . فأمر بالابتلاء قبل البلوغ ؛ وذلك قد لا يأتي إلا بالبيع — ولا تصح وصيته وتديره عند الجمهور — وكذلك اسلامه ؛ كما يصح صومه وصلاته وغير ذلك لما له في ذلك من المنفعة . فاذا زوجها الولي باذنها من كفؤ جاز ، وكان هذا تصرفا باذنها ، وهو مصلحة لها ، وكل واحد من هذين مصحح لتصرف المميز . والله أعلم .

## وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن بنت دون البلوغ ، وحضر من يرغب في تزويجها : فهل يجوز  
للحاكم أن يزوجه أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . إذا كان الخاطب لها كفؤا جاز تزويجها في أصح قولي  
العلماء ، وهو مذهب أبي حنيفة ، وأحمد في المشهور عنه : ثم منهم من يقول  
تزوج بلا أمرها ، ولها الخيار ، كمذهب أبي حنيفة ورواية عن أحمد . ومنهم من  
يقول : إذا بلغت تسع سنين زوجت بإذنها ، ولأخيارها إذا بلغت . وهو ظاهر  
مذهب أحمد ؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « لا تنكح اليتيمة حتى تستأذن ، فإن  
سكتت فقد أذنت وإن أبت فلا جواز عليها » رواه أبو داود والنسائي وغيرهما .

وتزويج « اليتيمة » ثابت بالكتاب والسنة ، قال تعالى : ( يستفتونك  
في النساء قل الله يفتيكم فيهن ، وما يتلى عليكم في الكتاب في يتامى النساء  
اللاتي لا تؤتوهن ما كتب لهن ، وترغبون أن تنكوهن ، والمستضعفين من  
الولدان ) وقد ثبت في الصحيح عن عائشة رضي الله عنها : أنها نزلت في اليتيمة  
التي يرغب وليها أن ينكحها إذا كان لها مال ، ولا ينكحها إذا لم يكن لها  
مال ، فتموا عن نكاحهن حتى يقسطوا لهن في الصداق . فقد اذن الله للولي أن  
ينكح اليتيمة ؛ إذا أصدقها صداق المثل . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل تزوج يتيمة صغيرة ، وعقد عقدها الشافعي المذهب ، ولم تدرك  
إلا بعد العقد بشهرين : فهل هذا العقد جائز أم لا ؟

فأجاب : أما « اليتيمة » التي لم تبلغ قبل لايجبرها على تزويجها غير الأب .  
والجد . والأخ ، والمم ، وال سلطان الذي هو الحاكم أو نواب الحاكم في  
المقود : للفقهاء في ذلك ثلاثة أقوال .

« أحدها » لايجوز ، وهو قول الشافعي ، ومالك ؛ والامام أحمد  
في رواية .

« والثاني » يجوز النكاح بلا إذنها ، ولها الخيار إذا بلغت ؛ وهو  
مذهب أبي حنيفة ، ورواية عن أحمد .

و « الثالث » أنها تزوج بإذنها ؛ ولأخيار لها إذا بلغت . وهذا هو  
المشهور من مذهب أحمد . فهذه التي لم تبلغ يجوز نكاحها في مذهب  
أبي حنيفة وأحمد وغيرهما . ولو زوجها حاكم يرى ذلك : فهل يكون تزويجه

حكماً لا يمكن تقضه ؟ أو يفترق الى حاكم غيره يحكم بصحة ذلك ؟ على وجهين  
 في مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما : أحصهما الأول . لكن الحاكم الزوج  
 هنا شافعي فإن كان قد قلده قول من يصحح هذا النكاح ، وراعى سائر شروطه  
 وكان بمن له ذلك : جاز . وإن كان قد أقدم على ما يستقد تحريمه كان فعله غير  
 جائز . وإن كان قد ظنّها بالغا فزوجها فكانت غير بالغ لم يكن في الحقيقة قد  
 زوجها ؛ ولا يكون النكاح صحيحا . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله

عن رجل وجد صغيرة فرباها ، فلما بلغت زوجها الحاكم له ، ورزق منها  
 أولادا ؛ ثم وجد لها أخ بعد ذلك : فهل هذا النكاح صحيح ؟

فأجاب : إذا كان لها أخ غائب غيبة منقطعة ، ولم يكن يعرف حيث  
 لها أخ ، لكونها صنعت من أهلها حين صغرها الى ما بعد النكاح : لم يطل  
 النكاح المذكور . والله أعلم .

## وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن بنت يتيمة ، وقد طلبها رجل وكيل على جهات المدينة ، وزوج أمها كاره  
في الوكيل . فهل يجوز أن يزوجها معها وأخوها بلا إذن منها أم لا ؟

فأجاب: الحمد لله. المرأة البالغ لا يزوجها غير الأب والجد بنير إذنها باتفاق  
الأئمة ؛ بل وكذلك لا يزوجها الأب الا بإذنها في أحد قولي العلماء ؛ بل في أصحها  
وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين ، كما قال النبي صلى الله عليه  
وسلم : « لا تنكح البكر حتى تستأذن ، ولا الثيب حتى تستأمر » قالوا يا رسول الله  
فان البكر تستحي ؟ قال : « اذنها صماتها » وفي لفظ « يستأذنها أبوها وإذنها صماتها »  
وأما المم والأخ فلا يزوجانها بنير إذنها باتفاق العلماء . وإذا رضيت رجلا وكان  
كفوًا لها وجب على وليها - كالأخ ثم العم - أن يزوجها به ، فان عضلها وامتنع  
من تزويجها زرعها الولي الأبعد منه أو الحاكم بنير اذنه باتفاق العلماء ؛ فليس  
للولي أن يجبرها على نكاح من لا ترضاه ؛ ولا يعضلها عن نكاح من ترضاه  
إذا كان كفوًا باتفاق الأئمة ؛ وانما يجبرها ويعضلها أهل الجاهلية والظلمة الذين  
يزوجون نساءهم لمن يختارونه لمرض ؛ لالمصلحة المرأة ، ويكرهونها على ذلك  
أو ينجسونها حتى تفعل . ويعضلونها عن نكاح من يكون كفوًا لها لعداوة



أو غرض . وهذا كله من عمل الجاهلية والظلم والعدوان ، وهو مما حرمه الله ورسوله ، وأتفق المسلمون على تحريمه ، وأوجب الله على أولياء النساء أن ينظروا في مصلحة المرأة ؛ لا في أهواءهم كسائر الأولياء والوكلاء ممن تصرف لغيره فإنه يقصد مصلحة من تصرف له ، لا يقصد هواه ، فإن هذا من الأمانة التي أمر الله أن تؤتى إلى أهلها فقال : ( إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها ، وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل ) وهذا من النصيحة الواجبة ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « الدين النصيحة ، الدين النصيحة ، الدين النصيحة . قالوا لمن يارسول الله ؟ قال : لله ولكتابه ورسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم » . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله

عن رجل تزوج امرأة ، وقعدت معه أياما ، وجاء أناس ادعوا أنها في الملكة ، وأخذوها من بيته ، ونهبوه ؛ ولم يكن حاضرا ؛ فهل يجوز أخذها وهي حامل ؟

فأجاب : الحمد لله . إذا لم يبين للزوج أنها أمة ؛ بل تزوجها نكاحا مطلقا كما جرت به العادة ؛ وظن أنها حرة ؛ وقيل له : إنها حرة ؛ فهو مغرور ، وولده منها حر ؛ لا رقيق . وأما « النكاح » فباطل إذا لم يحزمه السيد باتفاق المسلمين . وإن أجازاه السيد صح في مذهب أبي حنيفة ومالك في إحدى الروايتين ؛ ولم يصح في مذهب الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى ؛ بل يحتاج

الى نكاح جديد. وأما ان ظهرت حاملا من غير الزوج : فالنكاح باطل  
بالريب ؛ ولا صداق عليه إذا لم يدخل بها ؛ وليس لهم ان يأخذوا شيئا من  
ماله ؛ بل كل ما أخذ من ماله رد اليه .

## وسئل شيخ الاسلام رحمه الله

عن تزويج المالك بالجوار من غير عتق إذا كانوا لملك واحد ؟ ومن  
يعقد طرفي النكاح في الطرفين لهما ؟ ولأولادهم ؟ وهل للسيد أن يتسرى بهن ؟

فأجاب : تزويج المالك بالاماء جائز ، سواء كانوا لملك واحد ،  
أو للمالكين ، مع بقائهم على الرق . وهذا مما اتفق عليه أئمة المسلمين . والذي  
يزوج الأمة سيدها أو وكيله . وأما المملوك فهو يقبل النكاح لنفسه إذا كان  
كبيرا ، أو يقبل له وكيله . وإن كان صغيرا فسيده يقبل له . فإذا كان الزوجان له  
قال بمحضرة شاهدين : زوجت بمملوكي فلان بأمتي فلانة ، وينعقد النكاح بذلك .  
وأما العبد البالغ : فهل لسيده أن يزوجه بنير إذنه ، ويكرهه على ذلك ؟ فيه  
قولان للعلماء « أحدهما » لا يجوز ، وهو مذهب الشافعي وأحمد . « والثاني »  
يجزىه ، وهو مذهب أبي حنيفة ، ومالك . والأئمة والمملوك الصغير يزوجهما  
بنير إذنها بالاتفاق .

وأما « الأولاد » فهم تبع لأمهم في « الحرية والرق » وم تبع لآبائهم في النسب والولاء باتفاق المسلمين . فمن كان سيداً لم كان أولادها له ، سواء ولدوا من زوج ، أو من زنا . كما أن البهائم من الخيل والابل والحير إذا نرى ذكرها على أئناها كان الأولاد لملك الأم . ولو كانت الأم معتقة أو حرة الأصل والأب مملوكا كان الأولاد أحراراً . وأما « النسب » فانهم ينتسبون إلى أبهم . وإذا كان الأب عتيقاً والام عتيقة كانوا منتسبين إلى موالى الأب ، وإن كان الأب مملوكا انتسبوا إلى موالى الأم ، فان عتق الأب بعد ذلك أنجر الولاء من موالى الأم إلى موالى الأب . وهذا مذهب الأئمة الأربعة . ومن كان مالكا للأم ملك أو لادها ، وكان له أن يتسرى بالبنات من أولاد إماءته ؛ إذا لم يكن يستمتع بالأم فانه يستمتع ببناتها ؛ فان استمتع بالام فلا يجوز أن يستمتع ببناتها . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل شريف ، زوج ابنته وهى بكر بالغ لرجل غير شريف منبري ، معروف بين الناس بالصلاح ، برضى ابنته ، وإذنها ، ولم يشهد عليها الاب بالرضى ؛ فهل يكون ذلك قادحا فى المقدام لا ؟ مع استمرار الزوجة بالرضى ، وذلك قبل الدخول وبعده ، وقبح قاح فأشهدت الزوجة أن الرضا والاذن صدرا منها ؛ فهل يحتاج فى ذلك تجديد المقد ؟

فأجاب : لا يفتقر صحة النكاح إلى الاشهاد على إذن المرأة قبل النكاح في المذاهب الأربعة ، إلا وجها ضعيفا في مذهب الشافعي وأحمد ؛ بل قال : إذا قال الولي : أذنت لي جاز عقد النكاح . والشهادة على الولي والزوج . ثم المرأة بعد ذلك إن أنكرت : فالنكاح ثابت . هذا مذهب الشافعي وأحمد في المشهور عنه . وأما مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد في رواية عنه إذا لم تأذن حتى عقد النكاح جاز ، وتسمى : « مسألة وقف المقود » ، كذلك العبد إذا تزوج بدون إذن مواليه : فهو على هذا النزاع .

أما « الكفاءة في النسب » فالنسب معتبر عند مالك . أما عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد في إحدى الروايتين عنه : فهي حق للزوجة والأبوين ، فإذا رضوا بدون كفاءة جاز ، وعند أحمد هي حق لله فلا يصح النكاح مع فراقها . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله

عن رجل زوج ابنة أخيه من ابنته ، والزوج فاسق لا يصلي ، وخوفوها حتى أذنت في النكاح . وقالوا : إن لم تأذني وإلا زوجك الشرع بنير اختيارك ، وهو الآن يأخذ مالها ؛ ويمنع من يدخل عليها لكشف حالها : كامها ، وغيرها ؟

فأجاب : الحمد لله ، ليس للمم ولا غيره من الأولياء أن يزوج موليته بنير كفىء إذا لم تكن راضية بذلك باتفاق الأئمة ؛ وإذا فعل ذلك استحق العقوبة الشرعية التي تردعه وأمثاله عن مثل ذلك ؛ بل لورضيت هي بنير كفىء كان لولى آخر غير المزوج أن يفسخ النكاح ؛ وليس للمم أن يكره المرأة البالغة على النكاح بكفىء ؛ فكيف إذا أكرهها على التزويج بنير كفىء ؟ بل لا يزوجها إلا بمن ترصاه باتفاق المسلمين .

وإذا قال لها : إن لم تأذنى وإلا زوجك الشرع بنير اختيارك . فلاذنت بذلك لم يصح هذا الاذن ، ولا النكاح المترتب عليه ؛ فان الشرع لا يمكن غير الأب وأجد من إجبار الصغيرة باتفاق الأئمة ؛ وإنما تنازع العلماء في « الأب والجد » في الكبيرة ، وفي الصغيرة مطلقا . وإذا تزوجها بنكاح صحيح كان عليه أن يقوم بما يجب لها ، ولا يتعدى عليها في نفسها ، ولا مالها . وما أخذه من ذلك ضمنه ، وليس له أن يمنع من يكشف حالها إذا اشتكت ؛ بل إما أن يمكن من يدخل عليها ويكشف حالها : كالأم ، وغيرها . وإما أن تسكن بجنب جيران من أهل الصدق والدين يكشفون حالها . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله

عن رجل له عبد ، وقد حبس نفسه ، وقصد الزواج : فهل له أن يتزوج أم لا ؟

فأجاب : نعم له النزوج على أصل من يجبر السيد على تزويجه ، كذهب أحد والشافعي على أحد قوليهِ ؛ فإن تزويجه كالإتفاق عليه إذا كان محتاجاً إلى ذلك ، وقد قال تعالى : ( وانكحوا الأيامى منكم ، والصالحين من عبادكم وإمائكم ) فأمر بتزويج العبيد والاماء ، كما أمر بتزويج الأيامى . وتزويج الأمة إذا طلبت النكاح من كفؤ واجب باتفاق العلماء ، والذي يأذن له في النكاح مالك نصفه ، أو وكيله ، وناظر النصب المحبس .

## وسئل

عن رجل تزوج عتيقة بعض بنات الملوك ، الذين يشترون الرقيق من مالهم ومال المسلمين بنير إذن معتقها : فهل يكون المقعد صحيحاً ، أم لا ؟

فأجاب : أما إذا أعتقها من مالها عتقا شرعياً فالولاية لها باتفاق العلماء ، وهي التي ترشها ، ثم أقرب عصباتها من بعدها .

وأما تزويج هذه « المتيقة » بدون إذن المعتقة ؟ فهذا فيه قولان مشهوران للعلماء ، فإن من لا يشترط إذن الولي : كأبي حنيفة ومالك في إحدى الروایتين يقول بأن هذا النكاح يصح عنده ؛ لكن من يشترط إذن الولي كالشافعي وأحمد لهم قولان في هذه المسألة ، وهما روايتان عن أحمد « إحداهما » أنها لا تزوج إلا باذن المعتقة ، فإنها عصبتها . وعلى هذا : فهل للمرأة نفسها أن تزوجها ؟ على قولين : هما روايتان عن أحمد . و « الثاني » أن تزويجها لا يفترق إلى إذن المعتقة ؛ لأنها لا تكون ولية لنفسها ، فلا تكون ولية لغيرها ؛ ولأنه لا يجوز تزويجها عندهم ، فلا يفترق إلى إزنها ، فلي هذا يزوج هذه المعتقة من يزوج معتقها باذن المتيقة : مثل أخ المعتقة ، ونحوه إن كان من أهل ولاية النكاح ؛ وإن لم يكن أهلا وزوجها الحاكم جاز ؛ وإلا فلا . وإن كانوا أهلا عند أبي حنيفة فالولاء لهم ، والحاكم يزويجها .

## وسئل

عن رجل خطب امرأة ، فسئل عن ثقته ؟ فقل له : من الجهات السلطانية شيء ، فأبى الولي تزويجها ، فذكر الخاطب أن فقهاء الحنفية جوزوا تناول ذلك : فهل ذكر ذلك أحد في جواز تناوله من الجهات ؟ وهل للولي المذكور دفع الخاطب بهذا السبب مع رضاه المخطوبة ؟

فأجاب : أما الفقهاء الأئمة الذين يفتى بقولهم فلم يذكروا أحد منهم جواز ذلك ؛ ولكن في أوائل الدولة « السلجوقية » أفتى طائفة من الحنفية والشافعية بجواز ذلك ، وحكى أبو محمد بن حزم في « كتابه » إجماع العلماء على تحريم ذلك ، وقد كان « نور الدين محمود الشهيد التركي » قد أبطل جميع الوظائف المحدثه بالشام ، والجزيرة ، ومصر ، والحجاز ، وكان أعرف الناس بالجهاد . وهو الذي أقام الاسلام بعد استيلاء « الافرنج ، والقرامطة » على أكثر من ذلك . ومن فعل ما يمتدح حكمه متأولا وتأويلا سائنا — لا سيما مع حاجته — لم يجعل فاسقا بمجرد ذلك ؛ لكن بكل حال فالولي له أن يمنع موليته ممن يتناول مثل هذا الرزق الذي يمتدحه حراما ؛ لا سيما وإن رزقها منه ، فإذا كان الزوج يطعمها من غيره ، أو تأكل هي من غيره : فله أن يزوجهما إذا كان الزوج متأولا فيما يأكله .

## ومثل رحمه الله

عن رجل زوج ابنته لشخص ، ولم يعلم ما هو عليه ، فأقام في صحبة الزوجة سنين ، فلم الولي والزوجة ما الزوج عليه : من النجس والفساد وشرب الخمر والكذب والأيمان الخائنة ، فبانت الزوجة منه بالثلاث : فهل يجوز للولي الاقدام على تزويجه أم لا ؟ ثم إن الولي استتوب الزوج مرارا عديدة ، ونكث ولم يرجع : فهل يحل تزويجهما ؟



فأجاب : إذا كان مصرا على الفسق فإنه لا ينبغي للولي تزويجها له ، كما قال بعض السلف : من زوج كريته من فاجر فقد قطع رحما . لكن إن علم أنه تاب فتزوج به إذا كان كفوا لها وهي راضية به . وأما « نكاح التحليل » فقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لعن الله المحلل والمحلل له » . ولا تجبر المرأة على نكاح التحليل باتفاق العلماء .

## وسئل

عن « الرافضة » هل تزوج ؟

فأجاب : الرافضة المحضة هم أهل أهواء وبدع وضلال ، ولا ينبغي للمسلم أن يزوج موليته من رافضة ، وإن تزوج هو رافضة صح النكاح ، إن كان يرجو أن تتوب والافتك نكاحها أفضل لئلا تفسد عليه ولده . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله

عن الرافضي ، ومن يقول لا تلزمه الصلوات الخمس : هل يصح نكاحه من الرجال والنساء ؟ فإن تاب من الرفض ولزم الصلاة حينئذ عاد لما كان عليه : هل يقر على ما كان عليه من النكاح ؟

فأجاب : لا يجوز لأحد أن ينكح موليته رافضيا ، ولا من يترك الصلاة . ومتى زوجوه على أنه سني فصلى الخمس ثم ظهر أنه رافضي لا يصلي ، أو عاد إلى الرفض وترك الصلاة : فانهم يفسخون النكاح .

## باب المحرمات فى النكاح

### « قاعدة فى المحرمات فى النطاع نسباً وصهرأ »

مثل الشيخ رحمه الله عن بيانها مختصراً ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . أما المحرمات « بالنسب » فالضابط فيه ان جميع أقارب الرجل من النسب حرام عليه ؛ إلا بنات أعمامه ؛ وأخواله ومماته ، وخالاته . وهذه الأصناف الأربعة هن اللاتى أحلهن الله لرسوله صلى الله عليه وسلم بقوله : ( يا أيها النبي انا أحللت لك أزواجك اللاتى هاجرن معك ؛ وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي إن أراد النبي أن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين ) الآية . فأحل سبحانه لنبيه صلى الله عليه وسلم من النساء أجناساً أربعة ؛ ولم يحمل خالصة له من دون المؤمنين إلا الموهوبة ؛ التى تهب نفسها للنبي ؛ فجعل هذه من خصائصه : له أن يتزوج الموهوبة بلا مهر ، وليس هذا لغيره باتفاق المسلمين ؛ بل ليس لغيره أن يستحل بضع امرأة إلا مع وجوب مهر ، كما قال تعالى : ( وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين ) .

واففق العلماء على أن من تزوج امرأة ولم يقدر لها مهرأ : صح النكاح ووجب لها المهر إذا دخل بها ؛ وإن طلقها قبل الدخول فليس لها مهر ؛ بل

لها المنة بنص القرآن ، وإن مات عنها ففها قولان . وهي « مسألة بروع بنت واشق » التي استفتى عنها ابن مسعود شهراً ، ثم قال : أقول فيها برأبي ؛ فإن يكن صواباً فن الله ؛ وإن يكن خطأ ففني ومن الشيطان ، والله ورسوله بريثان منه : لها مهر نسائها ، لا وكس ، ولا شطط ، وعليها العدة ولها الميراث . فقام رجال من أشجع فقالوا : نشهد « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في بروع بنت واشق بمثل ما قضيت به في هذه » قال علقمة : فإرايت عبد الله فرح بشيء كفرحه بذلك . وهذا الذي أجاب به ابن مسعود هو قول فقهاء الكوفة ، كأبي حنيفة وغيره ، وفقهاء الحديث كأحمد وغيره ، وهو أحد قولي الشافعي . والقول الآخر له ، وهو مذهب مالك ، أنه لا مهر لها ، وهو مروي عن علي ، وزيد ، وغيرهما من الصحابة .

وتنازعوا في « النكاح إذا شرط فيه نفى المهر » هل يصح النكاح ؟ على قولين في مذهب أحد وغيره : « أحدهما » يبطل النكاح ، كقول مالك . و « الثاني » يصح ، ويجب مهر المثل ، كقول أبي حنيفة والشافعي . والأولون يقولون : هو « نكاح الشغار » الذي أبطله النبي صلى الله عليه وسلم لأنه نفى فيه المهر ، وجعل البضع مهراً للبضع . وهذا تمليل أحمد بن حنبل في غير موضع من كلامه ؛ وهذا تمليل أكثر قدماء أصحابه . والآخرون : منهم من يصحح نكاح الشغار ، كأبي حنيفة ؛ وقوله أقيس على هذا الأصل ؛ لكنه مخالف للنص وآثار الصحابة ، فانهم أبطلوا نكاح الشغار . ومنهم من يبطله

ويطل البطلان إما بدعوى التشريك في البضع ، وأما بنير ذلك من الملل ، كما يفعله أصحاب الشافعي ، ومن وافقهم من أصحاب أحمد : كالقاضي أبي يعلى وأتباعه . « والقول الأول » أشبه بالنص والقياس الصحيح ، كما قد بسط في موضعه . وتنازعوا أيضا في انعقاد النكاح مع المهر بلفظ « التملك » و « الهبة » وغيرهما : فجوز ذلك الجمهور ؛ كمالك وأبي حنيفة ، وعليه تدل نصوص أحمد ؛ وكلام قدماء أصحابه . ومنعه الشافعي وأكثر متأخري أصحاب أحمد ، كابن حامد والقاضي ومن تبعهما ؛ ولم أعلم أحدا قال هذا قبل ابن حامد من أصحاب أحمد .

والمقصود هنا : أن الله تعالى لم يخص رسوله صلى الله عليه وسلم إلا بنكاح الموهوبة بقوله : ( وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي ؛ أن أراد النبي أن يستنكحها ، خالصة لك من دون المؤمنين ) فدل ذلك على أن سائر ما أحله النبي صلى الله عليه وسلم لحلال لأتمته ، وقد دل على ذلك قوله : ( فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكها ؛ لكيلا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعيائهم إذا قضوا منهن وطرا ) فلما أحل امرأة المتبنى ، لاسمها للنبي صلى الله عليه وسلم ليكون ذلك إحلالا للمؤمنين : دل ذلك على أن الإحلال له إحلال لأتمته ؛ وقد أباح له من أقاربه بنات العم والعمات ؛ وبنات الخال والخالات ؛ وتخصيصهن بالذكر يدل على تحريم ماسواهن ؛ لاسمها وقد قال بعد ذلك : ( لا يحل لك النساء من بعد ولا أن تبدل بهن من أزواج ) أى من بعد هؤلاء

اللاتى أحللتناهن لك وهن المذكورات فى قوله تعالى : ( حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الاخ وبنات الأخت ) فدخل فى « الأمهات » أم أياه ، وأم أمه وان علت بلا نزاع أعلمه بين العلماء . وكذلك دخل فى « البنات » بنت ابته ، وبنت ابن ابته وان سفلت بلا نزاع أعلمه . وكذلك دخل فى « الأخوات » الأخت من الأبوين ، والأب ، والام . ودخل فى « العمات » و « الخالات » عمات الأبوين ، وخالات الأبوين . وفى « بنات الاخ ، والأخت » ولد الأخوة وان سفلن ، فإذا حرم عليه أصوله وفروعه وفروع أصوله البعيدة ؛ دون بنات العم والعمات وبنات الخال والخالات .

وأما « المحرمات بالصهر » فيقول : كل نساء الصهر حلال له ، إلا أربعة أصناف ، بخلاف الأقارب . فأقارب الانسان كلهن حرام ؛ الأربعة أصناف . وأقارب الزوجين كلهن حلال ؛ إلا أربعة أصناف ، وهن حلائل الآباء ، والأبناء ، وأمهات النساء ، وبناتهن . فيحرم على كل من الزوجين اصول الآخر وفروعه . يحرم على الرجل أم امرأته ؛ وام امها وايبها وان علت . وتحرم عليه بنت امراته ، وهي الريبة ، وبنت بنتها وان سفلت ، وبنت الربيب ايضا حرام ؛ كما نص عليه الأئمة المشهورون : الشافعي وأحمد وغيرهما ، ولا أعلم فيه نزاعا . ويحرم عليه ان يتزوج بامرأة أياه وان علا ؛ وامرأة ابنه وإن سفل . فهؤلاء « الأربعة » هن المحرمات بالمصاهرة فى كتاب الله ؛ وكل من الزوجين

يكون اقارب الآخر أصهارآله ، وأقارب الرجل أمهات المرأة ؛ وأقارب المرأة أختان الرجل . وهؤلاء الأصناف الأربعة يحرم من بالمقد ؛ إلا الريبة ، فانها لا تحرم حتى يدخل بأبها ، فان الله لم يجعل هذا الشرط إلا في الريبة ، والبواقي أطلق فيهن التحريم . فلهذا قال الصحابة : أجهموا ما أبهم الله . وعلى هذا الأئمة الأربعة وجماهير العلماء .

وأما بنات هاتين وأمهاتهما فلا يحرم من ، فيجوز له أن يتزوج بنت امرأة أبيه وابنه باتفاق العلماء ؛ فان هذه ليست من حلائل الآباء والأبناء ، فان « الحليلة » هي الزوجة . وبنت الزوجة وأمها ليست زوجة ؛ بخلاف الريبة فان ولد الريب ريب ؛ كما أن ولد الولد ولد ، وكذلك أم أم الزوجة أم للزوجة وبنت أم الزوجة لم تحرم ، فانها ليست أما . فلهذا قال من قال من الفقهاء : بنات المحرمات محرمات ؛ إلا بنات المات والمحالات ، وأمهات النساء ، وحلائل الآباء والأبناء . فجعل بنت الريبة محرمة ؛ دون بنات الثلاثة . وهذا مما لا أعلم فيه نزاعا .

ومن وطئ امرأة بما يعتقد نكاحا فانه يلحق به النسب ، ويثبت فيه حرمة المصاهرة باتفاق العلماء فيما أعلم ؛ وان كان ذلك النكاح باطلا عند الله ورسوله : مثل الكافر إذا تزوج نكاحا محرما في دين الاسلام ، فان هذا يلحقه فيه النسب وتثبت به المصاهرة . فيحرم على كل واحد منهما أصول الآخر وفروعه باتفاق العلماء ، وكذلك كل وطئ اعتقد انه ليس حراما وهو حرام : مثل

من تزوج امرأة نكاحاً فاسداً ، وطلتها ، وظن أنه لم يقع به الطلاق ، لخطئه أو خطأ من أفتاه ، فوطئها بعد ذلك ، فجاءه ولد : فهنا يلحقه النسب ، وتكون هذه مدخولاً بها : فتحرم ؛ وإن كانت ربيبة لم يدخل بأنها باتفاق العلماء .  
 فالكفار إذا تزوج أحدهم امرأة نكاحاً يراه في دينه وأسلم بعد ذلك ابنه — كما جرى للعرب الذين أسلم أولادهم ، وكما يجري في هذا الزمان كثيراً — فهذا ليس له أن يتزوج بامرأة ابنه ؛ وإن كان نكاحها فاسداً باتفاق العلماء .  
 فالنسب يتبع باعتقاد الوطئ للحل ؛ وإن كان غلطاً في اعتقاده . والمصاهرة تتبع النسب . فإذا ثبت النسب فالمصاهرة بطريق الأولى .

وكذلك « حرية الولد » يتبع اعتقاد أبيه ؛ فإن الولد يتبع أباه في النسب والحرية » ويتبع أمه في هذا باتفاق العلماء ؛ ويتبع في الدين خيرهما ديناً عند جماهير أهل العلم ، وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد ؛ وأحد القولين في مذهب مالك . فمن وطأ أمة غيره بنكاح أو زناً كان ولده مملوكاً لسيدها ؛ وإن اشتراها ممن ظن أنه مالك لها أو تزوجها يظنها حرة فهذا يسمى « المبرور » وولدها حر باتفاق الأئمة ، لاعتقاده أنه يظن من يصير الولد بوطنها حراً ، فالنسب والحرية يتبع اعتقاد الوطئ وإن كان غلطاً ؛ فكذلك تحريم المصاهرة ؛ وإنما تنازع العلماء في الزنا المحض هل ينشر حرمة المصاهرة فيه نزاع مشهور بين السلف والخلف . التحريم قول أبي حنيفة وأحمد والجواز مذهب الشافعي ؛ وعن مالك روايتان .

## وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن رجل كان له سرية بكتاب ؛ ثم توفي إلى رحمة الله ؛ وله ابن  
وقد تزوج سرية جده المذكور ؛ فهل يحل ذلك ؟

فأجاب : لا يجوز له تزويج سرية جده التي كان يطؤها باتفاق المسلمين  
وإذا تزوجها فرق بينهما ؛ ولا يحل أبقاؤه معها ؛ وإن استحل ذلك استتيب  
ثلاثاً ، فإن تاب وإلا قتل .

## وقال الشيخ رحمه الله تعالى

### فصل

وأما تحريم « الجمع » فلا يجمع بين الأختين بنص القرآن ؛ ولا بين  
المرأة وعمتها ؛ ولا بين المرأة وخالتها . لا تنكح الكبرى على الصغرى ؛  
ولا الصغرى على الكبرى ؛ فإنه قد ثبت في الحديث الصحيح أن النبي  
صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك ؛ فروى أنه قال . « انكم إذا فعلتم ذلك  
قطعت بين أرحامكم » . ولورضيت أحدهما بنكاح الأخرى عليها لم يجز ؛  
فإن الطبع يتغير ؛ ولهذا لما عرضت أم حبيبة على النبي صلى الله عليه وسلم أن  
يتزوج أختها ؛ فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم : « أوتجبن ذلك ؟ » فقالت :



لست لك بمخيلة، واحق من شركنى فى الخير أختى ، فقال : « إنها لا تحل لي » .  
 فقيل له : انا نتحدث انك ناكح درة بنت أبي سلمة ، فقال : « لو لم تكن  
 ريبتى فى حجرى لما حلت لي : فانها بنت أخي من الرضاع ، أرضعتى وأباها  
 أباسلمة ثوية أمة أبي لهب ، فلا ترصن علي بناتكن ولا اخواتكن » وهذا  
 متفق عليه بين العلماء .

و « الضابط » فى هذا : ان كل امرأتين بينهما رحم محرم فانه يحرم الجمع بينهما ،  
 بحيث لو كانت احدهما ذكرآ لم يحز له الزوج بالأخرى ؛ لأجل النسب .  
 فان الرحم المحرم لها « اربعة أحكام » حكان متفق عليها . وحكان متنازع  
 فيها ، فلا يجوز ملكهما بالنكاح ، ولا وطئهما . فلا تزوج الرجل ذات رحمه  
 المحرم ؛ ولا يتسرى بها . وهذا متفق عليه ؛ بل هنا يحرم من الرضاع  
 ما يحرم من النسب ؛ فلا تحل له بنكاح ؛ ولا ملك يمين ؛ ولا يجوز له ان  
 يجمع بينهما فى ملك النكاح ، فلا يجمع بين الاختين ؛ ولا بين المرأة وعمتها  
 وبين المرأة وخالتها . وهذا ايضا متفق عليه . ويجوز له ان يملكهما ؛ لكن  
 ليس له ان يتسراهما . فن حرم جمعهما فى النكاح حرم جمعهما فى التسرى ، فليس  
 له ان يتسرى الأختين ولا الأمة وعمتها ؛ والأمة وخالتها . وهذا هو الذى  
 استقر عليه قول أكثر الصحابة ؛ وهو قول أكثر العلماء .

وم متفقون على أنه لا يتسرى من تحرم عليه بنسب أو رضاع ( ١ ) وانما  
 تنازعوا فى الجمع ، فتوقف بعض الصحابة فيها ، وقال : أحلتها آية ؛ وحرمتها

---

( ١ ) نسخة أو صهر .

آية ، وظن أن تحريم الجمع قد يكون كتحريم العدد ؛ فان له أن يتسرى ماشاء من العدد، ولا يتزوج الا بأربع . فهذا تحريم عارض ، وهذا عارض ؛ بخلاف تحريم النسب والصهر فانه لازم ؛ ولهذا تصير المرأة من ذوات المحارم بهذا اولا تصير من ذوات المحارم بذلك ؛ بل أخت أمرائه أجنبية منه لا يخلو بها ولا يسافر بها ، كما لا يخلو بما زاد على أربع من النساء ؛ لتحريم ما زاد على العدد . وأما الجمهور فقطعوا بالتحريم ، وهو المعروف من مذاهب الأئمة الأربعة وغيرهم . قالوا : لأن كل ما حرم الله في الآية بملك النكاح حرم بملك اليمين ، وآية التحليل وهي قوله : ( أو ما ملكت أيمانكم ) انما أيسح فيها جنس المملوكات ، ولم يذكر فيها ما يباح ويحرم من التسري ، كما لم يذكر ما يباح ويحرم من المهورات ، والمرأة يحرم وطئها اذا كانت معتدة ومحرمة وان كانت زوجة أو سرية . وتحريم العدد كان لأجل وجوب المدل ينهن في القسم ، كما قال تعالى : ( وان خفتم ان لا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ، فان خفتم ان لا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ؛ ذلك أدنى ان لا تعدلوا ) أي : لا تجوروا في القسم ، هكذا قال السلف وجمهور العلماء . وظن طائفة من العلماء ان المراد ان لا تكثر عيالكم . وقالوا : هذا يدل على وجوب نفقة الزوجة . وغلط أكثر العلماء من قال ذلك لفظا ومعنى . أما اللفظ فلا أنه يقال : حال يعول اذا جار . ومال يعيل اذا اقتقر . وأعال يعيل اذا كثر عياله . وهو سبحانه قال : ( تعدلوا ) لم يقل : تعيلوا . وأما المعنى فان كثرة النفقة والعيال يحصل بالتسرى كما يحصل بالزواجات ، ومع هذا فقد أباح

بما ملكت اليمين ماشاء الانسان بنير عدد ؛ لان المملوكات لا يجب لمن قسم ، ولا يستحقن على الرجل وطئا ؛ ولهذا يملك من لا يحل له وطئها كأمرأته وبناتها وأختها وبنته من الرضاع ، ولو كان عتيقا أو مولى لم يجب أن يزال ملكه عنها . والزوجات عليه ان يعدل يبنهن في القسم ، « وخير الصحابة أربعة » فالعدل الذي يطيقه عامة الناس ينتهى الى الأربعة . وأما رسول الله صلى الله عليه وسلم فان الله قواه على العدل فيما هو أكثر من ذلك — على القول المشهور — وهو وجوب القسم عليه ، وسقوط القسم عنه على القول الآخر ، كما أنه لما كان أحق بالمؤمنين من أنفسهم أحل له الزوج بلامه .

قالوا : واذا كان « تحريم جمع العدد » انما حرم لوجوب العدل في القسم ، وهذا المعنى متف في المملوكه ؛ فلما لم يحرم عليه أن يتسرى بأكثر من أربع ؛ بخلاف الجمع بين الأختين ؛ فانه انما كان دفعا لقطيعة الرحم بينهما ، وهذا المعنى موجود بين المملوكتين ، كما يوجد في الزوجتين ، فاذا جمع بينهما بالتسرى حصل بينهما من التباير ما يحصل اذا جمع بينهما في النكاح ، فيفضى الى قطيعة الرحم .

ولما كان هذا المعنى هو المؤثر في الشرع جاز له ان يجمع بين المرأتين اذا كان بينهما حرمة بالنسب أو نسب بلا حرمة . فالأول مثل أن يجمع بين المرأة وابنة زوجها . كما جمع عبد الله بن جعفر لمامات على بن أبي طالب بين امرأة علي وابنته .

وهذا يباح عند أكثر العلماء الأئمة الأربعة وغيرهم . فإن هاتين المراتبتين وإن كانت أحدهما تحرم على الأخرى فذلك تحريم بالمصاهرة لا بالرحم ؛ والمعنى إنما كان بتحريم قطيعة الرحم ؛ فلم يدخل في آية التحريم لفظاً ولا معنى . وأما إذا كان بينهما رحم غير محرم : مثل بنت العم والحال : فيجوز الجمع بينهما ؛ لكن هل يكره ؟ فيه قولان : هما روايتان عن أحد ؛ لأن بينهما رحماً غير محرم

وأما «الحكماء المتنازع فيما» فهل له أن يملك ذا الرحم المحرم ؟ وهل له أن يفرق بينهما في ملك فيبيع أحدهما دون الآخر ؟ هاتان فيهما نزاع ، وأقوال ليس هذا موضعها .

«وتحريم الجمع» يزول بزوال النكاح ، فإذا ماتت إحدى الأربع ، أو الأختين ، أو طلقها ، أو انقصح نكاحها ، وانقضت عدتها : كان له أن يتزوج رابعة ، ويتزوج الأخت الأخرى باتفاق العلماء ، وإن طلقها طلاقاً رجعيّاً لم يكن له تزوج الأخرى عند طامة العلماء . الأئمة الأربعة وغيرهم ، وقد روى عبيدة السلماني ، قال : لم يتفق أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم على شيء كاتفاقهم على أن الخامسة لا تنكح في عدة الرابعة ، ولا تنكح الأخت في عدة أختها وذلك لأن الرجعية بمنزلة الزوجة ، فإن كلا منهما يرث الآخر ، لكنها صائرة إلى اليمينونة ، وذلك لا يمنع كونها زوجة ، كما لو أحالها إلى أجل مثل أن يقول : إن أعطيتي ألفاً في رأس الحول فانت طالق . فإن هذه صائرة إلى يمينونة

صغرى ؛ ومع هذا فهي زوجة باتفاق العلماء ، وإذا قيل لا يمكن أن تعطيه الموض  
المعلق به فيدوم النكاح ؟ قيل : والرجعية يمكن أن يراجعها فيدوم النكاح .  
وكذلك لو قال : إن لم تلدي في هذا الشهر فانت طالق . وكانت قد بقيت على  
واحدة فهاهنا هي زوجة لا يزول نكاحها إلا إذا انقضى الشهر ولم تلد ،  
وان كانت صائرة الى يئونة . وإنما تنازع العلماء هل يجوز له وطؤها ، كما  
تنازعوا في وطء الرجعية ؟ وأما اذا كان الطلاق بائنا : فهل يتزوج الخامسة  
في عدة الرابعة ؟ والأخت في عدة أختها ؟ هذا فيه نزاع مشهور بين السلف  
والخلف . والجواز مذهب مالك والشافعي . والتحريم مذهب أبي حنيفة  
وأحمد . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن قوم يتزوج هذا أخت هذا ؛ وهذا أخت هذا أو ابنته ، وكلما  
أتفق هذا أنفق هذا ؛ وإذا كسا هذا كسا هذا ، وكذلك في جميع الأشياء .  
وفي الارضاء والنصب : إذا رضي هذا رضي هذا ، وإذا أغضبها الآخر : فهل  
يحل ذلك ؟

فأجاب : يجب على كل من الزوجين أن يمسك زوجته بمعروف أو يسرحها  
باحسان ؛ ولله أن يعلق ذلك على فعل الزوج الآخر ؛ فإن المرأة لها حق على  
زوجها ؛ وحقها لا يسقط بظلم أيها وأخيها ، قال الله تعالى : ( ولا تزروا زرة  
وزر أخرى ) فإذا كان أحدهما يظلم زوجته وجب إقامة الحق عليه ؛ ولم يحل  
للآخر أن يظلم زوجته لكونها بنتاً للأول . وإذا كان كل منهما يظلم زوجته  
لأجل ظلم الآخر فيسحق كل منهما العقوبة ؛ وكان لزوجة كل منهما أن تطلب  
حقها من زوجها ؛ ولو شرط هذا في النكاح لكان هذا شرطاً باطلاً من جنس  
« نكاح الشنار » وهو أن يزوج الرجل أخته أو ابنته على أن يزوجه  
الآخر ابنته أو أخته ، فكيف إذا زوجه على أنه إن انصفها أنصف الآخر ،  
وان ظلمها ظلم الآخر زوجته ؛ فإن هذا محرم بإجماع المسلمين ، ومن فعل ذلك  
أستحق العقوبة التي تزجره عن مثل ذلك .

## وسئل الشيخ رحمه الله

عن رجل متزوج بخالة انسان ، وله بنت ، فتزوج بها ، فجمع بين خالته وابنته : فهل يصح ؟

فأجاب : لا يجوز أن يتزوج خالة رجل وابنته بأن يجمع بينهما ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم : « نهى أن يجمع بين المرأة وعمتها ، وبين المرأة وخالتها » وهذا متفق عليه بين الأئمة الأربعة ، وهم متفقون على أن هذا الحديث يتناول خالة الأب وخالة الأم والجدة ، ويتناول صمة كل من الأبوين أيضا ، فليس له أن يجمع بين المرأة وخالة أبيها ، ولا خالة أمها عند الأئمة الأربعة .

## وسئل

عن رجل جمع في نكاح واحد بين خالة رجل وابنة أخ له من الأبوين : فهل يجوز الجمع بينهما أم لا ؟

فأجاب : الجمع بين هذه المرأة وبين الأخرى هو الجمع بين المرأة وبين خالة أبيها ؛ فإن أبأها إذا كان أبا لهذا الآخر من أمه ، أو أمه وأبيه ؛ كانت

خالة هذا خالة هذا ؛ بخلاف ما إذا كان أخاه من أبيه فقط ؛ فإنه لا تكون خالة أحدهما خالة الآخر ؛ بل تكون عمته . والجمع بين المرأة وخالة أبيها وخالة أمها ، أو عمه أبيها ، أو عمه أمها : كالجمع بين المرأة وعمتها وخالتها عند أئمة المسلمين ، وذلك حرام باتفاقهم .

وإذا تزوج أحدهما بعد الأخرى كان نكاح الثانية باطلا ، لا يحتاج إلى طلاق ، ولا يجب بمقد مهر ولا ميراث ، ولا يحل له الدخول بها ، وإن دخل بها فارقها ، كما تفرق الأجنبية ، فإن أراد نكاح الثانية فارق الأولى ، فإذا انقضت عدتها تزوج الثانية ؛ فإن تزوجها في عدة طلاق رجعي لم يصح العقد الثاني باتفاق الأئمة ، وإن كان الطلاق بائنا لم يحز في مذهب أبي حنيفة وأحمد وجزاز في مذهب مالك والشافعي . فإذا طلقها طلقة أو طلقين بلا عوض كان الطلاق رجعيا ، ولم يصح نكاح الثانية حتى تنقضي عدة الأولى باتفاق الأئمة فإن تزوجها لم يحز أن يدخل بها ، فإن دخل بها في النكاح الفاسد وجب عليه أن يعتزلها ، فإنها أجنبية ، ولا يمقد عليها حتى تنقضي عدة الأولى المطلقة باتفاق الأئمة . وهل له أن يتزوج هذه الموطوءة بالنكاح الفاسد في عدتها منه ؟ فيه قولان للعلماء : « أحدهما » يجوز ، وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي . « والثاني » لا يجوز ، وهو مذهب مالك ، وفي مذهب أحمد القولان .



## وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن رجل اشترى جارية ، ووطأها ، ثم ملكها لولده . فهل يجوز لولده ووطؤها ؟

فأجاب : الحمد لله . لا يجوز للإن أن يطأها بعد وطء أبيه والحال هذه باتفاق المسلمين . ومن استحل ذلك فانه يستتاب فإن تاب والاقتل ، وفي السنن عن البراء بن عازب ، قال : رأيت خالي أبا بردة ومعه رايته ، فقلت : الى اين ؟ فقال : « بعثني رسول الله صلى عليه وسلم الى رجل تزوج امرأة أبيه ، فأمرني أن أضرب عنقه ، وأخمس ماله » ولا نزاع بين الأئمة أنه لافرق بين وطئها بالنكاح وبين وطئها بملك الممين .

## وسئل رحمه الله

عن رجل تزوج بامرأة من مدة سنة ولم يدخل بها ، وطلقها قبل الاصابة : فهل يجوز له أن يدخل بالأم بعد طلاق البنت ؟

فأجاب : لا يجوز تزويج أم امراته ؛ وان لم يدخل بها . والله أعلم .

## وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن رجل طلق امرأته وهي مرضعة لولده ، فلبثت مطلقة ثمانية أشهر ، ثم تزوجت برجل آخر ، فلبثت معه دورة شهر ، ثم طلقها ، فلبثت مطلقة ثلاثة أشهر ، ولم تحض ؛ لافي الثمانية الأولى ، ولا في مدة عصمتها مع الرجل الثاني ، ولا في الثلاثة الأشهر الأخيرة ، ثم تزوج بها المطلق الأول أبو الولد : فهل يصح هذان المقدان ؟ أو أحدهما ؟

فأجاب : الحمد لله . لا يصح المقد الأول ، والثاني ؛ بل عليها أن تكمل عدة الأول . ثم تقضى عدة الثاني . ثم بعد انقضاء المديتين تزوج من شامت منهما . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل تزوج امرأة من مدة ثلاث سنين ، رزق منها ولدا له من العمر سنتان ، وذكرت أنها لما تزوجت لم تحض إلا حيضتين ، وصدقها الزوج ، وكان قد طلقها ثانيا على هذا المقد المذكور : فهل يجوز الطلاق على هذا المقد المفسوخ ؟

فأجاب : إن صدقها الزوج في كونها تزوجت قبل الحيضة الثالثة :  
فالتكاح باطل ، وعليه أن يفارقها ، وعليها أن تكمل عدة الأول ، ثم  
تتمتد من وطء الثاني . فإن كانت حاضت الثالثة قبل أن يطأها الثاني فقد  
انقضت عدة الأول ، ثم إذا فارقها الثاني اعتدت له ثلاث حيض ، ثم  
تزوج من شابت بنكاح جديد ، وولده ولد حلال يلحقه نسبه ؛ وإن  
كان قد ولد بوطء في عقد فاسد لا يعلم فساوه .

## وسئل رحمه الله

عن مطلقة ادعت وحلفت أنها قضت عدتها ، فتزوجها زوج ثاثر ،  
ثم حضرت امرأة أخرى وزعمت أنها حاضت حيضتين ، وصدقها الزوج  
على ذلك ؟

فأجاب : إذا لم تحض إلا حيضتين فالتكاح الثاني باطل باتفاق الأئمة ،  
وإذا كان الزوج مصدقاً لها وجب أن يفرق بينهما : فتكمل عدة الأول  
بحيضة ، ثم تمتد من وطء الثاني عدة كاملة ، ثم بعد ذلك إن شاء الثاني  
أن يتزوجها تزوجها .

## وسئل

عن امرأة بانث فتزوجت بعد شهر ونصف بحيضة واحدة ؟  
فأجاب : تفارق هذا الثاني ، وتم عدة الأول بحيضتين ، ثم بعد ذلك  
تتمتد من وطء الثاني ثلاث حيضات ، ثم بعد ذلك يتزوجها بمقد جديد .

## وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن رجل عقد المقد على أنها تكون بالننا ، ولم يدخل بها ، ولم يصبها ،  
ثم طلقها ثلاثا ، ثم عقد عليها شخص آخر ، ولم يدخل بها ولم يصبها ؛  
ثم طلقها ثلاثا : فهل يجوز للذي طلقها أولاً أن يتزوج بها ؟

فأجاب : إذا طلقها قبل الدخول فهو كما لو طلقها بعد الدخول عند الأئمة  
الأربعة ، لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ، ويدخل بها ، فإذا طلقها  
قبل الدخول لم تحل للأول .

## وسئل رحمه الله

عن رجل تزوج بنتا بـكرا ، ثم طلقها ثلاثا ولم يصبها : فهل يجوز  
أن يعقد عليها عقدا ثانيا ، أم لا ؟

فأجاب : طلاق البكر ثلاثا كطلاق المدخول بها ثلاثا عند  
أكثر الأئمة .

## وسئل رحمه الله تعالى

عمن يقول : إن المرأة إذا وقع بها الطلاق الثلاث تباح بدون نكاح ثان  
للذي طلقها ثلاثاً : فهل قال هذا القول أحد من المسلمين ، ومن قال هذا القول  
ماذا يجب عليه ؟ ومن أستحلها بعد وقوع الثلاث بدون نكاح ثان ماذا يجب  
عليه ؟ وما صفة النكاح الثاني الذي يبيحها للأول ؟ أفقتونا مأجورين متايين  
يرحمهم الله .

فأجاب — رضى الله عنه — الحمد لله رب العالمين . إذا وقع بالمرأة الطلاق  
الثلاث فإنها تحرم عليه حتى تنكح زوجاً غيره بالكتاب والسنة واجماع  
الأمة ، ولم يقل أحد من علماء المسلمين أنها تباح بعد وقوع الطلاق الثلاث  
بدون زوج ثان ، ومن نقل هذا عن أحد منهم فقد كذب . ومن قال ذلك  
أو استحل وطأها بعد وقوع الطلاق الثلاث بدون نكاح زوج ثان ، فإن كان  
جاهلاً يعذر بجهله — مثل أن يكون نشأ بـمكان قوم لا يعرفون فيه شرائع  
الاسلام ، أو يكون حديث عهد بالاسلام ، أو نحو ذلك — فإنه يعرف دين  
الاسلام ؛ فإن أصر على القول بأنها تباح بعد وقوع الثلاث بدون نكاح ثان  
أو على استحلال هذا الفعل : فإنه يستتاب ، فإن تاب والا قتل ، كمثلته من

المرتدين الذين يمحذون وجوب الواجبات ، وتحريم المحرمات ، وحل المباحات التي علم أنها من دين الاسلام ، وثبت ذلك بنقل الأمة المتواتر عن نبيها عليه أفضل الصلاة والسلام . وظهر ذلك بين الخاص والعام ، كمن يمحذ وجوب «بأبي الاسلام» من الشهادتين ، والصلوات الخمس ، وصيام شهر رمضان وحج البيت الحرام ، أو جحد «تحريم الظلم ، وأنواعه» كالربا والميسر ، أو تحريم الفواحش ما ظهر منها وما بطن ، وما يدخل في ذلك من تحريم «نكاح الأقارب» سوى بنات العمومة والخوالة ، وتحريم «المحرمات بالمصاهرة» وهن أمهات النساء وبناتهن وحلائل الآباء والأبناء ونحو ذلك من المحرمات ، أو حل الخبز . واللحم ، والنكاح واللباس ؛ وغير ذلك مما علمت إباحته بالاضطرار من دين الاسلام : فهذه المسائل مما لم يتنازع فيها المسلمون ، لاسنهم ولا بدعهم .

ولكن تنازعوا في مسائل كثيرة من «مسائل الطلاق والنكاح» وغير ذلك من الأحكام : كتنازع الصحابة والفقهاء بعدهم في «الحرام» هل هو طلاق ، أو عین ، أو غير ذلك ؟ وكتنازعهم في «الكنايات الظاهرة» كالخلية ، والبرية ، والبة : هل يقع بها واحدة رجعية ، أو بائن ، أو ثلاث ؟ أو يفرق بين حال وحال ؟ وكتنازعهم في «المولي» : هل يقع به الطلاق عند انقضاء المدة إذا لم يف فيها ؟ أم يوقف بعد انقضائها حتى يف أو يطلق ؟ وكتنازع العلماء في طلاق السكران . والمكره ، وفي الطلاق بالخط ، وطلاق

الصبي المميز ، وطلاق الأب على ابنه . وطلاق الحكم الذي هو من أهل الزوج بدون توكيله . كما تنازعوا في بذل أجر العوض بدون توكيلها . وغير ذلك من المسائل التي يعرفها العلماء . وتنازعوا أيضاً في مسائل « تعليق الطلاق بالشرط » ومسائل « الحلف بالطلاق ، والمتاق والظهار ، والحرام ، والنذر » كقوله : إن فعلت كذا فعلي الحج أو صوم شهر أو الصدقة بألف . وتنازعوا أيضاً في كثير من مسائل « الأيمان » مطلقاً في موجب اليمين

وهذا كتنازعهم في تعليق الطلاق بالنكاح : هل يقع أولاً يقع ؟ أو يفرق بين العموم والخصوص ؟ أو بين ما يكون فيه مقصود شرعي وبين أن يقع في نوع ملك أو غير ملك ؟ وتنازعوا في الطلاق المعلق بالشرط بعد النكاح ؟ على ثلاثة أقوال . فقيل : يقع مطلقاً . وقيل : لا يقع وقيل : يفرق بين الشرط الذي يقصد وقوع الطلاق عند كونه ، وبين الشرط الذي يقصد عدمه . وعدم الطلاق عنده . « فالأول » كقوله : إن أعطيتني ألفاً فانت طالق . « والثاني » كقوله : إن فعلت كذا فميدي أحرار ، ونسائي طوالق ، وعلي الحج .

وأما النذر المعلق بالشرط ، فاتفقوا على أنه إذا كان مقصوده وجود الشرط كقوله : إن شفى الله مريضى ، أو سلم مالي النائب فعلي صوم شهر ، أو الصدقة بمائة : أنه يلزمه . وتنازعوا فيما إذا لم يكن مقصوده وجود الشرط ؛ بل مقصوده عدم الشرط ، وهو حالف بالنذر ، كما إذا قال : لأسافر ، وإن سافرت

فملي الصوم ، أو الحج ، أو الصدقة ، أو علي عتق رقبة . ونحو ذلك ؛ على ثلاثة أقوال : فالصحابة وجمهور السلف على أنه يجزيه كفارة يمين ، وهو مذهب الشافعي وأحمد ، وهو آخر الروایتين عن أبي حنيفة . وقول طائفة من المالكية : كإبن وهب ، وإبن أبي العمر ، وغيرها . وهل يمين ذلك ، أم يجزيه الوفاء ؟ على قولين في مذهب الشافعي وأحمد . وقيل : عليه الوفاء ، كقول مالك ، وأحدى الروایتين عن أبي حنيفة ، وحكاه بعض المتأخرين قولاً للشافعي ؛ ولا أصل له في كلامه . وقيل : لا شيء عليه بحال ، كقول طائفة من التابعين ، وهو قول داود ، وإبن حزم .

وهكذا تنازعوا على هذه الأقوال الثلاثة فيمن حلف بالمتاق أو الطلاق أن لا يفعل شيئاً كقوله : إن فعلت كذا فمبدي حر ، أو امرأتى طالق : هل يقع ذلك إذا حث ، أو يجزيه كفارة يمين ، أو لا شيء عليه ؟ على ثلاثة أقوال . ومنهم من فرق بين الطلاق والمتاق . وأتفقوا على أنه إذا قال : إن فعلت كذا فملي أن أطلق امرأتى لا يقع به الطلاق ؛ بل ولا يجب عليه إذ لم يكن قرية ؛ ولكن هل عليه كفارة يمين ؟ على قولين . « أحدهما » يجب عليه كفارة يمين ، وهو مذهب أحمد في المشهور عنه ، ومذهب أبي حنيفة فيما حكاه إبن المنذر والخطابي وإبن عبد البر وغيرهم ، وهو الذي وصل إلينا في كتب أصحابه ، وحكى القاضي أبو يعلى وغيره . وعنه أنه لا كفارة فيه ، و « الثاني » لا شيء عليه ، وهو مذهب الشافعي .



## فصل

وأما اذا قال : إن فعلته فلي اذأ عتق عبدي . فاتفقوا على أنه لا يقع المتق بمجرد الفعل ؛ لكن يجب عليه العتق . وهو مذهب مالك ، واحدى الروایتين عن أبي حنيفة . وقيل : لا يجب عليه شيء ، وهو قول طائفة من التابعين ، وقول داود ، وابن حزم . وقيل : عليه كفارة يمين ، وهو قول الصحابة وجهور التابعين ، ومذهب الشافعى وأحمد ، وهو غير بين التكفير والاعتاق على المشهور عنهما . وقيل : يجب التكفير عينا ؛ ولم ينقل عن الصحابة شيء فى الحلف بالطلاق فيما باننا بعد كثرة البحث ، وتتبع كتب المتقدمين والمتأخرين ؛ بل المنقول عنهم أما ضعيف ؛ بل كذب من جهة النقل ، وإما أن لا يكون دليلا على الحلف بالطلاق ؛ فان الناس لم يكونوا يحلفون بالطلاق على عهدهم ؛ ولكن نقل عن طائفة منهم فى الحلف بالعتق أن يجزيه كفارة يمين ، كما اذا قال : إن فعلت كذا فعبدي حر . وقد نقل عن بعض هؤلاء تقيض هذا القول . وأنه يستق . وقد تكلمنا على أسانيد ذلك فى غير هذا الموضع . ومن قال من الصحابة والتابعين : إنه لا يقع المتق فانه لا يقع الطلاق بطريق الأولى ، كما صرح بذلك من صرح به من التابعين . وبعض العلماء ظن أن الطلاق لا نزاع فيه فاضطره ذلك الى ان عكس موجب الدليل فقال : يقع الطلاق ؛ دون العتاق ؛ وقد بسط الكلام على هذه المسائل ، وبين ما فيها من مذاهب الصحابة والتابعين لهم

باحسان ، والأئمة الأربعة ، وغيرهم من علماء المسلمين ، وحجة كل قوم في غير هذا الموضع .

وتنازع العلماء فيما اذا حلف بالله أو الطلاق أو الظهار أو الحرام أو النذر أنه لا يفعل شيئاً ففعله ناسياً ليمينه ، أو جاهلاً بأنه المحلوف عليه : فهل يحنث ، كقول أبي حنيفة ومالك وأحمد ، وأحد القولين للشافعي واحدى الروايات عن أحمد ؟ أولا يحنث بحال ، كقول المسكين ، والقول الآخر للشافعي والرواية الثانية عن أحمد ؟ أو يفرق بين اليمين بالطلاق والعناق وغيرها ، كالرواية الثالثة عن أحمد ، وهو اختيار القاضي والخرقي وغيرها من أصحاب أحمد ، والفتال من أصحاب الشافعي ؟ وكذلك لو اعتقد أن امرأته بانت بفعل المحلوف عليه ، ثم تبين له أنها لم تبين ؟ ففيه قولان . وكذلك اذا حلف بالطلاق أو غيره على شيء يقتضيه كما حلف عليه فتنين بخلافه ؟ ففيه ثلاثة أقوال كما ذكر ، ولو حلف على شيء يشك فيه ثم تبين صدقه ؟ ففيه قولان . عند مالك يقع ، وعند الأكثرين لا يقع ، وهو المشهور من مذهب أحمد . والمنصوص عنه في رواية حرب التوقف في المسألة ، فيخرج على وجهين ، كما اذا حلف ليفعلن اليوم كذا ومضى اليوم ، أو شك في فعله هل يحنث ؟ على وجهين .

واتفقوا على أنه يرجع في اليمين الى نية الخالف اذا احتملها لفظه ، ولم يخالف الظاهر ، أو خالفه وكان مظلوماً . وتنازعوا هل يرجع الى سبب

اليمن وسياقها وما هيجا ؟ على قولين : فذهب المذنبين كمالك وأحمد وغيره انه يرجع الى ذلك ، والمعروف في مذهب أبي حنيفة والشافعي انه لا يرجع : لكن في مسائلها ما يقتضي خلاف ذلك . وان كان السبب أعم من اليمن عمل به عند من يرى السبب . وان كان خاصا : فهل يقصر اليمن عليه ؟ فيه قولان في مذهب أحمد وغيره . وان حلف على معين يستقده على صفة فتبين بخلافها ؟ ففيه أيضا قولان . وكذلك لو طلق امرأته بصفة : ثم تبين بخلافها مثل أن يقول : أنت طالق أن دخلت الدار — بالفتح — أى لاجل دخولك الدار ؛ ولم تكن دخلت . فهل يقع به الطلاق ؟ على قولين في مذهب أحمد وغيره . وكذلك اذا قال : أنت طالق لأنك فعلت كذا ونحو ذلك ، ولم تكن فعلته ؟ ولو قيل له : امرأتك فعلت كذا ؛ فقال : هي طالق . ثم تبين انهم كذبوا عليها ؟ ففيه قولان وتنازعوا في الطلاق المحرم : كالطلاق في الحيض ؛ وجمع الثلاث عند الجمهور الذين يقولون إنه حرام ؛ ولكن الأربعة وجمهور العلماء يقولون : كونه حراما لا يمنع وقوعه ، كما أن الظهار محرم وإذا ظاهر ثبت حكم الظهار ؛ وكذلك « النذر » قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم « انه نهى عنه » ومع هذا يجب عليه الوفاء به بالنص والاجماع .

والذين قالوا لا يقع : اعتقدوا أن كل مانع الله عنه فانه يقع فلهذا لا يترتب عليه حكم ، والجمهور فرقوا بين أن يكون الحكم بعمه لا يناسب فعل

المحرم : كحل الأموال والابضاع وإجزاء العبادات وبين أن يكون عبادة تناسب فعل المحرم كالإيجاب والتحرير ؛ فإن المنهي عن شيء إذا فعله قد تلزمه بفعله ككفارة أو حد ، أو غير ذلك من العقوبات : فكذلك قد ينهي عن فعل شيء فإذا فعله لزمه به واجبات ومحرمات ؛ ولكن لا ينهي عن شيء إذا فعله أحلت له بسبب فعل المحرم الطيبات ؛ فبرئت ذمته من الواجبات ؛ فإن هذا من « باب الأكرام والاحسان » والمحرمات لا تكون سببا محضا للأكرام والاحسان ؛ بل هي سبب للعقوبات إذا لم يتقوا الله تبارك وتعالى ؛ كما قال تعالى : ( فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم ) وقال تعالى : ( وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذي ظفر ) إلى قوله تبارك وتعالى : ( ذلك جزيناكم بينهم ) وكذلك ما ذكره تعالى في قصة البقرة من كثرة سؤالهم وتوقعهم عن امتثال أمره كان سببا لزيادة الإيجاب ، ومنه قوله تعالى : ( لا تسألوا عن أشياء إن تبدلكم تسوكم ) وحديث النبي صلى الله عليه وسلم : « إن أعظم المسلمين في المسلمين جرما من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسألته » ولما سأله عن الحج : أفى كل عام ؟ قال : « لا . ولو قلت : نعم لوجب ؛ ولو وجب لم تطيقوه ؛ ذروني ما تركتم ؛ فأنا هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم ؛ فإذا نهيتهم عن شيء فاجتنبوه . وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » .

ومن هنا قال طائفة من العلماء : إن الطلاق الثلاث حرمت به المرأة عقوبة للرجل حتى لا يطلق ؛ فإن الله ينقض الطلاق ؛ وإنما يأمر بالشياطين والسحرة كما قال تعالى في السحر : ( فيعلمون منه ما يفرقون به بين المرء وزوجه ) وفي

الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « ان الشيطان ينصب عرشه على البحر ؛ ويبعث جنوده فاقربهم اليه منزلة أعظمهم فتنة ؛ فيأتي أحدهم فيقول ما زلت به حتى شرب الخمر . فيقول الساعة يتوب . ويأتي الآخر فيقول : ما زلت به حتى فرقت بينه وبين امرأته . فيقبله بين عينيه . ويقول : أنت أنت ! » . وقد روى أهل التفسير والحديث والفقه : أنهم كانوا في أول الاسلام يطلقون بنير عدد : يطلق الرجل المرأة ، ثم يدعها حتى اذا شارفت انقضاء المدة راجعها ثم طلقها ضاراً ، فقصرم الله على الطلقات الثلاث ؛ لأن الثلاث أول حد الكثرة ، وآخر حد القلة . ولولا أن الحاجة داعية الى الطلاق لكان الدليل يقتضى تحريمه ، كما دلت عليه الآثار والأصول ؛ ولكن الله تعالى أباحه رحمة منه بعباده لحاجتهم اليه أحياناً . وحرمه في مواضع باتفاق العلماء . كما اذا طلقها في الحيض ولم تكن سألته الطلاق ؛ فان هذا الطلاق حرام باتفاق العلماء .

والله تعالى بعث محمداً صلى الله عليه وسلم بأفضل الشرائع وهي الحنيفية السمحة ، كما قال : « أحب الدين الى الله الحنيفية السمحة » فأباح لعباده المؤمنين الوطء بالنكاح . والوطء بملك اليمين . واليهود والنصارى لا يطئون الا بالنكاح ؛ لا يطئون بملك اليمين . و « أصل ابتداء الرق » انما يقع من السبي . والغنائم لم تحل الا لامة محمد صلى الله عليه وسلم ، كما ثبت في الحديث الصحيح انه قال : « فضلنا على الأنبياء بخمس : جعلت صفوفنا كصفوف الملائكة

وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا ، وأحلت لي الزنا ثم لم يحل لأحد كانت قبلنا ، وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة ويبعث إلى الناس عامة ، وأعطيت الشفاعة » فأباح سبحانه للمؤمنين أن يشكحوا وأن يطلقوا ، وإن يتزوجوا المرأة المطلقة بعد أن تزوج بنير زوجها .

« والنصارى » يحرمون النكاح على بعضهم ، ومن أباحوا له النكاح لم يبيحوا له الطلاق . « واليهود » يبيحون الطلاق ؛ لكن إذا تزوجت المطلقة بنير زوجها حرمت عليه عندهم . والنصارى لا طلاق عندهم . واليهود لا مراجعة بعد أن تزوج غيره عندهم . والله تعالى أباح للمؤمنين هذا وهذا .

ولو أيسح الطلاق بنير عدد — كما كان في أول الأمر — لكان الناس يطلقون دائما ؛ إذا لم يكن أمر يزجرهم عن الطلاق ؛ وفي ذلك من الضرر والفساد ما أوجب حرمة ذلك ، ولم يكن فساد الطلاق لمجرد حق المرأة فقط : كالطلاق في الحيض حتى يباح دائما بسؤالها ؛ بل نفس الطلاق إذا لم تدع إليه حاجة منهى عنه باتفاق العلماء : إما نهى تحريم ، أو نهى تنزيه . وما كل مباحا للحاجة قدر بقدر الحاجة . والثلاث هي مقدار ما أيسح للحاجة ، كما قال النبي صل الله عليه وسلم : « لا يحل للمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال يلتقيان فيعرض هذا ، ويعرض هذا ، وخيرهما الذي يبدأ بالسلام » وكما قال : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث ؛ إلا على زوج

فإنها تحمد عليه أربعة أشهر وعشرا » وكما رخص للمهاجر أن يقيم بمكة بعد قضاء نسكه ثلاثا . وهذه الأحاديث في الصحيح . وهذا مما احتج به من لا يرى وقوع الطلاق إلا من القصد ؛ ولا يرى وقوع طلاق المكره ؛ كما لا يكفر من تكلم بالكفر مكرها بالنص والاجماع ؛ ولو تكلم بالكفر مستهزئا بآيات الله وبالله ورسوله كفر ؛ كذلك من تكلم بالطلاق هازلا وقع به . ولو حلف بالكفر فقال : إن فعل كذا فهو برىء من الله ورسوله ؛ أو فهو يهودي أو نصراني . لم يكفر بفعل المحلوف عليه ؛ وإن كان هذا حكما معلقا بشرط في اللفظ ؛ لأن مقصوده الحلف به بنضاله ونفورا عنه ؛ لا إرادة له ؛ بخلاف من قال : إن أعطيتوني الفأ كفرت فإن هذا يكفر . وهكذا يقول من يفرق بين الحلف بالطلاق وتعليقه بشرط لا يقصد كونه ، وبين الطلاق المقصود عند وقوع الشرط .

ولهذا ذهب كثير من السلف والخلف إلى أن الخلع فسخ للنكاح ؛ وليس هو من الطلاقات الثلاث ، كقول ابن عباس ، والشافعي وأحمد في أحد قوليهما لأن المرأة اقتدت نفسها من الزوج كافتداء الأسير ؛ وليس هو من الطلاق المكروه في الأصل ، ولهذا يباح في الحيض ؛ بخلاف الطلاق . وأما إذا عدل هو عن الخلع وطلقها إحدى الثلاث بموضع فالتفريط منه . وذهب طائفة من السلف : كعثمان بن عفان وغيره ؛ ورووا في ذلك حديثا مرفوعا . وبعض المتأخرين من أصحاب الشافعي وأحمد جملوه مع الأجنبي فسخا . كالأقاليم . والصواب أنه مع الأجنبي كما هو مع المرأة ؛ فإنه إذا كان اقتداء المرأة كما يفدى

الامير فقد يفتدي الأمير بماله منه وماله من غيره ، وكذلك العبد يعتق بماله  
يئذله هو وما يئذله الأجنبي ، وكذلك الصلح يصح مع المدعى عليه ومع أجنبي  
فان هذا جميعه من باب الاسقاط والازالة .

وإذ كان الخلع رفاً للنكاح ؛ وليس هو من الطلاق الثلاث : فلا فرق بين  
ان يكون المال المبذول من المرأة ، أو من أجنبي . وتشبيه فسخ النكاح  
بفسخ البيع : فيه نظر ؛ فان البيع لا يزول إلا برضى المتابعتين ؛ لا يستقل  
أحدهما بإزالته ؛ بخلاف النكاح ؛ فان المرأة ليس اليها إزالته ؛ بل الزوج  
يستقل بذلك ؛ لكن اقتدوها نفسها منه كافتداء الأجنبي لها . ومسائل  
الطلاق وما فيها من الاجماع والنزاع مبسوط في غير هذا الموضوع .

والمقصود هنا اذا وقع به الثلاث حرمت عليه المرأة بإجماع المسلمين ،  
كما دل عليه الكتاب والسنة ، ولا يباح إلا بنكاح ثان ، وبوطئه لها عند  
عامة السلف والخلف ؛ فان النكاح المأمور به يؤمر فيه بالمقد والوطء ،  
بخلاف المنع عنه ؛ فانه ينهى فيه عن كل من المقد والوطء ؛ ولهذا كان  
النكاح الواجب والمستحب يؤمر فيه بالوطء من المقد « والنكاح المحرم »  
يحرم فيه مجرد المقد ، وقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال  
لامرأة رفاعة القرظي لما أرادت أن ترجع الى رفاعة بدون الوطء « لا حتى تذوق  
عسيلته ، ويذوق عسيلتك » وليس في هذا خلاف الا عن سعيد بن المسيب ، فانه  
— مع انه اعلم التابعين — لم تبغى السنة في هذه المسألة . « والنكاح المبيح »  
هو النكاح المعروف عند المسلمين ، وهو النكاح الذي جعل الله فيه بين



الزوجين مودة ورحمة ؛ ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم فيه : « حتى تذوق عسيلته ، ويذوق عسيلتك » فأما « نكاح المحلل » فإنه لا يحلها للأول عند جماهير السلف ؛ وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لمن الله المحلل والمحلل له » وقال عمر بن الخطاب : لا أوتي بحلل ومحلل له إلا رجتهما . وكذلك قال عثمان وعلي وابن عباس وابن عمر وغيرهم : إنه لا يبيحها إلا بنكاح رغبة ؛ لا نكاح محلل . ولم يعرف عن أحد من الصحابة أنه رخص في نكاح التحليل .

ولكن تنازعوا في « نكاح المتعة » فإن نكاح المتعة خير من نكاح التحليل من ثلاثة أوجه .

« أحدها » أنه كان مباحا في أول الإسلام ؛ بخلاف التحليل .

« الثاني » أنه رخص فيه ابن عباس وطائفة من السلف ؛ بخلاف التحليل فإنه لم يرخص فيه أحد من الصحابة .

« الثالث » أن المتنع له رغبة في المرأة والمرأة رغبة فيه الى أجل ؛ بخلاف المحلل فإن المرأة ليس لها رغبة فيه بحال ، وهو ليس له رغبة فيها ؛ بل في أخذ ما يعطاه ، وإن كان له رغبة فهي من رغبته في الوطء ؛ لا في اتخاذها زوجة ، من جنس رغبة الزاني ؛ ولهذا قال ابن عمر : لا يزالان زانيين ؛ وإن مكثا عشرين سنة . إذ الله علم من قلبه أنه يريد أن يحلها له . ولهذا تعدم فيه خصائص النكاح ؛ فإن النكاح المعروف كما قال تعالى : ( ومن آياته أن خلق لكم من انفسكم أزواجا لتسكنوا اليها ، وجعل بينكم

مودة ورجة ) والتحليل فيه البنضة والنفرة ؛ ولهذا لا يظهره أصحابه ؛ بل يكتُمونه كما يكتُم السفاح . ومن شعائر النكاح اعلانه ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « اعلنوا النكاح ، واضربوا عليه بالدف ؛ ولهذا يكنى في اعلانه الشهادة عليه عند طائفة من العلماء ، وطائفة أخرى توجب الاشهاد والاعلان ؛ فاذا تواصوا بكتمانه بطل .

ومن ذلك الوليمة عليه ، والشار ، والطيب ، والشراب ، ونحو ذلك مما جرت به عادات الناس في النكاح . وأما « التحليل » فانه لا يفعل فيه شيء من هذا ؛ لأن أهله لم يريدوا ان يكون المحلل زوج المرأة ، ولا أن تكون المرأة امرأته ؛ وانما المقصود استعارته لينزو عليها ، كما جاء في الحديث المرفوع تسميته بالئيس المستعار ؛ ولهذا شبه بحمار المشرين الذي يكثرى للتقفيز على الاناث ؛ ولهذا لا تبقى المرأة مع زوجها بعد التحليل كما كانت قبله ؛ بل يحصل بينهما نوع من النفرة .

ولهذا لما لم يكن في التحليل مقصود صحيح يأمر به الشارع : صار الشيطان يشبه به أشياء مخالفة للاجماع ، فصار طائفة من عامة الناس يظنون أن ولادتها للذكر يحلها ، أو أن وطئها بالرجل على قدمها أو رأسها او فوق سقف أو سلم هي تحته يحلها . ومنهم من يظن انها اذا التقيا بعرفات ، كما التقى آدم وامرأته أحلها ذلك . ومنهم من اذا تزوجت بالمحلل به لم تمكنه من نفسها ؛ بل تمكنه من أمة لها . ومنهم من تعطيه شيئاً ، وتوصيه بان يقر بوطنها . ومنهم من يحلل الأم وبنتها . إلى أمور أخر قد بسطت في غير هذا الموضع ، يتأها

في « كتاب بيان الدليل على بطلان التحليل ». ولا ريب أن المنسوخ من الشريعة وما تنازع فيه السلف خير من مثل هذا ؛ فإنه لو قدر أن الشريعة تأتي بأن الطلاق لا عدد له لكان هذا ممكناً وإن كان هذا منسوخاً . وأما أن يقال : إن من طلق امرأته لا تحل له حتى يستكري من يطلأها فهذا لا تأتي به شريعة .

وكثير من أهل التحليل يفعلون أشياء محرمة باتفاق المسلمين ؛ فإن المرأة المتدة لا يحل لغير زوجها أن يصرح بخطبتها . سواء كانت معتدة من عدة طلاق أو عدة وفاة ، قال تعالى : ( ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو كنتم في أنفسكم ، علم الله أنكم ستذكروهن ؛ ولكن لا تواعدوهن سراً إلا أن تقولوا قولا معروفاً . ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله ) فنهى الله تعالى عن المواعدة سراً ، وعن عزم عقدة النكاح ، حتى يبلغ الكتاب أجله . وإذا كان هذا في عدة الموت فهو في عدة الطلاق أشد باتفاق المسلمين ؛ فإن المطلقة قد ترجع إلى زوجها ؛ بخلاف من مات عنها . وأما « التعريض » فإنه يجوز في عدة التوفى عنها ، ولا يجوز في عدة الرجعية وفيما سواهما . فهذه المطلقة ثلاثاً لا يحل لأحد أن يواعدها سراً ، ولا يعزم عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله باتفاق المسلمين ، وإذا تزوجت زوج ثانياً وطلقتها ثلاثاً لم يحل للأول أن يواعدها سراً ، ولا يعزم عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله باتفاق المسلمين . وذلك أشد وأشد

وإذا كانت مع زوجها لم يحل لأحد أن يخطبها ، لا تصرحاً ، ولا تعريضاً :  
 باتفاق المسلمين . فإذا كانت لم تزوج بعد لم يحل للمطلق ثلاثاً أن يخطبها ؛  
 لا تصرحاً ولا تعريضاً . باتفاق المسلمين . وخطبتها في هذه الحال أعظم من  
 خطبتها بعد أن تزوج بالثاني .

وهؤلاء « أهل التحليل » قد يواعد أحدهم المطلقة ثلاثاً ، ويعزمان قبل  
 أن تنقضى عدتها وقبل نكاح الثاني على عقدة النكاح بعد النكاح الثاني  
 نكاح المحلل ، ويعطيهما ما تنفقه على شهود عقد التحليل ، والمحلل ، وما ينفقه  
 عليها في عدة التحليل ، والزوج المحلل لا يعطيهما مهرأ ، ولا نفقة عدة ، ولا نفقة  
 طلاق ؛ فإذا كان المسلمون متفقين على أنه لا يجوز في هذه وقت نكاحها  
 بالثاني أن يخطبها الأول — لا تصرحاً ولا تعريضاً — فكيف إذا خطبها قبل  
 أن تزوج بالثاني ؟ أو إذا كان بعد أن يطلقها الثاني لا يحل للأول أن يواعدها  
 سرأ ، ولا يعزم عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله : فكيف إذا فعل  
 ذلك من قبل أن يطلق ؟ بل قبل أن يتزوج ! بل قبل أن تنقضى عدتها منه !  
 فهذا كله يحرم باتفاق المسلمين . وكثير من أهل التحليل يفعل ، وليس  
 في التحليل صورة اتفق المسلمون على حلها ولا صورة اباحها النص ؛ بل من  
 صور التحليل ما اجمع المسلمون على تحريمه ، ومنها ما تنازع فيه العلماء .

وأما الصحابة فلم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لمن المحلل والمحلل  
 له منهم : وهذا وغيره يبين أن من التحليل ما هو شر من نكاح المتعة وغيره

من الأنكحة التي تنازع فيها السلف ؛ وبكل حال فالصحابة افضل هذه الأمة  
وبعدم التابعون ، كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله وسلم انه قال : « خير  
القرن القرن الذي بعثت فيه ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم » فنكاح  
تنازع السلف في جوازه اقرب من نكاح اجمع السلف على تحريمه . واذا  
تنازع فيه اختلف فان اولئك اعظم علما ودينا ؛ وما اجمعوا على تعظيم تحريمه  
كان امره احق مما اتفقوا على تحريمه وان اشتبه تحريمه على من بعدم .  
والله تعالى اعلم .

## وسئل رحمه الله

عن رجل تزوج يتيمة ، وشهدت أمها يلوغها ، فكشفت في صحبتها  
أربع سنين ، ثم بانتمن بالثلاث ، ثم شهدت أخواتها ونساء آخر : أنها ما بلغت  
إلا بعد دخول الزوج بها بنسمة أيام ، وشهدت أمها بهذه الصورة ؛ والأثم  
ماتت ، والزوج يريد المراجعة ؟

فأجاب : الحمد لله . لا يحل للزوج ان يتزوجها اذا طلقها ثلاثا عند  
جمهور العلماء ، فإن مذهب أبي حنيفة وأحمد في المشهور عنه : أن نكاح  
هذه صحيح ، وإن كان قبل البلوغ . ومذهب مالك وأحمد في المشهور أن  
الطلاق يقع في النكاح الفاسد المختلف فيه . ومثل هذه المسائل يقبح فانها

من أهل البني ، فانهم لا يتكلمون في صحة النكاح حين كان يطأها ويستمتع بها ، حتى اذا طلقت ثلاثا أخذوا يسعون فيما يبطل النكاح ، حتى لا يقال : إن الطلاق وقع ؟ ! وهذا من المضادة لله في أمره ، فانه حين كان الوطئ حراما لم يتحر ولم يسأل ، فلما حرمه الله أخذ يسأل عما يباح به الوطء .

ومثل هذا يقع في المحرم باجماع المسلمين ، وهو فاسق ؛ لأن مثل هذه المرأة إما أن يكون نكاحها الأول صحيحا ، وإما أن لا يكون . فان كان صحيحا : فالطلاق الثلاث واقع ، والوطئ قبل نكاح زوج غيره حرام . وإن كان النكاح الأول باطلا : كان الوطء فيه حراما ، وهذا الزوج لم ينتب من ذلك الوطئ . وإنما سأل حين طلق ؛ لثلا يقع به الطلاق ، فكان سؤالهم عما به يحرم الوطئ الأول ، لأجل استحلال الوطئ الثاني . وهذه المضادة لله ورسوله . والسعي في الأرض بالفساد ، فان كان هذا الرجل طلقها ثلاثا فليتيق الله ، وليجتنبها ؛ وليحفظ حدود الله ؛ فان ( من يتمد حدود الله فقد ظلم نفسه ) . والله أعلم .

## ورسل

عن رجل تزوج امرأة بولاية أجنبي ، ووليها في مسافة دون القصر ؛ معتقدا أن الأجنبي حاكم ؛ ودخل بها واستولدها ، ثم طلقها ثلاثا ، ثم أراد

ردھا قبل أن تنكح زوجها غيره : فهل له ذلك ؛ لبطان النكاح الأول ،  
بغير إسقاط الحد ووجوب المهر ؛ ويلحق النسب ؛ ويحصل به الاحصان .

فأجاب : لا يجب في هذا النكاح حد إذا اعتقد صحته ؛ بل يلحق به النسب  
ويجب فيه المهر ؛ ولا يحصل الاحصان بالنكاح الفاسد . ويقع الطلاق في  
النكاح المختلف فيه إذا اعتقد صحته . وإذا تبين أن الزوج ليس له ولاية بحال  
ففارقها الزوج حين علم فطلقها ثلاثا لم يقع طلاق والحال هذه ؛ وله أن  
يتزوجها من غير أن تنكح زوجها غيره .

## وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن تزوج امرأة من ستين ، ثم طلقها ثلاثا ، وكان والي نكاحها  
فاسقا : فهل يصح عقد الفاسق ؛ بحيث إذا طلقت ثلاثا لا تحل له الا  
بعد نكاح غيره ؟ أو لا يصح عقده فله أن يتزوجها بمقعد جديد ، وولي  
مرشد من غير أن ينكحها غيره ؟

فأجاب : الحمد لله . إن كان قد طلقها ثلاثا فقد وقع به الطلاق :  
وليس لأحد بعد الطلاق الثلاث أن ينظر في الولي : هل كان عدلا أو  
فاسقا ؛ ليجعل فسق الولي ذريعة الى عدم وقوع الطلاق ؛ فإن أكثر

الفقهاء يصححون ولاية الفاسق ، وأكثرم يوقعون الطلاق في مثل هذا النكاح ؛ بل وفي غيره من الانكحة الفاسدة .

فإذا فرع على ان النكاح فاسد ؛ وأن الطلاق لا يقع فيه ؛ فانما يجوز أن يستحل الحلال من يحرم الحرام ؛ وليس لاحد أن يعتقد الشيء حلالا حراما . وهذا الزوج كان وطأها قبل الطلاق ، ولومات لورثها ؛ فهو حامل على صحة النكاح ، فكيف يعمل بعد الطلاق على فساد ؟ ! فيكون النكاح صحيحا اذا كان له غرض في صحته ، فاسدا اذا كان له غرض في فساد . وهذا القول يخالف اجماع المسلمين ؛ فانهم متفقون على ان من اعتقد حل الشيء كان عليه أن يعتقد ذلك ، سواء وافق غرضه أو خالفه ، ومن اعتقد تحريمه كان عليه أن يعتقد ذلك في الحالين . وهؤلاء المطلقون لا يفكرون في فساد النكاح بفسق الولي إلا عند الطلاق الثلاث ، لا عند الاستمتاع والتوارث ، فيكونون في وقت يقلدون من يفسده ، وفي وقت يقلدون من يصححه بحسب النرض والهوى ! ومثل هذا لا يجوز باتفاق الأمة .

ونظير هذا أن يعتقد الرجل ثبوت « شفعة الجوار » إذا كان طالبا لها ، ويعتقد عدم الثبوت إذا كان مشتريا ؛ فان هذا لا يجوز بالاجماع وهذا أمر مبني على صحة ولاية الفاسق في حال نكاحه ، وبني على فساد ولايته



في حال طلاقه : فلم يحز ذلك باجماع المسامحين . ولو قال المستفتى المعين : أنا لم أكن أعرف ذلك ، وأنا من اليوم ألزم ذلك : لم يكن من ذلك ، لأن ذلك يفتح باب التلاعب بالدين ، وفتح للذريعة إلى ان يكون التحليل والتحریم بحسب الأهواء . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله

عن رجل تزوج بامرأة ، ولها فاسق يأكل الحرام ويشرب الخمر ؛ والشهود أيضا كذلك ، وقد وقع به الطلاق الثلاث : فهل له بذلك الرخصة في رجعتها ؟

فأجاب : إذا طلقها ثلاثا وقع به الطلاق . ومن أخذ ينظر بعد الطلاق في صفة المقد ، ولم ينظر في صفته قبل ذلك : فهو من المتمدين لحُدود الله ، فإنه يريد أن يستحل محارم الله قبل الطلاق ، وبعده . والطلاق في النكاح الفاسد المختلف فيه عند مالک وأحمد وغيرهما من الأئمة ، والنكاح بولاية الفاسق : يصح عند جماهير الأئمة . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل تزوج امرأة « مصالفة » (١) على صداق خمسة دنانير كل سنة نصف دينار، وقد دخل عليها وأصابها : فهل يصح النكاح أم لا ؟ وهل إذا رزق بينهما ولد يرث أم لا ؟ وهل عليها الحد أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . إذا تزوجها بلا ولي ولا شهود ، وكما النكاح : فهذا نكاح باطل باتفاق الأئمة ؛ بل الذي عليه العلماء أنه « لا نكاح الا بولي » وأيا امرأة تزوجت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ، فنكاحها باطل ، فنكاحها باطل . وكلا هذين اللفظين مأثور في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقال غير واحد من السلف : لا نكاح الا بشاهدين . وهذا مذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد . ومالك يوجب إعلان النكاح .

« ونكاح السر » هو من جنس نكاح البنايا ؛ وقد قال الله تعالى : ( محصنات غير مسالحات ؛ ولا متخذات أخدان ) فنكاح السر من جنس ذوات الاخذان ؛ وقال تعالى : ( وانكحوا الأيامي منكم ) وقال تعالى : ( ولا تنكحوا

---

( ١ ) المصالفة « نكاح السر »

المشركين حتى يؤمنوا) فغالب الرجال بتزويج النساء ؛ ولهذا قال من قال  
من السلف : ان المرأة لا تنكح نفسها ، وان البني هي التي تنكح نفسها .  
لكن ان اعتقد هذا نكاحاً جائزاً كان الوطؤ فيه وطأ شبهة ، يلحق الولد  
فيه ، ويرث أباه . وأما العقوبة فانها يستحقان العقوبة على مثل هذا المقد.

## وسئل رحمه الله

عن رجل تزوج « مصاغة » وقعدت معه أياما ، فطلع لها زوج آخر ،  
فحمل الزوج والزوجة وزوجها الأول ، فقال لها : تريدن الأول ، أو الثاني ؟  
فقلت : ما أريد إلا الزوج الثاني ، فطلقها الأول ، ورسم للزوجة أن توفي عدته ،  
وتم معها الزوج : فهل يصح ذلك لها ، أم لا ؟

فأجاب : إذا تزجت بالثاني قبل أن توفي عدة الأول . وقد فارقتها الأول  
: إما لفساد نكاحه ؛ وإما لتطليقه لها ؛ وإما لتفريق الحاكم بينهما : فنكاحها فاسد ؛  
تستحق العقوبة : هي ؛ وهو ؛ ومن زوجها ؛ بل عليها أن تتم عدة الأول ، ثم  
ان كان الثاني قد وطأها أعتدت له عدة أخرى ؛ فإذا انقضت العدتان تزوجت  
حينئذ عن شاءت : بالأول ، أو بالثاني ، أو غيرها .

## وسئل رحمه الله

عن أمة متزوجة ، وسافر زوجها وباعها سيدها ، وشرط أن لها زوجا  
فقدمت عند الذي اشتراها أياها ؛ فادركه الموت فأعتقها ، فتزوجت ، ولم يعلم أن  
لها زوجا ؛ فلما جاء زوجها الأول من السفر أعطى سيدها الذي باعها الكتاب  
لزوجها الذي جاء من السفر ؛ والكتاب بمقد صحيح شرعي : فهل يصح  
المقد بكتاب الأول ؟ أو الثاني ؟

فأجاب : ان كان تزوجها نكاحا شرعيا : إما على قول أبي حنيفة بصحة  
نكاح الحر بالأمة ، وإما على قول مالك والشافعي وأحمد بأن يكون عادما  
للطول ، خاتما من العنت : فنكاحه لا يبطل بعقدها ؛ بل هي زوجته بعد العتق  
لكن عند أبي حنيفة في رواية لها الفسخ ، فلها أن تفسخ النكاح ، فإذا قضت  
عدته تزوجت بنيره إن شأته ، وعند مالك والشافعي وأحمد في المشهور عنه  
لا خيار لها ؛ بل هي زوجته ؛ ومتى تزوجت قبل أن يفسخ النكاح : فنكاحها  
باطل باتفاق الأئمة . وأما ان كان نكاحها الأول فاسدا فإنه يفرق بينهما ؛  
وتزوج من شاءت بعد انقضاء المدة .

## وسئل رحمه الله

عن رجل أقر عند عدول أنه طلق امرأته من مدة تزيد على العدة الشرعية فهل يجوز لهم تزويجها له الآن؟

فأجاب : الحمد لله . أما ان كان المقر فاسقا أو مجبولا لم يقبل قوله في إسقاط العدة التي فيها حق الله ؛ وليس هذا اقرارا محضا على نفسه حتى يقبل من الفاسق بل فيه حق لله ؛ إذ في العدة حق الله ، وحق للزوج . واما اذا كان عدلا غير متهم : مثل أن يكون غائبا فلما حضر أخبرها أنه طلق من مدة كذا وكذا فهل تمتد من حين بلنها الخبر إذا لم تقم بذلك بينة ؟ أو من حين الطلاق ، كالأول . قامت به بينة ؟ فيه خلاف مشهور : عن أحمد وغيره ، والمشهور عنه هو الثاني . والله أعلم .

## وسئل

عن رجل تزوج بامرأة ولم يدخل بها ؛ ولا أصابها ، فولدت بعد شهرين : فهل يصح النكاح ؟ وهل يلزمه الصداق ، أم لا ؟

فأجاب الحمد لله . لا يلحق به الولد باتفاق المسلمين ، وكذلك لا يستقر عليه المهر باتفاق المسلمين ؛ لكن للعلماء في العقد قولان : أصحها أن العقد باطل ؛ كذهب مالك وأحمد وغيرهما . وحينئذ فيجب التفريق بينهما ؛ ولا مهر عليه ، ولا نصف مهر ؛ ولا مئة ؛ كسائر العقود الفاسدة إذا حصلت الفرقة فيها قبل الدخول ؛ لكن ينبغي أن يفرق بينهما كما يرى فساد العقد ؛ لقطع النزاع .

« والقول الثاني » أن العقد صحيح ؛ ثم لا يحل له الوطؤ حتى تضع ، كقول أبي حنيفة . وقيل : يجوز له الوطؤ قبل الوضع ؛ كقول الشافعي . فعلى هذين القولين إذا طلقها قبل الدخول فعليه نصف المهر ؛ لكن هذا النزاع إذا كانت حاملا من وطئ\* شبهة أو سيد أو زوج ؛ فإن النكاح باطل باتفاق المسلمين ؛ ولا مهر عليه إذا فارق قبل الدخول . وأما الحامل من الزنا فلا كلام في صحة نكاحها ، والنزاع فيما إذا كان نكاحها طائفا ، وأما إذا نكحها مكرها فالنكاح باطل في مذهب الشافعي ، وأحمد ، وغيرهما .

## فصل رحمه الله

عن رجل « ركاض » يسير في البلاد في كل مدينة شهرا أو شهرين وي عزل عنها ، ويخاف أن يقع في المعصية ؛ فهل له أن يتزوج في مدة إقامته

في تلك البلدة ؛ وإذا سافر طلقها وأعطها حقها ؛ أو لا ؟ وهل يصح  
النكاح أم لا ؟

فأجاب له أن يتزوج ؛ لكن ينكح نكاحا مطلقا لا يشترط فيه  
توقيتا بحيث يكون ان شاء مسكها وان شاء طلقها . وان  
نوى طلاقها حتما عند انقضاء سفره كره في مثل ذلك .  
وفي صحة النكاح نزاع ، ولو نوى انه اذا سافر وأعجبه امسكها والاطلقها  
جاز ذلك . فاما ان يشترط التوقيت فهذا « نكاح المتعة » الذي اتفق الأئمة  
الأربعة وغيرهم على تحريمه ؛ وان كان طائفة يرخصون فيه ؛ اما مطلقا ،  
واما للمضطر ، كما قد كان ذلك في صدر الاسلام ، فالصواب ان ذلك  
منسوخ ، كما ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم بعد ان رخص  
لهم في المتعة عام الفتح قال : « ان الله قد حرم المتعة الى يوم القيامة »  
والقرآن قد حرم ان يوطأ الرجل الزوجة أو مملوكة بقوله : ( والذين هم  
لنفوسهم حافظون ؛ الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين ،  
فمن ابتنى وره ذلك فاولئك هم المادون ) وهذه المستمتع بها ليست من  
الأزواج ، ولا ما ملكت اليمين ؛ فان الله قد جعل للأزواج احكاما : من  
الميراث ، والاعتداد بعد الوفاة بأربعة اشهر وعشر ، وبعده الطلاق ثلاثة  
قروء ، ونحو ذلك من الاحكام التي لا تثبت في حق المستمتع بها ، فاركانت

زوجة ثبتت في حقها هذه الأحكام ؛ ولهذا قال من قال من السلف : ان هذه  
الأحكام نسخت المتعة . وبسط هذا طويل ، وليس هذا موضعه .

وإذا اشترط الأجل قبل العقد فهو كالشرط المقارن في اصح قولي  
العلماء ، وكذلك في « نكاح المحلل » . وأما إذا نوى الزوج الأجل ولم يظهره  
للرأة : فهذا فيه نزاع : يرخص فيه أبو حنيفة والشافعي ، ويكرهه مالك  
وأحمد وغيرهما ، كما أنه لو نوى التحليل كان ذلك مما اتفق الصحابة على النهي  
عنه ، وجعلوه من نكاح المحلل ؛ لكن نكاح المحلل شر من نكاح المتعة ؛  
فإن نكاح المحلل لم يبيح قط ، إذ ليس مقصود المحلل أن ينكح ؛ وإنما  
مقصوده أن يبيدها إلى المطاق قبله ، فهو يثبت العقد ليزيله ، وهذا لا يكون  
مشروعا بحال ؛ بخلاف المستمتع فإن له غرضا في الاستمتاع ؛ لكن التأجيل  
يحل بمقصود النكاح من المودة والرحمة والسكن ، ويحمل الزوجة بمنزلة  
المستأجرة ، فلذا كانت النية في نكاح المتعة أخف من النية في نكاح المحلل ،  
وهو يتردد بين كراهة التحريم وكراهة التنزيه .

وأما « الزل » فقد حرمه طائفة من العلماء ؛ لكن مذهب الأئمة  
الأربعة أنه يجوز باذن المرأة . والله أعلم .



## وسئل رحمه الله تعالى

عن قال : إن المرأة المطلقة إذا وطئها الرجل في الدبر تحل لزوجها :  
هل هو صحيح ، أم لا ؟

فأجاب : هذا قول باطل ، يخالف لأئمة المسلمين المشهورين وغيرهم  
من أئمة المسلمين ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال للمطلقة ثلاثا : « لا .  
حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك » وهذا نص في أنه لا بد من العسيلة .  
وهذا لا يكون بالدبر ، ولا يعرف في هذا خلاف . وأما ما يذكر عن بعض  
المالكية - وهم يطمعون في أن يكون هذا قولاً - وما يذكر عن سعيد  
ابن المسيب من عدم اشتراط الوطء فذلك لم يذكر فيه وطؤ الدبر ، وهو قول  
شاذ صحت السنة بخلافه ، وانمقد الاجماع قبله وبمده .

## وقال الشيخ رحمه الله

« نكاح الزانية » حرام حتى تتوب ، سواء كان زنى بها هو أو غيره .  
هذا هو الصواب بلاريب ، وهو مذهب طائفة من السلف والخلف : منهم

أحمد بن حنبل وغيره ، وذهب كثير من السلف والخلف إلى جوازه ، وهو قول الثلاثة ؛ لكن مالك يشترط الاستبراء ، وأبو حنيفة يجوز المقد قبل الاستبراء إذا كانت حاملا ؛ لكن إذا كانت حاملا لا يجوز وطؤها حتى تضع ، والشافعي يبيح المقد والوطء مطلقا ؛ لأن ماء الزاني غير محترم ، وحكمه لا يلحقه نسبه . هذا مأخذه . وأبو حنيفة يفرق بين الحامل وغير الحامل ؛ فإن الحامل إذا وطئها استلحق ولدا ليس منه قطعا ؛ بخلاف غير الحامل .

ومالك وأحمد يشترطان « الاستبراء » وهو الصواب ؛ لكن مالك وأحمد في رواية يشترطان الاستبراء بحيضة ، والرواية الأخرى عن أحمد هي التي عليها كثير من أصحابه كالأضى أبي يعلى واتباعه أنه لا بد من ثلاث حيض ، والصحيح أنه لا يجب إلا الاستبراء فقط ؛ فإن هذه ليست زوجة يجب عليها عدة ، وليست أعظم من المستبرأة التي يلحق ولدها ميدها ، وتلك لا يجب عليها إلا الاستبراء ، فهذه أولى . وإن قدر أنها حرة — كالتى أعتقت بعد وطء سيدها وأريد تزويجها إما من المعتق وإما من غيره — فإن هذه عليها استبراء عند الجمهور ، ولا عدة عليها . وهذه الزانية ليست كالموطوءة بشبهة التي يلحق ولدها بالواطء ؛ مع أن في إيجاب العدة على تلك نزاعا .

وقد ثبت بدلالة الكتاب وصرح السنة وأقوال الصحابة : أن « المختلعة » ليس عليها إلا الاستبراء بحيضة ؛ لا عدة كعدة المطلقة ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد ، وقول عثمان بن عفان ، وابن عباس ، وابن عمر في آخره . وذكر مكى : أنه إجماع الصحابة ، وهو قول قبيصة بن ذؤيب

واسحق بن راهويه ، وابن المنذر ، وغيرهم من فقهاء الحديث . وهذا هو الصحيح كما قد بسطنا الكلام على هذا في موضع آخر . فإذا كانت المختلطة لكونها ليست مطلقة ليس عليها عدة المطلقة بل الاستبراء — ويسمى الاستبراء عدة — فالموطوءة بشبهة أولى ، والزانية أولى .

وايضا « فالمهاجرة » من دار الكفر كالمحنة التي أنزل الله فيها : ( يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن ) الآية . قد ذكرنا في غير هذا الموضع الحديث المأثور فيها ، وأن ذلك كان يكون بعد استبرائها بحيضه ، مع أنها كانت مزوجة ؛ لكن حصلت الفرقة بإسلامها واختيارها فراقه ؛ لا بطلاق منه . وكذلك قوله : ( والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيما كن ) فكانوا إذا سبوا المرأة أبيعن بعد الاستبراء والمسبية ليس عليها (إلا) الاستبراء بالسنة واتفاق الناس ، وقد يسمى ذلك عدة . وفي السنن في حديث بريرة لما أعتقت : « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن تعتد » فلهذا قال من قال من أهل الظاهر كابن حزم : إن من ليست بمطلقة تستبرأ بحيضة إلا هذه . وهذا ضيف ؛ فان لفظ « تعتد » في كلامهم يراد به الاستبراء ، كما ذكرنا سو ( ) هذه ، وقد روى ابن ماجه عن عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها أن تعتد بثلاث حيض » فقال كذا ، لكن هذا حديث معلول

---

(١) كذا بالأصليين .

أما « أولاً » فإن مائشة قد ثبت عنها من غير وجه أن العدة عندها ثلاثة أطهار ، وأنها إذا طمنت في الحيضة الثالثة حلت ، فكيف تروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمرها أن تمتد بثلاث حيض ؟ ! والنزاع بين المسلمين من عهد الصحابة إلى اليوم في العدة : هل هي ثلاث حيض ، أو ثلاث أطهار ؟ وما سمعنا أحدا من أهل العلم احتج بهذا الحديث على أنها ثلاث حيض ، ولو كان لهذا أصل عن عائشة لم يخف ذلك على أهل العلم قاطبة . ثم هذه سنة عظيمة تتوافر الحمم والدواعي على معرقها ؛ لأن فيها أمرين عظيمين « أحدهما » أن المعتقة تحت عبد تمتد بثلاث حيض . « والثاني » أن العدة ثلاث حيض . وأيضا فلو ثبت ذلك كان يحتج به من يرى أن المعتقة إذا اختارت نفسها كان ذلك طلاقا بائنا كقول مالك وغيره ، وعلى هذا فالمعدة لا تكون إلا من طلاق ؛ لكن هذا أيضا قول ضعيف . والقرآن والسنة والاعتبار يدل على أن الطلاق لا يكون إلا رجعيًا ، وإن كل فرقة مباينة فليست من الطلاقات الثلاث حتى الخلع ، كما قد بسط الكلام عليه في غير هذا الموضع .

والمقصود هنا الكلام في « نكاح الزانية » وفيه مسئلتان « أحدهما » في استبرائها ، وهو عدتها ، وقد تقدم قول من قال : لا حرمة لماء الزاني . يقال له : الاستبراء لم يكن لحرمة ماء الأول ؛ بل لحرمة ماء الثاني ؛ فإن الإنسان ليس له أن يستلحق ولدا ليس منه ، وكذلك إذا لم يستبرئها وكانت قد علقت من الزاني . وأيضا ففي استلحاق الزاني ولده إذا لم تكن المرأة

فراشا قولان لأهل العلم ، والنبي صلى الله عليه وسلم قال : «الولد للفراش ،  
وللماهر الحبر » فجعل الولد للفراش ؛ دون الماهر .. فإذا لم تكن المرأة  
فراشا لم يتناوله الحديث ، وعمر [ الحق ] أولادا ولدوا في الجاهلية  
بآبائهم . وليس هذا موضع بسط هذه المسئلة .

« والثانية » أنها لا تحمل حتى تتوب ؛ وهذا هو الذي دل عليه الكتاب  
والسنة والاعتبار ؛ والمشهور في ذلك آية النور قوله تعالى : ( الزاني  
لا ينكح إلا زانية أو مشركة ؛ والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك ؛  
وحرم ذلك على المؤمنين ) وفي السنن حديث أبي هريرة القنوي في عناق . والذين  
لم يعملوا بهذه الآية ذكروا لها تأويلا ونسخا . أما التأويل : فقالوا المراد بالنكاح  
الوطء ، وهذا مما يظهر فساد به بأدنى تأمل .

أما « أولا » فليس في القرآن لفظ نكاح الا ولا بد أن يراد به العقد ،  
وان دخل فيه الوطء أيضا . فاما أن يراد به مجرد الوطء فهذا لا يوجد في كتاب  
الله قط .

« وثانيها » أن سبب نزول الآية إنما هو استفتاء النبي صلى الله عليه وسلم  
في الزوج بزانية ، فكيف يكون سبب النزول خارجا من اللفظ ؟

« الثالث » أن قول القائل : الزاني لا يوطأ الا زانية ، أو الزانية لا يوطؤها  
الا زان ، كقوله : الآكل لا يأكل الا مأكولا ، والمأكول لا يأكل الا

آكل ، والزوج لا يتزوج الا بزوجة ، والزوجة لا يتزوجها الا زوج : وهذا كلام ينزه عنه كلام الله .

« الرابع » أن الزاني قد يستكره امرأة فيطؤها فكون زانيا ولا تكون زانية ، وكذلك المرأة قد تزني بنائم ومكره على أحد القولين ، ولا يكون زانيا .

« الخامس » أن تحريم الزنا قد علمه المسلمون بآيات نزلت بمكة ، وتحريمه أشهر من أن تنزل هذه الآية بتحريمه .

« السادس » قال : ( لا يتكحها الا زان أو مشرك ) فلو أريد الوطء لم يكن حاجة الى ذكر المشرك فانه زان ، وكذلك المشرك اذا زنى بها رجل فهي زانية فلا حاجة الى التقسيم .

« السابع » أنه قد قال قبل ذلك : ( الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ) فأى حاجة الى أن يذكر تحريم الزنا بعد ذلك ؟

وأما « النسخ » فقال سعيد بن المسيب وطائفة : نسخها قوله : ( وأنكحوا الأيامي منكم ) . ولما علم أهل هذا القول أن دعوى النسخ بهذه الآية ضيف جدا ، ولم يجهدوا ما ينسخها ، فاعتقدوا أنه لم يقل بها أحد قالوا : هي منسوخة بالإجماع ، كما زعم ذلك أبو علي الجبائي وغيره . أما

على قول من يرى من هؤلاء أن الإجماع ينسخ النصوص كما يذكر ذلك عن عيسى ابن أبان وغيره ، وهو قول في غاية الفساد مضمونه أن الأمة يجوز لها تبديل دينها بعد نبيها ، وأن ذلك جائز لهم ، كما تقول النصارى : أبيع لعلمائهم أن ينسخوا من شريعة المسيح ما يرونه ؛ وليس هذا من أقوال المسانين . ومن يظن الإجماع من يقول : الإجماع دل على نص ناسخ لم يلفتنا ؛ ولا حديث إجماع في خلاف هذه الآية . وكل من عارض نصا بإجماع وأدعى نسخه من غير نص يعارض ذلك النص فإنه غطىء في ذلك ، كما قد بسط الكلام على هذا في موضع آخر ، وبين أن النصوص لم ينسخ منها شيء إلا بنص باق محفوظ عند الأمة . وعلمها بالناسخ الذي العمل به أم عندها من علمها بالنسخ الذي لا يجوز العمل به ، وحفظ الله النصوص بالناسخ أولى من حفظه المنسوخة .

وقول من قال : هي منسوخة بقوله : ( وأنكحوا الأيامى منكم ) في غاية الضعف ؛ فإن كونها زانية وصف عارض لها ، يوجب تحريمًا عارضًا : مثل كونها محرمة ، ومعتدة ، ومنكوحة للغير ؛ ونحو ذلك مما يوجب التحريم إلى غاية ، ولو قدر أنها محرمة على التأيد لكانت كالوثنية ، ومعلوم أن هذه الآية لم تعرض للصفات التي بها تحرم المرأة مطلقا أو مؤقتا ؛ وأما أمر بانكاح الأيامى من حيث الجملة ؛ وهو أمر بانكاحهن بالشروط التي بينها وكما أنها لا تنكح في العدة والاحرام لا تنكح حتى تتوب .

وقد أحتجوا بالحديث الذى فيه : « إن امرأتى لا ترد يد لامس . فقال  
 طلقها . فقال : أبى أحبها . قال : فاستمتع بها » الحديث . رواه النسائى ، وقد  
 ضمه أحمد وغيره ، فلا تقوم به حجة فى معارضة الكتاب والسنة ؛ ولو صعب  
 لم يكن صريحا ؛ فان من الناس من يؤول « اللامس » بطالب المال ؛ لكنه  
 ضعيف . لكن لفظ « اللامس » قد يراد به من مسها يده ، وإن لم يطأها  
 فان من النساء من يكون فيها تبرج ، وإذا نظر إليها رجل أو وضع يده عليها  
 لم تنفر عنه . ولا تمكنه من وطئها . ومثل هذا نكاحها مكروه ؛ ولهذا أمره  
 بفراقها ، ولم يوجب ذلك عليه ؛ لما ذكر أنه يحبها ؛ فان هذه لم تنز ، ولكنها  
 مذبذبة يعضى المقدمات ؛ ولهذا قال : لا ترد يد لامس : فجعل اللامس باليد  
 فقط . ولفظ « اللامس ، والملاسة » اذا عنى بها الجماع لا يحنص باليد ؛ بل اذا قرن  
 باليد فهو كقوله تعالى : ( ولو زلنا عليك كتابا فى قرطاس فلمسوه بأيديهم ) .  
 وأيضا فالتى تزنى بعد النكاح ليست كالتى تتزوج وهى زانية ؛ فان  
 دوام النكاح أقوى من ابتدائه . والاحرام والمدة تمنع الابتداء دون الدوام  
 فلو قدر أنه قام دليل شرعى على أن الزانية بعد العقد لا يجب فراقها لكان  
 الزنا كالعدة تمنع الابتداء دون الدوام جما بين الدليلين .

« فان قيل « ما معنى قوله : ( لا ينكحها الا زان أو مشرك ) ؟ » قيل :  
 المتزوج بها ان كان مسلما فهو زان ، وإن لم يكن مسلما فهو كافر . فان كان  
 مؤمنا بما جاء به الرسول من تحريم هذا وفعله فهو زان ؛ وإن لم يكن مؤمنا  
 بما جاء به الرسول فهو مشرك ؛ كما كانوا عليه فى الجاهلية كانوا يتزوجون



البنايا : يقول : فان تزوجتم بهن كما كنتم تفعلون من غير اعتقاد تحريم ذلك فأنتم مشركون ، وان اعتدتم التحريم فأنتم زناة . لأن هذه تمكن من نفسها غير الزوج من وطئها ، فيبقى الزوج يطؤها كما يطؤها أولئك ، وكل امرأة اشترك في وطئها رجلان فهي زانية ؛ فان الفروج لا تحتل الاشتراك ؛ بل لا تكون الزوجة المحصنة .

ولهذا لما كان المتزوج بالزانية زانيا كان مذموما عند الناس ؛ وهو مذموم أعظم مما يذم الذي يزني بنساء الناس ، ولهذا يقول في « الشمة » : سبه بالزاي والقاف . أي قال يازوج القجة ، فهذا أعظم ما يتشتم به الناس ؛ لما قد استقر عند المسلمين من نبح ذلك ، فكيف يكون مباحا ؟ ولهذا كان قذف المرأة طعنا في زوجها ، فلو كاذب يحوزله بالتزوج يعني لم يكن ذلك طعنا في الزوج ؛ ولهذا قال من قال من السلف : ما بنت امرأة نبي قط . فالله تعالى أباح للأنبياء ان يتزوجوا كافرة ، ولم ييح تزوج النبي ؛ لان هذه تفسد مقصود النكاح ؛ بخلاف الكافرة ؛ ولهذا أباح الله للرجل أن يلاعن مكان أربعة شهداء اذا زنت امرأته وأسقط عنه الحد بلعانه ؛ لما في ذلك من الضرر عليه . وفي الحديث « لا يدخل الجنة ديوث » . والذي يتزوج يعني هو ديوث . ، وهذا مما فطر الله على ذمه وعييه بذلك جميع عباده المؤمنين بل وغير المسلمين من أهل الكتاب وغيرهم : كلهم يذم من تكون

أمرأته بنيا ، ويشتم بذلك ، ويمير به فكيف ينسب الى شرع الاسلام  
إباحة ذلك ؟! وهذا لا يجوز أن يأتي به نبي من الأنبياء ، فضلا عن  
أفضل الشرائع ؛ بل يجب أن تنزه الشريعة عن مثل هذا القول الذي اذا  
تصوره المؤمن ولوازمه استعظم أن يضاف مثل هذا الى الشريعة ، ورأى  
أن تنزيها عنه أعظم من تنزيه عائشة عما قاله أهل الأفك ، وقد أمر الله  
المؤمنين أن يقولوا : ( سبحانك هذا بهتان عظيم ) والنبي صلى الله عليه وسلم  
انما لم يفارق عائشة لانه لم يصدق ما قيل أولاً ، ولما حصل له الشك  
استشار عليا ، وزيد بن حارثة ، وسأل الجارية ؛ لينظر ان كان حقا فارها ،  
حتى انزل الله براءتها من السماء ، فذلك الذي ثبت نكاحها . ولم يقل  
مسلم : انه يجوز امساك بني . وكان المنافقون يقصدون بالكلام فيها  
الظن في الرسول ، ولو جاز التزوج بيني لقال : هذا لاجرح علي فيه ،  
كما كان النساء أحيانا يؤذينه حتى يهجرهن ، فليس ذنوب المرأة طعنا ؛  
بخلاف بناتها فانه طعن فيه عند الناس قاطبة ، ليس أحد يدفع الذم عن  
تزوج عن يعلم أنها بنية مقيمة على البناء ، ولهذا توصل المنافقون الى  
الظن حتى انزل الله براءتها من السماء ، وقد كان سعد بن معاذ لما قال  
النبي صلى الله عليه وسلم : « من يعذرنى من رجل بلغنى أذاه في أهلى ؟ »  
والله ما علمت على أهلى الا خيرا ، ولقد ذكروا رجلا ما علمت عليه الا خيرا «  
قسام : سعد بن معاذ — الذى اهتز لموته عرش الرحمن — فقال : انا أعزرك  
منه : ان كان من اخواننا من الأوس ضربت عنقه ، وان كان من

اخواننا الخزرج أمرتنا ففعلنا فيه أمرك ، فأخذت سعد بن عبادة غيرة — قالت عائشة : وكان قبل ذلك امر أصالحا ؛ ولكن أخذته حمية ؛ لان ابن أبي كان كبير قومه — [فقال] كذبت لعمر الله لا تقتله ، ولا تقدر على قتله . فقام أسيد ابن حضير : فقال : كذبت ، لعمر الله لا تقتله ؛ فانك منافق تجادل عن المنافقين . وثار الحيان حتى نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم . فجعل يسكنهم . فلو لا ان ما قيل في عائشة طعن في النبي صلى الله عليه وسلم لم يطلب المؤمنون قتل من تكلم بذلك من الأوس والخزرج لقذفه لامرأته ولهذا كان من قذف ام النبي صلى الله عليه وسلم يقتل . لانه قدح في نسبه وكذلك من قذف نساءه يقتل ؛ لانه قدح في دينه . وانما لم يقتلهم النبي صلى الله عليه وسلم لأنهم تكلموا بذلك قبل ان يعلم براءتها ، وأنها من أمهات المؤمنين اللاتي لم يفارقن عليه (١) اذا كان يمكن أن يطلقها فتخرج بذلك من هذه الأمومة في أظهر قولي العلماء ؛ فان فيمن علقتنا النبي صلى الله عليه وسلم « ثلاثة أقوال » في مذهب أحمد وغيره .

« أحدها » انها ليست من أمهات المؤمنين .

« والثاني » : أنها من أمهات المؤمنين .

« والثالث » يفرق بين المدخول بها وغير المدخول بها . والأول اصح ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما خير نساء بين الامساك والفراق وكان المقصود لمن فارقها أن يتزوجها غيره . فلو كان هذا مباحا لم يكن ذلك قدحا في دينه .

(١) بياض بالاسمين

وبالجملة فهذه المسئلة في قلوب المؤمنين أعظم من أن تحتاج الى كثرة الأدلة فإن الايمان والقرآن يحرم مثل ذلك ؛ لكن لما كان قد أباح مثل ذلك كثير من علماء المسلمين — الذين لا ريب في علمهم ودينهم من التابعين ومن بعدهم وعلو قدرهم — بنوع تأويل تأولوه احتيج الى البسط في ذلك ؛ ولهذا نظائر كثيرة : يكون القول ضعيفا جدا ، وقد اشتبه أمره على كثير من أهل العلم والايمان ومادات الناس ؛ لان الله لم يحمل العصمة عند تنازع المسامين الا في الرد الى الكتاب والسنة ، وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك الا رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي لا ينطق على الهوى .

فان قيل : فقد قال : ( الزاني لا ينكح الزانية أو مشركه ) ؟ قيل : هذا يدل على أن الزاني الذي لم يتب لا يجوز أن يتزوج عفيفة ، كما هو إحدى الروايتين عن أحمد ؛ فانه اذا كان يظاً هذه وهذه وهذه كما كان : كان وطؤه لهذه من جنس وطئه لغيرها من الزواني ، وقد قال الشعبي : من زوج كريمة من فاجر فقد قطع رحماً .

و « أيضا » فانه اذا كان يزني بنساء الناس كان هذا مما يدعو المرأة الى أن تمكن منها غيره ، كما هو الواقع كثيرا ، فلم أر من يزني بنساء الناس أو ذكران إلا فحمل امرأته على أن تزني بنيره مقابلة على ذلك ومنايظة .

و « أيضا » فاذا كان عادته الزنا استغنى بالبغايا ، فلم يكف امرأته في الاعفاف ، فتحتاج الى الزنا .

و « أيضا » فاذا زنى بنساء الناس طلب الناس أن يزنى بنساءه ، كما هو الواقع . فامرأة الزانى تصير زانية من وجوه كثيرة ، وان استحل محرمه الله كانت مشركة ؛ وان لم تزنى بفرجها زنت بعينها وغير ذلك ، فلا يكاد يعرف فى نساء الرجال الزناة المصرين على الزنا الذين لم يتوبوا منه امرأة سليمة سلامة تامة ، وطبع المرأة يدعو الى الرجال الاجانب اذا رأت زوجها يذهب الى النساء الاجانب ، وقد جاء فى الحديث : « بروا آباءكم تبركم أبناؤكم ، وعفوا تمف نساؤكم » . فقله : ( الزانى لا ينكح الا زانية ) إما أن يراد أن نفس نكاحه ووطئه لها زنا ، أو أن ذلك يفضى الى زناها . واما الزانية فبنفس وطئها مع اصرارها على الزنا زنا .

وكذلك ( المحصنات من المؤمنات ) : الحرائر ، وعن ابن عباس : من العقاف . فقد نقل عن ابن عباس تفسير ( المحصنات ) بالحرائر . وبالعفاف وهذا حق . فنقول مما يدل على ذلك قوله تعالى : ( يسألونك ماذا أحل لهم ؟ قل : أحل لكم الطيبات ، وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم ، وطعامكم حل لهم ، والمحصنات من المؤمنات ، والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم اذا آتيموهن اجورهن محصنين غير مسافحين ) . « المحصنات » قد قال اهل التفسير : هن العقاف . هكذا قال الشعبي ، والحسن والنخعي والضحاك ، والسدي . وعن ابن عباس : هن الحرائر . ولفظ ( المحصنات ) إن اريد به « الحرائر » فالعفة داخلة فى الاحصان بطريق الأولى ؛ فان أصل

المحصنة هي العفيفة التي احصن فرجها ، قال الله تعالى : ( ومريم ابنة عمران التي احصنت فرجها ) وقال تعالى : ( ان الذين يرمون المحصنات النافلات المؤمنات ) وهن العفاف ، قال حسان بن ثابت .

حصان رزان ماترن بريسة . وتصبح غرثى من لحوم النوافل

ثم عادة العرب ان الحرة عندم لا تعرف بالزنا ؛ وانما تعرف بالزنا الاماء ولهذا لما بايع النبي صلى الله عليه وسلم هند امرأة ابى سفيان على أن لاتزنى قالت : او تزنى الحرة ؟ ! فهذا لم يكن معروفا عندم . والحرة خلاف الأمة صارت في عرف العامة أن الحرة هي العفيفة ؛ لان الحرة التي ليست أمة كانت معروفة عندم بالمفة ، وصار لفظ الاحصان يتناول الحرية مع العفة ؛ لان الاماء لم تكن عفاف ، وكذلك الاسلام هو ينهى عن الفحشاء والمنكر وكذلك المرأة المتزوجة زوجها يحصنها ، لأنها تستكفي به ، ولأنه يفار عليها . فصار لفظ « الاحصان » يتناول : الاسلام ، والحرية ، والنكاح . وأصله انما هو العفة ؛ فان العفيفة هي التي احصن فرجها من غير صاحبها ، كالمحصن الذي يمتنع من غير أهله ، واذا كان الله انما اباح من المسلمين وأهل الكتاب نكاح المحصنات ، « والبنفايا » لسن محصنات ؛ فلم يبع الله نكاحهن .

ومما يدل على ذلك قوله : ( اذا آتيتموهن أجورهن محصنين غير مسافحين ولا متخذي أخدان ) والمسافح الزاني الذي يسفح مائه مع هذه وهذه

و كذلك المسافحة والمتخذة الخدن الذى تكون له صديقة يزني بها دون غيره  
فشرط فى انطى أن يكون الرجل غير مسافح ، ولا متخذ خدن . فاذا كانت  
المرأة نبيا وتسافح هذا وهذا لم يكن زوجها محصنها عن غيره ؛ إذ لو كان  
محصنها لها كانت محصنة ، واذا كانت مسافحة لم تكن محصنة . والله اعلم  
النكاح اذا كان المرء محصنين غير مسافحين ، واذا شرط فيه أن لا يزني  
بنيرها — فلا يسفح مائه مع غيرها — كان أبلغ ، وأبلغ . وقال أهل اللغة :  
« السفاح » الزنا . قال ابن قتيبة ( محصنين ) أى متزوجين ( غير مسافحين )  
قال : وأصله من سفحت القرية اذا صيبتها . فسمى « الزنا » سفاحا ؛ لانه  
يصب النطفة ، وتصب المرأة النطفة . وقال ابن فارس : « السفاح » صب  
الماء بلا عقد ولا نكاح ، فهي التى تسفح مائه . وقال الزجاج : ( محصنين )  
أى عاقدين الزوج . وقال غيرهما : متعفين غير زانين ، وكذلك قال فى  
النساء ( وأحل لكم ما وراء ذلكم ان تبتغوا باموالكم محصنين غير مسافحين )  
فى هاتين الآيتين اشترط ان يكون الرجال محصنين غير مسافحين بكسر  
الضاد . « والمحصن » هو الذى يحصن غيره ؛ ليس هو المحصن بالفتح  
الذى يشترط فى الحد . فلم يبح الا تزوج من يكون محصن والمرأة غير مسافح  
ومن تزوج يبغي مع بقائها على البناء ولم يحصنها من غيره — بل هى كما كانت  
قبل النكاح تبنى مع غيره — فهو مسافح بها لا محصن لها . وهذا حرام  
بدلالة القرآن .

فان قيل : إنما اراد بذلك انك تبتنى بمالك النكاح لا تبتنى به السفاح  
فتمطيها المهر على ان تكون زوجتك ليس لنيرك فيها حق ؛ بخلاف ما اذا  
أعطيتها على انها مسالمة لمن تريد ، وانها صديقة لك تزنى بك دون غيرك  
فهذا حرام ؟

قيل : فاذا كان النكاح مقصوده أنها تكون له ؛ لا لغيره ، وهي لم تتب  
من الزنا : لم تكن موفية بعقضى العقد ؟

فان قيل : فانه يحصنها بنير اختيارها ، فيسكنها حيث لا يمكنها الزنا ؟

قيل : أما اذا احصنها بالقهر فليس هو بمثل الذى يمكنها من الخروج  
الى الرجال ، ودخول الرجال اليها ؛ لكن قد عرف بالعادات والتجارب أن  
المرأة اذا كانت لها إرادة فى غير الزوج احتالت الى ذلك بطرق كثيرة  
وتخفى على الزوج ، وربما افسدت عقل الزوج بما تطعمه ، وربما سحرته  
ايضا ، وهذا كثير موجود : رجال اطعمهم نساؤهم ، وسحرتهم نساؤهم ،  
حتى يمكن المرأة ان تفعل ما شئت ؛ وقد يكون قصدها مع ذلك أن  
لا يذهب هو الى غيرها : فعلى تقصد منه من الحلال ، او من الحرام والحلال.  
وقد تقصد ان يمكنها ان تفعل ما شئت فلا يبقى محصنا لها قواما عليها ؛ بل تبقى  
هى الحاكمة عليه . فاذا كان هذا موجودا فيمن تزوجت ولم تكن بنيا : فكيف  
يمن كانت بنيا ؟ والحكايات فى هذا الباب كثيرة . وياليتها مع التوبة يلزم



منه دوام التوبة : فهذا اذا أيسح له نكاحها ، وقيل له : أحصنها ، وأحفظ  
أمكن ذلك . أما بدون التوبة فهذا متعذر أو متعسر .

ولهذا تكلموا في توبتها فقال ابن عمر وأحمد بن حنبل : يرادها على  
نفسها . فان أجابته كما كانت تجيبه لم تنب . وقالت طائفة منهم أبو محمد : لا  
يرادها ؛ لأنها قد تكون ثابتة فاذا رادها تقضت التوبة ، ولأنه يخاف عليه  
إذا رادها أن يقع في ذنب معها . والذين اشتراطوا امتحانها قالوا : لا يعرف  
صدق توبتها بمجرد القول ، فصار كقوله : ( إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات  
فامتحوهن ) و « المهاجر » قد يتناول التائب ، قال النبي صلى الله عليه وسلم :  
« المهاجر من هجر ما نهى الله عنه ، والمهاجر من هجر السوء » فبذره إذا ادعت  
أنها هجرت السوء امتحنت على ذلك ، وبالجملة لا بد أن يَنْلَب على قلبه صدق توبتها .

وقوله تعالى : ( ولا متخذى أخدان ) حرم به أن يتخذ صديقة في السر تزي  
معه لا مع غيره ، وقد قال سبحانه في آية الاماء ( ومن لم يستطع منكم طولا أن  
ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات ؛ والله أعلم  
بإيمانكم بعضكم من بعض ؛ فانكحوهن بإذن أهلهن ؛ وآتوهن أجورهن  
بالمعروف ؛ محصنات غير مسالحات ؛ ولا متخذات أخدان ؛ فإذا أحسن فإن  
أنتن بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب ) فذكر في « الاماء »  
محصنات غير مسالحات ولا متخذات أخدان ، وأما « الحرائر » فاشتراط فيهن  
أن يكون الرجال محصنين غير مسانحين ، وذكر في المأثمة ( ولا متخذى أخدان )

لما ذكر نساء أهل الكتاب ، وفي النساء لم يذكر إلا غير مسافين ؛ وذلك أن الاماء كن معروفات بالزنا دون الحرار ، فلشترط في نكاحهن أن يكن محصنات غير مسافات ولا متخذات أخدان ، فدل ذلك أيضاً على أن الأمة التي تبني لا يجوز تزوجها إلا إذا تزوجها على أنها محصنة يحصنها زوجها ، فلا تسافح الرجال ولا تتخذ صديقا . وهذا من أبين الأمور في تحريم نكاح الأمة الفاجرة مع ما تقدم .

وقد روى عن ابن عباس ( محصنات ) عفاف غير زوان ( ولا متخذات أخدان ) يعني أخلاء : كان أهل الجاهلية يحرمون ما ظهر من الزنا ويستحلون ما خفي . وعنه رواية أخرى : « المسافات » المملكات بالزنا « والمتخذات أخدان » ذوات الخليل الواحد . قال بعض المفسرين : كانت المرأة تتخذ صديقا تترى معه ولا تترى مع غيره . فقد فسر ابن عباس هو وغيره من السلف المحصنات بالمعافاة ، وهو كما قالوا ، وذكروا أن الزنا في الجاهلية كان نوعين : نوعا مشتركا ، ونوعا مختصا . والمشارك ما يظهر في العادة ؛ بخلاف المختص فانه مستتر في العادة . ولما حرم الله المختص وهو شبيه بالنكاح ؛ فان النكاح يختص فيه المرأة بالرجل ؛ وجب الفرق بين النكاح الحلال والحرام من اتخاذ الأخدان ؛ فان هذه إذا كان يترى بها وحدها لم يعرف أنها [ لم يطمأها غيره ] ولم يعرف أن الولد الذي تلده منه ، ولا يثبت لها خصائص النكاح .

فلهذا كان عمر بن الخطاب يضرب على « نكاح السر » فان نكاح السر من جنس اتخاذ الأخدان شبيه به ، لاسيما إذا زوجت نفسها يلا ولي ولا شهود

وكتما ذلك ؛ فهذا مثل الذى يتخذ صديقة ليس بينهما فرق ظاهر معروف عند الناس يتميز به عن هذا ، فلا يشاء من زنى بامرة صديقة له إلا قال : تزوجتها . ولا يشاء أحد أن يقول لمن تزوج فى السر : إنه زنى بها إلا قال ذلك ، فلا بد أن يكون بين الحلال والحرام فرق مبين . قال الله تعالى : ( وما كان الله لينزل قوما بعد إذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون ) وقال تعالى : ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم ) فإذا ظهر للناس أن هذه المرأة قد أحصنها تميزت عن المساحات والمخذات أخذانا ، وإذا كان يمكنها أن تذهب إلى الأجانب لم تتميز المحضات ، كما أنه إذا كنتم نكاحها فلم يعلم به أحد لم تتميز من المخذات أخذانا . وقد اختلف العلماء فيما يتميز به هذا عن هذا ، فقيل : الواجب الاعلان فقط سواء أشهد أو لم يشهد ، كقول مالك وكثير من فقهاء الحديث وأهل الظاهر وأحمد فى رواية . وقيل : الواجب الاشهاد سواء أعلن أو لم يعلن ، كقول أبى حنيفة والشافعى ورواية عن أحمد . وقيل : يجب الامران وهو الرواية الثالثة عن أحمد . وقيل : يجب احدهما وهو الرواية الرابعة عن أحمد .

واشتراط « الأشهاد » وحده ضعيف ؛ ليس له أصل فى الكتاب ولا فى السنة ، فانه لم يثبت عن النبى صلى الله عليه وسلم فيه حديث . ومن الممتنع أن يكون الذى يفعله المسلمون دائماً له شروط لم ينها رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ وهذا مما تم به البلوى ، فجميع المسلمين يحتاجون إلى معرفة هذا . وإذا كان هذا شرطاً كان ذكره أولى من ذكر المهر وغيره مما لم يكن له ذكر فى كتاب الله ولا حديث ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم [ فتبين ] إنه ليس مما

أوجبه الله على المسلمين في مناكحهم . قال أحمد بن حنبل وغيره من أئمة الحديث : لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في الاثهاد على النكاح شيء ، ولو أوجبه لكان الإيجاب إنما يعرف من جهة النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان هذا من الأحكام التي يجب إظهارها وإعلانها ، فاشتراط المهر أولى ؛ فإن المهر لا يجب تقديره في المقعد بالكتاب والسنة والاجماع ، ولو كان قد أظهر ذلك لنقل ذلك عن الصحابة : ولم يضيعوا حفظ مالا بد للمسلمين عامة من معرفته ، فإن المهم والدواعي تتوافر على نقل ذلك ، والذي يأمر بحفظ ذلك . وم قد حفظوا نهيهم عن نكاح الشغار ، ونكاح المحرم ، ونحو ذلك من الأمور التي تقع قليلا ؛ فكيف النكاح بلا اشهاد إذا كان الله ورسوله قد حرمه وأبطله كيف لا يحفظ في ذلك نص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ بل لو نقل في ذلك شيء من أخبار الآحاد لكان مردوداً عند من يرى مثل ذلك ؛ فإن هذا من أعظم ما تعم به البلوى أعظم من البلوى بكثير من الأحكام ، فيمتنع أن يكون كل نكاح للمسلمين لا يصح إلا باشهاد ؛ وقد عقد المسلمون من عقود الأنكحة مالا يحصى إلا رب السموات ؛ فلم أن اشتراط الاشهاد دون غيره باطل قطعا ؛ ولهذا كان المشترون للاشهاد مضطرب بين اضطرابا يدل على فساد الأصل ، فليس لهم قول يثبت على معيار الشرع ، إذا كان فيهم من يجوز به شهادة فاسقين ، والشهادة التي لا تجب عندهم قد أمر الله فيها باشهاد ذوى المدل ، فكيف بالاشهاد الواجب ١٢ .

ثم من العجب ان الله أمر « بالاشهاد في الرجعة » ولم يأمر به في النكاح ، ثم يأمر به في النكاح ولا يوجبه اكثر من الإجماع ، والله أمر بالاشهاد في الرجعة ؛ لئلا ينكر الزوج ويدوم مع امرأته ، فيفضي إلى اقامته معها حراما ؛ ولم يأمر بالاشهاد على طلاق لارجعة معه ، لانه حينئذ يسرحها باحسان عقيب المدة فيظهر الطلاق . ولهذا قال يزيد بن هرون بما يعيب به أهل الرأي : أمر الله بالاشهاد في البيع دون النكاح ؛ وهم أمروا به في النكاح دون البيع . وهو كما قال . والاشهاد في البيع إما واجب وإما مستحب ، وقد دل القرآن والسنة على أنه مستحب . وأما النكاح فلم يرد الشرع فيه بأشهاد واجب ولا مستحب ، وذلك أن النكاح أمر فيه بالاعلان فأغنى اعلانه مع دوامه عن الاشهاد ، فان المرأة تكون عند الرجل والناس يعلمون أنها امرأته ، فكان هذا الاظهار الدائم مغنيا عن الاشهاد كالنسب ؛ فان النسب لا يحتاج إلى أن يشهد فيه أحداً على ولادة امرأته ؛ بل هذا يظهر ويعرف أن امرأته ولدت هذا فأغنى هذا عن الاشهاد ؛ بخلاف البيع ؛ فانه قد يحدو وتمذر اقامة البيئة عليه ، ولهذا إذا كان النكاح في موضع لا يظهر فيه كان اعلانه بالاشهاد . فالاشهاد قد يجب في النكاح ؛ لانه به يعلن ويظهر ؛ لأن كل نكاح لا يعتمد إلا بشاهدين ؛ بل إذا زوجه وليته ثم خرجا فتحدثا بذلك وسمع الناس ، أو جاء الشهود والناس بعد المقد فآخروهم بأنه تزوجها ؛ كان هذا كافياً . وهكذا كانت عادة السلف ، لم يكونوا يكلفون احظار شاهدين ، ولا كتابة صداق

ومن القائلين بالإيجاب من اشتراط شاهدين مستورين ، وهو لا يقبل عند  
الأدما لا من تعرف عدالته : فهذا أيضا لا يحصل به المقصود . وقد شذ بمضم  
فأوجب من يكون معلوم العدالة ؛ وهذا مما يعلم فسادہ قطعاً ، فان أنکحة  
المسلمين لم يكونوا يلتزمون فيها هذا . وهذه الأقوال الثلاثة في مذهب أحمد  
على قوله باشتراط الشهادة . فقيل : يحزىء فاسقان : كقول أبي حنيفة .  
وقيل : يحزىء مستوران ، وهذا المشهور عن مذهبه ، ومذهب الشافعي .  
وقيل : في المذهب لا بد من معروف العدالة . وقيل : بل ان عقد حاکم  
فلا يعقده الا بمعروف العدالة ؛ بخلاف غيره ؛ فان الحکام هم الذين يعيزون  
بين المبرور والمستور . ثم المعروف العدالة عند حاکم البلد : فهو خلاف  
ما أجمع المسلمون عليه قديما وحديثا : حيث يمدون الأنکحة فيما بينهم ،  
والخاکم بينهم والخاکم لا يعرفهم . وان اشتراطوا من يكون مشهوراً عندهم  
بأنه فليس من شرط العدل المقبول الشهادة أن يكون كذلك . ثم الشهود  
يموتون وتتغير أحوالهم ، وهم يقولون : مقصود الشهادة اثبات الفرائض عند  
التجاعد ، حفظا لنسب الولد . فيقال : هذا حاصل باعلان النکاح ،  
ولا يحصل بالاشهاد مع السكتان مطلقا . فالذى لا ريب فيه أن النکاح مع  
الاعلان يصح ، وان لم يشهد شاهدان . وأما مع السكتان والاشهاد فهذا مما  
ينظر فيه . وإذا اجتمع الاشهاد والاعلان . فهذا الذى لا نزاع في صحته .  
وان خلا عن الاشهاد والاعلان : فهو باطل عند العامة فان قدر فيه خلاف

هو قليل . وقد يظن أن في ذلك خلافا في مذهب أحد ؛ ثم يقال بما يميز هذا عن المتخذات أخذاً . وفي المشترطين للشهادة من أصحاب أبي حنيفة من لا يعمل ذلك بأبواب القراش ؛ لكن كان المقصود حضور اثنين تعظيماً للنكاح . وهذا يعود إلى مقصود الاعلان . وإذا كان الناس ممن يجهل بعضهم حال بعض ، ولا يعرف من عنده هل هي امرأته أو خديته ، مثل الأماكن التي يكثر فيها الناس المجاهيل : فهذا قد يقال : يجب الاشهاد هنا .

ولم يكن الصحابة يكتبون « صداقات » لانهم لم يكونوا يتزوجون على مؤخر ؛ بل يعجلون المهر ، وإن أخروه فهو معروف ؛ فلما صار الناس يتزوجون على المؤخر والمدة تطول وينسى : صاروا يكتبون المؤخر ، وصار ذلك حجة في اثبات الصداق ؛ وفي أنها زوجة له ؛ لكن هذا الاشهاد يحصل به المقصود ؛ سواء حضر الشهود العقد أو جاؤا بعد العقد فشهدوا على اقرار الزوج والزوجة والولي وقد علموا ان ذلك نكاح قد أعلن ، واشهادهم عليه من غير تواصل بكتامته إعلان .

وهذا بخلاف « الولي » فإنه قد دل عليه القرآن في غير موضع والسنة في غير موضع ، وهو عادة الصحابة ، إنما كان يزوج النساء الرجال ، لا يعرف ان امرأة تزوج نفسها . وهذا مما يفرق فيه بين النكاح ومتخذات اخدان ولهذا قالت عائشة : لا تزوج المرأة نفسها ؛ فإن البني هي التي تزوج نفسها . لكن لا يكتبني بالولي حتى يعلن ؛ فإن من الأولياء من يكون مستحسناً على قرابته

قال الله تعالى : ( وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم )  
وقال تعالى : ( ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا ) فطالب الرجال بالنكاح  
الأيامى ، كما خاطبهم بتزويج الرقيق . و فرق بين قوله تعالى : ( ولا تنكحوا  
المشركين ) وقوله : ( ولا تنكحوا المشركات ) . وهذا الفرق مما احتج به  
بعض السلف من أهل البيت .

. و « أيضا » فإن الله أوجب الصداق في غير هذا الموضع ، ولم يوجب  
الاشهاد . فن قال : إن النكاح يصح مع نقي المهر ، ولا يصح الامسح  
الاشهاد : فقد أسقط ما أوجبه الله ، وأوجب ما لم يوجبه الله .

وهذا مما يبين أن قول المدنيين وأهل الحديث أصح من قول الكوفيين  
في تحريمهم « نكاح الشغار » وأن علة ذلك إنما هو نقي المهر ، فحيث يكون  
المهر : فالنكاح صحيح ، كما هو قول المدنيين ، وهو أنص الروايتين ،  
وأصرهما عن أحمد بن حنبل ، واختيار قدماء اصحابه .

وهذا وامثاله مما يبين رجحان أقوال أهل الحديث والأثر وأهل  
الحجاز — كاهل المدينة — على ما خالفها من الأقوال التي قلت برأيي يخالف  
النصوص ؛ لكن الفقهاء الذين قالوا برأيي يخالف النصوص بعد اجتهادهم  
واستفراغ وسعهم — رضى الله عنهم — قد فعلوا ما قدروا عليه من طلب العلم  
واجتهادوا ، والله يثيبهم ، وهم مطيعون لله سبحانه في ذلك ، والله يثيبهم  
على اجتهادهم : فأجرهم الله على ذلك ؛ وأن كان الذين علموا ما جاءت به النصوص



أفضل من خفيت عليه النصوص . وهؤلاء لهم أجران ، وأولئك لهم أجر  
كما قال تعالى : ( وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرث إذ نفثت فيه غم القوم  
وكنّا لحكمهم شاهدين . ففهمناها سليمان ، وكلا آتينا حكماً وعلماً ) .

ومن تدبر نصوص الكتاب والسنة وجدها مفسرة لأمر النكاح ، لا تشترط  
فيه ما يشترطه طائفة من الفقهاء ؛ كما اشترط بعضهم : ألا يكون إلا بلفظ  
الانكاح والزويج . واشترط بعضهم : أن يكون بالعريّة . واشترط هؤلاء  
وطائفة : ألا يكون إلا بحضور شاهدين . ثم انهم مع هذا صححوا النكاح  
مع نفي المهر . ثم صاروا طائفتين : طائفة تصحح « نكاح الشغار » لانه  
لا مفسد له إلا نفي المهر ، وذلك ليس بفسد عندهم . وطائفة تبطله ، وتمل  
ذلك بملل فاسدة ؛ كما قد بسطنا في مواضع . وصححوا « نكاح المحلل »  
الذي يقصد التحليل ، فكان قول أهل الحديث وأهل المدينة الذين لم يشترطوا  
لفظاً معيناً في النكاح ولا ائساد شاهدين مع اعلانه واظهاره ، وابطلوا نكاح  
الشغار ، وكل نكاح نفي فيه المهر ، وأبطلوا نكاح المحلل ( ١ ) أشبه بالكتاب  
والسنة وآثار الصحابة .

ثم ان كثيرآ من أهل الرأي الحجازي والعراقي وسموا « باب الطلاق »  
فأوقعوا طلاق السكران ، والطلاق المحلوف به ، وأوقع هؤلاء طلاق

( ١ ) يابض بالأصل .

المكره ، وهؤلاء الطلاق المشكوك فيه فيما حلف به ، وجعلوا الفرقة البائنة طلاقا محسوبا من الثلاث ، فجعلوا الخلع طلاقا بائنا محسوبا من الثلاث . إلى أمور أخرى وسعوا بها الطلاق الذي يحرم الحلال ، وضيقوا النكاح الحلال . ثم لما وسعوا الطلاق صار هؤلاء يوسعون في الاحتيال في عود المرأة إلى زوجها ، وهؤلاء لا سبيل عندهم إلى ردها ؛ فكان هؤلاء في آصار واغلال ، وهؤلاء في خداع واحتيال . ومن تأمل الكتاب والسنة وآثار الصحابة تبين له ان الله أغنى عن هذا ، وأن الله بعث محمداً بالحنيفة السمحة التي أمر فيها بالمعروف ونهى عن المنكر ، وأحل الطيبات وحرم الخبائث والله سبحانه أعلم . وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم .

## وسئل شيخ الإسلام بن تيمية رحمه الله

عن بنت الزنا : هل تزوج بأبيها ؟

فأجاب : الحمد لله . مذهب الجمهور من العلماء أنه لا يجوز التزويج بها ، وهو الصواب المقطوع به ؛ حتى تنازع الجمهور : هل يقتل من فعل ذلك ؟ على قولين . والمنقول عن أحمد : أنه يقتل من فعل ذلك . فقد يقال : هذا إذا لم يكن متأولا . وأما « المتأول » فلا يقتل ؛ وإن كان غططا . وقد يقال : هذا مطلقا ، كما قاله الجمهور : إنه يجلد من شرب البئذ المختلف فيه متأولا ؛ وإن كان مع ذلك لا يفسق عند الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين ، وفسقه

مالك واحداً في الرواية الأخرى . والصحيح : أن المتأول المعذور لا يفسق ؛ بل ولا يائثم . واحد لم يبلغه أن في هذه المسألة خلافاً ؛ فإن الخلاف فيها إنما ظهر في زمنه ، لم يظهر في زمن السلف ؛ فلهذا لم يعرفه .

والذين سوغوا « نكاح البنت من الزنا » حجهم في ذلك أن قالوا : ليست هذه بنتاً في الشرع ؛ بدليل أنها لا يتوارثان ؛ ولا يجب نفقتها ؛ ولا إلى نكاحها ، ولا تمتق عليه بالملك ، ونحو ذلك من أحكام النسب ، وإذا لم تكن بنتاً في الشرع لم تدخل في آية التحريم ، فتبقى داخلة في قوله ( وأحل لكم ما وراء ذلكم ) .

وأما حجة الجمهور فهو أن يقال : قول الله تعالى ( حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم ) الآية هو متناول لكل من شمله هذا اللفظ ، سواء كان حقيقة أو مجازاً ؛ وسواء ثبت في حقه التوارث وغيره من الأحكام ؛ أم لم يثبت إلا التحريم خاصة ، ليس العموم في آية التحريم كالعموم في آية الفرائض ونحوها ؛ كقوله تعالى : ( يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ) وبيان ذلك من ثلاثة أوجه :

« أحدها » أن آية التحريم تتناول البنت وبنت الابن وبنت البنت ؛ كما يتناول لفظ « العمة » عمة الأب ؛ والأم ، والجد . وكذلك بنت الأخت ، وبنت ابن الأخت . وبنت بنت الأخت . ومثل هذا العموم لا يثبت ، لافي آية الفرائض ، ولا نحوها من الآيات ، والنصوص التي علق فيها الأحكام بالنسب .

« الثالث » إن تحريم النكاح يثبت بمجرد الرضاعة ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة » وفي لفظ « ما يحرم من النسب » وهذا حديث متفق على صحته ، وعمل الأئمة به : فقد حرم الله على المرأة أن تتزوج بطفل غذته من لبنها ، أو أن تنكح أولاده ، وحرم على أمهاتها وعماها وخالتها ؛ بل حرم على الطفلة المرتضعة من امرأة أن تتزوج بالفحل صاحب اللبن ، وهو الذي وطئ المرأة حتى در اللبن بوطئه . فإذا كان يحرم على الرجل أن ينكح بنته من الرضاع ، ولا يثبت في حقها شيء من أحكام النسب — سوى التحريم وما يتبعها من الحرمة — فكيف يباح له نكاح بنت خلقت من مائه ؟ وأين المخلوقة من مائه . من المتفذية بلبن در بوطئه ؟! فهذا يبين التحريم من جهة عموم الخطاب ، ومن جهة التنبيه والفحوى . وقياس الأولى .

« الثالث » ان الله تعالى قال : ( وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم ) قال العلماء : احتراز عن ابنه الذي تبناه ، كما قال : ( لكيلا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعيائهم إذا قضوا منهن وطراً ) ومعلوم أنهم في الجاهلية كانوا يستلحقون ولد الزنا أعظم مما يستلحقون ولد المتبني ، فإذا كان الله تعالى قيد ذلك بقوله : ( من أصلابكم ) علم أن لفظ « البنات » ونحوها يشمل كل من كان في لثمتهم داخل في الاسم .

وأما قول القائل : انه لا يثبت في حقها الميراث ، ونحوه . فجوابه أن النسب تبعض أحكامه ، فقد ثبت بعض أحكام النسب دون بعض ، كما

وافق أكثر المنازعين في ولد الملاعة على أنه يحرم على الملاعن ولا يرثه .  
واختلف العلماء في استلحاق ولد الزنا إذا لم يكن فراشا ؟ على قولين . كما  
ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه الحق ابن وليدة زمعة بن الأسود بن زمعة  
ابن الأسود ، وكان قد أحبلها عتبة بن أبي وقاص ، فاختصم فيه سعد وعبد  
ابن زمعة ، فقال سعد : ابن أخي . عهد إلي أن ابن وليدة زمعة هذا ابني .  
فقال عبد : أخي وابن وليدة أبي ؛ ولد على فراش أبي . فقال النبي صلى الله  
عليه وسلم : « هو لك يا عبد بن زمعة . الولد للفراش ، وللماهر الحجر ؛  
احتجبي منه يا سودة » لما رأى من شبهه البين بعتبة ، فجعله أخاها في الميراث  
دون الحرمة .

وقد تنازع العلماء في ولد الزنا : هل يعتق بالملك ؟ على قولين في مذهب  
أبي حنيفة وأحمد .

وهذه المسئلة لها بسط لا تسمه هذه الورقة . ومثل هذه المسئلة الضعيفة  
لبس لأحد أن يحكيها عن امام من أئمة المسلمين ؛ لا على وجه القدر فيه ،  
ولا على وجه المتابعة له فيها ، فان في ذلك ضربا من الطعن في الأئمة واتباع  
الأقوال الضعيفة ، وبمثل ذلك صار وزير التتري يلقى الفتنة بين مذاهب أهل  
السنة حتى يدعوم إلى الخروج عن السنة والجماعة ، ويوقعهم في مذاهب  
الرافضة وأهل الإلحاد . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل زنا بامرأة في حال شبوئيته ، وقد رأى معها في هذه الأيام بنتا ، وهو يطلب التزويج بها ، ولم يعلم هل هي منه أو من غيره ، وهو متوقف في تزويجها ؟

فأجاب : الحمد لله . لا يحل له التزويج بها عند أكثر العلماء ؛ فإن بنت التي زنا بها من غيره لا يحل التزويج بها عند أبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى الروايتين . وأما بنته من الزنا فأغلظ من ذلك ، وإذا اشتبهت عليه بنيرها حرمتا عليه .

## وسئل رحمه الله

عن زنا بامرأة : وحملت منه فأتت بأبني : فهل له أن يتزوج البنت ؟

فأجاب : الحمد لله . لا يحل ذلك عند جماهير العلماء ، ولم يحل ذلك أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ؛ ولهذا لم يعرف أحمد بن حنبل وغيره من العلماء — مع كثرة اطلاعهم — في ذلك نزاعا بين السلف ، فأفتى أحمد

ابن حنبل : ان فعل ذلك قتل . قليل له ؛ انه حكى فلان في ذلك خلافا عن مالك ؟ فقال : يكذب فلان . وذكر أن ولد الزنا يلحق بأبيه الزاني إذا استلحقه عند طائفة من العلماء ، وأن عمر بن الخطاب « أَلَاط » أي ألحق أولاد الجاهلية بأبائهم ، والنبي صلى الله عليه وسلم قال : « الولد للفراش ، وللماهر الحجر » هذا إذا كان للمرأة زوج . وأما « البني » التي لا زوج لها : ففي استلحاق الزاني ولده منها نزاع .

« وبنت الملاعة » لا تباح للملاعن عند عامة العلماء ؛ وليس فيه إلتزاع شاذ ؛ مع أن نسبها ينقطع من أيها ، ولكن لو استلحقها للحقته ، وهما لا يتوارثان باتفاق الأئمة . وهذا لأن « النسب » تبعض أحكامه ، فقد يكون الرجل ابنا في بعض الأحكام دون بعض . فابن الملاعة ليس بابن ؛ لا يرث ولا يورث ، وهو ابن في « باب النكاح » تحرم بنت الملاعة على الأب .

والله سبحانه وتعالى حرم من الرضاعة ما يحرم من النسب ، فلا يحل للرجل أن يتزوج بنته من الرضاعة ولا أخته ؛ مع أنه لا يثبت في حقها من « أحكام النسب » لا إرث ولا عقل ولا ولاية ولا فقة ولا غير ذلك ، إنما تثبت في حقها حرمة النكاح ، والمحرمية . و« أمهات المؤمنين » أمهات في الحرمة فقط ؛ لا في المحرمية . فإذا كانت البنت التي أرضعتها امرأته بلبن در بوطئه تحرم عليه وإن لم تكن منسوبة إليه في الميراث وغيره ؛ فكيف بما خلقت من نطقه ؟ ! فإن هذه أشد اتصالا به من تلك ، وقوله تعالى في القرآن

(حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم) الآية : يتناول كل ما يسمى بنتاً ؛ حتى يحرم عليه بنت بنته ، وبنت ابنته ؛ بخلاف قوله في الفرائض : (يوصيكم الله في أولادكم) فإن هذا إنما يتناول ولده وولدا ابنته ، لا يتناول ولد بنته ؛ ولهذا لما كان لفظ الابن والبنت يتناول ما يسمى بذلك مطلقاً قال الله تعالى : (وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم) ليحرز عن الابن المتبني - كزيد - الذي كان يدعى : زيد بن محمد . فإن هذا كانوا يسمونه «ابناً» فلو أطلق اللفظ لظن أنه داخل فيه ؛ فقال تعالى (الذين من أصلابكم) ليخرج ذلك . وأباح للمسلمين أن يتزوج الرجل امرأة من تبنائه بقوله تعالى : (فلما قضى زيد منها وطراً زوجناكمها ؛ لكيلا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعيائهم إذا قضوا منهن وطراً) .

فإذا كان لفظ «الابن» و«البنت» يتناول كل من ينتسب إلى الشخص حتى قد حرم الله بنته من الرضاغة : فبنته من الزنا تسمى «بنته» فهي أولى بالتحريم شرماً ، وأولى أن يدخلوها في آية التحريم . وهذا مذهب أبي حنيفة وأصحابه ، ومالك وأصحابه ، وأحمد بن حنبل وأصحابه ، وجماهير أئمة المسلمين ولكن النزاع المشهور بين الصحابة والتابعين ومن بعدهم في الزنا (هل ينشر حرمة المصاهرة ؛ فإذا أراد أن يتزوج بأماها وبنتها من غيره ؟ فهذه فيها نزاع قديم بين السلف ؛ وقد ذهب إلى كل قول كثير من أهل العلم : كالشافعي ، ومالك في إحدى الروايتين عنه : يبيحون ذلك ؛ وأبو حنيفة وأحمد ومالك في الرواية الأخرى : يحرمون ذلك . فهذه إذا قلنا الإنسان فيها أحد القولين جاز ذلك . والله أعلم .



## وسئل رحمه الله تعالى

عمن طلع الى يته ووجد عند امرأته رجلا أجنبيا ، فوافها حقها ، وطلقها ؛  
ثم رجع وصالحها ، وسمع أنها وجدت بحب أجنبي ؟

فأجاب : في الحديث عنه صلى الله عليه وسلم : « أن الله سبحانه وتعالى لما خلق الجنة قال : وعزتي وجلالي لا يدخلك بخيل ، ولا كذاب ، ولاديوث »  
« والديوث » الذي لا غيره له . وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه  
قال : « إن المؤمن يغار ، وإن الله يغار ، وغيره الله أن يأتي العبد ما حرم عليه »  
وقد قال تعالى : ( الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة ، والزانية لا ينكحها إلا زان  
أو مشرك ، وحرم ذلك على المؤمنين ) . ولهذا كان الصحيح من قولي العلماء :  
أن الزانية لا يجوز تزوجها إلا بعد التوبة ، وكذلك إذا كانت المرأة ترفى لم يكن  
له أن يمسكها على تلك الحال ؛ بل يفارقها وإلا كان ديوثا .

## وسئل

عن رجل تزوج ابنته من الزنا ؟

فأجاب : لا يجوز أن يتزوج بها عند جمهور أئمة المسلمين . حتى ان  
الامام أحمد أنكر أن يكون في ذلك نزاع بين السلف ؛ وقال : من فعل ذلك  
فانه يقتل . وقيل له عن مالك : إنه أباحه ، فكذب النقل عن مالك . وتحريم  
هذا هو قول أبي حنيفة وأصحابه ، وأحمد وأصحابه ؛ ومالك وجمهور أصحابه  
وهو قول كثير من أصحاب الشافعي . وأنكر أن يكون الشافعي نص على  
خلاف ذلك ؛ وقالوا : انما نص على بنته من الرضاع ؛ دون الزانية التي زنى  
بها . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله

عن رجل زنى بامرأة ، ومات الزاني : فهل يجوز للولد المذكور أن  
يتزوج بها ، أم لا ؟

فأجاب : هذه حرام في مذهب أبي حنيفة وأحمد وأحد القولين في مذهب  
مالك ، وفي القول الآخر يجوز ، وهو مذهب الشافعي .

## وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن كان له أمة يطؤها ، وهو يعلم أن غيره يطؤها ولا يحصنها ؟

فأجاب : هو ديوث ؛ « ولا يدخل الجنة ديوث » . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل له جارية تزني : فهل يحل له وطؤها ؟

فأجاب : إذا كانت تزني فليس له أن يطأها حتى تحيض ويستبرأ  
من الزنا ؛ فإن ( الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة ) : عقداً ، ووطأً  
ومتى وطأها مع كونها زانية كان ديوثاً . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله

عن حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه « قال له رجل يا رسول الله  
إن امرأتى لا ترد كف لأمس » فهل هو ما ترد نفسها عن أحد أو ما ترد يدها  
في المطاء عن أحد ؟ وهل هو الصحيح أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . هذا الحديث فدضعفه أحمد وغير  
وقد تأوله بعض الناس على أنها لا ترد طالب مال؛ لكن ظاهرا الحديث وسياقه  
يدل على خلاف ذلك. ومن الناس من اعتقد ثبوته ، وإن النبي صلى الله عليه  
وسلم أمره أن يسكها مع كونها لا تمنع الرجال ، وهذا مما أنكره غير  
واحد من الأئمة ، فإن الله قال في كتابه العزيز : ( الزاني لا ينكح الا  
زانية أو مشركة، والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك، وحرّم ذلك على المؤمنين )  
وفي سنن أبي داود وغيره : أن رجلا كان له في الجاهلية قرينة من البنات يقال  
لها: عناق، وأنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن تزوجها؛ فأُتزل الله هذه الآية .  
وقد قال سبحانه وتعالى : ( ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات  
المؤمنات فما ملكت ايمانكم من قياتكم المؤمنات والله أعلم بايمانكم بمضكم  
من بعض فانكحوهن باذن أهلهن وآتوهن أجورهن بالمعروف محصنات  
غير مسافحات ولا متخذات أخدان ) فانما أباح الله نكاح الاماء في حال كونهن  
غير مسافحات ولا متخذات أخدان . والمسافحة التي تسافح مع كل احد .  
والمتخذات الخلدن التي يكون لها صديق واحد . فاذا كان من هذه حالها لا تنكح  
فكيف بمن لا ترد يد لامس؛ بل تسافح من اتفق؟! وإذا كان من هذه حالها  
في الاماء فكيف بالحرائر . وقد قال تعالى : ( والمحصنات من المؤمنات  
والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم إذا آتيتوهن أجورهن محصنين  
غير مسافحين ولا متخذين أخدان ) فاشترط هذه الشروط في الرجال هنا

كما اشترطه في النساء هناك . وهذا يوافق ما ذكره في سورة النور من قوله تعالى : ( الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة ، والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك ، وحرم ذلك على المؤمنين ) لأنه من تزوج زانية تزاني مع غيره لم يكن ماؤه مصونا محفوفاً ، فكان ماؤه مختلطاً بماء غيره . والفرج الذي يطأه مشتركا وهذا هو الزنا . والمرأة إذا كان زوجها يزني بغيرها لا يميز بين الحلال والحرام كان وطؤه لها من جنس وطئ الزاني للمرأة التي يزني بها وإن لم يطأها غيره . وإن من صور الزنا اتخاذ الأخدان . والعلماء قد تنازعوا في جواز نكاح الزانية قبل توبتها ؟ على قولين مشهورين ؛ لكن الكتاب والسنة والاعتبار يدل على أن ذلك لا يجوز . ومن تأول آية النور بالمقد وجعل ذلك منسوخا فبطلان قوله ظاهر من وجوه . ثم المسلمون متفقون على ذم الديانة . ومن تزوج بنيا كان ديوتا بالاتفاق . وفي الحديث : « لا يدخل الجنة بخيل ولا كذاب ولا ديوث » قال تعالى : ( الخيثات للخيثين والخيثون للخيثات والطيبات للطيبين والطيبون للطيبات ) أي الرجال الطيبون للنساء الطيبات ، والرجال الخيثون للنساء الخيثات ، وكذلك في النساء ؛ فإذا كانت المرأة خبيثة كان قريبها خبيثا . وإذا كان قريبها خبيثا كانت خبيثة ، وبهذا عظم القول فيمن قذف عائشة ونحوها من أمهات المؤمنين ولو لا ما على الزوج في ذلك من العيب ما حصل هذا التخليط . ولهذا قال السلف : ما بنت امرأة نبي قط ، ولو كان تزوج النبي جائزا لوجب تنزيه

الانبياء عما يباح . كيف وفي نساء الانبياء من هي ، كافرة كما في ازواج المؤمنين من هو كافر ؟ كما قال تعالى : ( ضرب الله مثلا للذين كفروا امرأة نوح وامرأة لوط كانتا تحت عبدين من عبادنا صالحين فخا تاها فلم يغنيا عنهما من الله شيئا ، وقيل ادخلا النار مع الداخلين . وضرب الله مثلا للذين آمنوا امرأة فرعون إذ قالت رب ابن لي عندك بيتا في الجنة ونجني من فرعون وعمله ، ونجني من القوم الظالمين ) . وأما البنايا فليس في الانبياء ولا الصالحين من تزوج بنيا ، لأن البغاء يفسد فراشه : ولهذا أبيع للمسلم أن يزوج الكتائية اليهودية والنصرانية ، إذا كان محصنا غير مسافح ولا متخذ خدن . فلم ان تزوج الكافرة قد يحوز ، وتجاوز البغي لا يحوز ؛ لأن ضرر دينها لا يمتدى اليه . وأما ضرر البغاها فيتعدى اليه . والله أعلم .

## فصل

في اعتبار « النية في النكاح » قد بسط الكلام في غير هذا الموضع ، وبين أن المقصود في العقود معتبر . وعلى هذا ينبغي : إبطال الحيل ، وإبطال نكاح المحلل إذا قصد التحليل ، والمخالع بخلع اليمين ؛ فإن هذا لم يقصد

---

(١) « قاعدة في اعتبار النية في النكاح »

النكاح ، وهذا لم يقصد فراق المرأة ؛ بل هذا مقصوده أن تكون امرأته وقصد الخلع مع هذا ممتنع . وذلك مقصوده أن تكون زوجة المطلق ثلاثاً ، وقصده مع هذا أن تكون زوجة له ممتنع ؛ ولهذا لا يعطي مهرأ ؛ بل قد يعطونه من عندهم ، ولا يطلب استلحاق ولد ولا مصاهرة في تزويجها ؛ بل قد يحلل الأم وبناتها ؛ إلى غير ذلك مما يبين أنه لم يقصد النكاح .

« وأما نكاح المتعة » إذا قصد أن يستمتع بها إلى مدة ثم يفارقها : مثل المسافر الذي يسافر إلى بلد يقيم به مدة فيزوج وفي نيته إذا عاد إلى وطنه أن يطلقها ؛ ولكن النكاح عقده عقداً مطلقاً : فهذا فيه ثلاثة أقوال في مذهب أحمد . قيل : هو نكاح جائز ، وهو اختيار إبي محمد المقدسي ، وهو قول الجمهور . وقيل : أنه نكاح تحليل لا يجوز ؛ وروي عن الأوزاعي ؛ وهو الذي نصره القاضي وأصحابه في خلاف . وقيل : هو مكروه ؛ وليس بمحرم .

والصحيح أن هذا ليس بنكاح متعة ولا يحرم ، وذلك أنه قاصد للنكاح وراغب فيه ؛ بخلاف المحلل ؛ لكن لا يريد دوام المرأة معه . وهذا ليس بشرط ؛ فإن دوام المرأة معه ليس بواجب ؛ بل له أن يطلقها . فإذا قصد أن يطلقها بعد مدة فقد قصد أمراً جائزاً ؛ بخلاف نكاح المتعة فإنه مثل الاجارة تنقضي فيه بانقضاء المدة ؛ ولا ملك له عليها بعد انقضاء الأجل . وأما هذا فملك ثابت مطلق وقد تنغير نيته فيمنكها دائماً ؛ وذلك جائز له ، كما أنه لو تزوج بنية امساكها دائماً ثم بدا له طلاقها جاز ذلك ؛ ولو تزوجها

بنية أنها إذا أعجبت أمسكها وإلا فارقها : جاز ؛ ولكن هذا لا يشترط في المقد  
 لكن لو شرط أن يمسكها بمعروف أو يسرحها بإجسان : فهذا موجب المقد  
 شرما ؛ وهو شرط صحيح عند جمهور العلماء ، ولزمه موجب الشرع :  
 كاشتراط النبي صلى الله عليه وسلم في عقد البيع « بيع المسلم للمسلم ، لاداء  
 ولا غائلة ولا خيثة » وهذا موجب المقد . وقد كان الحسن بن علي كثير  
 الطلاق فلعل غالب من تزوجها كان في نيته أن يطلقها بعد مدة ، ولم يقل  
 أحد : إن ذلك متعة .

وهذا أيضا لا ينوي طلاقها عند أجل مسمى ؛ بل عند انقضاء غرضه  
 منها ، ومن البلد الذي أقام به ، ولو قدر أنه نواه في وقت بعينه فقد تنير  
 نيته ، فليس في هذا ما يوجب تأجيل النكاح ، وجعله كالاجارة المسماة .  
 وعزم الطلاق لو قدر بعد عقد النكاح لم يبطله ، ولم يكره مقامه مع المرأة  
 - وان نوى طلاقها - من غير نزاع نعلمه في ذلك ، مع اختلافهم فيما حدث  
 من تأجيل النكاح : مثل أن يؤجل الطلاق الذي بينها ، فهذا فيه قولان هما  
 روايتان عن أحمد : « أحدهما » تنجز الفرقة ، وهو قول مالك ؛ لثلايصير  
 النكاح مؤجلا . « والثاني » لا تنجز ، لان هذا التأجيل طرأ على النكاح  
 والدوام أقوى من الابتداء . فالعدة والردة والاحرام تمنع ابتداءه ؛ دون دوامه  
 فلا يلزم اذا منع التأجيل في الابتداء أن يمنع في الدوام ؛ لكن يقال : ومن  
 الموانع ما يمنع الدوام والابتداء أيضا : فهذا محل اجتهاد . كما اختلف في



الميوب الحادثة ، وزوال الكفاءة : هل تثبت الفسخ ؟ فأما حدوث نية الطلاق إذا أراد أن يطلقها بعد شهر فلم نعلم أن أحدا قال إن ذلك يبطل النكاح فإنه قد يطلق ؛ وقد لا يطلق عند الأجل . كذلك النايي عند العقد في النكاح . وكل منهما يتزوج الآخر إلى أن يموت فلا بد من الفرقة ،

والرجل يتزوج الأمة التي يريد سيدها عتقها ، ولو أعتقت كان الأمر بيدها ، وهو يعلم أنها لا تختاره ، وهو نكاح صحيح . ولو كان عتقها مؤجلا أو كانت مدبرة وتزوجها وإن كانت لها عند مدة الأجل اختيار فراقه . والنكاح مبناه على أن الزوج يملك الطلاق من حين العقد . فهو بالنسبة إليه ليس بلازم ، وهو بالنسبة إلى المرأة لازم . ثم إذا عرف أنه بعد مدة يزول اللزوم من جهتها ويبقى جائزا لم يقدر في النكاح ؛ ولهذا يصح نكاح المجهوب والعين ، وبشروط يشترطها الزوج ، مع أن المرأة لها الخيار إذا لم يوف بتلك الشروط . فلم أن مصيره جائزا من جهة المرأة لا يقدر ، وإن كان هذا يوجب انتفاء كمال الطأئية من الزوجين . فعزمه على الملك يعض الطمأنينة . مثل هذا إذا كانت المرأة مقدمة على أنه إن شاء طلق ، وهذا من لوازم النكاح فلم يزم إلا على ما يملكه بموجب العقد ، وهو كما لو عزم أن يطلقها إن فعلت ذنبا أو إذا نقص ماله ونحو ذلك . فعزمه على الطلاق إذا سافر إلى أهله ، أو قدمت امرأته الغائبة ، أو قضى وطره منها : من هذا الباب .

وزيد كان قد عزم على طلاق امرأته ، ولم تخرج بذلك عن زوجيته : بل ما زالت زوجته حتى طلقها ، وقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « اتق الله وأمسك عليك زوجك » وقيل : ان الله قد كان اعلمه أنه سيتزوجها ، وكنتم هذا الاعلام عن الناس ، فمات به الله على كتابته ، فقال : ( وتحنى في نفسك ما الله مبيده ) من إعلام الله لك بذلك . وقيل : بل الذى أخفاه أنه إن طلقها تزوجها . وبكل حال لم يكن عزم زيد على الطلاق قادحا في النكاح في الاستدامة ، وهذا مما لا نعرف فيه نزاعا . وإذا ثبت بالنص والاجماع انه لا يؤثر العزم على طلاقها في الحال .

وهذا يرد على من قال : إنه إذا نوى الطلاق بقلبه وقع . فإن قلب زيد كان قد خرج عنها ، ولم تزل زوجته الى حين تكلم بطلاقها ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تتكلم أو تعمل به » وهذا مذهب الجمهور : كأبي حنيفة والشافعي وأحمد ، وهو إحدى الروايتين عن مالك . ولا يلزم إذا أبطله شرط التوقيت أن تبطله نية التطلق فيما بعد ؛ فإن النية المبطلّة ما كانت متناقضة لمقصود المقد ، والطلاق بعد مدة أمر جائز لا ينافى مقصود المقد إلى حين الطلاق ؛ بخلاف المحلل فإنه لا رغبة له في نكاحها البتة ، بل في كونها زوجة الأول ، ولو أمكنه ذلك بنير تحليل لم يحلها هذا . وإن كان مقصوده الموض فلو حصل له بدون نكاحها لم يتزوج ، وإن كان مقصوده هنا وطأها ذلك اليوم : فهذا من

جنس البني التي يقصد وطأها يوما أو يومين ، بخلاف المتزوج الذي يقصد المقام والأمر يده ، ولم بشرط عليه أحد أن يطلقها كما شرط على المحلل .

فإن قدر من تزوجها نكاحا مطلقا ليس فيه شرط ولا عدة ولكن كانت بنته أن يستمتع بها أياما ثم يطلقها ؛ ليس مقصوده أن تعود إلى الأول : . فهذا هو محل الكلام ، وإن حصل بذلك تحليلها للأول فهو لا يكون محلا إلا إذا قصده أو شرط عليه شرطا لفظيا أو عرفيا . سواء كان الشرط قبل العقد أو بعده . وأما إذا لم يكن فيه قصد تحليل ولا شرط أصلا ؛ فهذا نكاح من الأنكحة .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن هذا : « التحليل » الذي يفعله الناس اليوم : إذا وقع على الوجه الذي يفعلونه ، من الاستحقاق ، والأشهاد ، وغير ذلك من سائر الحيل المعروفة : هل هو صحيح ، أم لا ؟ وإذا قلد من قال به هل يفرق بين اعتقاد واعتقاد ؟ وهل الأولى إمساك المرأة ، أم لا ؟

فأجاب : التحليل الذي يتواطئون فيه مع الزوج — لفظاً أو عرفاً — على أن يطلق المرأة ، أو ينوي الزوج ذلك : محرم . لعن النبي صلى الله عليه

وسلم فاعله في أحاديث متعددة ، وسماه « التيس المستعار » وقال : « لمن الله المحلل والمحلل له » . وكذلك مثل عمر وعثمان وعلي وابن عمر وغيرهم لهم بذلك آثار مشهورة : يصرحون فيها بأن من قصد التحليل بقلبه فهو محلل ؛ وإن لم يشترطه في العقد . وسموه « سفاحا » .

ولا تحل لمطلقها الأول بمثل هذا العقد ، ولا يحل للزوج المحلل إمساكها بهذا التحليل ؛ بل يجب عليه فراقها ؛ لكن إذا كان قد تبين باجتهاد أو تقليد جواز ذلك ؛ فتحللت ، وتزوجها بعد ذلك ، ثم تبين له تحريم ذلك ؛ فالأقوى أنه لا يجب عليه فراقها ؛ بل يمنع من ذلك في المستقبل ، وقد عفا الله في الماضي عما سلف .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن إمام عدل ، طلق امرأته ، وبقيت عنده في بيته حتى استحللت تحليل أهل مصر ، وتزوجها .

فأجاب : إذا تزوجها الرجل بنية أنه إذا وطئها طلقها لتحلها لتزوجها أول ، أو توطأ على ذلك قبل العقد ، أو شرطاه في صلب العقد — لفظاً أو عرفاً — فهذا وأنواعه « نكاح التحليل » الذي اتفقت الأمة على بطلانه ، وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لمن الله المحلل والمحلل له »

## وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل يطلق زوجته ثلاثاً ، ثم أوفت العدة ، ثم تزوجت بزواج ثان ، وهو « المستحل » : فهل الاستحلال يجوز بحكم ما جرى لرفاعة مع زوجته في أيام النبي صلى الله عليه وسلم ، أم لا ؟ ثم إنها أتت لبית الزوج الأول طالبة لبعض حقها ، فقبلها على نفسها ، ثم إنها قعدت أياماً وخافت ، وادعت أنها حاضت ؛ لكي يردّها الزوج الأول ، فراجعها إلى عصمتها بعقد شرعي وأقام معها أياماً فظهر عليها الحمل ، وعلم أنها كانت كاذبة في الحيض فاعتزلها إلى أن يهتدى بحكم الشرع الشريف .

فأجاب : أما إذا تزوجها زوج ليحلها لزوجها المطلق فهذا المحلل ، وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لمن الله المحلل والمحلل له » . وأما حديث رفاعة فذاك كاذب قد تزوجها نكاحاً ثابتاً ؛ لم يكن قد تزوجها ليحلها للمطلق . وإذا تزوجت بالمحلل ثم طلقها فعليها العدة باتفاق العلماء ؛ إذ غايتها أن تكون موطوءة في نكاح فاسد فعليها العدة منه .

وما كان يحل للأول وطؤها ؛ وإذا وطئها فهو زان عاهر . ونكاحها الأول قبل أن تحيض ثلاثاً باطل باتفاق الأئمة ، وعليه أن يعتزلها ، فإذا جاءت

بولد ألحق بالمحلل ؛ فإنه هو الذي وطأها في نكاح فاسد ، ولا يلحق الولد في النكاح الأول ؛ لأن عدته انقضت وتزوجت بمسد ذلك لمن وطئها ، وهذا يقطع حكم الفراش بلا نزاع بين الأئمة ، ولا يلحق بوطئه زنا ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الولد للفراش . وللماهر الحجر » . لكن إن علم المحلل أن الولد ليس منه ؛ بل من هذا الماهر فعليه أن ينفيه باللمان ، فيلاعنها لمانا يتقطع فيه نسب الولد . ويلحق نسب الولد بأمه . ولا يلحق بالماهر .

## وسئل رحمه الله

هل تصح مسألة العبد أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . تزوج المرأة المطلقة بعبد يطؤها ثم تباح الزوجة هي من صور التحليل ، وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لمن الله المحلل والمحلل له » .

## وسئل

عن رجل حنت من زوجته ، فنكحت غيره ليحلها للأول : فهل هذا النكاح صحيح ، أم لا ؟

فأجاب : قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه قال : « لن  
الله المحلل والمحلل له » وعنه أنه قال : « ألا أنبئكم بالتيس المستمار ؟ »  
قالوا : بلى يا رسول الله . قال : « هو المحلل ، لن الله المحلل والمحلل له » .  
واتفق على تحريم ذلك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعون لهم  
باحسان : مثل عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان ، وعلى بن أبي طالب  
وعبد الله بن مسعود ، وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمر وغيرهم ؛ حتى  
قال بعضهم : لا يزالان زانيين ؛ وإن مكثا عشرين سنة إذا علم الله من قلبه  
أنه يريد أن يحلها له . وقال بعضهم : لا نكاح الا نكاح رغبة ؛ لا نكاح  
دلسة . وقال بعضهم : من يخادع الله يخدعه . وقال بعضهم : كنا نردها  
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم سفاحا . وقد اتفق أئمة الفتوى كلهم  
أنه إذا شرط التحليل في المقدم كان باطلا . وبعضهم لم يجعل للشرط المتقدم  
ولا العرف المطرد تأثيرا ، وجعل المقدم مع ذلك كالنكاح المروف نكاح  
الرغبة . وأما الصحابة والتابعون وأكثر أئمة الفتيا فلا فرق عندهم بين  
هذا العرف واللفظ ، وهذا مذهب أهل المدينة ، وأهل الحديث ، وغيرهما  
والله أعلم .

## وسئل رحمه الله

عن العبد الصغير إذا استحل به النساء وهو دون البلوغ : هل يكون  
ذلك زوجا وهو لا يدري الجماع ؟

فأجاب : ثبت في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم انه « لعن آكل الربا ، وموكله ، وشاهديه ، وكاتبه ، ولعن الله المحلل ، والمحلل له » قال الترمذى حديث صحيح . وثبت اجماع الصحابة على ذلك : كعمر ، وعثمان وعلي ، وابن مسعود ، وابن عباس وغيرهم ، حتى قال عمر : لأوتى بمحلل ولا محلل له الا رجعتما . وقال عثمان : لانكاح الانكاح رغبة ، لانكاح حذسة . وسئل ابن عباس عن من طلق امرأته مائة طلقة ؟ فقال : بانت منه ثلاث ، وسائرهما اتخذها آيات الله هزواً . فقال له السائل : أرايت ان تزوجتها وهو لا يعلم ؟ لأحلها ثم أطلقها ؟ فقال له ابن عباس : من يخادع الله يخدعه . وسئل عن ذلك فقال : لا يزالان زانين وان مكثا عشرين سنة ؛ اذا علم الله من قلبه انه يريد ان يحلها له . وقد بسطنا الكلام في هذه المسألة في « كتاب بيان الدليل على بطلان التحليل » وهذا لعمرى اذا كان المحلل كبيراً يطأماً وينوق عسيتها ، وتذوق عسيلته . فأما العبد الذى لاوطى فيه ، اوفيه ولا يمد وطؤه وطأ ، كمن لا ينتشر ذكره : فهذا لانزاع بين الأئمة في ان هذا لا يحلها . « ونكاح المحلل » مما يميز به التصارى المسلمين ، حتى يقولون : إن المسلمين قال لهم نبهم : اذا طلق احدكم امرأته لم تحل له حتى تزني . ونبينا صلى الله عليه وسلم برئء من ذلك هو وأصحابه والتابعون لهم باحسان وجهور أئمة المسلمين . والله أعلم .



## باب الشروط في النكاح

قال شيخ الإسلام أحمد بن تيمية رحمه الله

الحمد لله نستعينه ونستغفره ، ونموذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا . من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له . ونشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له ، ونشهد أن محمداً عبده ورسوله ، صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليماً .

### فصل

الشروط الفاسدة في النكاح كثيرة: كما « نكاح الشغار » ، « والمخل » « والمتمعة » ؛ ومثل أن يتزوجها على أن لا مهر لها ، أو على مهر محرم ، ونحو ذلك من الشروط الفاسدة . وللعلماء فيها أقوال .

« أحدها » أنه لا يصح النكاح . ثم هل يصح إذا إمضاء الشرط الفاسد بعد ذلك ؟ فيه نزاع . وهذا أحد القولين في مذهب مالك وأحمد ، وهو اختيار طائفة من أئمة أصحابه : كأبي بكر الحلال ، وأبي بكر العزيز .

« والثاني » يصح النكاح ، ويبطل الشرط ؛ وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه في الجميع ؛ وخرج ذلك طائفة من أصحاب أحمد : كأبي الخطاب وابن عقيل وغيرهما قولاً في مذهبه ؛ حتى في النكاح الباطل ؛ فإن أبا حنيفة وصاحبيه يقولون يبطلانه ، وزفر يصحح العقد ويلغى الأصل ، وقد خرج كلاهما قولاً في مذهب أحمد . وهذا التخريج من نصه في قوله : **إن جئني بالمهر إلى وقت كذا ؛ وإلا فلا نكاح ينبتا** . فإنه حكى عنه فيه ثلاث روايات : رواية بصحتها . ورواية بفسادها . ورواية بصحة العقد دون الشرط . وكذلك فيما إذا تزوجها على أن ترد إليه المهر : فقد نص على صحة العقد ، وبطلان الشرط .

و « القول الثالث » في الشروط الفاسدة : أنه يبطل نكاح الشفار والمتعة ، ونكاح التحليل المشروط في العقد ، ويصح النكاح مع المهر المحرم ومع نفي المهر . وهذا مذهب الشافعي ؛ وهو الرواية الثانية عن أحمد اختارها كثير من أصحابه : كالحرابي ، والقاضي أبي يعلى ، وأتباعه . وهؤلاء يفرقون بين ما صححه من عقود النكاح مع الشرط الفاسد ، وما أبطلوه بأن الشرط إذا اتفق وقع النكاح ؛ وإلا كان باطلاً : « **نكاح المتعة** » وكذلك « **نكاح التحليل** » إذا قدره بالفعل مثل أن يقول : **زوجتكها إلى أن تحلها** . وأما إذا قال : **على أنك إذا أحلتها فلا نكاح ينبتا** ؛ أو على أنك تطلقها إذا أحلتها : فهذا فيه نزاع في مذهب الشافعي . وأبو يوسف يوافق الشافعي على قوله يبطلانه .

وأما « نكاح الشغار » فلم في علة أبطاله أقوال : هل العلة التشريك في البضع ؟ أو تعليق أحد النكاحين على الآخر ؟ أو كون أحد العقدين سلفاً من الآخر ؟ إلى غير ذلك مما ذكر باقلامهم في غير هذا الموضع .

وأما « النكاح بالمهر الفاسد » و « شرط نفي المهر » فصححوه موافقة لأبي حنيفة : بناء على أن النكاح يصح بدون تسمية المهر ، فيصح مع نفي المهر . وهؤلاء جعلوا نكاح المتهمة أصلاً لما يطلونه من الانكحة ، ونكاح المفوضة أصلاً لما يصحونه ، ونكاح الشغار جعلوه نوعاً آخر وهذا أصل قول أبي حنيفة في الشروط الفاسدة في النكاح ، والفرق بينها وبين الشروط الفاسدة في البيع والاجارة ؛ فإنه قال : إنه لا يصح مع عدم تسمية المهر ، فلا يصح مع الجهل به ، ولا مع الشروط الفاسدة ؛ لأن ذلك يتضمن الجهل بالمهر ؛ لأنه يجب إسقاط الشرط الفاسد ، وإسقاط ما يقابله من الثمن ؛ فيكون باقي الثمن مجهولاً .

وقد احتج الأكثر على هؤلاء بالنصوص الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم بنهي عن نكاح الشغار ، وعن نكاح التحليل ، كنهيه عن نكاح المتهمة . والنهي عن النكاح يقتضي فساداً ، كنهيه عن النكاح في العدة ، والنكاح بلا ولي ، ولا شهود . وبأن الصحابة أبطلوا هذه العقود ، ففرقوا بين الزوجين في نكاح الشغار ، وجعلوا نكاح التحليل سفاحاً ، وتوعدوا المحلل بالرجم ، ومنعوا من غير نكاح الرغبة ، كما ذكرنا الآثار الكثيرة عنهم بذلك في « كتاب إبطال التحليل » . فتبين بالنصوص وإجماع الصحابة فساد هذا الانكحة .

ولأن النكاح إذا قيل بصحته ولزومه : فاما أن يقال بذلك مع الشرط المحرم الفاسد ، وهذا خلاف النص والاجماع . وإما أن يقال به مع إبطال الشرط ، فيكون ذلك إلزاما للعاقدة بعقد لم يرض به ولا الزمه الله به . ومعلوم أن موجب العقد : إما أن يلزم بالزام الشارع ؛ أو إلزام العاقدة . فالأول كالعقود التي الزمه الشارع بها ؛ كما إلزم الشارع الكافر الحربي بالاسلام ، وكما إلزم من عليه عيب واجبة حنث فيها بواحدة بالاعتاق والصوم ، وكما إلزم من احتاج إلى سوى ذلك (١) بالبيع والشراء في صور متعددة .و « الثاني » المقابلة (٢) وكما يلزم الضامن دين المدين بقائه في ذمته ، وكما يلتزم كل من التبايعين والمتآجرين بما يلتزمه للآخر .

وإذا كان كذلك فالنكاح المشروط فيه شرطا فاسدا لم يلزم الشارع صاحبه أن يعقده بدون ذلك الشرط ، ولا هو التزم أن يعقده مجرداً عن الشرط . فإلزامه بما لم يلتزمه هو ولا الزمه به الشارع إلزام للناس بما لم يلزمهم الله به ولا رسوله ، وذلك لا يجوز ؛ ولأن الشروط في النكاح أو كد منها في البيع : بدليل قوله في الحديث الصحيح : « إن أحق الشروط أن توفوا به ما استحلتم به الفروج » . ثم البيع لا يجوز إلا بالتراضي ؛ لقوله تعالى : ( إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) فالنكاح لا يجوز إلا بالتراضي بطريق الأولى والأخرى . والمقد الفاسد لم يرض به العاقدة إلا على تلك الصفة

---

(١) (٢) خرم بالأصل .

فإلزامه بدون تلك الصفة إلزام بمقدّم يرض به ، وهو خلاف النصوص والأصول ؛ ولهذا لم يجوز أن يلزم في البيع بما لم يرض به .

ولهذا قال أصحاب أحمد كالقاضي أبي علي وغيره : إذا صححنا البيع دون الشرط الفاسد على إحدى الروايتين عنه — فمشتط الشرط إذا لم يعلم تحريمه الفسخ ، أو المطالبة بأرش فواته ؛ كما قالوا مثل ذلك في الشرط الصحيح إذا لم يوف به ؛ لكن الشرط الصحيح يلزم الوفاء به كالعقد الصحيح ، وإذا لم يوف به فله الفسخ مطلقا ؛ لأنه لم يرض بدونه . وأما الشرط الفاسد فلا يلزم الوفاء به ، كما لا يلزم الوفاء بالعقد الفاسد ؛ لكن له أيضا العقد بدونه ، وله فسخ العقد ، كما لو اشترط صفة في البيع فلم يكن على تلك الصفة ، وكما لو ظهر بالبيع عيب . فأحمد — رضى الله عنه — يقول في البيع مع الشرط الفاسد : إنه يصح البيع في إحدى الروايتين ؛ بل في انصاعها عنه ، لأن فوات الشرط والصفة لا يبطل البيع ، والمشتط ينجر ضرره بتخليته من الفسخ ، كما في فوات الصفات المشروطة ، ومن العيوب . وأما النكاح فالشروط فيه ألزم . وإذا شرط صفة في أحد الزوجين كالشرط الأوفى — في إحدى الروايتين ، وهو أحد الوجهين لمالك والشافعي — ملك الفسخ لفواتها ، وكذلك له الفسخ عنده بالعيوب المانعة من مقصود النكاح (١) ويملك الفسخ ، وأما التحليل فهو غير مقصود ، والمقصود في المقود عنده معتبر ، والمتمعة نكاح إلى أجبـ

والنكاح لا يتأجل .

(١) خرم بالأصل .

« والشغار » علة هو وكثير من أصحابه كالخلال وأبي بكر عبد العزيز بنقي المهر ، وكونه جعل أحد البضعين مهرآ للآخر ، وهذا تعليل أصحاب مالك ، وعلة كثير من أصحابه بتعليل أصحاب الشافعي .

يبقى أن يقال : فكان ينبغي مع الشرط الفاسد أن يخير الماقد بين التزام المقد بدونه وبين فسخه ، كما في الشروط الفاسدة في البيع . قيل : إن قلنا إن النكاح لا ينعقد إلا بصيغة الانكاح والتزويج ؛ لأن ذلك هو الصريح فيه ، وهو لا ينعقد بالكناية — كما يقوله أبو حامد والقاضي أبو يعلى وأتباعهما من أصحاب أحمد موافقة لأصحاب الشافعي ، وقلنا إن البيع يصح فيه شرط الخيار دون النكاح : ظهر الفرق ، لأن البيع يمكن عقده جائزاً بخلاف النكاح .

والمصححون لنكاح التحليل والشغار ونحوهما قد يقولون : ما نهي عنه النبي صلى الله عليه وسلم لم نصححه ؛ فإننا لا نصححه مع كونه شغاراً وتحليلاً ومتمعة ، ولكن يبطل شرط أصل المقد في المهر ، وبطل شرط التحليل ، كذلك شرط التأجيل عند من يقول بذلك . ويبقى المقد لازماً ليس فيه شغار ولا تحليل ؛ ولهذا قال أصحاب أبي حنيفة في أحد القولين : إنه يصح نكاح تحليل ، ولا تحلل به للمطلق ثلاثاً ؛ عملاً بقوله : « لمن الله المحلل والمحلل له » هم إنما يصحونه مع إبطال شرط التحليل ، فيكون نكاحاً لازماً ، ولا يحلونها

للاول ؛ لانه إذا أحلت للأول قصد بذلك تحليلها للأول ، فإذا لم تحل به  
للاول لم يقصد به التحليل للاول ، فلا يكون نكاح تحليل .

وعلى هذا القول لا ينكح أحد المرأة الا نكاح رغبة ؛ لا نكاح تحليل  
ولو نكحها بنية التحليل أو شرطه ثم قصد الرغبة هي وهو وأسقطها شرط  
التحليل : فهل يحتاج الى إستئناف عقد ، أم يكفي استصحاب العقد الأول ؟  
فيه نزاع . وهو يشبه إسقاط الشرط الفاسد في البيع : هل يصح معه أم لا  
وهو قصد . ومثله إذا عقد العقد بدون إذن من اشترط إذنه : هل يقع باطلا  
(أ) وموقوفا على الاجازه ؟ فيه قولان مشهوران يوهما قولان في مذهب أحمد  
« أحدهما » أنه يقع باطلا ، ولا يوقف ، كقول الشافعي . « الثاني » أنه  
يقف على الاجازه ، كقول أبي حنيفة ومالك ، فإذا عقد العقد بنية فاسدة أو  
شرط فاسد فقد يقول : إنه على القولين في الوقف ؛ فن قال بالوقف وقفه على إزاله  
المفسد ، ومن لا فلا . فزوال المانع كوجود المقتضى . وإذا كان موقوفا على  
حصول بعض شروطه فهو كالوقف على زوال بعض موانعه ( ١ )

إذ جعلتموه زوجا مطلقا يلزمها نكاحه فقد ألزمتوها بنكاح لم ترض به  
وهذا خلاف الأصول والنصوص [ وأصح ] الأقوال في هذا الباب : أن الأمر اليها  
فإن رضيت بدون ذلك الشرط كان زوجا ، ولا يحتاج إلى استئناف عقد . وإن  
لم ترض به لم يكن زوجا : كالنكاح الموقوف على اجازتها ، وكذلك في النكاح

---

( ١ ) خرم بالأصل .

على مهر لم يسلم لها ؛ لتحريمه ، أو استحقاقه [ فإن شاعت ] أن ترضى به زوجها بمهر آخر كان ذلك ، وإن شاعت أن تفارقه فلها ذلك ؛ وليس قبل رضاها نكاح لازم .

## وسئل رحمه الله

عن رجل تزوج بامرأة فشرط عليه عند النكاح أنه لا يتزوج عليها ، ولا يتقلها من منزلها . وكانت لها ابنة فشرط عليه أن تكون عند أمها وعنده ما تزال فدخل على ذلك كله : فهل يلزمه الوفاء ؟ وإذا أخلف هذا الشرط : فهل للزوجة الفسخ ، أم لا ؟

« فأجاب » : الحمد لله . نعم تصح هذه الشروط وما في معناها في : مذهب الامام أحمد ، وغيره من الصحابة والتابعين وتابعيهم : كعمر بن الخطاب وعمر بن العاص رضي الله عنهما ، وشريح القاضي ، والأوزاعي ، واسحق ولهذا يوجد في هذا الوقت صداقات أهل المذنب القديمة لما كانوا على مذهب الأوزاعي فيها هذه الشروط . ومذهب مالك إذا شرط أنه إذا تزوج عليها أو تسرى أن يكون أمرها بيدها ونحو ذلك : صح هذا الشرط أيضا ، ومالكت الفرقة به . وهو في المعنى نحو مذهب أحمد في ذلك ؛ لما أخرجه في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إن أحق الشروط أن توفوا به ما استحلتم به الفروج » وقال عمر بن الخطاب : مقاطع الحقوق عند الشروط



جعل النبي صلى الله عليه وسلم ما يستحل به الفروج من الشروط أحق بالوفاء من غيره وهذا نص في مثل هذه الشروط ؛ إذ ليس هناك شرط يوفى به بالاجماع غير الصداق والكلام ، فتمين أن تكون هي هذه الشروط .

وأما شرط مقام ولدها عندها ، وتفقته عليه : فهذا مثل الزيادة في الصداق والصداق يحتمل من الجهالة فيه — في المنصوص عن أحمد وهو مذهب أبي حنيفة ومالك — ما لا يحتمل في الثمن والأجرة . وكل جهالة تنقص على جهالة مهر المثل تكون أحق بالجواز ؛ لا سيما مثل هذا يجوز في الاجارة ونحوها في مذهب أحمد وغيره ؛ ان استأجر الأجير بطعامه وكسوته ، ويرجع في ذلك الى العرف . فكذلك اشتراط النفقة على ولدها يرجع فيه الى العرف بطريق الأولى .

ومتى لم يوف لها بهذه الشروط فتزوج ، وتسرى : فلها فسخ النكاح . لكن في توقف ذلك على الحاكم نزاع ؛ لكونه خياراً مجتهداً فيه ، تخيار النة والعيوب ؛ إذ فيه خلاف . أو يقال : لا يحتاج الى اجتهاد في ثبوته ، وان وقع نزاع في الفسخ به ؛ تخيار المعتقة : يثبت في مواضع الخلاف عند القائلين به بلا حكم حاكم مثل أن يفسخ على التراخي . وأصل ذلك أن توقف الفسخ على الحكم هل هو الاجتهاد في ثبوت الحكم أيضاً ؟ أو ان الفرقه يحتاج لها ؟ والأقوى أن الفسخ المختلف فيه كالعنة لا يقتصر الى حكم حاكم ؛ لكن إذا رفع الى حاكم يرى فيه امضاء أمضاء . وان رأى ابطاله أو بطله . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله

عمن شرط أنه لا يتزوج على الزوجة ولا يتسرى ، ولا يخرجها من دارها أو من بلدها . فإذا شرطت على الزوج قبل العقد ، واتفقا عليها ، وخلا العقد عن ذكرها : هل تكون صحيحة لازمة يجب العمل بها كالمقارنة أو لا ؟

فأجاب : الحمد لله . نعم تكون صحيحة لازمة إذا لم يطلأها ، حتى لو قارنت عقد العقد . هذا ظاهر مذهب الامام أبي حنيفة والامام مالك وغيرهما في جميع العقود ، وهو وجه في مذهب الشافعي : يخرج من مسألة « صداق السرو والملائية » وهكذا يطرده مالك وأحمد في العبادات ؛ فإن النية المتقدمة عندهما كالمقارنة . وفي مذهب أحمد قول ثان : أن الشروط المتقدمة لا تؤثر . وفيه قول ثالث ، وهو الفرق بين الشرط الذي يحمل غير مقصود ، كالنوطى على أن البيع تلجئة لاحقية له ، وبين الشرط الذي لا يخرج عن أن يكون مقصوداً ، كاشتراط الخيار ونحوه . وأما عامة نصوص أحمد وقدماء أصحابه ومحققى المتأخرين : على أن الشروط والمواظاة التي تجرى بين المتعاقدين قبل العقد إذا لم يفسخاها حتى عقدا العقد فإن العقد يقع

مقيدا بها ، وعلى هذا جواب أحمد في مسائل الخيل في البيع ، والاجارة ،  
والرهن ، والقرض ، وغير ذلك . وهذا كثير موجود في كلامه وكلام  
أصحابه ، تضيق الفتوى عن تعدد أعيان المسائل . وكثير منها مشهور عند  
من له أدنى خبرة بأصول أحمد ونصومه ؛ لا يخفى عليه ذلك . وقد قررنا  
دلائل ذلك من الكتاب والسنة واجماع السلف وأصول الشريعة في  
« مسألة التحليل » .

ومن تأمل المقود التي كانت تجرى بين النبي صلى الله عليه وسلم وغيره  
مثل عقد البيعة التي كانت بينه وبين الأنصار ليلة العقبة ، وعقد الهدنة الذي  
كان بينه وبين قريش عام الحديبية . وغير ذلك : علم أنهم اتفقوا على الشروط  
ثم عقدوا المقد بلفظ مطلق ، وكذلك عامة نصوص الكتاب والسنة في  
الأمر بالوفاء بالمقود والمهود والشروط والنهي عن الفسر ، والثلاث  
تناول ذلك تناولا واحداً ؛ فإن أهل اللغة والعرف متفقون على التسمية ،  
والمأني الشرعية توافق ذلك .

## وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن رجل تزوج بنتا عمرها عشر سنين ، واشترط عليه أهلها أنه  
يسكن عندهم ولا ينقلها عنهم ، ولا يدخل عليها إلا بدسنة . فأخذها  
إليه ، واختلف ذلك ، ودخل عليها ، وذكر الدايات : أنه نقلها ، ثم

سكن بها في مكان يضربها فيه الضرب المبرح ، ثم بعد ذلك سافر بها  
ثم حضر بها ومنع أن يدخل أهلها عليها مع مداومته على ضربها : فهل  
يحل أن تقوم معه على هذا الحال ؟

فأجاب : إذا كان الأمر على ما ذكر فلا يحل إقرارها معه على هذه  
الحالة ؛ بل إذا تعذر أن يعاشرها بالمعروف فرق بينهما ؛ وليس له أن يطأها  
وطأ يضربها ؛ بل إذا لم يمتنع من المدوان عليها فرق بينهما . والله أعلم

## وسئل رحمه الله

عن رجل شرط على امرأته بالشهود أن لا يسكنها في منزل أبيه ، فكانت  
مدة السكنى منفردة ، وهو عاجز عن ذلك : فهل يجب عليه ذلك ؟ وهل لها  
أن تفسخ النكاح إذا أراد إبطال الشرط ؟ وهل يجب عليه أن يمكن أمها أو  
أختها من الدخول عليها والمبيت عندها ، أم لا ؟

فأجاب : لا يجب عليه ما هو عاجز عنه ؛ لا سيما إذا شرطت الرضى بذلك  
بل إذا كان قادر على مسكن آخر لم يكن لها عند كثير من أهل العلم — كمالك وأحد  
القولين في مذهب أحمد وغيرهما — غير ما شرط لها ، فكيف إذا كان عاجزاً ؟  
وليس لها أن تفسخ النكاح عندها ، وإن كان قادراً . فأما إذا كان ذلك للسكن  
ويصلح لسكنى الفقير وهو عاجز عن غيره فليس لها أن تفسخ بل تراعى بين الفقهاء .  
وليس عليه أن يمكن من الدخول إلى منزله : لأُمها ولأختها : إذا كان معاشرهما  
بالمعروف . والله أعلم .

## وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن رجل تزوج ، وشرطوا عليه في المقدأن كل امرأة يتزوج بها تكون طالقا ، وكل جارية يتسرى بها تمتق عليه ؛ ثم إنه تزوج وتسرى ؛ فالحكم في المذهب الأربعة ؟

فأجاب هذا الشرط غير لازم في مذهب الامام الشافعي . ولازم له في مذهب أبي حنيفة : متى تزوج وقع به الطلاق ؛ ومتى تسرى عتقت عليه الأمة ، وكذلك مذهب مالك . وأما مذهب أحمد فلا يقع به الطلاق ولا المتاق ؛ لكن اذا تزوج وتسرى كان الأمر بيدها : إن شئت أقامت معه وإن شئت فارقت ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « إن احق الشروط أن يوفى به ما استحلتم به الفروج » ولأن رجلا تزوج امرأة بشرط أن لا يتزوج عليها ، فرفع ذلك الى عمر ، فقال : مقاطع الحقوق عند الشروط . فالأقوال في هذه المسألة ثلاثة : « أحدها » يقع به الطلاق والمتاق . و « الثاني » لا يقع به ، ولا تملك امرأته فراقه . و « الثالث » — وهو أعدل الأقوال — أنه لا يقع به طلاق ولا عتاق ؛ لكن لامرأته ما شرط لها : فإن شئت أن تنقِمَ معه ؛ وإن شئت أن تفارقه . وهذا أوسط الأقوال .

## وسئل الشيخ رحمه الله

عن رجل حلف بالطلاق : أنه ما يتزوج فلانة ، ثم بداله أن ينكحها :  
فهل له ذلك ؟ وفي رجل تزوج امرأة ، وشرط في العقد أنه لا يتزوج عليها  
ثم تزوج : فهل يثبت لها الخيار ، أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . له أن يتزوجها ، ولا يقع بها الطلاق إذا  
تزوجها عند جمهور السلف ، وهو مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما . وإذا  
شرط في العقد أنه لا يتزوج عليها ، وإن تزوج عليها كان أمرها بيدها : كان  
هذا الشرط صحيحا لازما في مذهب مالك وأحمد وغيرهما . ومتى تزوج عليها  
فأمرها بيدها إن شاعت أقامت ، وإن شاعت فارتقت والله اعلم .

## باب العيوب في النكاح

### وسئل رحمه الله

عن امرأة تزوجت برجل ، فلما دخل رأت بحميمه برصاً : فهل لها أن  
تفسخ عليه النكاح ؟

فأجاب : إذا ظهر بأحد الزوجين جنون ، أو جذام ، أو برص : فلآخر  
فسخ النكاح ؛ لكن إذا رضي بعد ظهور العيب فلا فسخ له . وإذا فسخت  
فليس لها أن تأخذ شيئاً من جهازها ، وإن فسخت قبل الدخول سقط مهرها  
وإن فسخت بعده لم يسقط .

### وسئل رحمه الله

عن رجل متزوج بامرأة فظهر مجذوماً : فهل لها فسخ النكاح ؟  
فأجاب : الحمد لله . إذا ظهر أن الزوج مجذوم . فالمرأة فسخ النكاح  
بغير إختيار الزوج . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله

عن رجل تزوج بكراً فوجدها مستحاضة لا ينقطع دمها من بيت أمها ،  
وأنهم غروه : فهل له فسخ النكاح ، ويرجع على من غره بالصداق ؟ وهل  
يجب على أمها وأبيها عین اذا أنكروا أم لا ؟ وهل يكون له وطؤها أم لا ؟

فأجاب : هذا عيب يثبت به فسخ النكاح في أظهر الوجهين في مذهب  
أحمد وغيره ؛ الوجهين « أحدهما » ان هذا مما لا يمكن الوطء معه الا بضرب  
يخافه وأذى يحصل له . « والثاني » ان وطء المستحاضة عند أحمد في المشهور  
عنه لا يجوز ؛ الا لضرورة . وما يمنع الوطء حسا : كاستداد الفرج . أو طبعا  
كالجنون ، والجذام : يثبت الفسخ عند مالك والشافعي وأحمد ؛ كما جاء عن عمر .  
وأما ما يمنع كمال الوطأ كالنجاسة في الفرج : ففيه نزاع مشهور ، والمستحاضة  
أشد من غيرها .

وإذا فسخ قبل الدخول فلا مهر عليه ، وان فسخ بعده ؟ قيل : إن الصداق  
يستقر بمثل هذه الخلوة ، وان كان قد وطأها فإنه يرجع بالمهر على من غره .  
وقيل : لا يستقر ، فلا شيء عليه ، وله أن يحلف من ادعى الزور عليه انه لم  
يغره . ووطء المستحاضة فيه نزاع مشهور . وقيل : يجوز وطؤها ؛ كقول



الشافعي وغيره . وقيل : لا يجوز الا ضرورة ؛ وهو مذهب أحد في المشهور عنه . وله الخيار ما لم يصدر عنه ما يدل على الرضا بقول أو فعل ؛ فإن وطأها بعد ذلك فلا خيار له ؛ الا ان يدعى الجهل : فهل له الخيار ؟ فيه نزاع مشهور ، والأظهر ثبوت الفسخ . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله

عن رجل تزج امرأة على أنها بكر ، فبانت ثيباً فهل له فسخ النكاح ويرجع على من غره أم لا ؟

فأجاب : له فسخ النكاح ، وله أن يطالب بأرش الصداق — وهو تفاوت ما بين مهر البكر والثيب فينقص بنسبته من المسمى — وإذا فسخ قبل الدخول سقط المهر . والله أعلم .

## باب نكاح الكفار

### وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن قوله صلى الله عليه وسلم : « ولدت من نكاح ؛ لامن سفاح » مامعناه ؟

فأجاب : الحمد لله . الحديث معروف من مراسيل علي بن الحسين - رضي الله  
عنهما - وغيره . ولفظه : « ولدت من نكاح ، لامن سفاح ، لم يصبنى من  
نكاح الجاهلية شيء » فكانت مناحمهم في الجاهلية على أنحاء متعددة .

### وسئل رحمه الله

عن النكاح قبل بثثة الرسل : أهو صحيح ، أم لا ؟

فأجاب : كانت مناحمهم في الجاهلية على أنحاء متعددة : منها نكاح  
الناس اليوم . وذلك النكاح في الجاهلية صحيح عند جمهور العلماء ، وكذلك  
سائر مناحم أهل الشرك التي لا تحرم في الإسلام ، ويلحقها أحكام النكاح  
الصحيح : من الارث ، والايلاء واللعان ، والظهار ، وغير ذلك . وحكي عن  
مالك أنه قال : نكاح أهل الشرك ليس بصحيح . ومعنى هذا عنده : أنه لو طلق

الكافر ثلاثاً لم يقع به طلاق ، ولو طلق المسلم زوجته الثمة ثلاثاً فتزوجها ذي  
 ووطئها لم يطعها عنده ، ولو وطئ ذمي ذمية بنكاح لم يصير بذلك محصناً .  
 وأكثر العلماء يخالفونه في هذا . وأما كونه صحيحاً في حقوق النسب ، وثبوت  
 القرائن : فلا خلاف فيه بين المسلمين ؛ فليس هو بمنزلة وطء الشبهة ؛ بل لو  
 أسلم الزوجان الكفران أقرا على نكاحهما بالاجماع ، وإن كانا لا يقران على  
 وطء شبهة ، وقد أحتج الناس بهذا الحديث على أن نكاح الجاهلية نكاح  
 صحيح . واحتجوا بقوله : ( وامرأته حمالة الحطب ) وقوله ( وامرأة  
 فرعون ) وقالوا : قد سماها الله « امرأة » والأصل في الاطلاق الحقيقة . والله أعلم .

## وقال رحمه الله تعالى

في صحيح البخاري قال : قال عطاء عن ابن عباس : كان المشركون على منزلتين  
 من النبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنين : كانوا مشركين أهل حرب يقاتلهم  
 ويقاتلونهم . ومشركين أهل عهد لا يقاتلهم ولا يقاتلونهم . وكان إذا هاجرت  
 امرأة من أهل الحرب لم تخطب حتى تحيض وتطهر ، فإذا طهرت حل لها  
 النكاح ؛ فإن هاجر زوجها قبل أن تنكح ردت إليه . فإن هاجر عبد منهم  
 أو أمة فهاجر حران ، ولها ما للمهاجرين ، ثم ذكر في أهل العهد مثل حديث  
 مجاهد ، وإن هاجر عبد أو أمة للمشركين أهل العهد لم ترد ، وردت أثمانهم .  
 وقال عطاء عن ابن عباس : كانت قرية بنت أبي أمية عند عمر بن الخطاب ؛  
 وطلقها فتزوجها معاوية بن أبي سفيان ، وكانت أم الحكم ابنة أبي سفيان  
 تحت عياض بن غنيم القهري فطلقها فتزوجها عبد الله بن عثمان .

ثم ذكر في باب بعده: وقال: ابن جريج: قلت لعطاء: امرأة من المشركين جاءت الى المسلمين أيعاض زوجها منها لقوله تعالى: (وَأَتَوْكُمْ مَا اتَّفَقُوا)؟ قال: لا. إنما كان ذلك بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين أهل العهد. قال مجاهد: هذا كله في صلح بين النبي صلى الله عليه وسلم، وبين قريش.

قلت: حديث ابن عباس فيه فصول.

«أحدها» أن المهاجرة من أهل الحرب ليس عليها عدة؛ إنما عليها استبراء بحيضة، وهذا أحد قولي العلماء في هذه المسألة؛ لأن العدة فيها حق للزوج كما قال الله تعالى: (فإنكم عليهن من عدة تعتدونها) ولهذا قلنا: لا تتداخل. وهذه ملكت نفسها بالاسلام والهجرة كما يملك العبد نفسه بالاسلام والهجرة، فلم يكن للزوج عليها حق؛ لكن الاستبراء فيها كالأمة المعتقة، وقد يقوى هذا قول من يقول: المختلعة يكفيها حيضة؛ لأن كلاهما متخلصة.

«الثاني» أن زوجها إذا هاجر قبل النكاح ردت إليه وإن كانت قد حاضت، ومع هذا فقد روى البخاري بمذ هذا عن خالد، عن عكرمة، عن ابن عباس: إذا أسلمت النصرانية قبل زوجها بساعة حرمت عليه. وما ذكره ابن عباس في المهاجرة يوافق المشهور من «أن زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ردت على أبي العاص ابن الربيع بالنكاح الأول». وقد كتبت في الفقه في هذا آثاماً ونصوصاً عن الامام أحمد وغيره

« الثالث » قوله : إن المهاجر من عبيدكم يكون حرآله مالمهاجرين ، كما في قصة أبي بكره ومن هاجر معه من عبيد أهل الطائف ، وهذا لاريب فيه : فإنه بالاسلام والهجرة ملك نفسه ؛ لأن مال أهل الحرب مال إباحة ، فمن غلب على شيء ملكه ؛ فإذا غلب على نفسه فهو أولى أن يملكها ، والاسلام يعصم ذلك .

« الرابع » أن المهاجر من رقيق المعاهدين : يرد عليهم ثمنه دون عينه ؛ لأن ما لهم معصوم : فهو كما لو أسلم عبد الذي يؤمر بإزالة ملكه عنه يبيع أو هبة أو عتق ، فإن فعل وإلا يبيع عليه ، ولا يرد عينه عليهم ؛ لأنهم يسترقون المسلم ، وذلك لا يجوز ؛ بخلاف رد الحر اليهم فإنهم لا يسترقونه ، ولهذا لما شرط النبي صلى الله عليه وسلم رد النساء مع الرجال فسخ الله ذلك ، وأمره أن لا يرد النساء المسلمات فقال : ( لاهن حل لهم ولا هم يحلون لهن ) لأنه يستباح في دار الكفر من المرأة المسلمة ما لا يستباح من الرجل ، لأن المرأة الأسيرة كالرجل الأسير ، وأمره برد المهر عوضاً .

## وسئل ربه الله تعالى

عن قوله تعالى : ( ولا تنكحوا المشركات ) وقد أباح العلماء التزويج  
بالنصرانية واليهودية : فهل هما من المشركين ؟ أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . نكاح الكتانية جائز بالآية التي في المائدة ، قال  
تعالى : ( وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم ، وطعامكم حل لهم ، والمحصنات  
من المومنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ) وهذا مذهب  
جماهير السلف والخلف من الأئمة الأربعة وغيرهم . وقد روي عن ابن عمر :  
أنه كره نكاح النصرانية . وقال : لا أعلم شركاً أعظم ممن تقول إن  
ربها عيسى بن مريم . وهو اليوم مذهب طائفة من أهل البدع ، وقد  
احتجوا بالآية التي في سورة البقرة ، وبقوله : ( ولا تتمسكوا بمصم الكوافر ) .  
والجواب عن آية البقرة من ثلاثة أوجه :

« أحدهما » أن أهل الكتاب لم يدخلوا في المشركين ، فجعل أهل  
الكتاب غير مشركين بدليل قوله : ( إن الذين آمنوا والذين  
هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا ) .

فإن قيل فقد وصفهم بالشرك بقوله : ( اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح بن مريم ، وما أمروا إلا ليعبدوا لها واحدا لا إله الا هو ، سبحانه عما يشركون ) .

قيل : إن أهل الكتاب ليس في أصل دينهم شرك ؛ فان الله إنما بث الرسل بالتوحيد ، فكل من آمن بالرسول والكتب لم يكن في أصل دينهم شرك ولكن النصارى ابتدعوا الشرك ، كما قال : ( سبحانه وتعالى عما يشركون ) فحيث وصفهم بأنهم أشركوا فلاجل ما ابتدعوه من الشرك الذى لم يأمر الله به وجب تمييزهم عن المشركين ، لأن أصل دينهم اتباع الكتب المنزلة التى جاءت بالتوحيد ؛ لا بالشرك : فإذا قيل أهل الكتاب لم يكونوا من هذه الجهة مشركين ؛ فان الكتاب الذى أضيفوا إليه لا شرك فيه ، كما إذا قيل : المسلمون ، وأمة محمد . لم يكن فيهم من هذه الجهة ؛ لا اتحاد ، ولا رفض ، ولا تكذيب بالقدم ، ولا غير ذلك من البدع . وإن كان بعض الداخلين فى الأمة قد ابتدع هذه البدع ؛ لكن أمة محمد صلى الله عليه وسلم لا تجتمع على ضلالة ، فلا يزال فيها من هو متبع لشريعة التوحيد ؛ بخلاف أهل الكتاب . ولم يخبر الله عز وجل عن أهل الكتاب أنهم مشركون بالاسم ، بل قال : ( عما يشركون ) بالفعل ، وآية البقرة قال فيها : ( المشركين ) و ( والمشركات ) بالاسم . والاسم أوكد من الفعل

« الوجه الثاني » أن يقال : إن شملهم لفظ ( المشركين ) من سورة البقرة كما وصفهم بالشرك : فهذا متوجه بأن يفرق بين دلالة اللفظ مفرداً ومقروناً ؛ فإذا أفردوا دخل فيهم أهل الكتاب ، وإذا اقرنوا مع أهل الكتاب لم يدخلوا فيهم ، كما قيل مثل هذا في اسم « الفقير » و « المسكين » ونحو ذلك . فلي هذا يقال : آية البقرة عامة ، وتلك خاصة . والخاص يقدم على العام

« الوجه الثالث » أن يقال : آية المائدة ناسخة لآية البقرة ؛ لأن المائدة نزلت بعد البقرة باتفاق العلماء ، وقد جاء في الحديث « المائدة من آخر القرآن نزولاً ، فحلوا حلالها ، وحرّموا حرامها » والآية المتأخرة تنسخ الآية المتقدمة إذا تعارضتا .

وأما قوله : ( ولا تمسكوا بصبم الكوافر ) فإنها نزلت بعد صلح الحديبية لما هاجر من مكة إلى المدينة ، وانزل الله « سورة الممتحنة » وأمر بامتحان المهاجرين . وهو خطاب لمن كان في عصيته كافرة . و « اللام » لتعريف المهد ، والكوافر المهودات هن المشركات ، مع أن الكفار قد يميزوا من أهل الكتاب أيضاً في بعض المواضع كقوله : ( ألم تر إلى الذين أتوا نصيباً من الكتاب يؤمنون بالجبت والطاغوت ، ويقولون للذين كفروا : هؤلاء أهدى من الذين آمنوا سبيلاً ) فإن أصل دينهم هو الإيمان ؛ ولكن هم



كفروا مبتدعين الكفر كما قال تعالى : ( إن الذين يكفرون بالله ورسله ، ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسله ، ويقولون : تؤمن ببعض ونكفر ببعض ، ويريدون أن يتخذوا بين ذلك سبيلا ، أولئك هم الكافرون حقا ، وأعدنا للكافرين عذابا مهينا ) .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن الاماء الكتايات : ما الدليل على وطنهن بملك اليمين من الكتاب ، والسنة والاجماع ، والاعتبار ؟ وعلى تحريم الامماء المجوسيات ؟ أفتنونا مأجورين ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . وطء « الامماء الكتايات » بملك اليمين اقوى من وطنهن بملك النكاح عند عوام أهل العلم من الأئمة الأربعة وغيرهم ؛ ولم يذكر عن أحد من السلف تحريم ذلك كما نقل عن بعضهم المنع من نكاح الكتايات ؛ وإن كان ابن المنذر قد قال : لم يصح عن أحد من الأوائل انه حرم نكاحهن . ولكن التحريم هو قول الشيعة ؛ ولكن في كراهة نكاحهن مع عدم الحاجة نزاع ، والكراهة معروفة في مذهب مالك والشافعي وأحمد ، وكذلك كراهة وطئ الامماء فيه نزاع . روي عن الحسن : انه كرهه . والكراهة في ذلك مبنية

على كراهة الزوج . واما التحريم فلا يعرف عن أحد ؛ بل قد تنازع العلماء في جواز تزويج الأمة الكتانية : جوزة أبو حنيفة وأصحابه ، وحرمة مالك والشافعي والليث والأوزاعي ، وعن أحمد روايتان : اشتهرهما كالثاني ؛ فان الله سبحانه انما اباح نكاح المحصنات بقوله تعالى : ( والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ) الآية : فاباح المحصنات منهم ، وقال في آية الامماء : ( ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكت ايمانكم من فتياتكم المؤمنات ، والله اعلم بايمانكم بعضكم من بعض ) ؛ فانما اباح النساء المؤمنات ؛ وليس هذا موضع بسط هذه المسئلة .

واما « الأمة المجوسية » فالكلام فيها ينبنى على اصلين .

« أحدهما » ان نكاح المجوسيات لا يجوز ، كما لا يجوز نكاح الوثنيات . وهذا مذهب الأئمة الأربعة ، وذكره الامام أحمد عن خمسة من الصحابة في ذبايحهم ونسائهم ، وجعل الخلاف في ذلك من جنس خلاف أهل البدع .

و « الأصل الثاني » ان من لا يجوز نكاحهن لا يجوز وطئهن بملك اليمين كالوثنيات ، وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم ، وخفي عن أبي ثور : أنه : قال يباح وطؤ الاماء بملك اليمين على أي دين كن .

واظن هذا يذكر عن بعض المتقدمين . فقد تبين ان في وطئ الأمة الوثنية زنا . وأما الأمة الكتابية فليس في وطئها مع اباحة الزوج بهن نزاع ؛ بل في الزوج بها خلاف مشهور . وهذا كله مما يبين ان القول بجواز الزوج بهن مع المنع من التسري بهن لم يقله أحد ولا يقوله فقيه . وحينئذ فنقول : الدليل على أنه لا يحرم التسري بهن وجوه .

« أحدها » أن الأصل الحل ، ولم يقم على تحريمهن دليل من نص ولا إجماع ولا قياس ، فبقي حل وطئهن على الأصل ؛ وذلك ان ما يستدل به من ينازع في حل نكاحهن كقوله : ( ولا تنكحوا المشركات ) وقوله : ( ولا تمسكوا بمعصم الكوافر ) انما يتناول النكاح ؛ لا يتناول الوطء بملك اليمين . ومعلوم أنه ليس في السنة ولا في القياس ما يوجب تحريمهن ، فيبقى الحل على الأصل .

« الثاني » أن قوله تعالى : ( والذين هم لفروجهم حافظون . الا على أزواجهم او ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين ) يقتضى عموم جواز الوطئ بملك اليمين مطلقا ، الا ما استثناه الدليل ؛ حتى إن عثمان وغيره من الصحابة جعلوا مثل هذا النص متناولا للجمع بين الأختين حين قالوا : أحلتها آية ، وحرمتها آية . فاذا كانوا قد جعلوه عاما في صورة حرم فيها النكاح فلا أن يكون عاما في صورة لا يحرم فيها النكاح أولى وأحرى .

« الثالث » ان يقال : قد أجمع العلماء على حل ذلك كما ذكرناه ، ولم يقل أحد من المسلمين : إنه يحوز نكاحهن ، ويحرم التسري بهن ؛ بل قد قيل : يحرم الوطء في ملك اليمين حيث يحرم الوطء في النكاح . وقيل : يحوز الزوج بهن . فلم أن الأمة يجمع على التسري بها ؛ ولم يكن أرجح من حل النكاح ؛ ولم يكن دونه . فلو حرم التسري دون النكاح كان خلاف الاجماع

« الرابع » أن يقال : ان حل نكاحهن يقتضى حل التسري بهن من طريق الأولى والأخرى . وذلك أن كل من جاز وطؤها بالنكاح جاز وطؤها بملك اليمين بلا نزاع . وأما العكس فقد تنازع فيه ؛ وذلك لأن ملك اليمين أوسع ؛ لا يقتصر فيه على عدد ؛ والنكاح يقتصر فيه على عدد . وما حرم فيه الجمع بالنكاح قد نوزع في تحريم الجمع فيه بملك اليمين ؛ وله أن يستمع بملك اليمين مطلقا من غير اعتبار قسم ولا استئذان في عزل ، ونحو ذلك مما حجر عليه فيه لحق الزوجة . وملك النكاح نوع رق ، وملك اليمين رق تام .

وأباح الله للمسلمين أن يتزوجوا أهل الكتاب ؛ ولا يتزوج أهل الكتاب نساءم ؛ لأن النكاح نوع رق ، كما قال عمر : النكاح رق ؛ فلي نظر أحدهم عند من يرق كريمة . وقال زيد بن ثابت : الزوج سيد في كتاب الله ؛ وقرأ قوله تعالى : ( والفتيا سيدها لدى الباب ) وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « اتقوا الله في النساء ، فأنهن عوان عندكم » فجوز

للمسلم أن يسترق هذه الكافرة ، ولم يجوز للكافر أن يسترق هذه المسلمة لأن الإسلام يعلو ولا يعلو عليه ، كما جاز للمسلم أن يملك الكافر ، ولم يجوز للكافر أن يملك المسلم . فإذا جواز وطئ من ملك تام أولى وأحرى .

يوضح ذلك : أن المانع : إما الكفر ؛ وأما الرق . وهذا الكفر ليس بمانع ؛ وألرق ليس مانعا من الوطء بالملك ؛ وإنما يصلح أن يكون مانعا من التزوج . فإذا كان مقتضي الوطء قائما ، والمانع متفيا : جاز الوطء . فهذا الوجه مشتمل على « قياس التمثيل » وعلى « قياس الأولى » ويخرج منه « وجه رابع » يحمل « قياس التحليل » . فيقال : الرق مقتضى لجواز وطء المملوكة ؛ كما نبه النص على هذه الملة كقوله : ( أو ما ملكت أيمانكم ) وإنما يمتنع الوطء بسبب وجوب التحريم ؛ بان تكون محرمة بالرضاع ؛ أو بالصر ، أو بالشرك ، ونحو ذلك . وهذه ليس فيها ما يصلح للمنع إلا كونها كتابية ، وهذا ليس بمانع ، فإذا كان مقتضي الحل قائما ، والمانع المذكور لا يصلح أن يكون معارضا : وجب العمل بالمقتضى السالم عن المعارض المقام . وهذه الوجوه بعد تمام تصورهما توجب القطع بالحل .

« الوجه الخامس » أن من تدبر سير الصحابة والسلف على عهد النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة وجد آثارا كثيرة تبين أنهم لم يكونوا يعملون ذلك ما نما ؛ بل هذه كانت سنة النبي صلى الله عليه وسلم وسنة خلفائه : مثل الذي كانت له أم ولد ، وكانت تسب النبي صلى الله عليه وسلم ، فقام يقتلها ،

وقد روى حديثها أبو داود وغيره . وهذه لم تكن مسلمة ، لكن هذه القصة قد يقال : إنه لا حجة فيها ؛ لأنها كانت في أوائل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ، ولم يكن حينئذ يحرم نكاح المشركات ، وانما ثبت التحريم بعد الحديبية لما أنزل الله تعالى : ( ولا تعسكوا بمعصم الكوافر ) وطلق عمر امرأته كانت بمكة ، وأما الآية التي في البقرة فلا يعلم تاريخ نزولها . وفي البقرة ما نزل متأخراً كآيات الزنا ، وفيها ما نزل متقدماً : كآيات الصيام . ومثل ما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أراد غزوة تبوك قال للحبر بن قيس : « هل لك في نساء بني الأصفر ؟ » فقال : ( ائذن لي ولا تفتني ) ومثل فتحه خيبر ، وقسمه للرفيق ، ولم يمه للمسلمين عن وطنهم حتى يسلمن كأمرهم بالاستبراء .

بل من يبيع « وطأ الوثنيات بملك اليمين » قد يستدل بما جرى يوم أو طاس من قوله : « لا توطأ حامل حتى تضع ، ولا غير ذات حمل حتى تستبرأ بحیضة » على جواز وطئ الوثنيات بملك اليمين . وفي هذا كلام ليس هذا موضعه ، والصحابة لما فتحوا البلاد لم يكونوا يتمتعون عن وطئ النصرانيات .

## فصل

وأما « المجوسية » فقد ذكرنا أن الكلام فيها مبني على أصلين .  
« أحدهما » أن المجوس لا تحمل ذبايحهم ، ولا تنكح نساؤهم  
والدليل على هذا وجوه .

« أحدها » أن يقال : ليسوا من أهل الكتاب ، ومن لم يكن من  
أهل الكتاب لم يحمل طعامه ولا نساؤه . أما المقدمة الأولى ففيها نزاع شاذ  
فالدليل عليها أنه سبحانه قال : ( وهذا كتاب أنزلناه مبارك ، فاتبعوه  
وااتقوا لعليكم ترحمون . أن تقولوا إنما أنزل الكتاب على طاهنتين من قبلنا ،  
وان كنا عن دراستهم لغافلين ) فتبين أنه أنزل القرآن كراهة أن يقولوا ذلك  
ومتما لأن يقولوا ذلك ودفعاً لأن يقولوا ذلك ، فلو كان قد أنزل على أكثر  
من طاهنتين لكان هذا القول كذباً فلا يحتاج إلى مانع من قوله ..

« وأيضاً » فانه قال : ( ان الذين آمنوا ، والذين هادوا ، والصابئين  
والنصارى ، والمجوس ، والذين أشركوا ، ان الله يفصل بينهم يوم القيامة )  
فذكر الملل الست ، وذكر انه يفصل بينهم يوم القيامة ، ولما ذكر الملل التي  
فيها سبيعد في الآخرة قال : ( ان الذين آمنوا ، والذين هادوا ، والنصارى

والصائبين ؛ من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا ( في موضعين . فلم يذكر المجوس ولا المشركين : فلو كان في هاتين الملتين سعيده في الآخرة كما في الصائبين واليهود والنصارى لذكرهم ، فلو كان لهم كتاب لكانوا قبل النسخ والتبديل على هدى ؛ وكانوا يدخلون الجنة إذا عملوا بشريعتهم ، كما كان اليهود والنصارى قبل النسخ والتبديل ، فلما لم يذكر المجوس في هؤلاء علم انه ليس لهم كتاب ؛ بل ذكر الصائبين دونهم ، مع ان الصائبين ليس لهم كتاب ، إلا ان يدخلوا في دين أحد من أهل الكتابين . وهو دليل على أن المجوس أبعد عن الكتاب منهم .

وايضافى السند والترمذى وغيرهما من كتب الحديث والتفسير والمغازى الحديث المشهور : لما اقتلت فارس والروم ، وانتصرت الفرس : ففرح بذلك المشركون ؛ لأنهم من جنسهم ليس لهم كتاب ، واستبشر بذلك أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ؛ لكون النصارى أقرب اليهم ؛ لأن لهم كتابا ، وأنزل الله تعالى : ( ألم . غلبت الروم في أدنى الارض ، وهم من بعد غلبهم سيغلبون . في بضع سنين ) الآية . وهذا يبين أن المجوس لم يكونوا عند النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه لهم كتاب .

« وأيضاً » في حديث الحسن بن محمد بن الحنيفة وغيره من التابعين « ان النبي صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من المجوس » وقال : « سنوا بهم سنة أهل الكتاب غيرنا كي نساوهم ، ولا آكلي ذبائحهم » وهذا مرسل .



وعن خمسة من الصحابة توافقه ، ولم يعرف عنهم خلاف وأما حذيفة  
فذكر أحمد : أنه تزوج يهودية . وقد عمل بهذا المرسل عوام أهل العلم .  
« والمرسل » في أحد قولي العلماء حجة ؛ كمن ذهب إلى حنيفة ، ومالك ،  
وأحمد في إحدى الروايتين عنه . وفي الآخر هو حجة إذا عضده قول جمهور  
أهل العلم وظاهر القرآن ، أو أرسل من وجه آخر . وهذا قول الشافعي . فثل  
هذا المرسل حجة باتفاق العلماء . وهذا المرسل نص في خصوص المسئلة ، غير  
محتاج إلى أن يبنى على المتقدمين .

فان قيل : روي عن علي : أنه كان لهم كتاب فرفع . قيل : هذا الحديث قد  
ضغفه أحمد وغيره ، وإن صح فانه انما يدل على أنه كان لهم كتاب فرفع ، لأنه  
الآن بأيديهم كتاب ؛ وحينئذ فلا يصح أن يدخلوا في لفظ ( أهل الكتاب )  
إذ ليس بأيديهم كتاب ؛ لا مبدل ، ولا غير مبدل ، ولا منسوخ ، ولا غير  
منسوخ ؛ ولكن إذا كان لهم كتاب ثم رفع بقي لهم شبهة كتاب ، وهذا  
التدريؤثر في حقن دماهم بالجزية إذا قيدت بأهل الكتاب . وأما الفروج  
والذبايح : فلهما مخصوص بأهل الكتاب . وقول النبي صلى الله عليه وسلم :  
« سنوا بهم سنة أهل الكتاب » دليل على أنهم ليسوا من أهل الكتاب ،  
وانما أمر أن يسن بهم سنتهم في أخذ الجزية خاصة ، كما فعل ذلك الصحابة ،  
فانهم لم يفهموا من هذا اللفظ إلا هذا الحكم . وقد روى مقيدا : « غير ناكي  
نسائهم ؛ ولا آكلي ذبائهم » فن جوز أخذ الجزية من أهل الأوثان قلس

عليهم غيرهم في الجزية ، ومن خصهم بذلك قال : ان لهم شبة كتاب بخلاف غيرهم . والدماء تصمم بالشبهات ؛ ولا تحمل الفروج والذبايح بالشبهات ؛ ولهذا لما تنازع علي وابن عباس في ذبايح بني تلب قال علي : إنهم لم يتمسكوا من النصرانية الا بشرب الخمر . وقرأ ابن عباس قوله تعالى : ( ومن يتولهم منهم فإنه منهم ) فعلي رضي الله عنه منع من ذبايحهم مع عصمة دمايتهم ، وهو الذي روى حديث كتاب المجوس ، فلم أن التشبه بأهل الكتاب في بعض الأمور يقتضى حقن الدماء ، دون الذبايح والنساء .

## وسئل شيخ الاسلام رحمه الله

عن رجل تكلم بكلمة الكفر ، وحكم بكفره ، ثم بعد ذلك حلف بالطلاق من امرأته ثلاثاً : فإذا رجع إلى الاسلام هل يجوز له أن يجمد النكاح من غير تحليل ، أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . إذا ارتد ولم يعد إلى الاسلام حتى انقضت عدة امرأته ؛ فإنها تبين منه عند الأئمة الأربعة . وإذا طلقها بعد ذلك : فقد طلق أجنبية فلا يقع بها الطلاق . فإذا عاد إلى الاسلام فله أن يتزوجها . وإن طلقها في زمن العدة قبل أن يعود إلى الاسلام : فهذا فيه قولان

للعلماء . « أحدهما » . أن الينونة تحصيل بنفس الردة ، وهو مذهب أبي حنيفة ، ومالك في المشهور عنه ، وأحمد في إحدى الروايتين عنه . فملى هذا يكون الطلاق بمد هذا طلاق الأجنبية فلا يقع . « والثاني » أن الفكاح لا يزول حتى تنقضي العدة ، فإن أسلم قبل انتضاء العدة فهما على نكاحهما . وهذا مذهب الشافعي ، وأحمد في الرواية الأخرى عنه . فملى هذا إذا كان الطلاق في العدة ، وماد إلى الاسلام قبل انتضاء العدة : تبين أنه طلق زوجته ، فيقع الطلاق . وإن كان لم يمد إلى الاسلام حتى انتقضت العدة : تبين أنه طلق أجنبية ، فلا يقع به الطلاق . والله اعلم :

---

## باب الصداق

### وقال شيخ الإسلام رحمه الله

السنة : تخفيف الصداق ، وأن لا يزيد على نساء النبي صلى الله عليه وسلم وبناته : فقد روت عائشة — رضى الله عنها — عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ان أعظم النساء بركة أيسرهن مؤونة » وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « خيرهن أيسرهن صداقا » وعن الحسن البصري ، قال : رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الزموا النساء الرجال ، ولا تنالوا في المهور » . وخطب عمر بن الخطاب الناس فقال : ألا لا تنالوا في مهور النساء ؛ فانها لو كانت مكرومة في الدنيا أو تقوى عند الله : كان أولاكم النبي صلى الله عليه وسلم ؛ ما أصدق امرأة من نسائه ولا أصدقت امرأة من بناته أكثر من اثنتي عشرة أوقية . قال الترمذى : حديث صحيح .

ويكره للرجل أن يصدق المرأة صداقا يضر به ان تقدمه ، ويمجز عن وفائه ان كان ديناً . قال أبو هريرة : جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال :

انى تزوجت امرأة من الأنصار . فقال : « على كم تزوجتها ؟ » قال :  
على أربع اوراق . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « على أربع اوراق  
فكأنما نتحون الفضة من عرض هذا الجبل ! ما عندنا ما نعطيك ؛ ولكن  
عسى أن نبتلك في بعت تصيب منه » قال : فبعت بمثالي بني عبس فبعث  
ذلك الرجل فيهم . رواه مسلم في صحيحه . « والأوقية » عندم اربعمون درهما ،  
وهي مجموع الصداق ، ليس فيه مقدم ومؤخر . وعن أبي عمرو الأسلمي :  
انه ذكر انه تزوج امرأة فأتى النبي صلى الله عليه وسلم يستعينه في صداقها ،  
فقال : « كم أصدقت ؟ » قال : فقلت ؛ مائتي درهم . فقال : « لو كنتم  
تتفرون الدرام من أوديتكم ما زدتم » رواه الامام أحمد في مسنده . واذا  
أصدقها ديناً كثيراً في ذمته وهو ينوي أن لا يعطيها إياه كان ذلك حراما عليه ،  
فانه قد روى أبو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من تزوج  
امراة بصداق ينوي أن لا يؤديه اليها فهو زان ، ومن ادان ديناً ينوي أن  
لا يقضيه فهو سارق » .

وما يفعله بعض أهل الجفاء والخيلاء والرياء من تكثير المهر للرياء والقبض ،  
وم لا يقصدون أخذه من الزوج ، وهو ينوي أن لا يعطيهم إياه : فهذا منكر  
قبيح ، مخالف للسنة ، خارج عن الشريعة .

وان قصد الزوج أن يؤديه وهو في الغالب لا يطيقه فقد حمل نفسه ،  
وشغل ذمته ، وتعرض لتقص حسناته ، وارتبانه بالدين ؛ وأهل المرأة  
قد آذوا صهرهم وضروه .

والمستحب في « الصداق » مع القدرة واليسار : أن يكون جميع عاجله  
وآجله لا يزيد على مهر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ولا بناته ، وكان ما بين  
اربعمائة الى خمسمائة . بالدرام الخالصة ، نحواً من تسعة عشر ديناراً . فهذه سنة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم من فعل ذلك فقد استن بسنة رسول الله صلى الله عليه  
وسلم في الصداق ، قال ابو هريرة رضى عنه كان : صداقنا إذ كان فينا رسول الله  
صلى الله عليه وسلم عشراً وأوق ، وطبق بيديه . وذلك أربعمائة درهم . رواه الامام  
أحمد في مسنده ، وهذا لفظ أبي داود في سننه . وقال أبو سلمة : قلت لعائشة : كم  
كان صداق رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قالت : كان صداقه لأزواجه ثنتي  
عشرة أوقية ونشاً . قالت أتدري ما النش ؟ قلت : لا . قالت : نصف أوقية :  
فذلك خمسمائة درهم . رواه مسلم في صحيحه ، وقد تقدم عن عمر أن صداق بنات  
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان نحواً من ذلك ، فمن دعت نفسه الى أن  
يزيد صداق ابنته على صداق بنات رسول الله صلى الله عليه وسلم اللواتي هن  
خير خلق الله في كل فضيلة ، وهن أفضل نساء العالمين في كل صفة : فهو  
جاهل أحق . وكذلك صداق أمهات المؤمنين . وهذا مع القدرة  
واليسار . فأما الفقير ونحوه فلا ينبغي له أن يصدق المرأة الا ما يقدر على وفائه  
من غير مشقة .

والأولى تمجيل الصداق كله للمرأة قبل الدخول إذا أمكن ، فإن قدم البعض وآخر البعض : فهو جائز . وقد كان السلف الصالح الطيب يرخصون الصداق . فتزوج عبد الرحمن بن عوف في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم على وزن نواة من ذهب . قالوا : وزنها ثلاثة دراهم وثلاث . وزوج سعيد بن المسيب بنته على درهمين ، وهي من أفضل أيم من قریش ، بهد أن خطبها الخليفة لابنه فأبى أن يزوجه به . والذي نقل عن بعض السلف بن تكثير صداق النساء فأنما كان ذلك لأن المال اتسع عليهم ، وكانوا يجعلون الصداق كله قبل الدخول ؛ لم يكونوا يؤخرون منه شيأ . ومن كان له يسار ووجد فأحب أن يعطى امرأته صداقا كثيرا فلا بأس بذلك ، كما قال تعالى : ( وآتيم إحداهن قطارا فلا تأخذوا منه شيأ ) . أما من يشغل ذمته بصداق لا يريد أن يؤديه ، أو يمجز عن وفائه : فهذا مكروه . كما تقدم . وكذلك من جعل في ذمته صداقا كثيرا من غير وفاء له : فهذا ليس بحسن . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله

عن الرجل يتزوج على صداق معين مكتوب ، ويتفقا على مقدم فيعطيه ثم يموت : هل يحسب المقدم من جملة الصداق المكتوب ؟

فاجاب : وأما ما يقدمه الزوج للمرأة من النقد الذي اتفقوا عليه غير الصداق الذي يكتب في الكتاب إذا اعطاها الزوج ذلك أو بعضه أو

بدله ؛ فانه لا يحسب عليها من الصداق المكتوب ؛ بل لو لم يعطها ذلك لكان لها ان تطلبه في أظهر قولي العلماء ، وكان من الصداق الذى يستقر بالموت تأخذه كله بعد موته ؛ فانها اذا رضيت بان يكون لها مقدم ومؤخر ؛ يسميه السلف عاجلا وآجلا ، وشارطته على ان يقدم لها كذا ويؤخر كذا . وان لم تذكر حين العقد فالشرط للمتقدم على العقد اذا لم يفسخ حين عقد العقد كالمشروط في أظهر قولي العلماء . كما قد بسط الكلام على ذلك في الكتاب الكبير الذى صنفته في « مسائل النرايع والحيل » و« بيان الدليل . على بطلان التحليل » الا ان يكون المراد انه اذا دخل بها يعطيها قبل الدخول ذلك ، فاذا لم يدخل بها لم تستحق ما شرط لها تمجيله قبل الدخول .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن امرأة عجلت لها زوجها نقدا ، ولم يسمه في كتاب الصداق ، ثم توفي عنها ، فطلب الحاكم أن يحسب المجل من الصداق المسمى في العقد ؛ لكون المجل لم يذكر في الصداق .

فأجاب : الحمد لله . إن كانا قد اتفقا على العاجل المقدم والآجل المؤخر — كما جرت به العادة — فللزوجة أن تطلب المؤخر كله إن لم يذكر المجل في العقد ؛ وكذلك ان كان قد أهدي لها — كما جرت به العادة — وأما إن كان أقبضها من الصداق المسمى حسب على الزوجة . والله أعلم



## وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل اعتقلته زوجته عند الحاكم على الصداق مئة شهرين ، ولم يوجد له موجود : فهل يجوز للحاكم أن يبقيه أو يطلقه ؟

فأجاب : إذا لم يعرف له مال حلقه الحاكم على إعساره وأطلقه . ولم يحجز حبه وتكليفه البيئة والحالة هذه في المذاهب الأربعة .

## وسئل رحمه الله

عن امرأة بكر تزوجها رجل ودخل بها ، ثم ادعى انها كانت ثيبا ، وتحاكم الى حاكم ، فارسل معها امرأتين فوجدوها كانت بكرأفأنكر . ونكل عن المهر : ما يجب عليه ؟

فأجاب : ليس له ذلك ؛ بل عليه كمال المهر ، كما قال زرارة ، وقضى الخلفاء الراشدون والأئمة المهديون : أن من أغلق الباب وأرعى الستر فقد وجبت عليه العدة والمهر . والله أعلم

## وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل خطب امرأة ، فاتفقوا على النكاح من غير عقد ، وأعطى أباهما لأجل ذلك شيئاً ، فأتت قبل العقد : هل له أن يرجع بما أعطى ؟

فاجاب . إذا كانوا قد فووا بما اتفقوا عليه ، ولم يمنموه من نكاحها حتى ماتت فلا شيء عليهم ؛ وليس له أن يسترجع ما أعطاهم ، كما أنه لو كان قد تزوجها استحققت جميع المداق ، وذلك لأنه إنما بذل لهم ذلك ليكنوه من نكاحها وقد فعلوا ذلك ، وهذا غاية الممكن .

## وسئل رحمه الله

عن امرأة تزوجت ، ثم بان أنه كان لها زوج ، ففرق الحاكم بينهما : فهل لها مهر ؟ وهل هو المسمى ؛ او مهر المثل ؟

فاجاب : اذا علمت أنها من زوجة ولم تستشعر ؛ لاموته ، ولا طلاقه : فهذه زانية مطاوعة لامهر لها . واذا اعتقدت موته وطلاقه فهو وطء شبهة بنكاح فاسد فلها المهر ، وظاهر مذهب أحمد ومالك أن لها المسمى ؛ وعن أحمد رواية أخرى كقول الشافعي أن لها مهر المثل . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن معسر : هل يقسط عليه الصداق ؟

فأجاب : إذا كان معسراً قسط عليه الصداق على قدر حاله ، ولم يجوز حبسه ؛ لكن أكثر العلماء يقبلون قوله في الاعسار مع يمينه ، وهو مذهب الشافعي وأحمد . ومنهم من لا يقبل اليئنة إلا بعد الحبس ؛ كما يقوله من يقوله من أصحاب أبي حنيفة . فإذا كانت الحكومة عند من يحكم بذهب الشافعي وأحمد لم يحبس .

## وسئل رحمه الله

عن رجل تزوج امرأة وأعطاه المهر ، وكتب عليه صداقاً ألف دينار وشرطوا عليه أننا ما نأخذ منك شيئاً إلا عندنا هذه عادة وصمة ، والآن توفي الزوج ، وطلبت المرأة كتابها من الورثة على التمام والكامل ؟

فأجاب : إذا كانت الصورة على ما ذكر لم يجوز لها أن تطالب إلا ما اتفقا عليه ، وأما ما ذكر على الوجه المذكور فلا يحل لها المطالبة به ، بل يجب لها ما اتفقا عليه .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن امرأة تزوجت برجل ؛ فهرب وتركها من مدة ست سنين ، ولم يترك عندها نفقة ، ثم بعد ذلك تزوجت رجلا ودخل بها ، فلما اطلع الحاكم عليها فسخ العقد بينهما : فهل يلزم الزوج الصداق ؟ أم لا ؟

فأجاب : إن كان النكاح الأول فسخ لتمنر النفقة من جهة الزوج ؛ واتقضت عدتها ؛ ثم تزوجت الثاني : فنكاحه صحيح . وإن كانت تزوجت الثاني قبل فسخ نكاح الأول : فنكاحه باطل . وإن كان الزوج والزوجة علما أن نكاح الأول باق ؛ وأنه يحرم عليها النكاح : فيجب أقامة الحد عليهما . وإن جهل الزوج نكاح الأول ، أو قواه ، أو جهل تحريم نكاحه قبل الفسخ : فنكاحه نكاح شبهة ؛ يجب عليه فيه الصداق ، ويلحق فيه النسب ، ولاحد فيه ، وإن كانت غرته المرأة أو وليها فاخبره أنها خلية عن الأزواج : فله أن يرجع بالصداق الذي أداه على من غره في أصح قولي العلماء .

## وقال شيخ الإسلام رحمه الله

### فصل

إذا خلا الرجل بالمرأة ففنته نفسها من الوطء ولم يطاها ؛ لم يستقر مهرها في مذهب الامام أحمد - الذي ذكره أصحابه : كالتقاضي أبي يعلى ، وابن البركات ، وغيرهما - وغيره من الأئمة الأربعة : مالك ، والشافعي ، وأبي حنيفة . وإذا اعترفت بأنها لم تمسكه من وطئها لم يستقر مهرها باتفاقهم . ولا يجب لها عليه نفقة ما دامت كذلك باتفاقهم . وإذا كانت مبنضة له غتارة سواء فإنها تفتدى نفسها منه .

### وسئل رحمه الله

عن مملوك في الرق والعبودية : تزوج بامرأة من المسلمين ، ثم بعد ذلك ظهرت عبوديته ؛ وكان قد اعترف أنه حر ؛ وإن له خيراً في مصر ؛ وقد ادعوا عليه بالكتاب ، وحقوق الزوجية ، واقترض من زوجته شيئاً ؛ فهل يلزمه شيء أو لا ؟

فأجاب : الحمد لله . تزوج المبد بنير اذن سيده إذا لم يحزه السيد باطل باتفاق المسلمين ، وفي السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أئما عبد تزوج بنير اذن مواله فهو حاهر » ؛ لكن إذا أجاز له السيد بعد العقد صح في

مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى الروايتين ؛ ولم يصح في مذهب الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى .

وإذا طلب النكاح فعلى السيد أن يزوجه لقوله تعالى : ( وأنكحوا الأيأى منكم ؛ والصالحين من عبادكم وإمائكم ان يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله ) . وإذا غر المرأة وذكر أنه حر ، وتزوجها ؛ ودخل بها ؛ وجب المهر لها بلا نزاع ؛ لكن هل يجب المسمى : كقول مالك في رواية ؟ أو مهر المثل كقول أبي حنيفة ، والشافعي ، وأحمد في رواية ؟ أو يجب الحسان ؛ كأحمد في رواية ثالثة ؟ هذا فيه نزاع بين العلماء . وقد يتعلق هذا الواجب برقبته كقول أحمد في المشهور عنه ، والشافعي في قول ؛ وأظنه قول أبي حنيفة أو يتعلق ذلك بذمة العبد فينبع به إذا أعتق ، كقول الشافعي في الجديد ، وقول أبي يوسف ومحمد وغيرهما ؛ والأول أظهر ؛ فان قوله لهم : إنه [حر] تليس عليهم ؛ وكذب عليهم ، ثم دخوله عليها بهذا الكذب عدوان منه عليهم . والأئمة متفقون على أن المملوك لو تعدى على أحد فأتلف ماله ؛ أو جرحه ، أو قتله : كانت جنايته متعلقة برقبته ؛ لا تجب في ذمة السيد ؛ بل يقال للسيد : إن شئت ان تفك مملوكك من هذه الجناية ؛ وإن شئت أن تسلمه حتى تستوفى هذه الجناية من رقبته . وإذا أراد أن يقتله ، فعليه أقلل الأمرين : من قدر الجناية ، أو قيمة العبد : في مذهب الشافعي وأحمد في المشهور عنه وغيرهما .

وعند مالك وأحمد في رواية يفديه بأرش الجناية بالنفا ما بلغ . فهذا العبد ظالم  
ممتدجار على هؤلاء : فتعلق جنايته برقبته . وكذلك ما اقترضه من مال  
الزوجة مع قوله إنه حر : فهو عدوان عليهم ، فيتعلق برقبته في أصح قولي  
العلماء . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن امرأة اعتاضت عن صداقها بعد موت الزوج ، فباعته العوض .  
وقبضت الثمن ، ثم أقرت أنها قبضت الصداق من غير ثمن الملك : فهل يبطل  
حق المشتري ؟ أو يرجع عليها بالذي اعترفت أنها قبضته من غير الملك ؟

فأجاب : لا يبطل حق بمجرد ذلك ، وللورثة أن يطلبوا منها مخرج  
الملك الذي اعتاضت به ؛ إذا أقرت بأن قبض صداقها قبل ذلك . وكان قد  
أفنى طائفة بأنه يرجع عليها بالذي اعترفت بقبضه من التركة ، وليس بشيء ؛  
لأن هذا الاقرار تضمن أنها أستوفت صداقها ، وانها بعد هذا الاستيفاء له  
أحدثت ملكا آخر فأنما فوتت عليهم العقار ؛ لا على المشتري .

## وسئل رحمه الله

عن رجل تزوج امرأة ، وكتب كتابها ، ودفع لها الحال بكاله ؛ وبقي  
المقسط من ذلك ، ولم تستحق عليه شيئا ؛ وطلبها للدخول فامتنعت ؛ ولها  
خالة تمنعها : فهل تجبر على الدخول ؟ ويلزم خالتها المذكورة تسليمها إليه ؟

فأجاب : ليس لها أن تمتنع من تسليم نفسها والحال هذه باتفاق الأئمة ،  
ولا لخالفاتها ولا غير خالفاتها أن يعنهما ؛ بل تمزج الخالة على منعهما من فعل ما أوجب  
الله عليها ، وتجبر المرأة على تسليم نفسها للزوج .

## وسئل رحمه الله

عن رجل تزوج بأمرأة فطلقها ثلاثاً ، ولها كتاب إلى مدة وهو مسر ؟

فأجاب : إذا كان مسراً لم يحز مطالبته له حتى يوسر ، وإذا شهدت  
بينة بذلك سمعت : بل القول قوله مع يمينه إذا لم يعرف له مال في مذهب  
الشافعي وأحمد وغيرهما

## وسئل رحمه الله

عن رجل تزوج بأمرأة وفي ظاهر الحال أنه حر ، فأقامت في  
محبته إحدى عشرة سنة ، ثم طلقها ولم يردّها ، وطالبته بحقوقها ، فقال :  
نا مملوك يجب الحجر علي : فهل يلزمه القيام بحق الزوجة على حكم الشرع  
الشريف في المذاهب الأربعة ؟



فأجاب : حق الزوجة ثابت لها المطالبة به لوجهين :

« أحدهما » ان مجرد دعواه الرق لا يسقط حقها والحال ما ذكر ؛ فان الأصل في الناس الحرية ، وإذا ادعى أنه مملوك بلا بينة ولم يسرف خلاف ذلك ففي قبول قوله ثلاثة أقوال للعلماء في مذهب أحمد وغيره . « أحدها » يقبل فيما عليه دون ماله على غيره ، كمذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد في قول لهم « والثاني » لا يقبل بحال ، كقول من قال ذلك من المالكية ، وهو احدى الروایتين عن أحمد . « والثالث » يقبل قوله مطلقا ؛ وهو قول الشافعي ورواية عن أحمد ، فاذا كان مع دعوى المدعى لرقه لا يقبل اقراره بما يسقط حقها عند جمهور أئمة الاسلام : فكيف بمجرد دعواه الرق ؟ وكيف وله خير وإقطاع ؛ وهو منتسب ؛ وقد ادعى الحرية حتى زوج بها ؟

« الوجه الثاني » انه لو قدر انه كذب ولبس عليها وادعى الحرية حتى تزوج بها ودخل : فهذا قد جنى بكذبه وتلبسه ؛ والريق إذا جنى تعلقبت جنايته برقبته : فلها أن تطلب حقها من رقبته ، إلا أن يختار سيده أن يفديه بأداء حقها : فله ذلك .

## باب وليمة العرس

### وسئل رحمه الله تعالى

عن طعام الزواج ؟ وطعام العزاء ؟ وطعام الختان ؟ وطعام الولادة ؟ .

فأجاب : أما « وليمة العرس » فهي سنة ، والاجابة اليها مأمور بها وأما « وليمة الموت » فبدعة ، مكروه فعلها ، والاجابة اليها . وأما « وليمة الختان » فهي جائزة : من شاء فعلها ، ومن شاء تركها . وكذلك « وليمة الولادة » إلا أن يكون قد علق عن الولد ؛ فإن المقيقة عنه سنة . والله أعلم .

### وسئل رحمه الله

هل يكره طعام الطهور ، أم لا ؟ وهل فرق بينه وبين وليمة العرس ، أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . أما « وليمة العرس » فسنة مأمور بها باتفاق العلماء ؛ حتى إن منهم من أوجبها ؛ فإنها تتضمن إعلان النكاح وإظهاره ، وذلك يتضمن الفرق بينه وبين السفاح واتخاذ الأخدان ؛ ولهذا كانت الاجابة إليها واجبة عند العلماء عند شروط ذلك وانتفاء موانعه . وأما « دعوة الختان » فلم

تكن الصحابة تفضلها ، وهي مباحة ؛ ثم من العلماء أصحاب أحمد وغيره من كرهها . ومنهم من رخص فيها ؛ بل يستحبها . وأما الاجابة اليها ؛ فإن كل من فعلها أثم . ومنهم من استحبها . ومنهم من لم يستحبها . ومنهم من كره الاجابة إليها أيضا . والله أعلم

## وسئل رحمه الله تعالى

عن قول النبي صلى الله عليه وسلم : « من أكل مع مغفور غفر له » : هل صح ذلك أم لا ؟

فاجاب : الحمد لله . لم ينقل هذا أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم في اليقظة ؛ وإنما ذكروا أنه رؤي في المنام يقول ذلك ؛ وليس هذا على الاطلاق صحيح . والله أعلم .

## وسئل

عن معنى قوله : « من أتى الى طعام لم يدع إليه فقد دخل سارقا ، وخرج مفيرا »

فأجاب : الحمد لله . معناه الذي يدخل الى دعوة بنير إذن أهلها ؛ فإنه يدخل مختفيا كالسارق ، ويأكل بنير اختيارهم ، فيستحون من نهيه ؛ فيخرج كالمغير الذي يأخذ أموال الناس بالقهر . والله أعلم .

## وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن « شرب النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثاً » — يعني تنفس ثلاثاً — فلو شرب أحد مرة هل يكون حراماً ؟ وهل ورد أنه لم يشرب مرة فقط ؟ وقد جاء في بعض الكتب المشرة « أنه شرب مرة واحدة » وقد كتب في هذا فتياً ، وقالوا : إذا شرب مرة حرام ؛ ولم يسمع أحد من أهل العلم هذا القول ، وقد ورد الحديث أيضاً : « أنه شرب صلى الله عليه وسلم قائماً » فهل هذا للتنزيه ؟ أو للتحريم ؟ وهل إذا شرب من غير عذر قائماً عليه إثم ؟ وهل إذا شرب مرة واحدة هل يكون حراماً ؟

فأجاب : الحمد لله . الأفضل أن يتنفس في الشرب ثلاثاً ، ويكون نفسه في غير الاناء ؛ فإن التنفس في الاناء منهي عنه ، وإن لم يتنفس وشرب بنفس واحد جاز ؛ فإن في الصحيح عن أنس . « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتنفس في الاناء ثلاثاً » وفي رواية لمسلم : « كان يتنفس في الشراب ثلاثاً ، يقول : إنه أروى وأمرى » . فهذا دليل على استحباب التنفس ثلاثاً . وفي الصحيحين عن أبي قتادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا شرب أحدكم

فلا يتنفس في الاناء « فهذا فيه النهي عن التنفس في الاناء . وعن أبي سعيد الخدري : « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن التنفس في الشراب » فقال الرجل : القذاة أراها في الاناء ؟ فقال : « أهرقها » قال : فأنى لا أروى عن نفس واحد : قال : « فأب القدح عن فيك » رواه الترمذى وصححه . فلم ينه النبي صلى الله عليه وسلم عن الشرب بنفس واحد ؛ ولكن لما قال له الرجل : أنى لا أروى من نفس واحد قال : « ابن القدح عن فيك » أي لتتنفس اذا أحتجت إلى النفس خارج الاناء . وفيه دليل على أنه لو روى في نفس واحد ولم يحتاج إلى النفس جاز . وما علمت أحداً من الأئمة أوجب التنفس ، وحرم الشرب بنفس واحد .

وفعله صلى الله عليه وسلم يدل على الاستحباب ، كما كان « يمجبه التيمن في تملعه وترجله وطهوره وفي شأنه كله » ولابدأ في الطهارة بميأسره قبل ميامنه كان تاركاً للاختيار ، وكان وضوؤه صحيحاً من غير نزاع أعلمه بين الأئمة .

وأما « الشرب قائماً » فقد جاءت احاديث صحيحة بالنهي ، واحاديث صحيحة بالرخصة ؛ ولهذا تنازع العلماء فيه ، وذكر فيه روايتان عن أحمد ؛ ولكن الجمع بين الاحاديث أن تحمل الرخصة على حال المنز . فأحاديث النهي مثلها في الصحيح « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الشرب قائماً » وفيه

عن قتادة عن أنس : « أن النبي صلى الله عليه وسلم زجر عن الشرب قائماً »  
قال قتادة : فقلنا : الأكل ؟ فقال : ذلك شر وأخبث .

وأحاديث « الرخصة » مثل حديث مافى الصحيحين عن علي وابن عباس  
قال : « شرب النبي صلى الله عليه وسلم قائماً من زمزم » وفي البخارى عن علي :  
أن علياً فى رجة الكوفة شرب ، وهو قائم . ثم قال : إن ناساً يكرهون  
الشرب قائماً ، وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم صنع كما صنعت . وحديث علي  
هذا قد روي فيه أثر أنه كان ذلك من زمزم ، كما جاء فى حديث ابن عباس ،  
هذا كان فى الحج ، والناس هناك يطوفون ويشربون من زمزم ، ويستقون  
ويسألونه ، ولم يكن موضع قعود ، مع أن هذا كان قبل موته بقليل ، فيكون  
هذا ونحوه مستثنى من ذلك النهي ، وهذا جار عن أحوال الشريعة : أن  
النهي عنه يباح عند الحاجة ؛ بل ما هو أشد من هذا يباح عند الحاجة ؛ بل  
المحرمات التى حرم أكلها وشربها كاللينة والدم تباح للضرورة . وأما ما حرم  
مباشرته طاهراً — كالذهب والحريز — فيباح للحاجة ، وهذا النهي عن  
صفة فى الأكل والشرب : فهذا دون النهي عن الشرب فى آنية الذهب  
والفضة ، وعن لباس الذهب والحريز ؛ إذ ذلك قد جاء فيه وعيد ، ومع هذا  
فهو مباح للحاجة : فهذا أولى . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن الأكل والشرب قائماً : هل هو حلال ؟ أم حرام ؟ أم مكروه  
كراهية تنزيه ؟ وهل يجوز الأكل والشرب اذا كان له عنبر كالمسافر أو  
الأكل والشرب في الطريق ماشياً ؟

فاجاب : أما مع العذر فلا بأس : فقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم  
« شرب من ماء زمزم وهو قائم » فإن الموضع لم يكن موضع قعود ، وأما مع عدم  
الحاجة فيكره ؛ لأنه ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنه . وبهذا  
التفصيل يحصل الجمع بين النصوص . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله

عن رجل قال : « ان النبي صلى الله عليه وسلم من أكل بطيخاً أصفر عمره »  
وقال الآخر : « ان النبي صلى الله عليه وسلم أكل العنب دو ، دو » ؟

فأجاب : الحمد لله . قوله : « أكل العنب : دو ، دو » . كذب ؛ لا أصل له  
وأما البطيخ فقد كانوا يأكلون البطيخ ؛ لكن المشهور عندهم كان البطيخ

الأخضر ، وما ينقل عن الامام أحمد : أنه امتنع عن أكل البطيخ : لعدم علمه بكيفية أكل النبي صلى الله عليه وسلم : كذب على الامام أحمد . كان صلى الله وسلم يأكل فاكهة بلده ما قدمت له فاكهة . فترك أكلها لا على سبيل الزهد الفاسد ، ولا على سبيل الورع الفاسد ؛ بل كان لا يرد موجوداً ، ولا يتكلف مفقوداً ، ويتبع قوله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم واشكروا لله ؛ إن كنتم إليه تعبدون ) . فأصر بالأكل والشكر . فن حرم الطيبات عليه ، وامتنع من أكلها بدون سبب شرعى : فهو مذموم مبتدع ، داخل فى قوله : ( يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ) ومن أكلها بدون الشكر الواجب فيها فهو مذموم ، قال الله تعالى : ( ثم لتسئلن يومئذ عن النعيم ) أى شكر النعيم . وقدورى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال . « الطاعم الشاكر بمنزلة الصائم الصابر » وفى الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « ان الله ليرضى عن العبد بأن يأكل الأكلة فيحمده عليها . أو يشرب الشربة فيحمده عليها » . وكذلك « الاسراف فى الأكل » مذموم ، وهو مجاوزة الحد . ومن اكل بنية الاستمانة على عبادة كان مأجوراً على ذلك وكذلك ما ينفقه على أهل بيته ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم فى الحديث الصحيح . « نفقة المسلم على أهله يحسبها صدقة » وقال لسمد : « انك لن تنفق نفقة تبتنى بها وجه الله الا ازددت بها درجة ورفعة ، حتى اللقمة تضعها فى فى امرأتك ؟ »



## وسئل رحمه الله تعالى .

عن قول النبي صلى الله عليه وسلم : « انه مكتوب على قشر البطيخ : لااله الا الله ، موسى كليم الله . لااله الا الله ، عيسى روح الله . لااله الا الله ، محمد رسول الله » . وأيضا « من أكله بقشره كان له بكل نهشة عشر حسنات ، وحط عنه عشر سيئات ، وأن أكله بيزره فبكل ألف درجة في الجنة » ؟ وانه صلى الله عليه وسلم قال لأبي هريرة : « الك قيسان ؟ بع الواحد وكل به بطيخا أصفر » وهل صح عنه صلى الله عليه وسلم « أكل البطيخ بالرطب » ، وما معنى البطيخ بالرطب ان صح الحديث ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . الأحاديث المتقدمة في البطيخ كلها مختلفة لم يرغب النبي صلى الله عليه وسلم في أكل البطيخ . وجميع ما يروى من هذا الجنس فهو كذب . وأما أكل « البطيخ بالرطب » فهو كأكل القثا بالرطب والحديث بذلك أصح . والمراد به حلوة هذا ورطوبة هذا . وكان أحب الشراب اليه الحلو البارد . فهذا بيان أكل البطيخ الأخضر بالرطب أو التمر . فأما أكله بالرطب الأصفر فلا أصل له ؛ لا من نص ؛ ولا قياس . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل حضر عنده جماعة ليطعمهم شيئاً ، فلما أحضر المائدة والخبز عليها وغاب ليأتي بالأدم ، فقال رجل : « اذا حضر الخبز ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا تنتظروا شيئاً » فأكلوا الخبز ؛ وحضر الأدم ، بقي بالخبز ، فقالوا له كذبت على النبي صلى الله عليه وسلم ، وغرمت الرجل الخبز : فهل هذا الحديث الذي ذكره صحيح أم لا ؟

فأجاب . الحمد لله . لم يحن في هذا شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم ؛ ولكن هذا يقوله بعض الناس ؛ وممناه الأمر بالقناعة ، وأنه يكتب بالخبز إذا حضر ، ولا ينتظر غيره ، ولا يطلب من المضيف غيره ؛ فإن ذلك من كرامته . فاما إن كانوا منتظرين أدماء محضر ، وإذا أكلوا الخبز بقي الأدم وحده : فانتظارهم حتى يأكلوا الأدم مع الخبز هو الذي يصلح . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله

عن الرجل اذا كان أكثر ماله حلالا ، وفيه شبهة قليلة . فاذا أضاف الرجل أو دعاه هل يبيحه . أم لا ؟

فأجاب . الحمد لله . اذا كان في الترك مفسدة - من قطيعة رحم أو فساد ذات البين ونحو ذلك - فانه يحببه ، لأن الصلة وصلاح ذات البين واجب فاذا لم يتم الا بذلك كان واجبا ، وليست الاجابة محرمة . أو يقال : ان مصلحة ذلك الفعل راجحة على ما يخاف من الشبهة ، وان لم يكن فيه مفسدة ؛ بل الترك مصلحة توقيه الشبهة ؛ ونهي الداعي عن قليل الاثم . وكان في الاجابة مصلحة الاجابة فقط . وفيها مفسدة الشبهة . فأيهما أرجح ؟ هذا فيه خلاف فيما أظنه . وفروع هذه المسألة كثيرة قد نقل أصحابنا وغيرهم فيها مسائل ؛ قد يرجح بعض العلماء جانب الترك والورع . ويرجع بعضهم جانب الطاعة والمصلحة .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل معه مال من حلال وحرام : فهل يجوز لأحد أن يأكل من عيشه ، أم لا ؟

فأجاب : ان عرف الحرام بعينه لم يأكل حتماً . وإن لم يعرف عينه لم يحرم الأكل منه ؛ لكن إذا كثرت الحرام كان متروكا ورعاً . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن اللعب بالشطرنج : أحرام هو ؟ أم مكروه ؟ أم مباح ؟ فإن قلتم : حرام ؛ فما الدليل على تحريمه ؟ وإن قلتم : مكروه ؛ فما الدليل على كراهته ؟ أو مباح ، فما الدليل على إباحته ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . اللعب بها : منه ما هو محرم متفق على تحريمه : ومنه ما هو محرم عند الجمهور ؛ ومكروه عند بعضهم ؛ وليس من اللعب بها ما هو مباح مستوى الطرفين عند أحد من أئمة المسلمين ؛ فإن اشتمل اللعب بها على الموض كان حراما بالاتفاق ؛ قال أبو عمر بن عبد البر امام المنزب : أجمع العلماء على أن اللعب بها على الموض قار لا يجوز . وكذلك لو اشتمل اللعب بها على ترك واجب أو فعل محرم : مثل أن يتضمن تأخير الصلاة عن وقتها ؛ أو ترك ما يجب فيها من أعمالها الواجبة باطنا أو ظاهرا ؛ فإنها حينئذ تكون حراما باتفاق العلماء . وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « تلك صلاة المنافق : يرقب الشمس حتى إذا صارت بين قرني شيطان قام فنقر أربعاً ، لا يذكر الله فيها إلا قليلا » فجعل النبي صلى الله عليه وسلم هذه الصلاة صلاة المنافقين . وقد ذم الله صلاتهم بقوله :

( إن المنافقين يخادعون الله وهو خادعهم ؛ وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى . يراءون الناس ؛ ولا يذكرون الله قليلا ) وقال تعالى : ( فويل للمصلين . الذين هم عن صلاتهم ساهون ) وقد فسر السلف « السهو عنها » بتأخيرها عن وقتها ، وبترك ما يؤمر به فيها ، كما بين النبي صلى الله عليه وسلم أن صلاة المنافق تشتمل على التأخير والتطفيف : قال سلمان الفارسي : إن الصلاة ميكال ؛ فن وفي وفي له ، ومن طفف فقد علمتم ما قال الله في « المطففين » . وكذلك فسروا قوله : ( تخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة ) قال : أضاعها تأخيرها عن وقتها ، وإضاعة حقوقها ، كما جاء في الحديث « إن العبد إذا أكل الصلاة بطهورها وقراءتها وخشوعها صعدت ولها برهان كبرهان الشمس ، وتقول حفظك الله كما حفظتى ، وإذا لم يكمل طهورها وقراءتها وخشوعها فانها تلف كما تلف الثوب ؛ ويضرب بها وجه صاحبها ، وتقول ضيعك الله كما ضيعتنى » .

والعبد وإن أقام صورة الصلاة الظاهرة فلا ثواب إلا على قدر ما حضر قلبه فيه منها ، كما جاء في السنن لأبى داود وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إن العبد لينصرف من صلاته ولم يكتب له منها إلا نصفها ، إلا ثلثها ، إلا ربعها ؛ إلا خمسها ، إلا ستسها ؛ إلا سبعها ؛ إلا ثمنها ؛ إلا تسعها » . وقال ابن عباس رضى الله عنهما : ليس لك من صلاتك إلا ما عتلت منها . وإذا غلب عليها الوسواس ففي براءة الذمة منها ووجوب الإعادة قولان .

معروفان للعلماء : « احدهما » لا تبرأ النعمة ، وهو قول ابى عبد الله بن حامد  
وابى حامد النزالى ، وغيرهما .

والمقصود ان « الشطرنج » متى شغل عما يجب باطنا أو ظاهرا حرام  
باتفاق العلماء . وشغله عن اكمال الواجبات أوضح من أن يحتاج إلى بسط .  
وكذلك لو شغل عن واجب من غير الصلاة : من مصلحة النفس ، أو الأهل  
أو الأمر بالمعروف ؛ أو النهي عن المنكر ، أو صلة الرحم ؛ أو بر الوالدين ،  
أو ما يجب فعله من نظر فى ولاية أو إمامة أو غير ذلك من الأمور . وقل عبد  
اشتغل بها لإشغلته عن واجب . فينبى ان يعرف ان التحريم فى مثل هذه  
الصورة متفق عليه . وكذلك إذا اشتملت على محرم ، أو استلزمت محرما ،  
فإنها تحرم بالاتفاق : مثل اشتغالها على الكذب ؛ واليمين الفاجرة ؛ أو الخيانة  
التي يسمونها المناصاة ، أو على الظلم ، أو الاغانة عليه ، فإن ذلك حرام باتفاق  
المسلمين . ولو كان ذلك فى المسابقة والمناضلة ، فكيف إذا كان بالشطرنج ،  
والنرد ؛ ونحو ذلك ؟ وكذلك إذا قدر انها مستلزمة فسادا غير ذلك : مثل  
اجتماع على مقدمات القواحش ؛ أو التعاون على العدوان ، أو غير ذلك ؛ أو مثل  
ان يفضى اللعب بها إلى الكثرة والظهور الذي يشتمل معه على ترك واجب  
أو فعل محرم : فهذه الصورة وامثالها مما يتفق المسلمون على تحريمها فيها .

وإذا قدر خلوها عن ذلك كله : فالمنقول عن الصحابة المنع من ذلك ؛  
وصح عن على بن ابى طالب — رضى الله عنه — انه من يقوم يلعبون بالشطرنج

فقال : ( ما هذه التماثيل التي أتم لها ما كفون )؟ شبههم بالما كفين على الأصنام ، كما في المسند عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « شارب الخمر كعابدوثن » والخمر والميسر قرينان في كتاب الله تعالى . وكذلك النهي عنها معروف عن ابن عمر ، وغيره من الصحابة .

والمنقول عن أبي حنيفة وأصحابه وأحمد وأصحابه « تحريمها » . وأما الشافعي فإنه قال : أكره اللعب بها ؛ للخبر ؛ واللعب بالشطرنج والحمام بنير قار وإن كرهناه أخف حالا من النرد ، وهكذا نقل عنه غير هذا اللفظ مما مضمونه : أنه يكرهها ، ويراها دون النرد ، ولا ريب أن كراهته كراهة تحريم ؛ فإنه قال : للخبر . ولفظ الخبر الذي رواه هو عن مالك « من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله » فإذا كره الشطرنج ( ١ ) وإن كانت أخف من النرد . وقد نقل عنه أنه توقف في التحريم ، وقال : لا يتبين لي أنها حرام . وما بلننا أن أحداً نقل عنه لفظاً يقتضى نفي التحريم .

والأئمة الذين لم يختلف أصحابهم في تحريمها أكثر الفاظهم « الكراهة » قال ابن عبد البر : أجمع مالك وأصحابه على أنه لا يجوز اللعب بالنرد ولا بالشطرنج ؛ وقالوا : لا يجوز شهادة المدمن المواظب على لعب الشطرنج وقال يحيى : سمعت مالكا يقول : لاخير في الشطرنج وغيرها ، وسنة يكره اللعب بها وينيرها من الباطل ، وتلو هذه الآية : ( فإذا بدا أحد

---

( ١ ) يابض بأصلين مختلفين

إلا الضلال ) وقال أبو حنيفة : أكره اللعب بالشطرنج والنرد . فالأربعة  
محرم كل الهو .

وقد تنازع الجمهور في مسئلتين : « إحداهما » هل يسلم على اللاعب  
بالشطرنج ؟ فنصوص أبي حنيفة وأحمد والماعني بن عمران وغيرهم : أنه  
لا يسلم عليه . ومذهب مالك وأبي يوسف ومحمد : أنه يسلم عليه . ومع هذا  
فإن مذهب مالك أن الشطرنج شر من النرد . ومذهب أحمد أن النرد شر من  
الشطرنج ، كما ذكره الشافعي . والتحقيق في ذلك أنها إذا اشتملت على عوض  
أو خلوا عن عوض فالشطرنج شر من النرد ؛ لأن مفسدة النرد فيها وزيادة  
مثل صد القلب عن ذكر الله ، وعن الصلاة ، وغير ذلك ، ولهذا يقال :  
إن الشطرنج على مذهب القدر ؛ والنرد على مذهب الجبر . واشتغال القلب  
بالتفكير في الشطرنج أكثر . وأما إذا اشتمل النرد على عوض فالنرد شر .  
وهذا هو السبب في كون أحمد والشافعي وغيرهما جعلوا النرد شرأ ،  
لاستشارهم أن العوض يكون في النرد دون الشطرنج .

ومن هنا تبين الشبهة التي وقعت في هذا الباب ؛ فإن الله تعالى حرم  
الميسر في كتابه ، وأتفق المسلمون على تحريم الميسر ، وأتفقوا على أن المذالبات  
المشتعلة على القمار من الميسر ؛ سواء كان بالشطرنج أو بالنرد ، أو بالجوز ،  
أو بالكباب ، أو البيض ، قال غير واحد من التابيين : كعطاء ، وطاووس  
ومجاهد ؛ وأبراهيم النخعي : كل شيء من القمار فهو من الميسر ؛ حتى لعب



الصبيان بالجوز . فالذين لم يحرموا الشطرنج كطائفة من أصحاب الشافعي وغيرهم اعتقدوا أن لفظ « الميسر » لا يدخل فيه إلا ما كان قاراً ؛ فيحرم لما فيه من أكل المال بالباطل ، كما يحرم مثل ذلك في المسابقة والمناضلة ، لو أخرج كل منهما السبق ، ولم يكن بينهما عطل : حرموا ذلك لأنه قار . وفي السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من أدخل فرساً بين فرسين وهو آمن أن يسبق فهو قار ؛ ومن أدخل فرساً بين فرسين وهو لا يأمن أن يسبق فليس بقار » والنبي صلى الله عليه وسلم « حرم بيع النمر » لأنها من نوع القمار : مثل أن يشتري العبد الأبق والبعير الشارد ؛ فإن وجده كان قد قر البائع ، وإن لم يجده كان البائع قد قره ، فلما اعتقدوا أن هذه المغالبات إنما حُرمت لما فيها من أكل المال بالباطل لم يحرموها إذا خلت عن العوض .

ولهذا طردها طائفة من أصحاب الشافعي المتقدمين في « الرد » فلم يحرموها إلا مع العوض ؛ لكن المنصوص عن الشافعي وظاهر مذهبه تحريم الرد مطلقاً وإن لم يكن فيها عوض ؛ ولهذا قال : أكرهها ؛ للخبر . فبين أن مستنده في ذلك الخبر ؛ لا القياس عنده . وهذا مما احتج به الجمهور عليه ، فإنه إذا حرم الرد ولا عوض فيها فالشطرنج إن لم يكن مثلاً فليس دونها . وهذا يعرفه من خبر حقيقة اللعب بها ، فإن ما في الرد من الصد عن ذكر الله وعن الصلاة ؛ ومن إيقاع السداوة والبغضاء ؛ هو في الشطرنج أكثر بلا ريب ، وهي تفعل في النفوس ، فملحياً الكؤوس . فتصد عقولهم

وقلوبهم عن ذكر الله وعن الصلاة أكثر مما يفعله بهم كثير من انواع الخمر والحشيشة . وقليلها يدعو إلى كثيرها ، فتحريم النرد الخالية عن عوض مع اباحة الشطرنج مثل تحريم القطرة من خمر العنب واباحسة النرفة من نبيذ الخنطة . وكما أن ذلك القول في غاية التناقض من جهة الاعتبار والقياس والعدل فهكذا القول في الشطرنج .

« وتحريم النرد » ثابت بالنص ، كما في السنن عن ابي موسى ، عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله » وقد رواه مالك في الموطأ ، وروايته عن عائشة رضى الله عنها : انه بانها أن أهل بيت في دارها كانوا مسكانا لها عندهم نرد ، فأرسلت اليهم : إن لم تخرجوها لأخرجكم من داري ، وانكرت ذلك عليهم . ومالك عن نافع عن عبد الله ابن عمر : أنه كان إذا وجد من أهله من يلعب بالنرد ضربه ، وكسرها . وفي بعض الفاظ الحديث عن ابي موسى ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكرت عنده ؛ فقال : « عصى الله ورسوله من ضرب بكعبها يلعب بها » فعلق المعصية بمجرد اللعب بها ، ولم يشترط عوضا : بل فسر ذلك بأنه الضرب بكعبها .

وقد روى مسلم في صحيحه عن أبي بريدة رضى الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من لعب بالنرد شير فكأنما غمس يده في لحم خنزير ودمه » وفي لفظ آخر : « فليشق الخنازير » فجعل النبي صلى الله عليه وسلم في هذا

الحديث الصحيح اللاعب بها كالناموس يده في لحم الخنزير ودمه ، و كالذي يشقص الخنازير : يقصبها . ويقطع لحمها ، كما يصنع القصاب . وهذا التشبيه متناول اللعاب بها باليد ، سواء وجد أكل ، أو لم يوجد ، كما أن غمس اليد في لحم الخنزير ودمه وتشقيص لحمه متناول لمن فعل ذلك ، سواء كان معه أكل بالقم أو لم يكن ، فكما ان ذلك ينهى عنه وان لم يكن معه أكل مال بالباطل فكذلك الرد ينهى عنه وان لم يكن معه أكل [مال] بالباطل . وهذا يقرر بوجوه يتبين بها تحريم « الرد » والشطرنج » ونحوهما .

« أحدها » أن يقال : النهي عن هذه الأمور ليس مختصا بصورة المقامرة فقط ؛ فانه لو بذل العوض أحد المتلاعبين أو أجنبي لكان من صور الجمالة ؛ ومع هذا فقد نهى عن ذلك ؛ الا فيما ينفع : كالمسابقة ، والمناضلة كما في الحديث : « لاسبق الا في خف ، أو حافر ، أو نصل » لأن بذل المال فيما لا ينفع في الدين ولا في الدنيا منهي عنه ؛ وان لم يكن قارا . وأكل المال بالباطل حرام بنص القرآن ، وهذه الملاعب من الباطل لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « كل هو يلهو به الرجل فهو باطل ؛ إلا رميه بقوسه ، أو تأديبه فرسه ، أو ملاعبته امرأته فانهن من الحق » . قوله « من الباطل » أي مما لا ينفع ، فان الباطل ضد الحق . والحق يراد به الحق الموجود اعتقاده والخبر عنه . ويراد به الحق المقصود الذي ينبغي أن يقصد ، وهو الأمر النافع فاليس من هذا فهو باطل ؛ ليس بنافع .

وقد يرخص في بعض ذلك إذا لم يكن فيه مضرة راجحة ؛ لكن لا يوكّل به المال ، ولهذا جاز السباق بالأقدام ، والمصارعة ، وغير ذلك ، وإن نهى عن أكل المال به . وكذلك رخص في الضرب بالدف في الأفراح ، وإن نهى عن أكل المال به . فتبين أن ما نهى عنه من ذلك ليس مخصوصا بالمقامرة ، فلا يجوز قصر النهي على ذلك . ولو كان النهي عن النرد ونحوه لمجرد المقامرة لكافى النرد مثل سباق الخيل ، ومثل الرمي بالنشاب ، ونحو ذلك ؛ فإن المقامرة إذا دخلت في هذا حرموه مع أنه عمل صالح واجب أو مستحب ، كما في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ارموا واركبوا ، وأن ترموا أحب إلي من أن تركبوا » ، « ومن تعلم الرمي ثم نسيه فليس منا » وكان هو وخلفاؤه يسابقون بين الخيل ، وقرأ على المنبر : ( وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن زباط الخيل ) الآية ثم قال : « ألا إن القوة الرمي ، إلا إن القوة الرمي » فكيف يشبه ما أمر الله به ورسوله واتفق المسلمون على الأمر به بما نهى الله ورسوله وأصحابه من بعده ؟ ! وإذا لم يحمل الموجب للتحريم إلا بمجرد المقامرة كان النرد والشطرنج كالمنافسة .

« الوجه الثاني » أن يقال : هب أن علة التحريم في الأصل هي المقامرة لكن الشارع قرن بين الحر والميسر في التحريم ؛ فقال تعالى : ( إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان ، فاجتنبوه لعلمكم تغفلون . إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر

ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة : فهل أتم منتهون ) ؟ فوصف الأربعة بأنها رجس من عمل الشيطان ؛ وأمر باجتنابها ، ثم خص الخمر والميسر بأنه يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ، ويصدكم عن ذكر الله ، وعن الصلاة . ويهدد من لم ينته عن ذلك بقوله تعالى : ( فهل أتم منتهون ) كما علق الفلاح بالاجتناب في قوله : ( فاجتنبوه لعلكم تفلحون ) ولهذا يقال : ان هذه الآية دلت على تحريم الخمر والميسر من عدة أوجه .

ومعلوم أن « الخمر » لما أمر باجتنابها حرم مقاربتها بوجه ، فلا يجوز اقتناؤها ، ولا شرب قليلها ؛ بل كان النبي صلى الله عليه وسلم قد أمر بإزالتها ، وشق غرورها ، وكسر دنانها ، ونهى عن تخليلها وإن كانت ليتامى . مع أنها اشترت لهم قبل التحريم ؛ ولهذا كان الصواب الذي هو المنصوص عن أحمد وابن المبارك وغيرهما : أنه ليس في الخمر شيء محترم ؛ لا خمر الخلال ولا غيرها ، وأنه من اتخذ خلافه أن يفسده قبل أن يتخمر : بأن يصب في العصير خلا ، وغير ذلك مما يمنع تخميره ؛ بل كان النبي صلى الله عليه وسلم « نهى عن الخليطين » لئلا يقوى أحدهما على صاحبه ، فيفضى إلى أن يشرب الخمر المسكر من لا يدرى . ونهى عن الاتباز في الأوعية التي يدب السكر فيها ولا يدرى مابها ؛ كالدياء ، والجتم ، والظرف المزفت ، والمنقور من الخشب . وأمر بالانتباز في السقاء الموكاء ، لأن السكر ينظر : إذا كان في الشراب انشق الظرف ؛ وإن كان في نسخ ذلك أو بمضه نزاع ليس هذا موضع ذكره . فالقصد سد الدرائع المفضية إلى ذلك بوجه من الوجوه .

وكذلك كان يشرب النبيذ ثلاثا ، وبعد الثلاث يسقيه ، أو يريقه . لأن  
الثلاث مظنة سكره ، بل كان أمر يقتل الشارب في الثالثة أو الرابعة . فهذا  
كله <sup>(١)</sup> [ سدا للذرية ] ؛ لأن النفوس لما كانت تشتهي ذلك ، وفي اقتنائها  
- ولو للتخليل - ما قد يفضى إلى شربها ، كما أن شرب قليلا يدعو إلى كثيرها  
فنهى عن ذلك .

فهذا « الميسر » المقرون « بالحر » إذا قدر أن علة تحريمه أكل المال  
بالباطل ، وما في ذلك من حصول الفسدة ، وترك المنفعة . ومن المعلوم أن هذه  
الملاعب تشتهى النفوس ، وإذا قويت الرغبة فيها أدخل فيها الموض ، كما  
جرت به العادة ، وكان من حكم الشارع أن ينهى عما يدعو إلى ذلك لو لم يكن  
فيه مصلحة راجحة ، وهذا بخلاف المنايا التي قد تنفع : مثل المسابقة .  
والمصارعة ، ونحو ذلك ، فإن تلك فيها منفعة راجحة لتقوية الأبدان فلم ينه  
عنها لأجل ذلك ، ولم تجر عادة النفوس بالإكساب بها . وهذا المعنى نبه عليه  
النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : « من لعب بالنردشير فكأنما صبغ يده في لحم  
خنزير ودمه » فإن الغامس يده في ذلك يدعو به إلى أكل الخنزير ، وذلك مقدمة  
أكله وسببه وداعيته ، فإذا حرم ذلك فكذلك اللعب الذي هو مقدمة أكل المال  
بالباطل وسببه وداعيته .

---

( ١ ) يماض بأحد الأصلين .

وهذا يتبين ما ذكر العلماء من أن المغالبات ثلاثة أنواع . فما كان معينا على  
 ما أمر الله به في قوله : ( وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ، ومن رباط الخيل )  
 جاز بجمل وبغير جمل . وما كان مفضيا إلى ما نهى الله عنه : كالنرد ، والشطرنج :  
 فمنهي عنه بجمل ، وبغير جمل . وما قد يكون فيه منفعة بلا مضرة واجبة :  
 كالسابقة ، والمصارعة : جاز بلا جمل .

« الوجه الثالث » أن يقال : قول القائل : إن الميسر إنما حرم لمجرد المقامرة  
 دعوى مجردة ، وظاهر القرآن والسنة والاعتبار يدل على فسادها . وذلك أن الله  
 تعالى قال : ( إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم المداوة والبغضاء في الخمر والميسر ،  
 ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة ) . فنهى على علة التحريم ، وهي ما في ذلك  
 من حصول المفسدة ، وزوال المصلحة الواجبة والمستحبة ، فإن وقوع المداوة  
 والبغضاء من أعظم الفساد . وصدود القلب عن ذكر الله وعن الصلاة اللذين كل  
 منهما إما واجب وإما مستحب من أعظم الفساد .

ومن المعلوم أن هذا يحصل في اللعب بالشطرنج والنرد ونحوهما ، وإن لم  
 يكن فيه عوض ، وهو في الشطرنج أقوى ؛ فإن أحدهم يستغرق قلبه وعقله  
 وفكره فيما فعل خصمه ، وفيما يريد أن يفعل هو ، وفي لوازم ذلك ، ولوازم  
 لوازمه ، حتى لا يحس بجوعه ولا عطشه ، ولا بمن يسلم عليه ، ولا بحال أهله ،  
 ولا بنسب ذلك من ضرورات نفسه وماله ، فضلا أن يذكر ربه أو الصلاة .

وهذا كما يحصل لشارب الخمر؛ بل كثير من الشراب يكون عقله أصحى من كثير من أهل الشطرنج والترز. واللاعب بها لا تنقضى نهمة منها الا بدست بعد دست، كما لا تنقضى نهمة شارب الخمر الا بقدح بقدح، وتبقى آثارها في النفس بعد انقضاءها أكثر من آثار شارب الخمر، حتى تعرض له في الصلاة، والمرض، وعند ركوب الدابة؛ بل وعند الموت، وأمثال ذلك من الأوقات التي يطلب فيها ذكره لربه وتوجهه اليه. تعرض له تعالىلها، وذكر الشاه، والرخ، والفرزان، ونحو ذلك. فصدها للقلب عن ذكر الله قد يكون أعظم من صد الخمر، وهي الى الشرب أقرب، كما قال أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه للاعبها: (ما هذه التماثيل التي اتم لها عاكفون) وقلب الرقعة! وكذلك العداوة والبغضاء بسبب غلبة أحد الشخصين للآخر، وما يدخل في ذلك من الظلم، والتكاذب، والخيانة التي هي من أقوى أسباب العداوة والبغضاء، وما يكاد لا عنها يسلم عن شيء من ذلك.

والفعل اذا اشتمل كثيرا على ذلك وكانت الطباع تقتضيه ولم يكن فيه مصلحة راجحة حرمة الشارع قطعا، فكيف اذا اشتمل على ذلك غالبا! وهذا أصل مستمر في أصول الشريعة، كما قد بسطنا في «قاعدة سد الذرائع» وغيرها، وينا ان كل فعل أفضى الى المحرم كثيرا: كان سببا للشر والفساد؛ فاذا لم يكن فيه مصلحة راجحة شرعية، وكانت مفسدته راجحة: نهي عنه؛ بل كل سبب يفضي الى الفساد نهي عنه، اذا لم يكن فيه مصلحة راجحة،



فكيف بما كثر افضاؤه الى الفساد؛ ولهذا نهي عن الخلوة بالأجنبية. وأما النظر فلما كانت الحاجة تدعو الى بعضه رخص منه فيها تدعو له الحاجة؛ لان الحاجة سبب الاباحة؛ كما أن الفساد والضرر سبب التحريم، فإذا اجتمع مرجع اعلاهما، كما رجح عند الضرر أكل الميتة؛ لان مفسدة الموت شر من مفسدة الاعتداء بالخبيث. « والنرد، والشطرنج » ونحوهما من المالبات فيها من المفساد ما لا يحصى، وليس فيها مصلحة معتبرة؛ فضلا عن مصلحة مقاومة. غايته ان يلهي (١) [ النفس ] ويريحها، كما يقصد شارب الخمر ذلك. وفي راحة النفس بالمباح التي لا يصد عن المصالح ولا يجلب المفساد غنية، والمؤمن قد أغناه الله بخلاله عن حرامه، وبفضله عن سواه (ومن تق الله يحمل له مخرجا، ويرزقه من حيث لا يحتسب). وفي سنن ابن ماجه وغيره، عن أبي ذر: أن هذه الآية لما نزلت قال النبي صلى الله عليه وسلم: « يا أباذر! لو أن الناس كلهم عملوا بهذه الآية لوسعتهم » وقد بين سبحانه في هذه الآية أن المتق يدفع عنه المضرة، وهو أن يحمل له مخرجا مما ضاق على الناس، ويجلب له المنفعة ويرزقه من حيث لا يحتسب) وكل ما يتغذى به الجلي مما تستريح به النفوس وتحتاج اليه في طيبها وانشراحها فهو من الرزق، والله تعالى يرزق ذلك لمن اتقاه بفعل المأمور وترك المحظور. ومن طلب ذلك بالنرد والشطرنج ونحوهما من الميسر: فهو بمنزلة من طلب ذلك بالخمر، وصاحب الخمر يطلب الراحة ولا يزيده الاتعاب وغما؛ وإن كانت تقيده

---

(١) يفاض بالاصل.

مقدارا من السرور : فما يعقبه من المضار ويفوته من المسار أضعاف ذلك ،  
كما جرب ذلك من جربه ، وهكذا سائر المحرمات .

وبما يبين أن « الميسر » لم يحرم لمجرد أكل المال بالباطل — وإن كان  
أكل المال بالباطل محرما ، ولو تجرد عن الميسر ، فكيف إذا كان في الميسر ؟ !  
— بل في الميسرة أخرى غير أكل المال بالباطل ، كما في الخمر : أن الله  
قرن بين الخمر والميسر ، وجعل العلة في تحريم هذا هي العلة في تحريم هذا ،  
ومعلوم أن الخمر لم تحرم لمجرد أكل المال بالباطل ، وإن كان أكل منها من  
أكل المال بالباطل : فكذلك الميسر .

يبين ذلك أن الناس أول ما سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن  
الخمر والميسر : أنزل الله تعالى : ( يسألونك عن الخمر والميسر ؟ قل : فيها إثم  
كبير ومنافع للناس ، واثمهما أكبر من نفعهما ) و « المنافع » التي كانت ، قيل  
هي المال . وقيل : هي اللذة . ومعلوم أن الخمر كان فيها كلا هذين ؛ فانهم كانوا  
ينتفعون بشمها والتجارة فيها ، كما كانوا ينتفعون باللذة التي في شربها ؛ ثم إنه  
صلى الله عليه وسلم لما حرم الخمر « لعن الخمر وعاصرها ، ومعتسرها ، وبائتها ،  
ومشتريها ، وحاملها ، والمحمولة اليه ، وساقها ، وشاربها ، وآكل ثمنها » .  
وكذلك « الميسر » كانت النفوس تنتفع بما تحصله به من المال ، وما يحصل  
به من لذة اللعب . ثم قال تعالى : ( واثمهما أكبر من نفعهما ) لأن الخسارة في

المقامرة أكثر ، والألم والمضرة في الملاعبة أكثر . ولعل المقصود الأول  
 لأكثر الناس بالميسر إنما هو الانشراح بالملاعبة والمغالبة ، وأن المقصود الأول  
 لأكثر الناس بالحرم إنما هو ما فيها من لذة الشرب ، وإنما حرم العوض فيها لأنه  
 أخذ مال بلا منفعة فيه ، فهو أكل مال بالباطل ، كما حرم ثمن الخمر ، والميتة ،  
 والخنزير ، والأصنام . فكيف تجعل المفسدة المالية هي حكمة النعي فقط ، وهي  
 تابعة ، وتترك المفسدة الأصلية التي هي فساد العقل والقلب ؟ !

والمال مادة البدن ، والبدن تابع القلب ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم :  
 « الإين في الجسد مضنة إذا صلحت صلح بها سائر الجسد ، وإذا فسدت فسدت بها  
 سائر الجسد ، الا وهي القلب » . والقلب هو محل ذكر الله تعالى وحقيقة  
 الصلاة . فاعظم الفساد في تحريم الخمر والميسر افساد القلب الذي هو ملك البدن :  
 أن يصد عما خلق له من ذكر الله والصلاة ، ويدخل فيما يفسد من التماذى  
 والتباغض . والصلاة حق الحق . والتحاب والموالة حق الخلق . وأين هذا  
 من أكل مال بالباطل ؟ ! ومعلوم أن مصلحة البدن مقدمة على مصلحة المال ،  
 ومصلحة القلب مقدمة على مصلحة البدن ؛ وإنما حرمة المال لأنه مادة البدن ؛  
 ولهذا قدم الفقهاء في كتبهم ربيع العبادات على ربيع المعاملات ، وبهما تم مصلحة  
 القلب والبدن . ثم ذكروا ربيع المناكحات ؛ لأن ذلك مصلحة الشخص .  
 وهذا مصلحة النوع الذي يبقى بالنكاح . ثم لما ذكروا المصالح ذكروا ما يدفع  
 المفاسد في ربيع الجنائيات .

وقد قال تعالى : ( وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون ) ، و « عبادة الله تتضمن معرفته ، ومحبته ، والخضوع له ؛ بل تتضمن كل ما يحبه ويرضاه . وأصل ذلك وأجله ما في القلوب : الايمان ، والمعرفة ، والمحبة لله ، والخشية له ، والانابة اليه ، والتوكل عليه والرضى بحكمه ، مما تضمنه الصلاة والذكر والدعاء وقراءة القرآن ، وكل ذلك داخل في معنى ذكر الله والصلاة ، وإنما الصلاة وذكر الله من باب عطف الخاص على العام ، كقوله تعالى : ( وملائكته ، وجبريل وميكال ) وقوله تعالى : ( وإذ اخذنا من النبيين ميثاقهم ، ومنك ومن نوح ) كما قال تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسموا إلى ذكر الله وذروا البيع ) فجعل السمي الى الصلاة سمياً الى ذكر الله .

ولما كانت الصلاة متضمنة لذكر الله تعالى الذي هو مطلوب لذاته ، والنهي عن الشر الذي هو مطلوب لنيره : قال تعالى : ( إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر ، ولذكر الله أكبر ) أى ذكر الله الذي في الصلاة أكبر من كونها تنهى عن الفحشاء والمنكر ؛ وليس المراد أن ذكر الله خارج الصلاة أفضل من الصلاة وما فيها من ذكر الله ؛ فان هذا خلاف الاجماع . ولما كان ذكر الله هو مقصود الصلاة قال أبو البرداء : مادمت تذكر الله فانت في صلاة ، ولو كنت في السوق . ولما كان ذكر الله

يتم هذا كله قالوا : إن مجالس الحلال والحرام ونحو ذلك مما فيه ذكر أمر الله ونهيه ووعدته ووعيده ونحو ذلك هي من مجالس الذكر .

والمقصود هنا : أن يعرف « مراتب المصالح والمفاسد » وما يحبه الله ورسوله وما لا يبيغضه مما أمر الله به ورسوله : كان لما يتضمنه من تحصيل المصالح التي يحبها ويرضاها ، ودفع المفاسد التي يبيغضها ويسخطها ؛ وما يبيغضه الله كان يتضمنه ما يبيغضه ويسخطه ، ومنعه مما يحبه ويرضاه .

وكثير من الناس يقصر نظره عن معرفة ما يحبه الله ورسوله من مصالح القلوب والنفوس ومفاسدها ، وما ينفعا من حقائق الايمان ، وما يضرها من من النغلة والشهوة ، كما قال تعالى : ( ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا واتبع هواه وكان أمره فرطا ) وقال تعالى : فأعرض عن تولى عن ذكرنا ولم يرد الا الحياة الدنيا ؛ ذلك مبينهم من العلم ) فتجد كثيرا من هؤلاء في كثير من الأحكام لا يرى من المصالح والمفاسد الا ما عاد لمصلحة المال والبدن . وغاية كثير منهم اذا تمدى ذلك ان ينظر الى « سياسة النفس ، وتهذيب الأخلاق » بميلهم من العلم ، كما يذكر مثل ذلك المتفلسفة والقرامطة مثل أصحاب « رسائل اخوان الصفا » وأمثالهم ؛ فانهم يتكلمون في سياسة النفس وتهذيب الأخلاق بميلهم من علم الفلسفة ، وما ضمو اليه مما ظنوه من الشريعة ، وهم في غاية ما ينتهون اليه دون اليهود والنصارى بكثير ، كما بسط في غير هذا الموضع .

وقوم من الخائفين في « أصول الفقه » وتلليل الأحكام الشرعية بالأوصاف المناسبة إذا تكلموا في المناسبة ، وأن ترتيب الشارع للأحكام على الأوصاف المناسبة يتضمن تحصيل مصالح العباد ودفع مضارهم ، ورأوا أن المصلحة « نوحان » أخروية ، ودنيوية : جعلوا الأخروية مافى سياسة النفس وتهذيب الأخلاق من الحكم ؛ وجعلوا الدنيوية ما تضمن حفظ الدماء والأموال والفروج والعقول والدين الظاهر ، وأعرضوا عما في العبادات الباطنة والظاهرة من أنواع المعارف بالله تعالى وملائكته وكتبه ورسله ، وأحوال القلوب وأعمالها : كمحبة الله ، وخشيته ، وإخلاص الدين له ، والتوكل عليه ، والرجاء لرحمته ، ودعائه ، وغير ذلك من أنواع المصالح في الدنيا والآخرة . وكذلك فيما شرعه الشارع من الوفاء بالعهود . وصلة الأرحام ؛ وحقوق المالك ، والجيران ، وحقوق المسلمين بعضهم على بعض ، وغير ذلك من أنواع ما أمر به ونهى عنه ، حفظاً للأحوال السنية ، وتهذيب الأخلاق . ويتبين أن هذا جزء من أجزاء ما جاءت به الشريعة من المصالح .

فكذا من جعل تحريم الخمر والميسر لمجرد أكل المال بالباطل ؛ والنفع الذي كان فيها بمجرد أخذ المال . يشبه هذا (١) أن هذه المغالبات تصد عن ذكر الله وعن الصلاة من جهة كونها عملاً ؛ لا من جهة أخذ المال ؛ فانها لا تصد عن ذكر الله وعن الصلاة إلا كما يصدر أنواع أخذ المال ؛ ومعلوم أن الأموال التي يكتسب بها المال لا ينهى عنها مطلقاً ؛ لكونها تصد عن ذكر الله وعن

---

(١) يابض بالأصليين

الصلاة؛ بل ينهى منها عما يصد عن الواجب، كما قال تعالى: (يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إذا ذكر الله؛ وذروا البيع) وقال تعالى: (فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض: وابتغوا من فضل الله) وقال تعالى: (يا أيها الذين آمنوا لا تلهكم أموالكم ولا أولادكم عن ذكر الله) وقال تعالى: (لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله). واقام الصلاة؛ وابتغاء الزكاة) فما كان ملها وشاغلا عما أمر الله تعالى به من ذكره والصلاة له فهو منهي عنه؛ وان لم يكن جنسه محرما كالبيع؛ والعمل في التجارة، وغير ذلك.

فلو كان اللعب بالشطرنج والنرد ونحوهما في جنسه مباحا؛ وانما حرم إذا اشتمل على اكل المال بالباطل: كان تحريمه من جنس تحريم ما نهى عنه من المبيعات والمؤجرات المشتمة على اكل المال بالباطل، كبيعو الفرر. فإن هذه لا يعلل النهي عنها بانها تصد عما يجب من ذكر الله وعن الصلاة، فان البيع الصحيح منه ما كان يصد؛ وأن المعاملات الفاسدة: لا يعلل تحريمها بانها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة، فيمكن أن يقال تلك المعاملات الصحيحة ينهى منها عما يصد عن الواجب فتبين أن تحريم البسر ليس لكونه من المعاملات الفاسدة، وأن نفس العمل به منهي عنه لأجل هذه الفسدة، كما حرم شرب الخمر. وهذا بين لمن تدبره.

الا ترى أنه لما حرم الربا لما فيه من الظلم وأكل المال بالباطل قرن بذلك ذكر البيع الذي هو عدل، وقدم عليه ذكر الصدقة التي هي احسان. فذكر في آخر سورة البقرة حكم الأموال: المحسن، والمادل، والظالم:

ذكر الصدقة ، والبيع ، والربا . والظلم في الربا ، وأكل المال بالباطل به  
أبين منه في الميسر ؛ فإن « المرائي » يأخذ فضلا محققا من المحتاج ؛ ولهذا عاقبه  
الله بنقيض قصده ، فقال : ( يحق الله الربا ويرى الصدقات ) وأما « المقامر »  
فانه قد يفتن فيظلم ، فقد يكون المظلوم هو الفنى ، وقد يكون هو الفقير ،  
وظلم الفقير المحتاج أشد من ظلم الفنى . وظلم يتبين فيه الظالم القادر أعظم من  
ظلم لا يتبين فيه الظالم ؛ فإن ظلم القادر الفنى للعاجز الضعيف أقبح من ظلم  
قادرين غنيين لا يدري أيهما هو الذى يظلم . فالربا في ظلم الأموال أعظم من  
القمار ، ومع هذا فتأخر تحريمه ، وكان آخر ما حرم الله تعالى في القرآن ،  
فلو لم يكن في الميسر الا مجرد القمار لكان أخف من الربا ، لتأخر تحريمه . وقد  
أباح الشارع أنواعا من النحر للحاجة . كما أباح اشتراط تمر النخل بعقد التأخير  
تبعا للأصل ، وجوز بيع المجازفة وغير ذلك . وأما الربا فلم يبيح منه ؛ ولكن  
أباح العدول عن التقدير بالكيل الى التقدير بالحرص عند الحاجة ، كما أباح  
التيمم عند عدم الماء للحاجة ؛ إذ الخرص تقدير بظن ، والكيل تقدير بعلم .  
والعدول عن العلم إلى الظن عند الحاجة جائز . فتبين أن الربا أعظم من القمار  
الذى ليس فيه الا مجرد أكل المال بالباطل ؛ لكن الميسر تطلب به الملاعبة والمناوبة  
نهي عنه الانسان [ لفساد عقله ] مع فساد ماله . مثل ما فيه من الصدود عن  
ذكر الله وعن الصلاة . وكل من الحمر والميسر فيه إيقاع العداوة والبغضاء ،  
وفيه الصد عن ذكر الله ، وعن الصلاة : أعظم من الربا وغيره من  
المعاملات الفاسدة .



فتبين أن « الميسر » اشتمل على « مفسدين » : مفسدة في المال . وهى  
أكله بالباطل . ومفسدة في العمل ، وهى ما فيه من مفسدة المال وفساد القلب  
والمقل وفساد ذات البين وكل من المفسدين مستقلة بالنهي ، فينهى عن  
أكل المال بالباطل مطلقا ولو كان بنير ميسر كالربا ، وينهى عما يصد عن  
ذكر الله وعن الصلاة ويوقع العداوة والبغضاء ولو كان بنير أكل مال .  
فاذا اجتمعا عظم التحريم : فيكون الميسر المشتل عليهما أعظم من الربا .  
ولهذا حرم ذلك قبل تحريم الربا ، ومعلوم أن الله تعالى لما حرم الخمر حرمها ولو  
كان الشارب يتداوى بها ، كما ثبت ذلك في الحديث الصحيح . وحرم بيعها  
لأهل الكتاب وغيرهم ، وإن كان أكل ثمنها لا يصد عن ذكر الله وعن  
الصلاة ، ولا يوقع العداوة والبغضاء ؛ لأن الله تعالى إذا حرم على قوم أكل  
شئ حرم عليهم ثمنه ، كل ذلك مبانة في الاجتناب . فهكذا الميسر منهي  
عن هذا وعن هذا .

والمعين على الميسر كالمعين على الخمر ؛ فان ذلك من التعاون على الإثم  
والمعصية . وكما أن الخمر تحرم الاعانة عليها ببيع أو عصر أو سقي أو غير  
ذلك : فكذلك الاعانة على الميسر : كبائع آلاته ، والمؤجر لها ،  
والمذنب الذي يبين أحدهما : بل مجرد الحضور عند أهل الميسر كالحضور  
عند أهل شرب الخمر ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم . « من كان يؤمن بالله  
واليوم الآخر فلا يجلس على مائدة يشرب عليها الخمر » وقد رفع إلى عمر بن

عبد العزيز رضى الله عنه قوم يشربون الخمر فأمر بضربهم ، فقيل له : أن فيهم صاعاً . فقال ابتؤا به ! ثم قال : أما سمعت قوله تعالى : ( وقد نزل عليكم فى الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهنأ بها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا فى حديث غيره ، انكم إذا مثلهم ) فاستدل عمر بالآية ؛ لأن الله تعالى جعل حاضر المنكر مثل فاعله ؛ بل إذا كان من دعا الى دعوة العرس لا تجاب دعوته اذا اشتملت على منكر حتى يدعه مع أن إجابة الدعوة حق ؛ فكيف بشهود المنكر من غير حق يقتضى ذلك .

فان قيل : إذا كان هذا من الميسر ، فكيف استجازه طائفة من السلف ؟ قيل له : المستجيز للشر نج من السلف بلا عوض كالمتجيز للنرد بلا عوض من السلف ، وكلاهما مأثور عن بعض السلف ؛ بل فى الشر نج قد تبين عذر بعضهم ، كما كان الشعبي يلعب به لما طلبه الحجاج لتولية القضاء . رأى أن يلعب به ليفسق نفسه ، ولا يتولى القضاء للحجاج ، ورأى أن يحتمل مثل هذا ليدفع عن نفسه امانة مثل الحجاج على مظالم المسامين . وكان هذا أعظم محذوراً عنده ؛ ولم يمكنه الاعتذار إلا بمثل ذلك .

ثم يقال : من المعلوم أن الذين استحلوا النيبذ المتنازع فيه من السلف والذين استحلوا الدرهم بالدرهمين من السلف أكثر وأجل قدراً من هؤلاء ؛ فان ابن عباس ومعاوية وغيرهما رخصوا فى الدرهم بالدرهمين ، وكانوا يتأولون أن الربا لا يحرم إلا فى النساء ؛ لا فى اليد باليد . وكذلك من ظن أن الخمر

ليست إلا المسكر من عصير العنب : فهو لاء فهموا من الحجر نوعا منه دون نوع ، وظنوا أن التحريم مخصوص به . وشمول المبسر لأنواعه كشمول الحجر والربا لأنواعها .

وليس لأحد أن يتبع زلات العلماء ، كما ليس له أن يتكلم في أهل العلم والايان إلا بما علمه أهل ؛ فإن الله تعالى عفا للمؤمنين عما أخطوا كما قال تعالى : ( ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو أخطأنا ) قال الله : قد فعلت . وأمرنا أن نتبع ما أنزل إلينا من ربنا ولا تتبع من دونه أولياء ، وأمرنا أن لانطيع مخلوقا في معصية الخالق ، ونستغفر لآخواننا الذين سبقونا بالايمان . فنقول : ( ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ) الآية . وهذا أمر واجب على المسلمين في كل ما كان يشبه هذا من الأمور . ونعظم أمر تعالى بالطاعة لله ورسوله ؛ ونرعى حقوق المسلمين ؛ لاسيما أهل العلم منهم ، كما أمر الله ورسوله . ومن عدل عن هذه الطريق فقد عدل عن اتباع الحجة إلى اتباع الهوى في التقليد ، وأذى المؤمنين والمؤمنات بغير ما أكتسبوا : فهو من الظالمين . ومن عظم حرمت الله وأحسن الى عباد الله كان من أولياء الله المتقين . والله سبحانه أعلم .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن رجلين اختلفا في «الشرطي» فقال أحدهما : هي حرام . وقال الآخر : هي ترد عن النية ، وعن النظر إلى الناس ، مع إنها حلال : فأيهما المصيب ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . أما إذا كان بموضع ، أو يتضمن ترك واجب : مثل تأخير الصلاة عن وقتها ، أو تضييع واجباتها ، أو ترك ما يجب من مصالح العيال ، وغير ذلك مما أوجب على المسلمين ؛ فإنه حرام بإجماع المسلمين . وكذلك إذا تضمن كذبا ، أو ظلما ، وغير ذلك من المحرمات ؛ فإنه حرام بالإجماع . وإذا خلا عن ذلك فجمهور العلماء : كاللغويين وأصحابه ، وأبي حنيفة وأصحابه ، وأحمد بن حنبل وأصحابه ، وكثير من أصحاب الشافعي : أنه حرام . وقال هؤلاء : إن الشافعي لم يقطع بأنه حلال ؛ بل كرهه . وقيل : إنه قال : لم يثبتني إلى تحريره . والبيهقي أعلم أصحاب الشافعي بالحديث وأنصرهم للشافعي . ذكر إجماع الصحابة على المنع منه : عن علي بن أبي طالب ، وأبي سعيد ، وابن عمر ، وابن عباس ، وأبي موسى ، وعائشة — رضي الله عنهم — ولم يحك عن الصحابة في ذلك نزاعا . ومن نقل عن أحد من الصحابة أنه رخص فيه فهو غلط .

والبيهقي وغيره من أهل الحديث أعلم بأقوال الصحابة ممن ينقل أقوالا بلا إسناد ، قال البيهقي : جعل الشافعي اللعب بالشرطي من المسائل المختلف فيها .

في انه لا يوجب رد الشهادة ، فأما كراهيته اللعب بها فقد صرح بها فيما قدمنا ذكره ، وهو الأشبه والأولى بمذهبه . فالذين كرهوا أكثر ، ومعه من يحتاج بقوله . وروى بإسناده عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه كان يقول : الشطرنج مبسر المعجم . وروى بإسناده عن علي : انه مر يقوم يلعبون بالشطرنج ، وقال : ( ما هذه التماثيل التي أتم لها ما كفون ) ؟ لأن عيس أحدكم جرأ حتى يطفأ خير له من أن يمساها . وعن علي رضي الله عنه أنه مر بمجلس من مجالس تيم الله وهم يلعبون بالشطرنج فقال : أما والله لنير هذا خلقتهم ! أما والله لولا أن يكون سنة لضربت بها وجوهكم ! وعن مالك قال : بلغنا أن ابن عباس ولي مال يتيم فأحرقها . وعن ابن عمر أنه سئل عن الشطرنج فقال : هو شر من النرد . وعن أبي موسى الأشعري قال : لا يلعب بالشطرنج إلا خاطيء . وعن عائشة : أنها كانت تكره الكيل ، وإن لم يقامر عليها . وأبو سعيد الخدري كان يكره اللعب بها . فهذه أقوال الصحابة رضي الله عنهم ولم يثبت عن صحابي خلاف ذلك . ثم روى البيهقي أيضاً عن أبي جعفر محمد بن علي المدروف بالباقر أنه سئل عن الشطرنج فقال : دعونا من هذه المجوسية .

قال البيهقي : ووينافي كراهية اللعب بها . عن يزيد بن أبي حبيب ، ومحمد ابن سيرين ، وإبراهيم ، ومالك بن أنس .

قلت : « والكراهية » في كلام السلف كثيراً وغالباً يراد بها التحريم ، وقد صرح هؤلاء بأنها كراهة تحریم ؛ بل صرحوا بأنها شر من النرد ، والنرد حرام ؛ وإن لم يكن فيها عوض .

وروى بإسناده عن جامع بن وهب ، عن أبي سلمة ، قال : قلت للقاسم بن محمد : ما « الميسر » ؟ قال : كل ما ألهى عن ذكر الله وعن الصلاة : فهو ميسر . قال يحيى بن أيوب : حدثني عبد الله بن عمر . أنه سمع عمر بن عبد الله يقول : قلت للقاسم بن محمد : هذا النرد ميسر . أرايت الشطرنج ميسر هي ؟ قال القاسم : كل ما ألهى عن ذكر الله وعن الصلاة فهو ميسر . وقال ابن وهب : حدثني يحيى بن أيوب ، حدثنا أبو قيس ، عن عقبة بن عامر ، قال : لأن أعبد صنما يعبد في الجاهلية أحب إلى من أن ألعب بهذا الميسر . قال القيسى : وهى عيادات كان يلعب بها في الأرض . وإسناده عن فضالة بن عبيد ، قال : ما أبالي ألعبت بالكيل ، أو توصأت بدم خنزير ثم قمت إلى الصلاة . وما ذكر عن علي بن أبي طالب : أنهم يقوم يلعبون بالشطرنج ، فقال : ( ماهذه التماثيل التي أتم لها عاكفون ) ؟ ثابت عنه ، يشبههم بعباد الأصنام ، وذلك كقبوله : ( يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون . إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ، ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم متبهون ) . و « الميسر » يدخل فيه « النردشير » ونحوه ، وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من لعب بالنردشير فقد صبغ يده في لحم خنزير ودمه » وفي السنن أنه قال : « من لعب بالنردشير فقد عصى الله ورسوله » .

ومذهب الأئمة الأربعة أن اللعب بالنرد حرام ، وإن لم يكن بموضع . وقد قال ابن عمر ومالك بن أنس وغيرهما : إن الشطرنج حرام من النرد ، وقال أبو حنيفة

وأحمد بن حنبل والشافعي وغيرهم : الرد شريح من الشطرنج . وكلا القولين صحيح باعتبار ؛ فإن الرد إذا كان بموض ، والشطرنج بنير عوض : فالرد شر منه ، وهو حرام حينئذ بالاجماع . وأما إن كان كلاهما بموض أو كلاهما بلا عوض فالشطرنج شر من الرد ؛ لأن الشطرنج يشغل القاب ويصد عن ذكر الله وعن الصلاة أكثر من الرد .

ولهذا قيل : الشطرنج مبني على مذهب القدر ، والرد مبني على مذهب الجبر . فإن صاحب الرد يومي ومحسب بعد ذلك ، وأما صاحب الشطرنج فإنه يقدر ويفكر ومحسب حساب التقلات قبل النقل ؛ فإفساد الشطرنج للقلب أعظم من إفساد الرد ؛ ولكن كان معروفًا عند العرب ، والشطرنج لم يعرف إلا بعد أن فتحت البلاد ؛ فإن أصله من الهند ، وانتقل منهم إلى الفرس ؛ فلهذا جاء ذكر الرد في الحديث ؛ وإلا فالشطرنج شر منه إذا استويا في الموض ، أو عدمه . وقد بسط جواب السؤال في موضع آخر . والله أعلم .

## وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن رجل لعب بالشطرنج ، وقال : هو خير من الرد : فهل هذا صحيح ؟ وهل اللعب بالشطرنج بموض أو غير عوض حرام ؟ وما قول العلماء فيه ؟

فأجاب : الحديث . اللعب بالشطرنج حرام عند جماهير علماء الأمة وأئمتها كالنزد . وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من لعب بالنرد

فكانما صبيغ يده في لحم خنزير ودمه » وقال : « من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله » وثبت عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه : أنه مر بقوم يلعبون بالشطرنج ، فقال : ( باهذه التماثيل التي اتم لها ما كفون ) ؟ وروى أنه قلب الرقعة عليهم .

وقالت طائفة من السلف : الشطرنج من الميسر ، وهو كما قالوا ؛ فإن الله حرم الميسر ، وقد أجمع العلماء على أن اللعب بالنرد والشطرنج حرام ، إذا كان بعوض ، وهو من القمار والميسر الذي حرمه الله . والنرد حرام عند الأئمة الأربعة ، سواء كان بعوض أو غير عوض ؛ ولكن بمض أصحاب الشافعي جوزه بغير عوض ؛ لاعتقاده أنه لا يكون حينئذ من الميسر . وأما الشافعي وجهور أصحابه وأحمد وأبو حنيفة وسائر الأئمة فيحرمون ذلك بعوض وبغير عوض ؛ وكذلك الشطرنج صرح هؤلاء الأئمة بتحريمها : مالك ؛ وأبو حنيفة ، وأحمد ، وغيرهم .

وتنازعوا أيها أشد ؟ فقال مالك وغيره : الشطرنج شر من النرد . وقال أحمد وغيره : الشطرنج أخف من النرد ؛ ولهذا توقف الشافعي في النرد إذا خلا عن المحرمات ؛ إذ سبب الشبهة في ذلك أن أكثر من يلعب فيها بعوض بخلاف الشطرنج فإنها تلعب بغير عوض غالبا . وأيضا فظن بعضهم أن اللعب بالشطرنج يمين على القتال ؛ لما فيها من صف الطائفتين .

و « التحقيق » ان النرد والشطرنج اذا لعب بهما بعوض فالشطرنج شر منها ؛ لأن الشطرنج حينئذ حرام باجماع المسلمين ، وكذلك يحرم



بالاجماع اذا اشتملت على محرم : من كذب ، وعين فلجرة ، أو ظلم ، أو جناية أو حديث غير واجب ، ونحوها ، وهي حرام عند الجمهور وإن خلت عن هذه المحرمات ؛ فإنها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة ، وتوقع العداوة والبغضاء أعظم من النرد إذا كان بعوض . وإذا كانا بعوض فالشطرنج شر في الحالين . وأما إذا كان العوض من أحدهما ففيه من أكل المال بالباطل ما ليس في الآخر والله تعالى قرن اليسر بالحر والأضراب والأزلام ، لما فيها من الصد عن ذكر الله وعن الصلاة . وفيها إيقاع العداوة والبغضاء ؛ فإن الشطرنج إذا اشتكر منها تستر القلب وتصد عن ذلك أعظم من تستر الحر . وقد شبه أمير المؤمنين علي رضي الله عنه لأعبيها بعباد الأصنام حيث قال : ( ما هذه التماثيل التي أتم لها ما كفون ) ؟ كما شبه النبي صلى الله عليه وسلم شارب الخمر بعباد الوثن في الحديث الذي في المسند عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « شارب الخمر كعابد وثن » .

وأما ما يروى عن سعيد بن جبير من اللعب بها : فقد بين سبب ذلك : أن الحجاج طلبه للقضاء فلب بها ؛ ليكون ذلك قادحا فيه فلا يولى القضاء . وذلك انه رأى ولاية الحجاج أشد ضررا عليه في دينه من ذلك ، والأعمال بالنيات ، وقد يباح ما هو أعظم تحريما من ذلك لأجل الحاجة . وهذا يبين أن اللعب بالشطرنج كان عندهم من المنكرات ، كما نقل عن علي وابن عمر وغيرهما ؛ ولهذا قال أبو حنيفة وأحمد وغيرهما : إنه لا يسلم على لاعب الشطرنج ؛ لأنه مظهر للمصيبة ، وقال صاحب أبي حنيفة : يسلم عليه .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن معنى قوله صلى الله عليه وسلم : « من لعب بالنردشير فهو كمن غمس يده في لحم خنزير ودمه » ؟

فأجاب . الحمد لله . أما قوله : « من لعب بالنردشير فهو كمن غمس يده في لحم خنزير ودمه » فهو حديث صحيح رواه مسلم وغيره . واللعب بالنرد حرام وإن لم يكن بموضع عند جماهير العلماء ، وبالموضع حرام بالإجماع .

## وسئل رحمه الله

عن اللعب بالحمام ؟

فأجاب : اللعب بالحمام منهي عنه ، وفي السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه رأى رجلاً يتبع حمامة ، فقال : « شيطان يتبع شيطانة » . ومن لعب بالحمام فاشرف على حريم الناس ، أو رمام بالحجارة فوقعت على الجيران فانه يعزر على ذلك تعزيراً يردعه عن ذلك ، ويمنع من ذلك ، فان هذا فيه ظلم وعدوان على الجيران ؛ مع ما فيه من اللعب المنهي عنه . والله أعلم .

## باب العشرة

### وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن أقوام يباشرون « المردان » وقد يقع من أحدهم قبلة ومضاجعة للصبي ويدعون أنهم يصحبون الله ؛ ولا يعدون ذلك ذنباً ولا عاراً ؛ ويقولون : نحن نصحبهم بنير خنا ؛ ويعلم أبو الصبي بذلك وعمه وأخوه فلا ينكرون ؛ فاحكم الله تعالى في هؤلاء ؟ وماذا ينبني للمرء المسلم أن يعاملهم به والحالة هذه ؟

فأجاب : الحمد لله . الصبي الأمرد المليح بمنزلة المرأة الأجنبية في كثير من الأمور ، ولا يجوز تقبيله على وجه اللذة ؛ بل لا يقبله إلا من يؤمن عليه ؛ كالآب ؛ والاخوة . ولا يجوز النظر اليه على هذا الوجه باتفاق الناس ؛ بل يحرم عند جمهورهم النظر اليه عند خوف ذلك ؛ وإنما ينظر اليه حاجة بلاربة مثل معاملته ؛ والشهادة عليه ؛ ونحو ذلك كما ينظر إلى المرأة للحاجة .

وأما « مضاجعته » : فهذا الخش من أن يسأل عنه ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « مروه بالصلاة لسبع ؛ وأضربوه عليها لعشر ؛ وفرقوا

بينهم في المضاجع » إذا بلغوا عشر سنين ولم يحتلموا بعد ، فكيف بما هو فوق ذلك ، وإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد قال : « لا يخلو رجل بامرأة إلا كان تالعهما الشيطان » وقال : « إياكم والدخول على النساء . قالوا : يا رسول الله ! أفرأيت الحم ؟ قال الحم الموت » فإذا كانت الخلوة محرمة لما يخاف منها فكيف بالمضاجعة ؟ !

وأما قول القائل : انه يفعل ذلك لله . فهذا أكثره كذب ، وقد يكون لله مع هوى النفس ، كما يدعي من يدعي مثل ذلك في صحبة النساء الأجانب ؛ فيبقى كما قال تعالى في الحجر . ( فيهما اثم كبير ومنافع للناس ؛ واثمهما اكبر من نفعهما ) وقد روى الشعبي عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أن وفد عبد القيس لما قدموا على النبي صلى الله عليه وسلم وكان فيهم غلام ظاهر الوضاعة أجلسه خلف ظهره ؛ وقال : انما كانت خطيئة داود عليه السلام النظر » . هذا وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو مزوج بتسع نسوة ؛ والوفد قوم صالحون ، ولم تكن الفاحشة معروفة في العرب ؟ ! وقد روى عن المشائخ من التحذير عن صحبة « الأحداث » ما يطول وصفه .

وليس لأحد من الناس أن يفعل ما يفضي إلى هذه المفاصد المحرمة ، وإن ضم إلى ذلك مصلحة من تعليم أو تأديب ؛ فإن « المردان » يمكن تعليمهم وتأديبهم بدون هذه المفاصد التي فيها مضرة عليهم ، وعلى من يصحبهم ، وعلى المسامين ؛ بسوء الظن تارة ، وبالشبهة أخرى ؛ بل روي : أن رجلا كان يجلس

إليه المردان ، فنحنى عمر رضى الله عنه عن مجالسته . ولقي عمر بن الخطاب شابا  
 قطع شعره ؛ لميل بعض النساء إليه ؛ مع ما فى ذلك من إخراجهم من وطنه ؛  
 والتفريق بينه وبين أهله .

ومن أقر صبيا يتولاه : مثل ابنه ، وأخيه ، أو مملوكه ، أو يتيم عند من  
 يباشره على هذا الوجه : فهو ديوث ملمون ، « ولا يدخل الجنة ديوث » فإن  
 الفاحشة الباطنة ما يقوم عليها يئنة فى العادة ؛ وإنما تقوم على الظاهرة ، وهذه  
 العثرة القبيحة من الظاهرة ، وقد قال الله تعالى : ( ولا تقربوا الفواحش  
 ما ظهر منها وما بطن ) وقال تعالى : ( قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر  
 منها وما بطن ) . فلو ذكرنا ما حصل فى مثل هذا من الضرر والمفاسد ،  
 وما ذكروه العلماء : لطال . سواء كان الرجل تقيا أو فاجرا ؛ فإن التقي يبالغ  
 مرارة فى مجاهدة هواه وخلاف نفسه ؛ وكثيرا ما يغلبه شيطانه ونفسه ؛ بمنزلة  
 من يحمل حملا لا يطيقه فيعذبه أو يقتله ؛ والفاجر يكمل فجوره بذلك . والله أعلم

## وسئل رحمه الله

عن رجلين تراهنا فى عمل زجلين ، وكل منهما له عصبية ؟ وعلى من  
 تعصب لهما ؟ وفى ذكرهما التنزل فى المردان وغير ذلك وما أشبههما ؟ أفتونا  
 مأجورين .

فأجاب : الحمد لله . هؤلاء المتناكبون بهذه الأزجال ؛ وما كان من جنسها هم والمتصبون من الطرفين ؛ والمراهنه في ذلك وغير المراهنه ظالمون مبتدون آثمون ، مستحقون العقوبة البليغة الشرعية التي تردهم وأمثالهم من سفهاء النواة العصاة الفاسقين عن مثل هذه الأقوال والأعمال ، التي لا تنفع في دين ولا دنيا ؛ بل تضر أصحابها في دينهم ودنياهم . وعلى « ولاء الأمور ، وجميع المسلمين » الانكار على هؤلاء وأعوانهم ؛ حتى ينتهوا عن هذه المنكرات ويراجعوا طاعة الله ورسوله ، وملازمة الصراط المستقيم الذي يجب على المسلمين ملازمته ؛ فان هذه المناكبات مشتملات على منكرات محررات ، وغير محررات بل مكروهات . ومن المحرمات التي فيها تحريمه ثابت بالاجماع وبالنصوص الشرعية ؛ وذلك من وجوه .

« أحدها » المراهنه على ذلك باجماع المسلمين ؛ وكذلك لو كان المال مبدولا من أحدهما ؛ أو من غيرها ؛ لم يحز ؛ لا على قول من يقول : لا سبق إلا في خف أو حافر ؛ أو نصل . ولا على قول من يقول : السابق في غير هذه الثلاثة . أما على القول الأول فظاهر ، وفي ذلك الحديث المعروف في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا سبق إلا خف أو حافر أو نصل » . وهذه الثلاثة من أعمال الجهاد في سبيل الله ، فاخراج السابق فيها من انواع اتفاق المال في سبيل الله ؛ بخلاف غيرها من المباحات : كالمصارعة ، والمسابقة بالاقدام ؛ فان هذه الأعمال ليست من الجهاد ؛ فلماذا رخص فيها من غير سبق ؛ فان النبي صلى الله

عليه وسلم صارع ابن عبد يزيد ؛ وسابق عائشة رضى الله عنها ؛ واذن في السباق  
لسلمة بن الأكوع . وأما على القول الثانى فلا بد أن تكون المغالبة في عمل  
مباح ؛ وهذه ليست كذلك . وذلك يظهر « بالوجه الثانى » :

وهو أن هذه الأقوال فيها من وصف المردان وعشقمهم ، ومقدمات الفجور بهم  
ما يقتضى ترغيب النفوس في ذلك ؛ وتهيج ذلك في القلوب . وكل ما فيه إمامنة  
على الفاحشة والترغيب فيها : فهو حرام ؛ وتحريم هذا أعظم من تحريم  
الندب والنياحة ، وذلك يثير الحزن ؛ وهذا يثير الفسق . والحزن قد يرخص  
فيه ؛ وأما الفسق فلا يرخص في شيء منه . وهذا من جنس « القيادة » . وقد  
ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا تمتع المرأة  
للرأة لزوجها حتى كأنه ينظر إليها » فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن وصف  
الرأة ؛ لئلا تمثل في نفسه صورتها ، فكيف بمن يصف المردان بهذه  
الصفات ، ويرغب في الفواحش بمثل هذه الأقوال المنكرات : التى تخرج  
القلب السليم ؛ وتمعنى القلب السقيم ؛ وتسوق الانسان إلى العذاب الاليم !!  
وقد أمر عمر رضى الله عنه بضرب نائحة : فضربت حتى بدا شعرها ؛ فقيل  
له : يا أمير المؤمنين ! إنه قد بدا شعرها ؟ فقال : لا خرمه لها ؛ إن غابت أمر  
بالجزع وقد نهى الله عنه ، وتنهى عن الصبر وقد أمر الله به ؛ وتفتن الحى  
وتؤذي الميت ؛ وتبيع عبرتها ، وتبكي شجوة غيرها ؛ إنها لا تبكي على  
ميتكم ، وإنما تبكي على أخذ دراهمكم . وبلغ عمر أن شابا يقال له : « نصر

ابن حجاج « تفنت به امرأة فأخذ شعره ، ثم رآه جليلا ففاه إلى البصرة ، وقال : لا يكون عندي من تنفى به النساء . فكيف لو رأى صر من ينفى بمثل هذه الأقوال الموزونة في المردان ، مع كثرة الفجور ؛ وظهور الفواحش ، وقلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ؟ ! فان هؤلاء من المضادين لله ورسوله ولدينه . ويدعون إلى ما نهى الله عنه ؛ ويصدون عما أمر الله به ، ويصدون عن سبيل الله ؛ وينفونها عوجا .

« الوجه الثالث » ان هذا الكلام الموزون كلام فاسد مفرداً أو مركباً لأنهم غير وافي به كلام العرب ، وبدلوه ؛ بقولهم : ماعو وبدوا وعدوا . وأمثال ذلك مما تحجه القلوب والأسماع ، وتنفّر عنه العقول والطباع .

وأما « مركباته » فانه ليس من أوزان العرب ؛ ولا هو من جنس الشعر ولا من أبجره الستة عشر ، ولا من جنس الأسجاع والرسائل والخطب .

ومعلوم أن « تعلم العربية ؛ وتعليم العربية » فرض على الكفاية ؛ وكان السلف يؤدبون أولادهم على اللحن . فنحن مأمورون أمرايجاب أو أمراستحباب أن نحفظ القانون العربي ؛ ونصلح الألسن المائلة عنه ، فيحفظ لنا طريقة فهم الكتاب والسنة ، والاعتداء بالعرب في خطابها . فلو ترك الناس على لحنهم كان نقصا وعيبا ؛ فكيف إذا جاء قوم إلى الألسنة العربية المستقيمة ، والأوزان القويمة ؛ فأفسدوها بمثل هذه المفردات والأوزان المفسدة للسان ، الناقلة عن العربية العرياء إلى أنواع الهذيان ؛ الذي لا يهذى به الاقوم من الأعاجم الطباطم الصبيان !!؟



« الوجه الرابع » ان المغالبة بمثل هذا توقع العداوة والبغضاء وتصدّم عن ذكر الله وعن الصلاة ، وهذا من جنس النقيض بين الديوك ، والنطاح بين الكباش ؛ ومن جنس مغالبات العامة التي تضرم ولا تنفهم ، والله سبحانه حرم الخمر والميسر . والميسر هو القمار ؛ لانه يصد عن ذكر الله وعن الصلاة ويوقع العداوة والبغضاء . و « الميسر المحرم » ليس من شرطه أن يكون فيه عوض ، بل اللعب بالنرد حرام باتفاق العلماء وان لم يكن فيه عوض ، وان كان فيه خلاف شاذ لا يلتفت اليه . وقد قال صلى الله عليه وسلم : « من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله » لأن النرد يصد عن ذكر الله وعن الصلاة ويوقع العداوة والبغضاء ؛ وهذه المغالبات تصدم عن ذكر الله وعن الصلاة ؛ وتوقع بينهم العداوة والبغضاء : أعظم من النرد ، فاذا كان أكثر الأئمة قد حرم الشطرنج ، وجعله مالك أعظم من النرد ، مع أن اللاعبين بالنرد ، والشطرنج وان كانوا فاسقا : فهم أمثل من هؤلاء . وهذا بين .

« الوجه الخامس » وهو أن غالب هؤلاء : إما زنديق منافق ؛ واما فاجر فاسق ، ولا يكاد يوجد فيهم مؤمن بر ؛ بل وجد حاذقهم منسلخا من دين الاسلام ، مضيعا للصلوات ، متبعا للشهوات ؛ لا يؤمن بالله ولا باليوم الآخر ؛ ولا يحرم ما حرم الله ورسوله ، ولا يدين دين المسلمين . وان كان مسلما كان فاسقا مرتكباً للمحرمات ؛ تاركا للواجبات . وان كان الناب عليهم ، إما النفاق ، واما الفسق : كان حكم الله في الزنديق قتله من غير استئابة ، وحكمه في الفاسق اقامة الحد عليه : إما بالقتل ، أو بغيره والمخاطط

لهم والمعاشر إذا ادعى سلامته من ذلك لم يقبل ؛ فإنه إما أن يفعل معهم المحرمات ، ويترك الواجبات ، وإما أن يقرم على المنكرات ، فلا يأمرهم بمعروف ، ولا ينههم عن منكر . وعلى كل حال فهو مستحق للعقوبة ، وقد رفع إلى عمر بن عبد العزيز أقوام يشربون الخمر فأمر بجلدهم الحد ، فقيل : إن فيهم صائغا ؟ فقال : إبدوا بالصائم فأجلوه : ألم يسمع إلى قوله تعالى : ( وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستنهزأ بها فلا تقبلوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره ) ١٠١٩ . وقوله تعالى : ( وإما ينسبك الشيطان فلا تقدم بعد الذكري مع القوم الظالمين . وعلى الذين يتقون من حسابهم من شيء ؛ ولكن ذكري لهم يتقون ) فنهى سبحانه عن القعود مع الظالمين ؛ فكيف بمعاشرتهم ؟ أم كيف بمخادتهم ؟

وهؤلاء قوم تركوا المقامرة بالأيدي ، وعجزوا عنها : ففتحو القمار بالأسنة ، والقمار بالأسنة أفسد للعقل والدين من القمار بالأيدي . والواجب على المسلمين المبالغة في عقوبة هؤلاء ، ومجرم ، واستتابتهم ؛ بل لو فرض أن الرجل ذم هذه الأزجال المريية من غير مبالغة لنهي عن ذلك ؛ بل لو نظمها في غير الغزل . فأنهم تارة ينظمونها بالكفر بالله وبكتابه ورسوله ، كما نظمها « أبو الحسن التستري » في « وحدة الوجود » وأن الخالق هو المخلوق . وتارة ينظمونها في الفسق : كنظم هؤلاء النواة ، والسفهاء الفساق . ولو قدر أن ناظما نظم هذه الأزجال في مكان حانوت : نهى ؛ فإنها تفسد اللسان العربي ، وتنقله إلى العجة المنكرة .

وما زال السلف يكرهون تغيير شعائر العرب حتى في المعاملات ، وهو « التكلم بغير العربية » الحاجة ، كما نص على ذلك مالك والشافعي وأحمد ؛ بل قال مالك : من تكلم في مسجدنا بغير العربية أخرج منه . مع أن سائر الألسن يجوز النطق بها لأصحابها ؛ ولكن سوغوها للحاجة ، وكرهوها لنير الحاجة ، ولحفظ شعائر الاسلام ؛ فان الله أنزل كتابه باللسان العربي ، وبعث به نبيه العربي ، وجعل الأمة العربية خير الأمم . فصار حفظ شعارهم من تمام حفظ الاسلام ، فكيف بمن تقدم على الكلام العربي — مفردة ومنظومه — فينيره ويبدله ، ويخرجه عن قانونه ويكلف الالتقال عنه ؟ ! ! انما هذا نظير ما يفعله بعض أهل الضلال من الشيوخ الجهال ، حيث يصمدون الى الرجل العاقل فيولحونه ، ويحثونه ؛ فانهم صادوا الرسول إذ بعث بإصلاح العقول والاديان . وتكميل نوع الإنسان وحرم ما يغير العقل من جميع الألوان . فإذا جاء هؤلاء الى صحيح العقل فأفسدوا عقله وفهمه ، وقد صادوا الله وراغموا حكمه . والذين يدلون اللسان العربي وفسدونه ، لهم من هذا الذم والعقاب بقدر ما يفتحونه ؛ فإن صلاح العقل واللسان ، مما يؤمر به الانسان . وسين ذلك على تمام الايمان ، وصند ذلك يوجب الشقاق والضلال والخسران . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله

عن يتحدث بين الناس بكلام وحكايات مفتعلة ، كلها كذب : هل يجوز ذلك ؟

فأجاب : أما المتحدث بأحاديث مفتعلة ليضحك الناس ، أو لغرض آخر : فانه عاص لله ورسوله ، وقدروى بهز بن حكيم ، عن أبيه ، عن جده ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ان الذى يحدث فيكذب ليضحك القوم : ويل له ، ويل له ، ثم ويل له » وقد قال ابن مسعود : ان الكذب لا يطلع في جد ولا هزل ، ولا يمد أحدكم صبيه شيئاً ثم لا ينجزه . واما ان كان في ذلك ما فيه عدوان على مسلم وضرر في الدين : فهو أشد تحريماً من ذلك . وبكل حال ففاعل ذلك مستحق للعقوبة الشرعية التي تردعه عن ذلك . والله أعلم .

## وقال شيخ الاسلام رحمه الله

### فصل

« التشبه بالبهائم » في الأمور المذمومة في الشرع مذموم ، منهي عنه : في أصواتها ، وأفعالها ؛ ونحو ذلك مثل : أن ينبح نبيح الكلاب ؛ أو ينهق نهيق الحمير ، ونحو ذلك . وذلك لوجوه :

« أحدها » أنا قررنا في « اقتضاء الصراط المستقيم » نهي الشارع عن التشبه بالآدميين الذين جنسهم ناقص كالتشبه ؛ بالاعراب ، وبالأعاجم ، وبأهل الكتاب ونحو ذلك : في أمور من خصائصهم ، وبيننا أن من أسباب ذلك

أن المشابهة تورث مشابهة الأخلاق؛ وذكرنا أن من أكثر عشرة بعض الدواب أكتسب من أخلاقها: كالكلابين، والجمالين. وذكرنا في النصوص من ذم أهل الجفاء وقسوة القلوب: أهل الابل، ومن مدح أهل النعم؛ فكيف يكون التشبه بنفس البهائم فيأهي منمومة؟! بل هذه القاعدة تقتضي بطريق التنبيه النهي عن التشبه بالبهائم مطلقا فيما هو من خصائصها، وإن لم يكن منموما بعينه؛ لأن ذلك يدعو إلى فعل ما هو منموم بعينه؛ إذ من المعلوم أن كون الشخص اعرايا أو عجيا خير من كونه كلبا أو حمارا أو خنزيرا، فإذا وقع النهي عن التشبه بهذا الصنف من الادميين في خصائصه؛ لكون ذلك تشبها فيما يستلزم التقص، ويدعو إليه: فالتشبه بالبهائم فيما هو من خصائصها أولى أن يكون منموما ومنهيا عنه.

«الوجه الثاني» أن كون الانسان مثل البهائم منموم؛ قال تعالى: (ولقد ذرأنا لجنهم كثيرا من الجن والانس لهم قلوب لا يفقهون بها، ولهم أعين لا يبصرون بها؛ ولهم آذان لا يسمعون بها؛ أولئك كالأنعام، بل هم أضل أولئك هم الغافلون).

«الوجه الثالث»: أن الله سبحانه إنما شبه الانسان بالكلب والحمار ونحوهما في مرض الذم له كقوله: (فثله كثل الكلب إن تحمل إليه يلهث أو تتركه يلهث؛ ذلك مثل القوم الذين كذبوا بآتنا، فأقصص القصص لهم يتفكرون

ساء مثلاً القوم الذين كذبوا بآياتنا وأنفسهم كانوا يظلمون) وقال تعالى : ( مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفاراً ) الآية . وإذا كان التشبيه بها إنما كان على وجه الدم من غير أن يقصد المذموم التشبه بها : فالقاصد أن يتشبه بها أولى أن يكون مذموماً ؛ لكن إن كان تشبه بها في عين مآذمه الشارع : صار مذموماً من وجين . وإن كان فيما لم يذمه بعينه : صار مذموماً من جهة التشبه المستلزم للوقوع في المذموم بعينه . يؤيد هذا :

« الوجه الرابع » وهو قوله صلى الله عليه وسلم في الصحيح : « العائد في هبته كأنه عائد في قيئه ؛ ليس لنا مثل السوء » . ولهذا يذكر : أن الشافعي وأحمد تناخرا في هذه المسألة ، فقال له الشافعي : الكلب ليس بمكلف . فقال له أحمد : ليس لنا مثل السوء . وهذه الحجة في نفس الحديث ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يذكر هذا المثل إلا ليعين أن الإنسان إذا شابه الكلب كان مذموماً ، وإن لم يكن الكلب مذموماً في ذلك من جهة التكليف ؛ ولهذا ليس لنا مثل السوء . والله سبحانه قد بين بقوله : ( ساء مثلاً ) أن التمثيل بالكلب مثل سوء . والمؤمن منزّه عن مثل السوء . فإذا كان له مثل سوء من الكلب كان مذموماً بقدر ذلك المثل السوء .

« الوجه الخامس » أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه كلب » وقال : « إذا ضمتم صياح الديكة فسالوا الله من فضله ، وإذا

سمتم نبيق الحير فتعوذوا بالله من الشيطان ، فانهارأت شيطاناً » فدل ذلك على أن أصواتها مقارنة للشياطين ، وانها منفردة للملائكة . ومعلوم أن المشابهة للشيء لا بد أن يتناوله من أحكامه بقدر المشابهة ، فاذا نبه نباها كان في ذلك من مقارنة الشياطين وتغير الملائكة بحسبه . وما يستدعي الشياطين ، وينفر الملائكة : لا يباح الاضرورة ؛ ولهذا لم يباح اقتناء الكلب الا للضرورة ؛ لطلب منفعة : كالصيد . أو دفع مضرة عن الماشية والحرث ، حتى قال صلى الله عليه وسلم : « من اقتنى كلبا إلا كلب ماشية أو حرث أو صيد نقص من عمله كل يوم قيراط » .

« وبالجملة » فالتشبه بالشيء يقتضى من الحد والذم بحسب الشبه ؛ لكن كون المشبه به غير مكلف لا ينفي التكليف عن المتشبه ، كما لو تشبه بالأطفال والمجانين . والله سبحانه أعلم .

« الوجه السادس » أن النبي صلى الله عليه وسلم « لعن المنشبهين من الرجال بالنساء ، والمنشبهات من النساء بالرجال » وذلك لأن الله خلق كل نوع من الحيوان ، وجعل صلاحه وكماله في أمر مشترك بينه وبين غيره ، وبين أمر يخص به . فأما الأمور المشتركة فليست من خصائص أحد النوعين ؛ ولهذا لم يكن من مواقع النهي ؛ وإنما مواقع النهي الأمور المختصة . فاذا كانت الأمور التي هي من خصائص النساء ليس للرجال التشبه بهن فيها ، والأمور التي هي من خصائص الرجال ليس

للنساء التشبه بهم فيها : فالأمور التي هي من خصائص البهائم لا يجوز للآدمي التشبه بالبهائم فيها بطريق الأولى والأخرى . وذلك لأن الانسان بينه وبين الحيوان قدر جامع مشترك ، وقدر فارق مختص . ثم الأمر المشترك : كالأكل ، والشرب ، والتكاح ، والأصوات ، والحركات ؛ لما اقترنت بالوصف المختص كان للانسان فيها أحكام تخصه ؛ ليس له أن يتشبه بما يفعله الحيوان فيها . فالأمور المختصة به أولى ؛ مع أنه في الحقيقة لا مشترك بينه وبينها ؛ ولكن فيه أوصاف تشبه أوصافها من بعض الوجوه . والقدر المشترك إنما وجوده في الدهن ؛ لافي الخارج .

وإذا كان كذلك فالله تعالى قد جعل الانسان مخالفاً بالحقيقة للحيوان ، وجعل كماله وصلاحه في الأمور التي تناسبه ، وهي جميعها لا يعاينها فيها الحيوان ؛ فإذا تعدد مماثلة الحيوان ، وتنبير خلق الله : فقد دخل في فساد الفطرة والشرعة . وذلك محرم . والله أعلم .

## وقال رحمه الله

### فصل

قوله : ( فالصالحات قانتات ، حافظات للغيب بما حفظ الله ) يقتضى وجوب طاعتها لزوجها مطلقاً : من خدمة ، وسفر معه ، وتمكين له ، وغير ذلك ، كما



دلت عليه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث « الجبل الأحمر » وفي « السجود » وغير ذلك ؛ كما تجب طاعة الأبوين ؛ فإن كل طاعة كانت للوالدين انتقلت إلى الزوج ؛ ولم يبق للأبوين عليها طاعة ؛ تلك وجبت بالأرحام ، وهذه وجبت بالمهود ، كما سنقرر إنشاء الله هذين الأصلين العظيمين .

## ومثل رحم الله

عن امرأة تزوجت ، وخرجت عن حكم والديها . فايها أفضل : برها لو والديها ، أو مطاوعة زوجها ؟

فأجاب : المحدث العالمين . المرأة إذا تزوجت كان زوجها أملك بها من أبيها ، وطاعة زوجها عليها أوجب ، قال الله تعالى : ( فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله ) وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الدنيا متاع ، وخير متاعها المرأة الصالحة ؛ إذا نظرت إليها سرتك ، وإذا أمرتها أطاعتك ، وإذا غبت عنها حفظتك في نفسها ومالك » وفي صحيح ابن أبي حاتم ، عن أبي هريرة ، قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا صلت المرأة خمسها ، وصامت شهرها ، وحصنت فرجها ، وأطاعت بعلها دخلت من أي أبواب الجنة شئت » وفي الترمذي عن أم سلمة ، قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أيما امرأة ماتت وزوجها راض عنها دخلت

الجنة » وقال الترمذى حديث حسن ، وعن ابى هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لو كنت امرأة لأحد أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها » أخرجه الترمذى وقال حديث حسن ، وأخرجه أبو داود ، ولفظه : « لأمرت النساء أن يسجدن لأزواجهن ، لما جعل الله لهم عليهن من الحقوق » وفى المسند عن أنس : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يصلح لبشر أن يسجد لبشر ، ولو صلح لبشر أن يسجد لبشر لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها ؛ من عظم حقه عليها ، والذي نفسى بيده لو كان من قدمه الى مفرق رأسه قرحة تجرى بالقيح والصدید ، ثم استقبلته فلحسته ما أدت حقه ! » وفى المسند وسنن ابن ماجه ، عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لو أمرت أحد أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها ولو أن رجلاً أمر امرأته أن تنقل من جبل آخر الى جبل أسود ، ومن جبل أسود الى جبل أحمر : لكان لها أن تفعل » أى لكان حقها أن تفعل .

وكذلك فى المسند ، وسنن ابن ماجه ، وصحيح ابن حبان ، عن عبد الله بن أبي أوفى ، قال : لما قدم معاذ من الشام سجد للنبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : « ماهذا يا معاذ ؟ » قال : أتيت الشام فوجدتهم يسجدون لأساقفتهم وبطارقتهم ، فوددت فى نفسى أن تفعل ذلك بك يا رسول الله ! فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تفعلوا ذلك ، فإنى لو كنت امرأة لأحد أن يسجد لغير الله لأمرت

المرأة أن تسجد لزوجها ، والذي نفس محمد بيده لا تؤدي المرأة حق ربها حتى ، تؤدي حق زوجها ؛ ولو سألها نفسها وهي على قتب لم تنعمه » وعن طلق بن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أيما رجل دعا زوجته لحاجته فلتأته ولو كانت على التنور » رواه أبو حاتم في صحيحه والترمذي ، وقال حديث حسن ، وفي الصحيح عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فأبت أن تجيء ، فبات غضباناً عليها : لعنتها الملائكة حتى تصبح » . والأحاديث في ذلك كثيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال زيد بن ثابت : الزوج سيد في كتاب الله ، وقرأ قوله تعالى : ( والفيأ سيدها لدى الباب ) . وقال عمر بن الخطاب : النكاح رق فلينظر أحدكم عند من يرق كرمته . وفي الترمذي وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « استوصوا بالنساء خيراً ، فإنما هن عندكم عوان » فالمرأة عند زوجها تشبه الرقيق والأسير ، فليس لها أن تخرج من منزله إلا بأذنه سواء أمرها أبوها أو أمها أو غير أبويها باتفاق الأئمة .

وإذا أراد الرجل أن ينتقل بها إلى مكان آخر مع قيامه بما يجب عليه وحفظ حدود الله فيها ونهاها أبوها عن طاعته في ذلك : فعليها أن تطيع زوجها دون أبويها ؛ فإن الأبوين هما ظالمان ؛ ليس لهما أن ينهاياها عن طاعة مثل هذا الزوج ، وليس لها أن تطيع أمها فيما تأمرها به من الاختلاع منه أو مضاجرته حتى يطلقها : مثل أن تطالبه من النفقة والكسوة والصدقات بما

تطلبه ليطلقها ، فلا يحل لها أن تطيع واحداً من أبويها في طلاقه إذا كان متقياً لله فيها . ففي السنن الأربعة وصحيح ابن أبي حاتم عن ثوبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أيما امرأة سألت زوجها الطلاق من غير ما بأس فحرام عليها رائحة الجنة » وفي حديث آخر « المختلعات والمنزعات من المناققات » وأما إذا أمرها أبواها أو أحدهما بما فيه طاعة الله : مثل المحافظة على الصلوات ، وصدق الحديث ، وأداء الأمانة ، ونهوها عن تبذير مالها وإصناعته ، ونحو ذلك مما أمر الله ورسوله أو نهاها الله ورسوله عنه : فعليها أن تطيعهما في ذلك ، ولو كان الأمر من غير أبويها . فكيف إذا كان من أبويها ؟ !

وإذا نهاها الزوج عما أمر الله ، أو أمرها بما نهى الله عنه : لم يكن لها أن تطيعه في ذلك ؛ فان النبي صلى الله عليه قال : « إنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق » بل المالك لو أمر مملوكه بما فيه معصية لله لم يحزله أن يطيعه في معصية ، فكيف يجوز أن تطيع المرأة زوجها أو أحد أبويها في معصية ؟ ! فان الخير كله في طاعة الله ورسوله ، والشر كله في معصية الله ورسوله .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل له زوجة أسكنها بين ناس مناجيس ، وهو يخرج بها إلى الفرج ، وإلى أما كن الفساد ، ويعاشر مفسدين . فاذا قيل له : انتقل من هذا المسكن السوء . فيقول : أنا زوجها ، ولي الحكم في امرأتي ، ولي السكنى . فهل له ذلك ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . ليس له أن يسكنها حيث شاء ، ولا يخرجها إلى حيث شاء ؛ بل يسكن بها في مسكن يصلح لملئها ، ولا يخرج بها عند أهل الفجور ؛ بل ليس له أن يماشر الفجبار على فجورهم ، ومتى فعل ذلك وجب أن يعاقب عقوبتين : عقوبة على فجوره بحسب ما فعل ، وعقوبة على ترك صيانة زوجته وإخراجها إلى أما كن الفجور . فيعاقب على ذلك عقوبة تردعه وأمثاله عن مثل ذلك . والله أعلم .

## وقال رحمه الله تعالى

### فصل

وأما « اتیان النساء في أدبارهن » فهذا محرم عند جمهور السلف والخلف كما ثبت ذلك في الكتاب والسنة ، وهو المشهور في مذهب مالك . وأما القول الآخر بالرخصة فيه : فن الناس من يحكيه رواية عن مالك ، ومنهم من ينكر ذلك ، ونافع نقل عن ابن عمر أنه لما قرأ عليه : ( نساؤكم حرث لكم ) قال له ابن عمر : إنها نزلت في اتیان النساء في أدبارهن . فن الناس من يقول غلط نافع على ابن عمر ، أو لم يفهم مراده ؛ وكان مراده : أنها نزلت في اتیان النساء من جهة الدبر في القبل ؛ فان الآية نزلت في ذلك باتفاق العلماء ، وكانت

اليهود تنهى عن ذلك ، وتقول : اذا أتى الرجل المرأة في قبلها من دبرها جاء الولد أحول . فأنزل الله هذه الآية . « والحُرث » موضع الولد ؛ وهو القبل . فرخص الله للرجل أن يوطأ المرأة في قبلها من أي الجهات شاء .

وكان سالم بن عبد الله بن عمر يقول : كذب العبد على أبي . وهذا مما يقوي غلط نافع على ابن عمر ؛ فإن الكذب كانوا يطلقونه بأزاء الخطأ ؛ كقول عبادة : كذب أبو محمد . لما قال : الوتر واجب . وكقول ابن عباس : كذب نوف : قال لما صاحب الخضر ليس موسى بنى إسرائيل .

ومن الناس من يقول : ابن عمر هو الذي غلط في فهم الآية . والله أعلم أي ذلك كان ؛ لكن نقل عن ابن عمر أنه قال . أو يفعل هذا مسلم ؟ ! لكن بكل حال معنى الآية هو ما فسرنا به الصحابة والتابعون ، وسبب النزول يدل على ذلك . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله

عن رجل ينكح زوجته في دبرها : أحلال هو ، أم حرام ؟

فأجاب : « وطء المرأة في دبرها » حرام بالكتاب والسنة ، وهو قول جماهير السلف والخلف ؛ بل هو اللوطية الصغرى ، وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إن الله لا يستحي من الحق لا تأتوا النساء في

أدبارهن » وقد قال تعالى : ( نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم )  
 « والحرث » هو موضع الولد ؛ فإن الحرث هو محل النرس والزرع . وكانت  
 اليهود تقول : إذا أتى الرجل امرأته من دبرها جاء الولد أحول ؛ فأنزل الله هذه  
 الآية ؛ وأباح الرجل أن يأتي امرأته من جميع جهاتها ؛ لكن في الفرج خاصة .  
 ومضى وطئها في الدبر وطاوعته عزرا جميعاً ؛ فإن لم ينتهيا وإلا فرق بينهما ؛ كما  
 يفرق بين الرجل الفاجر ومن يضج به . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله تعالى

عما يجب على من وطئ زوجته في دبرها ؟ وهل أباحه أحد من العلماء ؟  
 فأجاب : الحمد لله رب العالمين . « الوطء في الدبر » حرام في كتاب  
 الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وعلى ذلك عامة أئمة المسلمين : من  
 الصحابة ، والتابعين ، وغيرهم ؛ فإن الله قال في كتابه : ( نساءكم حرث  
 لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم ) وقد ثبت في الصحيح : أن اليهود كانوا يقولون  
 إذا أتى الرجل امرأته في قبلها من دبرها جاء الولد أحول ، فسأل المسلمون عن  
 ذلك النبي صلى الله عليه وسلم ، فأنزل الله هذه الآية : ( نساءكم حرث لكم  
 فأتوا حرثكم أنى شئتم ) و « الحرث » موضع الزرع . والولد إنما يزرع في  
 الفرج ؛ لا في الدبر ( فأتوا حرثكم ) وهو موضع الولد . ( أنى شئتم ) أي  
 من أين شئتم : من قبلها ، ومن دبرها ، وعن يمينها ، وعن شمالها . فالله  
 تعالى سمى النساء حرثاً ؛ وإنما رخص في اتیان الحروث ، والحرث إنما يكون

في الفرج . وقد جاء في غير أثر : أن الوطء في الدبر هو اللواطية الصغرى ، وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إن الله لا يستحي من الحق لاتأتوا النساء في حشوشهن ) و « الحش » هو الدبر ، وهو موضع الفرج والله سبحانه حرم اتیان الخائف ، مع ان النجاسة عارضة في فرجها ، فكيف بالموضع الذي تكون فيه النجاسة المألظة :

. و « ايضا » فهذا من جنس اللواط ، ومذهب أبى حنيفة واصحاب الشافعي واحد واصحابه أن ذلك حرام لانزاع بينهم ، وهذا هو الظاهر من مذهب مالك واصحابه ؛ لكن حكى بعض الناس عنهم رواية أخرى بخلاف ذلك . ومنهم من أنكر هذه الزاوية وطعن فيها .

وأصل ذلك ما نقل عن نافع أنه نقله عن ابن عمر ، وقد كان سالم بن عبد الله يسكن نافما في ذلك . فاما ان يكون نافع غلط ، أو غلط من هو فوقه . فاذا غلط بعض الناس غلطة لم يكن هذا مما يسوغ خلاف الكتاب والسنة كما أن طائفة غلطوا في إباحة الدرهم بالدرهمين ، واتفق الأئمة على تحريم ذلك لما جاء في ذلك من الأحاديث الصحيحة ، وكذلك طائفة غلطوا في أنواع [من] الأثيرة . ولما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « شئ مسكر خمر ؛ وكل خمر حرام » وأنه سئل عن أنواع من الأثيرة ، فقال : « كل مسكر حرام » « ما سكر كثيره فقليله حرام » وجب اتباع هذه السنن الثابتة . ولهذا نظر في الشريعة . ومن وطئ أمراة في دبرها وجب أن يعاقب على ذلك عقوبة تزجرهما ، فإن علم أنها لا يزوجان فإنه يجب التفريق بينهما . والله اعلم .



## باب القسم بين الزوجات

### وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل متزوج بامرأتين ، واحداهما يحبها ، ويكسوها ، ويعطيها  
ويجتمع بها أكثر من صاحبها ؟

فأجاب : الحمد لله . يجب عليه العدل بين الزوجتين باتفاق المسلمين ؛  
وفي السنن الأربعة عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :  
« من كانت له امرأتان فمال إلى إحداهما دون الأخرى جاء يوم القيامة وأحد  
شقيه مائل » . فمليه أن يعدل في القسم . فإذا بات عندها ليلة أو ليلتين أو  
ثلاثا بات عند الأخرى بقدر ذلك ، ولا يفضل أحداهما في القسم ؛ لكن  
إن كان يحبها أكثر ، ويطأها أكثر : فهذا لا حرج عليه فيه ؛ وفيه أنزل  
الله تعالى : ( ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم ) أي : في  
الحب والجماع ، وفي السنن الأربعة عن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يقسم ويعدل ، فيقول : « هذا قسمي فيما أملك ، فلا تلمني فيما  
تملك ولا أملك » يعني : القلب .

وأما العدل في « النفقة » والكسوة « فهو السنة أيضا ، اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم ؛ فإنه كان يعدل بين أزواجه في النفقة ؛ كما كان يعدل في القسمة ؛ مع تنازع الناس في القسم : هل كان واجبا عليه ؟ أو مستحباله ؟ وتنازعوا في العدل في النفقة : هل هو واجب ؟ أو مستحب ؟ ووجوبه أقوى ، وأشبه بالكتاب والسنة .

وهذا العدل مأمور به مادامت زوجة ؛ فإن أراد أن يطلق إحداها فله ذلك ، فإن اصطاح هو والتي يريد طلاقها على أن تقيم عنده بلا قسم وهي راضية بذلك جاز ؛ كما قال تعالى : ( وإن امرأة خافت من بعلها نشوزا أو اعراضا فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا ، والصلح خير ) وفي الصحيح عن عائشة قالت : أنزلت هذه الآية في المرأة تكون عند الرجل ، فتطول صحبتها ، فيريد طلاقها ؛ فتقول : لا تطلقني ، وامسكني ، وأنت في حل من يومي : فنزلت هذه الآية . وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم أراد أن يطلق سودة ، فوهبت يومها لعائشة ، فامسكها بلا قسمة ؛ وكذلك رافع بن خديج جرى له نحو ذلك ، ويقال إن الآية أنزلت فيه

## وسئل رحمه الله

عن رجل له امرأتان ؛ ويفضل إحداها على الأخرى في النفقة وسائر الحقوق ، حتى إنه هجرها ؛ فما يجب عليه ؟

فأجاب : يجب عليه أن يعدل بين المرأتين ؛ وليس له أن يفضل إحداها في التسم ؟ فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من كانت له امرأتان فإل إلى إحداها أكثر من الأخرى جاء يوم القيامة وشقه مائل ». وإن لم يعدل بينهما : فإن ما أن يمسك بمروءة ؛ وإما أن يسرح بإحسان . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله

عن الرجل إذا صبر على زوجته الشهر والشهرين لا يطؤها : فهل عليه إثم أم لا ؟ وهل يطالب الزوج بذلك ؟

فأجاب : يجب على الرجل أن يطأ زوجته بالمعروف ؛ وهو ن أوكد حقها عليه : أعظم من إطعامها .

« والوطء الواجب » قيل : إنه واجب في كل أربعة أشهر مرة . وقيل : بقدر حاجتها وقدرته ؛ كما يطعمها بقدر حاجتها وقدرته . وهذا أصح القولين . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله

عن امرأة تضع معها دواء عند المجامعة ؛ تمنع بذلك نفوذ المني في مجارى الحبل : فهل ذلك جائز حلال أم لا ؟

وهل إذا بقي ذلك الدواء معها بعد الجماع ولم يخرج . يجوز لها الصلاة والصوم بعد النسل أم لا ؟

فأجاب . أما صومها وصلاتها فصحيحة وإن كان ذلك الدواء في جوفها .  
وأما جواز ذلك ففيه نزاع بين العلماء ، والأحوط : أنه لا يفعل . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله

عما إذا نظر الرجل إلى جميع بدن امرأته ، ولمسه ، حتى الفرج : عليه  
شيء ، أم لا ؟

فأجاب : لا يحرم على الرجل النظر إلى شيء من بدن امرأته ،  
ولامسه ، لكن يكره النظر إلى الفرج . وقيل لا يكره . وقيل :  
لا يكره إلا عند الوطء .

## وسئل رحمه الله

عن امرأة مطلقة وهي ترضع ؛ وقد آجرت لبنها ، ثم انقضت عدتها  
وتزوجت : فهل للمستأجر أن يمنحها أن تدخل على زوجها خشية أن تحمل منه  
فيقل اللبن على الولد ؟

فأجاب : أما مجرد الشك فلا يمنع الزوج ما يستحقه من الوطء ، لا سيما  
وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لقد هممت أن أنهي عن

ذلك ، ثم ذكرت ان فارس والروم يفعلون ذلك فلا يضر أولادهم » فقد أخبر صلى الله عليه وسلم : أنهم يفعلون ذلك فلا يضر الأولاد ، ولم ينه عنه . وإذا كان كذلك لم يحز منع الزوج حقه اذا لم يكن فيه منع الحق السابق المستحق بقصد الاجارة .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن الأب اذا كان عاجزاً عن اجرة الرضاع : فهل له اذا امتعت الأم عن الارضاع الا باجرة ان يسترضع غيرها ؟

فأجاب : نعم ، لأنه لا يجب عليه مالا يقدر عليه .

## وسئل شيخ الاسلام رحمه الله

عن تسليط عليه ثلاثة : الزوجة ، والقط ، والنمل : الزوجة ترضع من ليس ولدها ، وتنكد عليه حاله وفراشه بذلك ، والقط يأكل الفراريج ، والنمل يدب في الطعام : فهل لهم حرق بيوتهم بالنار أم لا ؟ وهل يجوز لهم قتل القط ؟ وهل لهم منع الزوجة من ارضاعها ؟

فأجاب : ليس للزوجة أن ترضع غير ولدها الا باذن الزوج . والقط اذا سال على ماله : فله دفعه عن الصول ولو بالقتل ، وله ان يرميه بمكان بعيد ؛ فان لم يمكن دفع ضرره الا بالقتل قتل . وأما النمل : فيدفع ضرره بنير التحريق . والله أعلم .

## باب النشوز

### سئل شيخ الاسلام رحمه الله

عن رجل له زوجة ، تصوم النهار وتقوم الليل ، وكلما دعاها الرجل الى فراشه تأبى عليه ، وتقدم صلاة الليل وصيام النهار على طاعة الزوج : فهل يجوز ذلك ؟

فأجاب : لا يحل لها ذلك باتفاق المسلمين ؛ بل يجب عليها ان تطيعه اذا طلبها الى الفراش ، وذلك فرض واجب عليها . واما قيام الليل وصيام النهار فتطوع : فكيف تقدم مؤمنة للنافلة على الفريضة ؟ حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي رواه البخاري ومسلم عن ابي هريرة ، ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يحل للمرأة ان تصوم وزوجها شاهد الا باذنه ، ولا تأذن في بيته الا باذنه » ورواه ابو داود وابن ماجه وغيرهما ، ولفظهم : « لا تصوم امرأة وزوجها شاهد يوما من غير رمضان الا باذنه » فاذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد حرم على المرأة ان تصوم تطوعا اذا كان زوجها شاهدا الا باذنه ، فمنع بالصوم بعض ما يجب له عليها :

فكيف يكون حالها اذ طلبها فامتنعت ؟ ! وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم : « اذا دعا الرجل المرأة الى فراشه فابت لمعتها الملائكة حتى تصبح » وفي لفظ : « الا كان الذي في السماء ساخطا عليها حتى تصبح » وقد قال الله تعالى : ( فالصالحات قانتات حافظات للنيب بما حفظ الله ) فالمرأة الصالحة هي التي تكون « قانتة » اي، مداومة على طاعة زوجها . فتى امتنعت عن اجابته الى الفراش كانت عاصية ناشزة ، وكان ذلك يديع له ضربها كما قال تعالى : ( واللاتي يخافون نشوزهن فعضوهن واهجرهن في المضاجع ، واضربوهن ، فان اطنعن فلا تبسوا عليهن سبيلا )

وليس على المرأة بعد حق الله ورسوله أوجب من حق الزوج ؛ حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لو كنت آمر لأحد ان يسجد لأحد لأمرت المرأة تسجد لزوجها ؛ لمعظم حقه عليها » وعنه صلى الله عليه وسلم ان النساء قلن له : إن الرجال يجاهدون ، ويتصدقون ، ويفعلون ، ونحن لا نفعل ذلك . فقال . « حسن فعمل أحدكن بعد ذلك » أي : أن المرأة اذا احسنت معاشرته بعلمها كان ذلك موجبا لرضاء الله وإكرامه لها ؛ من غير أن تعمل ما يختص بالرجال . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل حلف على زوجته ، وقال : لأهجرنك إن كنت ماتصليين  
فامتنعت من الصلاة ولم تصل ، وهجر الرجل فراشها . فهل لها على الزوج نفقة  
أم لا ؟ وماذا يجب عليها إذا تركت الصلاة ؟

فأجاب : الحمد لله . إذا امتنعت من الصلاة فإنها تستتاب فإن  
تابت وإلا قتلت . وهجر الرجل على ترك الصلاة من أعمال البر التي  
يحبها الله ورسوله ، ولا نفقة لها إذا امتنعت من تمكينه إلا مع ترك  
الصلاة . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله

عن له زوجة لا تصلي : هل يجب عليه أن يأمرها بالصلاة ؟ وإذا لم  
تفعل : هل يجب عليه أن يفارقها ، أم لا ؟

فأجاب : نعم عليه أن يأمرها بالصلاة ، ويجب عليه ذلك ؛ بل يجب  
عليه أن يأمر بذلك كل من يقدر على أمره به إذا لم يقم غيره بذلك ، وقد قال



تعالى : ( وأمر أهلك بالصلاة واصطبر عليها ) الآية . وقال تعالى :  
 ( يا أيها الذين آمنوا قوا أنفسكم وأهليكم نارا وفودها الناس والحجارة )  
 الآية . وقال عليه الصلاة والسلام : « علوم وأدبوم » .

وينبغي مع ذلك الأمر أن يحضها على ذلك بالرغبة ، كما يحضها على ما يحتاج  
 إليها ، فإن أصرت على ترك الصلاة فعليه أن يطلقها ، وذلك واجب في  
 الصحيح . وتارك الصلاة مستحق للعقوبة حتى يصلي باتفاق المسلمين ؛ بل  
 إذا لم يصل قتل . وهو يقتل كافراً مرتداً ؟ على قولين مشهورين . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن قوله تعالى : ( واللاتي يخافون نشوزهن فمظوهن ، واهجروهن  
 في المضاجع ، واضربوهن ) وفي قوله تعالى : ( وإذا قيل انشزوا فانشزوا  
 إلى قوله تعالى : ( والله بما تعملون خبير ) . يبين لنا شيخنا هذا النشوز  
 من ذلك ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . « النشوز » في قوله تعالى : ( يخافون  
 نشوزهن فمظوهن واهجروهن في المضاجع ) هو أن تنشز عن زوجها فتنفرد  
 عنه بحيث لا تطيمه إذا دعاها للفراش ، أو تخرج من منزله بغير إذنه ، ونحو  
 ذلك مما فيه امتناع عما يجب عليها من طاعته .

وأما « النشوز » في قوله تعالى : ( إذا قيل انشزوا فانشزوا ) فهو النهوض والقيام والارتقاء . وأصل هذه المادة هو الارتقاء والفظ ، ومنه النشر من الأرض ، وهو المكان المرتفع الغليظ . ومنه قوله تعالى : ( وانظر الى العظام كيف ننشزها ) أى نرفع بمضها الى بعض . ومن قرأ تنشرها أراد نحيبها . فسمى المرأة العاصية ناشزاً لما فيها من اللفظ والارتقاء عن طاعة زوجها ، وسمى النهوض نشوزاً لأن القاعد يرتفع من الأرض . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله

عن رجل له زوجة ، وهى ناشز تمنعه نفسها : فهل تسقط نفقتها وكسوتها وما يجب عليها ؟

فأجاب : الحمد لله . تسقط نفقتها وكسوتها إذا لم تمكنه من نفسها ، وله أن يضربها إذا أمرت على النشوز . ولا يحل لها أن تمنع من ذلك إذا طالبها به ؛ بل هي عاصية لله ورسوله ، وفي الصحيح : « إذا طلب الرجل المرأة إلى فراشه فأبت عليه كان الذى فى السماء ساخطا عليها حتى يصبغ » .

## وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن رجل له امرأة ، وقد نشزت عنه في بيت أبيها من مدة ثمانية شهور ، ولم ينتفع بها ؟

فأجاب : إذا نشزت عنه فلا نفقة لها ، وله أن يضربها إذا نشزت ؛ أو آذته ، أو أعتدت عليه .

## وسئل رحمه الله

عما يجب على الزوج إذا منمته من نفسها إذا طلبها ؟

فأجاب : الحمد لله . لا يحل لها النشوز عنه ، ولا تمنع نفسها منه ؛ بل إذا امتنعت منه وأصرت على ذلك فله أن يضربها ضربا غير مبرح ، ولا تستحق نفقة ولا قسما .

## وسئل

عن تزوج بامرأة ودخل بها ، وهو مستمر [في] النفقة ، وهي ناشز . ثم إن والدها أخذها وسافر من غير إذن الزوج . فماذا يجب عليها ؟

فأجاب : الحمد لله . إذا سافر بها بنير إذن الزوج فإنه يعزر على ذلك .  
وتعزر الزوجة إذا كان التخلف يمكنها ؛ ولا نفقة لها من حين سافرت .  
والله أعلم .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل تزوج امرأة من مدة إحدى عشرة سنة ، وأحسن العشرة  
معه ، وفي هذا الزمان تأبى العشرة معه ، وتناشزه : فما يجب عليها ؟

فأجاب : لا يحل لها أن تنشر عليه ولا تمنع نفسها ، فقد قال النبي  
صلى الله عليه وسلم : « مامن رجل يدعو امرأته الى فراشه فتأبى عليه الا كان  
الذي في السماء ساخطا عليها حتى تصبح » فإذا أصرت على النشوز فله أن  
يضرها ، وإذا كانت المرأة لا تقوم بما يجب للرجل عليها فليس عليه أن يطلقها  
ومعطىها الصداق ؛ بل هي التي تفتدي نفسها منه ، فتبذل صداقها ليفارقها ، كما  
أمر النبي صلى الله عليه وسلم لامرأة ثابت بن قيس بن شماس « ان يعطى صداقها  
فيفارقها » . وإذا كان معسراً بالصداق لم تجز مطالبته باجماع المسلمين .

## وسئل رحمه الله

عن رجل تزوج بامرأة ما ينتفع بها ولا تطاوعه في أمر ، وتطلب منه  
نفقة وكسوة ، وقد ضيق عليه أموره : فهل تسحق عليه نفقة وكسوة ؟

فأجاب : إذا لم تمكنه من نفسها أو خرجت من داره بغير إذنه فلا نفقة لها ولا كسوة ، وكذلك إذا طلب منها أن تسافر معه فلم تفعل فلا نفقة لها ولا كسوة ، حيث كانت ناشزاً عاصية له فيما يجب له عليها [من] طاعته : لم يجب لها نفقة ولا كسوة .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن امرأة متزوجة برجل ، ولها أقارب كلما أرادت أن تزورهم أخذت الفرائش ، وتعمد عندم عشرة أيام وأكثر ، وقد قربت ولادتها ، ومتى ولدت عندم لم يمكن أن تجيء إلى بيتها إلا بعد أيام ، ويبقى الزوج بردان : فهل يجوز لهم أن يخلوها تلد عندم ؟

فأجاب : لا يحل للزوجة أن تخرج من بيتها إلا بإذنه ، ولا يحل لأحد أن يأخذها إليه ويحبسها عن زوجها ، سواء كان ذلك لكونها مرضعاً ، أو لكونها قابلة ، أو غير ذلك من الصناعات ، وإذا خرجت من بيت زوجها بغير إذنه كانت ناشزة عاصية لله ورسوله ؛ ومستحقة للعقوبة .

## باب الخلع

### وسئل الشيخ رحمه الله تعالى

ما هو الخلع الذي جاء به الكتاب والسنة ؟

فأجاب : الخلع الذي جاء به الكتاب والسنة أن تكون المرأة كارهة للزوج تريد فراقه فتعطيه الصداق أو بعضه فداء نفسها ، كما يفترق الأسير ، وأما إذا كان كل منهما يريد لصاحبه فهذا الخلع يحدث في الإسلام .

### وقال رحمه الله

إذا كانت مبغضة له مختارة لفراقه فإنها تفتدى نفسها منه ، فتد إلى ما أخذته من الصداق ، وتبريه مما في ذمته ، ويخلعها ، كما في الكتاب والسنة واتفق عليه الأئمة . والله أعلم .

### وسئل رحمه الله

عن امرأة مبغضة لزوجها طلبت الانخلاع منه ، وقالت له : إن لم تفارقني والاقلت نفسي ؛ فأكرهه الولي على الفرقة ، وتزوجت غيره ، وقد طلبها الأول ، وقال : إنه فارقها مكرها ، وهي لا تريد إلا الثاني ؟

فأجاب : إن كان الزوج الأول أكره على الفقرة بحق : مثل أن يكون مقصراً في واجباتها ، أو مضراً لها بنير حق من قول أو فعل كانت الفقرة صحيحة ، والنكاح الثاني صحيحاً ، وهي زوجة الثاني . وإن كان أكره بالضرب أو الحبس وهو محسن لعشرتها حتى فارقها لم تقع الفقرة ؛ بل إذا أبغضته وهو محسن إليها فإنه يطلب منه الفقرة من غير أن يلزم بذلك ، فإن فعل والا أمرت المرأة بالصبر عليه إذا لم يكن ما يبيح الفسخ .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل اتهم زوجته بفاحشة ؛ بحيث أنه لم ير عندها ما ينكره الشرع الادعى أنه أرسلها الى عرس ، ثم تجسس عليها فلم يجدها في العرس ، فأنكرت ذلك ، ثم إنه أتى الى أوليائها وذكر لهم الواقعة ، فاستدعوا بها لتقابل زوجها على ما ذكر ، فامتنعت خوفاً من الضرب ؛ فخرجت الى بيت خالها ، ثم إن الزوج بعد ذلك جعل ذلك مستنداً في إبطال حقها ؛ وادعى أنها خرجت بنير إذنه : فهل يكون ذلك مبطلاً لحقها ؟ والا نكار الذي أنكرته عليه يستوجب انكاراً في الشرع ؟

فأجاب : قال الله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا لا يحمل لكم أن ترثوا النساء كرها ، ولا تمضوهن لتذهبوا ببعض ما آتينهوهن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة ) فلا يحمل للرجل أن يعضل المرأة : بأن ينمها ويضيق عليها

حتى تعطيه بمض الصداق ، ولا أن يضربها لأجل ذلك ؛ لكن اذا أتت بفاحشة مينة كان له أن يعضلها لتفتدي منه ؛ .وله أن يضربها . هذا فيما بين الرجل وبين الله .

وأما « أهل المرأة » فيكشفون الحق مع من هو فيعينونه عليه ، فان تبين لهم أنها هي التي تمدت حدود الله وآذت الزوج في فراشه : فهي ظالمة متعمدة ، فلتفتد منه : واذا قال : إنه أرسلها الى عرس ولم تذهب الى العرس فليسأل الى أين ذهبت ؟ فان ذكر أنها ذهبت الى قوم لاربية عندهم وصدقها اولئك القوم ، أو قالوا لم تأت إلينا ؛ والى العرس لم تذهب : كان هذا ريبة وبهذا يقوى قول الزوج .

وأما « الجباز » الذي جاءت به من بيت أبيها فعليه أن يرده عليها بكل حال ، وان اصطلحوا فالصلح خير ، ومتى تابت المرأة جازلزوجها أن يعسكها ولا حرج في ذلك ؛ فان التائب من الذنب كمن لا ذنب له ، واذا لم يتفقا على رجوعها اليه فلتبرئه من الصداق ، وليخلفها الزوج ؛ فان الخلع جائز بكتاب الله وسنة رسوله ، كما قال الله تعالى : ( فان خفتم أن لا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما أقدمت به ) . والله أعلم .



## وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن ثيب بالغ لم يكن وليها الا الحاكّم ، فزوجها الحاكّم لعدم الأولياء  
ثم خالها الزوج وبرأته من الصداق بغير إذن الحاكّم : فهل تصح المخالعة  
والابراء ؟

فأجاب : إذا كانت أهلاً للتبرع جاز خلعها وإبرائها بدون  
إذن الحاكّم .

## وسئل رحمه الله

عن امرأة قال لها زوجها : إن أبرأتيني فأنت طالق . فأبرأته ، ولم تكن  
تحت الحجر ، ولا لها أب ، ولا أخ . ثم إنها ادعت أنها سفية لتسقط  
بذلك الابراء .

فأجاب : لا يبطل الابراء بمجرد دعواها ، ولو قامت بينة بأنها سفية  
ولم تكن تحت الحجر لم يبطل الابراء بذلك ؛ وإن كانت هي المتصرفة  
لنفسها . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن امرأة أبرأت زوجها من جميع صداقها ، ثم بعد ذلك أشهد الزوج على نفسه انه طلق زوجته المذكورة على البراءة ، وكانت البراءة تقدمت على ذلك : فهل يصح الطلاق ؟ وإذا وقع يقع رجعيا أم لا ؟

فأجاب : ان كانا قد توأمتا على ان تذهب الصداق وتبريه على أن يطلقها فأبرأته ، ثم طلقها : كان ذلك طلاقا بائنا . وكذلك لو قال لها : أبرئني وأنا اطلقك . أو : إن أبرئتي طلقتك . ونحو ذلك من عبارات الخاصة والعامة التي يفهم منها أنه سأل الإبراء على أن يطلقها . وأما أن كانت إبرأته براءة لا تملك بالطلاق ؛ ثم طلقها بعد ذلك : فالطلاق رجعي ؛ ولكن هل لها أن ترجع في الإبراء اذا كان يمكن لكون مثل هذا الإبراء لا يصدر في العادة الا لأن يمسكها أو خوفا من أن يطلقها أو يتزوج عليها أو نحو ذلك ؟ فيه قولان هما روايتان عن أحمد . واما اذا كانت قد طابت نفسها بالإبراء مطلقا وهو ان يكون ابتداء منها لاسبب منة ولا عوض : فهذا لا يرجع فيه بلارب . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل قال لامرأته : هذا ابن زوجك لا يدخل لي بيتا ؛ فانه ابني  
رنيته : فلما اشتكاه لأبيه قال للزوج : إن أبرأتك امرأتك تطلقها ؟ قال :  
نعم . فأثى بها ، فقال لها الزوج : إن أبرئني من كتابك ، ومن الحجة  
التي لك علي : فأنت طالق ؟ قالت : نعم . وانفصلا ، وطلع الزوج إلى  
بيت جيرانه ، فقال : هي طالق ثلاثا ، ونزل إلى الشهود فسألوهم كم طلقت ؟  
قال : ثلاثا على ما صدر منه : فهل يقع عليه الطلاق الثلاث ؟

فأجاب : الحمد لله . إذا كان إراؤها على ما دل عليه سياق الكلام ليس  
مطلقا بل بشرط أن يطلقها بانتهائه ، ولم يقع بها بعد هذا طلاق ، والشرط  
المتقدم على المقد كالشرط المقارن ، والشرط العرفي كاللفظي . وقول هذا  
الذي من جهتها له : إن جاءت زوجتك وأبرأتك تطلقها ؟ وقوله : اشتراط  
عليه أنه يطلقها إذا أبرأته ، ومحيطه بها بعد ذلك ، وقوله : أنت إن أبرئني  
قالت : نعم . متناول على ذلك ، وهو أنه إذا أبرأته يطلقها : بحيث لو قالت :  
أبرأته وامتنع لم يصح الإبراء ؛ فإن هذا إيجاب وقبول في العرف ، لما  
تقدم من الشروط ودلالة الحال ؛ والتقدير : أبرأتك بشرط أن تطلقني .

## وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن رجل طلق زوجته طلقة رجعية ؛ فلما حضر عند الشهود قال له بعضهم :  
قل : طلقها على درهم . فقال له ذلك ؛ فلما فعل قالوا له : قد ملكت نفسها فلا  
ترجع إليك إلا برضاها . فإذا وقع المنع : هـل يسقط حقها مع غرره  
بذلك ؟ أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . إذا كان قد طلقها طلقة رجعية ، ثم إن الشاهد قد  
لقنه أن يقول : طلقها على درهم ، فقال ذلك ممتقداً أنه يقر بذلك الطلاق الأول  
لا يشيء طلاقاً آخر : لم يقع به غير الطلاق الأول ، ويكون رجعياً ؛ لا بانئنا  
وإذا ادعى عليه أنه قال ذلك القول الثاني انشاءً لطلاق آخر ثان ، وقال : إنما  
قلته إقراراً بالطلاق الأول ، وليس بمن يعلم أن الطلاق بالمعوض يبينها . فالقول  
قوله مع عينه ؛ لاسيما وقرينة الحال تصدقه ؛ فإن العادة جارية بأنه إذا طلقها  
ثم حضر عند الشهود فإنما حضر ليشهدوا عليه بما وقع من الطلاق .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن « الخلع » : هل هو طلاق محسوب من الثلاث ؟ وهل يشترط كونه بنير لفظ الطلاق ونيته ؟

فأجاب رحمه الله تعالى : هذه المسألة فيها نزاع مشهور بين السلف والخلف ، فظاهر مذهب الامام أحمد واصحابه أنه فرقة بائنة وفسخ للنكاح ؛ وليس من الطلاق الثلاث . فلو خلعها عشر مرات كان له ان يتزوجها بمقد جديد قبل أن تنكح زوجاً غيره ، وهو أحد قولي الشافعي . واختاره طائفة من اصحابه ونصروه ؛ وطائفة نصروه ولم يختاروه ؛ وهذا قول جمهور فقهاء الحديث : كاسحاق بن راهويه ، وأبي ثور ، وداود ، وابن المنذر ، وابن خزيمة . وهو ثابت عن ابن عباس واصحابه : كطاووس ، وعكرمة .

و « القول الثاني » : أنه طلاق بأن محسوب من الثلاث . وهو قول كثير من السلف ، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك ، والشافعي في قوله الآخر ؛ ويقال : إنه الجديد ، وهو الرواية الأخرى عن أحمد . وينقل ذلك عن عمر ، وعثمان ، وعلي ، وابن مسعود ؛ لكن ضعف أحمد وغيره من أئمة العلم بالحديث : كابن المنذر ، وابن خزيمة ، والبيهقي وغيرهم : النقل عن هؤلاء ؛ ولم يصححوا إلا قول ابن عباس ؛ إنه فسخ ؛ وليس بطلاق . وأما الشافعي وغيره فقال لانعرف حال من روى هذا عن عثمان : هل هو ثقة أم ليس بثقة ؟ فما صححوا ما نقل عن الصحابة ؛ بل اعترفوا أنهم لا يعلمون صحته (١) « قاعدة في الخلع » .

وما علمت أحدًا من أهل العلم بالقتل صحيح ما نقل عن الصحابة من أنه طلاق بائن محسوب من الثلاث ؛ بل أثبت ما في هذا عندهم ما نقل عن عثمان ، وقد نقل عن عثمان بالاسناد الصحيح أنه أمر المختلعة أن تستبرأ بحیضة . وقال : لا عليك عدة . وهذا يوجب أنه عنده فرقة بائنة ؛ وليس بطلاق ؛ إذ الطلاق بعد الدخول يوجب الاعتداد بثلاث قروء بنص القرآن و اتفاق المسلمين ؛ بخلاف الخلع ؛ فإنه قد ثبت بالسنة وآثار الصحابة أن العدة فيها استبراء بحیضة ، وهو مذهب اسحق ، وابن المنذر ، وغيرهما ، وإحدى الروایتين عن أحمد .

وقد رد ابن عباس امرأة على زوجها بعد طلقتين وخلع مرة قبل أن تنكح زوجها غيره ، وسأله إبراهيم بن سعد بن أبي وقاص لما ولاه الزبير على اليمن عن هذه المسألة وقال له : ان عامة طلاق أهل اليمن هو الفداء ؟ فأجابه ابن عباس بأن الفداء ليس بصالح ؛ ولكن الناس غلطوا في اسمه . واستدل ابن عباس بأن الله تعالى قال : ( الطلاق مرتان فإمساك بعروف أو تستريح بإحسان ؛ ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتوهن شيئاً إلا أن يخافا أن لا يقيما حدود الله ، فإن خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به ، تلك حدود الله فلا تتنوها ، ومن يتعد حدود الله فاولئك هم الظالمون . فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره ) قال ابن عباس . فقد ذكر الله تعالى الفدية بعد الطلاق مرتين ، ثم قال : ( فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره ) وهذا يدخل في الفدية خصوصاً وغيرها عموماً ، فلو كانت الفدية طلاقاً لكان الطلاق أربعاً . وأحمد في المشهور عنه هو ومن تقدم اتبعوا ابن عباس .

واختلف هؤلاء في « المختلطة » هل عليها عدة ثلاثة قروء ؟ أو تستبرأ بحیضة ؟ على قولین : هاروايتان عن أحمد « أحدهما » تستبرئ بحیضة ، وهذا قول عثمان ، وابن عباس ؛ وابن عمر في آخر روايته ؛ وهو قول غير واحد من السلف ؛ ومذهب اسحق ، وابن المنذر وغيرهما ، وروى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم في السنن من وجوه حسنة ، كما قد ينبت طرقها في غير هذا الموضع .

وهذا مما أحتج به من قال : إنه ليس من الطلاق الثلاث ، وقالوا لو كان منه لوجب فيه تربص ثلاث قروء بنص القرآن ، واحتجوا به على ضعف من نقل عن عثمان ؛ أنه جعلها طلقة بائنة ؛ فإنه قد ثبت عنه بالاسناد المرضي أنه جعلها تستبرئ بحیضة ، ولو كانت مطلقة لوجب عليها تربص ثلاثة قروء . وإن قيل : بل عثمان جعلها مطلقة تستبرئ بحیضة . فهذا لم يقل به أحد من العلماء ، فاتباع عثمان في الرواية الثابتة عنه التي يوافقه عليها ابن عباس ، ويدل عليها الكتاب والسنة : أولى من رواية راويها مجهول وهي رواية جهمان الأسلمي عنه أنه جعلها طلقة بائنة . وأجود ما عند من جعلها طلقة بائنة من النقل عن الصحابة هو هذا النقل عن عثمان ، وهو مع ضعفه قد ثبت عنه بالاسناد الصحيح ما يناقضه ، فلا يمكن الجمع بينهما ؛ لما في ذلك من خلاف النص والاجماع .

وأما النقل عن علي ، وابن مسعود فضعيف جداً ، والنقل عن عمر بمحل  
لادلالة فيه ، وأما النقل عن ابن عباس أنه فرقة وليس بطلاق . فمن أصح النقل  
الثابت باتفاق أهل العلم بالآثار ، وهذانما اعتضد به القائلون بأنه منسوخ : كأحمد وغيره

والذين اتبعوا ما نقل عن الصحابة من أنه طليقة بائنة من الفقهاء ظنوا تلك  
تقولا صحيحة ؛ ولم يكن عندهم من نقد الآثار والتمييز بين صحيحها وضعيفها ما عند  
أحمد وأمثاله من أهل المعرفة بذلك ، فصار هؤلاء يرون أن الذين خالفوا ابن  
عباس وأمثاله من الصحابة أجل منه وأكثر عدداً ، ولم يعلموا أنه لم يثبت  
خلافه عن أحد من الصحابة ، مع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اللهم فقه  
في الدين ، وعلمه التأويل » وكان ما استنبطه في هذه المسألة من القرآن ، واستدل  
به من السنة عن كمال فقهه في الدين وعلمه بالتأويل ، وهو أكثر الصحابة فنياً .  
قيل للامام أحمد : أي الصحابة أكثر فتيماً ؟ قال : ابن عباس . وهو أعلم وأفقه  
طبقة في الصحابة ، وكان عمر بن الخطاب يدخله مع أكبر الصحابة - كعثمان ،  
وعلي ، وابن مسعود ، ونحوهم - في الشورى ولم يكن صر يفعل هذه بغيره . من  
طبقة ، وقال ابن مسعود لو أدرك ابن عباس إسنائنا لما عشره منا أحد . أي  
ما بلغ عشره .

والناقلون لهذه المسألة عنه أجل أصحابه ، وأعلمهم بأقواله : مثل طاووس ،  
وعكرمة ؛ فإن هذين كانا يدخلان عليه مع الخاصة ؛ بخلاف عطاء ، وعمر بن  
دينار ونحوهما ، فقد كانوا يدخلون عليه مع العامة . ومعلوم أن خواص العالم



عندهم من علمه مالميس عندغيرهم ، كما عند خواص الصحابة - مثل الخلفاء الراشدين الأربعة ، وابن مسمود ، وعائشة ، وأبي بن كعب ، ومعاذ بن جبل ، وغيرهم - من العلم مالميس عند من ليس له مثلهم من الاختصاص بالنبي صلى الله عليه وسلم .

والمقصود بهذا : أن كثيراً من الناس يظن أن ابن عباس خالفه في هذه المسألة كثير من الصحابة أو أكثرهم ، ولا يعلمون أنه لم يثبت عن الصحابة إلا ماوافق قوله ؛ لا مايناقضه . وإن قدر أن بعضهم خالفه فالرجع فيما تنازعوا فيه إلى الكتاب والسنة .

قال هؤلاء : والطلاق الذي جملة الله ثلاثاً هو الطلاق الرجعي ، وكل طلاق في القرآن في المدخول بها هو الطلاق الرجعي غير الطلقة الثالثة ؛ ولذلك قال أحمد في أحد قوليهِ : تدبرت القرآن فإذا كل طلاق فيه فهو الرجعي . قال هؤلاء : فن قسم الطلاق المحسوب من الثلاث إلى رجعي وبأن فقد خالف الكتاب والسنة ؛ بل كل ما فيه بينونة فليس من الطلاق الثلاث ؛ فإذا سمي طلاقاً بائناً ولم يجعل من الثلاث فهذا معنى صحيح لاتنازع فيه . قالوا : ولو كان الخلع طلاقاً لما جاز في الحيض ، فإن الله حرم طلاق الحائض ، وقد سلم لنا المنازعون أو أكثرهم أنه يجوز في الحيض ؛ ولأن الحاجة داعية إليه في الحيض . قالوا : والله تعالى إنما حرم المرأة بعد الطلقة الثالثة عقوبة للرجل ثلاثاً يطلق لغير حاجة ؛ فإن الأصل في الطلاق الخطر ؛ وإنما أيسح منه قدر الحاجة ، والحاجة تندفع بثلاث مرات ؛ ولهذا أيسحت الهجرة ثلاثاً ، والاحداد لغير موت الزوج ثلاثاً ، ومقام المهاجر بمكة بعد قضاء نسكه ثلاثاً . والأصل في الهجرة ومقام المهاجر بمكة التحريم .

ثم اختلف هؤلاء . هل من شرط كونه فسخاً أن يكون بنير لفظ الطلاق ونيته ؟ على ثلاثة أقوال .

« أحدها » : أنه لا بد أن يكون بنير لفظ الطلاق ونيته . فن خالغ بلفظ الطلاق أو نواه فهو من الطلاق الثلاث ، وهذا قول أكثر المتأخرين من أصحاب الشافعي وأحمد ، ثم قد يقول هؤلاء : إذا عري عن صريح الطلاق ونيته فهو فسخ . وقد يقولون : إنه لا يكون فسخاً إلا إذا كان بلفظ الخلع . والفسخ والمفاداة دون سائر الألفاظ : كلفظ الفراق ، والسراح ، والابانة وغير ذلك من الألفاظ التي لا يفارق الرجل امرأته إلا بها ، مع أن ابن عباس لم يسمه إلا فدية وفراقاً وخلعاً ، وقال : الخلع فراق ؛ وليس بطلاق . ولم يسمه ابن عباس فسخاً ، ولا جاء في الكتاب والسنة تسميته « فسخاً » ، فكيف يكون لفظ الفسخ صريحاً فيه دون لفظ الفراق ؟! وكذلك أحمد بن حنبل أكثر ما يسميه « فرقة » ليست بطلاق . وقد يسميه « فسخاً » أحياناً ، لظهور هذا الاسم في عرف المتأخرين .

« والثاني » أنه إذا كان بنير لفظ الطلاق كلفظ « الخلع » « والمفاداة » « والفسخ » فهو فسخ ، سواء نوى به الطلاق أو لم ينو . وهذا الوجه ذكره نير واحد من أصحاب الشافعي وأحمد .

وعلى هذا القول : فهل هو فسخ إذا عري عن صريح الطلاق بأي لفظ فع من الألفاظ والكنايات ؟ أو هو مختص بلفظ الخلع والفسخ والمفاداة ؟ على وجهين ، كالوجهين على القول الأول .

وهذا القول أشبه بأصولهما من الذي قبله ؛ فإن اللفظ إذا كان صريحاً في باب ووجد معاداً فيه لم يكن كناية في غيره ؛ ولهذا لو نوى بلفظ الظهار الطلاق لم يقع عند عامة العلماء ، وعلى هذا دل الكتاب والسنة . وكذلك عند أحمد : لو نوى بلفظ الحرام الطلاق لم يقع ؛ لأنه صريح في الظهار ؛ لاسيما على أصل أحمد . وألفاظ الخلع والفسخ والفدية مع المرض صريحة في الخلع فلا تكون كناية في الطلاق ، فلا يقع بها الطلاق بحال ؛ ولأن لفظ الخلع والمفاداة والفسخ والموض إما أن تكون صريحة في الخلع ؛ وصريحة في الطلاق ، أو كناية فيها ، فان قيل بالأول - وهو الصحيح - لم يقع بها الطلاق وان نواه . وان قيل بالثاني : لزم أن يكون لفظ الخلع والفسخ والمفاداة من صريح الطلاق ، فيقع بها الطلاق ، كما يقع بلفظ الطلاق عند التجرد ؛ وهذا لم يقله أحد ، ولم يمدّها أحد من الصرائح . فان قيل : هي مع الموض صريحة في الطلاق . قيل : هذا باطل على أصل الشافعي ؛ فان ما ليس بصريح عنده لا يصير صريحاً بدخول الموض ؛ ولهذا قال الشافعي ومن وافقه من أصحاب أحمد : إن النكاح لا ينمقد بنير لفظ الانكاح والتزويج ، لأن ماسوى ذلك كناية والكناية تقتصر الى النية ، والنية لا يمكن الا بإشهاد عليها ، والنكاح لا بد فيه من الشهادة ؛ فاذا قال : ملكتها بألف ، وأعطيتها بألف ، ونحو ذلك أو وهبتها لم يجعل دخول الموض قرينة في كونه نكاحاً ؛ لاحتمال عليك الرقبة . كذلك لفظ المفاداة يحتمل المفاداة من الأسر . ولفظ الفسخ ان كان طلاقاً مع

الموض فهو طلاق بدون العوض؛ ولم يقل أحد من أصحاب الشافعي : إنه صريح في الطلاق بدون العوض ، بل غايته أن يكون كناية . وهذا القول مع كونه أقرب من الأول : فهو أيضاً ضعيف .

« القول الثالث » أنه فسخ بأي لفظ وقع ؛ وليس من الطلاق الثلاث . وأصحاب هذا القول لم يشترطوا لفظاً معيناً ، ولا عدم نية الطلاق ؛ وهذا هو المنقول عن ابن عباس وأصحابه ؛ وهو المنقول عن أحمد بن حنبل وقدماء أصحابه في الخلع بين لفظ ولفظ ؛ لا لفظ الطلاق ولا غيره ؛ بل الفاظهم صريحة في أنه فسخ بأي لفظ كان ، أصرح من لفظ الطلاق في مناه الخالص . وأما الشافعي فلم يقل عن أحد من السلف أنه فرق بين لفظ الطلاق وغيره ؛ بل لما ذكر قول ابن عباس وغيره وأصحابه ذكر عن عكرمة أنه قال : كلما أجاز به المال فليس بطلاق . قال : وأحسب من لم يجعله طلاقاً إنما يقول ذلك إذا لم يكن بلفظ الطلاق .

ومن هنا ذكر محمد بن نصر ، والطحاوي ونحوهما : أنهم لا يعلمون نزاعاً في الخلع بلفظ الطلاق . ومعلوم أن مثل هذا الظن لا يتقل به مذاهب السلف ، ويعدل به عن الفاظهم ، وعلمهم ؛ وأدلتهم البينة في التسوية بين جميع الألفاظ ؛ وأما أحمد فكلامه بين في أنه لا يعتبر لفظاً ، ولا يفرق بين لفظ ، ولفظ ، وهو متبني لابن عباس في هذا

القول وبه اقتدى . وكان أحمد يقول : إياك أن تكلم في مسألة ليس لك فيها إمام . وإمامه في هذه المسألة هو ابن عباس ، ونقله أحمد وغيره عن ابن عباس وأصحابه . فتبين أن الاعتبار عندئذ يندلج المرأة العوض ، وطلبها الفرقة . وقد كتبت الفاظهم في هذا الباب في الكلام المبسوط .

« وأيضاً » فقد روي البخاري في صحيحه ، عن ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لثابت بن قيس بن شماس — وهو أول من خالع في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ؛ لما جاءت امرأته الى النبي صلى الله عليه وسلم ، وقالت له : لا أنقم عليه خلقاً ولا ديناً ، ولكن أكره الكفر بعد في الاسلام ؛ فذكرت أنها تبغضه . فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم : « أتردين عليه الحديقة » فقالت : نعم . قال : « أقبل الحديقة ، وطلقها تطليقة »

وابن عباس الذي يروى هذا اللفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وروى أيضاً عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه « أمرها بحیضة » استبراء . وقال : لأعدة عليك ، وأفتى بان طلاق أهل اليمن الذي يسمونه « الفداء » ليس من الطلاق الثلاث ، مع أن ابراهيم بن سعد قال له : عامة طلاق أهل اليمن الفداء ، فقال له : ليس الفداء بطلاق ؛ وأما هو فراق ، ولكن الناس غلطوا في اسمه . فأخبره السائل أن طلاقهم هو الفداء ، وهذا ظاهر في أن ذلك يكون بلفظ الطلاق ، وأدنى أحواله أن يعم لفظ الطلاق وغيره ، وابن عباس أطلق الجواب

وعمم ، ولم يستثن الفداء بلفظ الطلاق ولا عين له لفظاً ، مع علمه بأن وقوع ذلك بلفظ الطلاق أكثر منه بغيره ؛ بل العامة لا تعرف لفظ الفسخ والخلع ونحو ذلك إن لم يعلمها ذلك معلم ، ولا يفرقون بين لفظ ولفظ ؛ بل كثير منهم إذا قيل له : خالع امرأتك . طلقها بلا عوض ، وقال : قد خلعتها . فلا يعرفون الفرق بين لفظ ولفظ إن لم يذكر لهم النرض في أحد اللفظين . وأهل اليمن إلى اليوم تقول المرأة لزوجها : طلقني . فيقول لها : ابني لي فتبذل له الصداق أو غيره فيطلقها . فهذا عامة طلاقهم ، وقد أفتاهم ابن عباس بأن هذا فدية وفاق وليس بطلاق . ورد امرأة على زوجها بعد طلقتين وفداء مرة . فهذا نقل ابن عباس وفتياه واستدلالة بالقرآن بما يوافق هذا القول .

وهذا كما أنه مقتضى نصوص أحد وأصوله فهو مقتضى أصول الشرع ، ونصوص الشارع ؛ فإن الاعتبار في العقود بمقاصدها ومعانيها ؛ لا بألفاظها . فإذا كان المقصود باللفظين واحداً لم يحز اختلاف حكمهما . ولو كان المعنى الواحد إن شاء العبد جعله طلاقاً وإن شاء لم يجعله طلاقاً [ كان تلاعباً ] وهذا باطل

وقد أوردوا على هذا : أن المعتقة تحته إذا خيرها زوجها فإن لها أن تطلق نفسها ، ولها أن تفسخ النكاح لأجل عتقها . قالوا : فهي بخيرة بين الأمرين وكذلك الزوج مع العوض يملك إيقاع فسخ ، ويملك إيقاع طلاق . وهذا القياس ضعيف ؛ فإن هذه إذا طلقت نفسها إنما يقع الطلاق رجعياً ؛ فتكون بخيرة بين

إيقاع فرقة بائنة ، وبين إيقاع طلاق رجعي . وهذا مستقيم ؛ كما يخبر الزوج بين أن يخلعها مفارقة فرقة بائنة ، وبين أن يطلقها بلا عوض طلاقا رجعيا ؛ وإنما المخالف للأصول أن يملك فرقة بائنة أن شاء جعلها فسخا ، وإن شاء جعلها طلاقا ، والمقصود في الموضعين واحد ؛ وهو الفرقة البائنة ؛ والأمر إليه في جعلها طلاقا ، أو غير طلاق ؛ فهذا هو المنكر الذي يقتضى أن يكون العبد أن شاء جعل المقعد الواحد طلاقا ، وإن شاء جعله غير طلاق ، مع أن المقصود في الموضعين واحد .

« وأيضا » فالذي يرجع إلى العبد هو قصد الأفعال وغايتها ؛ وأما الأحكام فإلى الشارع . فالشارع يفرق بين حكم هذا الفعل وحكم هذا الفعل ؛ لاختلاف المقصود بالفعلين . فإذا كان مقصود الرجل بها واحدا لم يكن خيرا في إثبات الحكم ونفيه ، ومعلوم أن مقصود الفرقة واحد لا يختلف .

« وأيضا » فعنى الافتداء ثابت فيما إذا سأله أن يفارقها بموض ؛ والله علق حكم الخلع بمسمى القدية ، فثبت وجد هذا المعنى فهو الخلع المذكور في كتاب الله تعالى .

« وأيضا » فإن الله جعل الرجعة من لوازم الطلاق في القرآن ؛ فلم يذكر الله تعالى طلاق المدخول بها إلا وأثبت فيه الرجعة ؛ فلو كان الافتداء طلاقا

ثبت فيه الرجعة وهذا يزيل معنى الاقتداء ؛ اذ هو خلاف الاجماع ؛ فانا نعلم من قال: إن الخلع المطلق يملك فيه العوض ويستحق فيه الرجعة . لكن قال طائفة هو غير لازم ؛ فان شاء رد العوض وراجعها ؛ وتنازع العلماء فيما اذا شرط الرجعة في العوض : هل يصح ؟ على قولين : هما روايتان عن مالك . و بطلان الجمع مذهب أبي حنيفة والشافعي ، وهو قول متأخري أصحاب أحمد . ثم من هؤلاء من يوجب العوض ويرد الرجعة . ومنهم من يثبت الرجعة ويبطل العوض . وهما وجهان في مذهب أحمد والشافعي ؛ وليس عن أحد في ذلك نص . وقياس مذهب أحمد صحته بهذا الشرط ، كما لو بذلت ما لا على أن تملك أمرها . فانه نص على جواز ذلك ، ولأن الأصل عنده جواز الشرط في العقود ، إلا أن يقوم على فسادها دليل شرعي ، وليس الشرط الفاسد عنده ما يخالف مقتضى العقد عند الاطلاق ؛ بل ما خالف مقصود الشارع وناقض حكمه ؛ كاشتراط الولاء لغير المقت ، واشتراط البائع للوطء مع أن الملك للمشتري ، ونحو ذلك .

« وأيضاً » فالفرق بين لفظ ولفظ في الخلع قول محدث لم يعرف عن أحد من السلف : لا الصحابة ، ولا التابعين ، ولا تابعيهم . والشافعي — رضى الله عنه — لم ينقله عن أحد ؛ بل ذكر : أنه يحسب أن الصحابة يفرقون : ومعلوم أن هذا ليس نقلاً لقول أحد من السلف . والشافعي ذكر هذا في أحكام القرآن . ورجع فيه أن الخلع طلاق وليس بفسخ ، فلم يحز هذا القول لما ظنه من تناقض أصحابه ، وهو أنهم يحملونه بلفظ طلاقاً بائناً من الثلاث ،



وبلفظ ليس من الثلاث فلما ظنه من تناقضه عدل عن ترجيحه. ولكن هذا التناقض لم ينتقل: لاهو؛ ولا أحد غيره عن أحد من السلف القائلين به ولا من اتبعه. كأحمد ابن حنبل وقدماء أصحابه؛ وإنما قاله بعض المتأخرين من أصحاب أحمد، لما وجدوا غيرهم قد ذكروا الفرق فيه بين لفظ الطلاق وغيره؛ وذكر بعضهم كمحمد بن نصر والطحاوي: أنهم لا يعلمون في ذلك نزاعاً؛ وإنما قاله بعض المتأخرين من أصحاب أحمد، والمنقول عن السلف قاطبة: إما جعل الخلع فرقة بائنة، وليس بطلاق. وإما جملة طلاقاً. وما رأيت في كلام أحد منهم أنه فرق بين لفظ ولفظ، ولا اعتبر فيه عدم نية الطلاق؛ بل قد يقولون كما يقول عكرمة: كلما أجازته المال فليس بطلاق، ونحو ذلك من المبارات: مما يبين أنهم اعتبروا مقصود العقد؛ لالفظاً معينا، والتفريق بين لفظ ولفظ مخالف للأصول والنصوص. ويبطلان هذا الفرق يستدل من يجعل الجميع طلاقاً: فيبطل القول الذي دل عليه الكتاب والسنة. وهذا الفرق إذا قيل به كان من أعظم الحجج على فساد قول من جعله فسخاً؛ ولهذا عدل الشافعي - رضي الله عنه - عن ترجيح هذا القول؛ لما ظهر له أن أهله يفرقون.

«وأيضاً» ففي السنن أن فيروز الديلمي أسلم وتحتة أختان، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: «طلق أيتهما شئت» قال: فعدت إلى أسبقهما صحبة ففارقتهما. وهو حديث حسن، فقد أمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يطلق إحداها، وهذه الفرقة عند الشافعي وأحمد فرقة بائنة؛ وليست

تبين الطلاق الثلاث . فدل ذلك على أن لفظ الطلاق قد تناول ما هو  
فسخ ليس من الثلاث . ويدل على أن الذى أسلم وتحتة أكثر من أربع  
إذا قال : قد طلقت هذه كان ذلك فرقة لها واختياراً للأخرى ؛ خلاف  
ما يقوله من يقوله من أصحاب الشافعي وأحمد : أنه إذا قال لاحداها  
طلقها كان ذلك اختياراً لها . قالوا : لأن الطلاق لا يكون الا لزوجة .  
فان هذا القول مخالف للسنة والمقول ؛ فان المطلق للمرأة زاهد فيها ،  
راغب عنها ، فكيف يكون مختاراً لها ، مريداً لبقائها ١١٩ وانما أوقعهم  
فى مثل هذا ظنهم ان لفظ الطلاق لا يستعمل الا فيما هو من الطلاق  
الثلاث ، وهذا ظن فاسد مخالف للشرع واللغة وإجماع العلماء .

« وأيضاً » فإن الطلاق لم يحمل الشارع له لفظاً معيناً ؛ بل اذا وقع  
الطلاق بأي لفظ يحتمله وقع عند الصحابة والسلف وضامة العلماء لم ينازع  
فى ذلك الا بعض متأخري الشيعة ، والظاهرية ؛ ولا يعرف فى ذلك خلاف  
عن السلف . فاذا قال : فارقتك . أو سرحتك . أو سببتك . ونوى به  
الطلاق وقع ، وكذلك سائر الكنايات . فاذا أتى بهذه الكنايات مع العوض  
مثل أن تقول له : سرحنى ، أو سببتنى بألف ، أو فارقتنى بألف ، أو خلعتى بألف .  
فأى فرق بين هذا وبين أن تقول : فادنى بألف ، أو اخلعتى بألف ، أو افسخ  
نكاحى بألف . وكذلك سائر الفاظ الكنايات . مع أن لفظ الخلع والفسخ  
اذا كان بنير عرض ونوى بهما الطلاق وقع الطلاق رجعيّاً ، فهما من الفاظ  
الكناية فى الطلاق . فأى فرق فى الفاظ الكنايات بين لفظ ولفظ ١٢

وقد اختلف العلماء في صحة الخلع بنير عوض؟ على قولين : هما روايتان عن أحمد. « أحدهما » كقول أبي حنيفة والشافعي، وهي اختيار أكثر أصحابه. « والثانية » يصح، كالمشهور في مذهب مالك، وهي اختيار الخريقي. وعلى هذا القول فلا بد أن ينوي بلفظ الخلع الطلاق ، ويقع به طلاق بائن لا يكون فسخاً على الروايتين، نص على ذلك أحمد رحمه الله؛ فانه لو أجاز أن يكون فسخاً بلا عوض لكان الرجل يملك فسخ النكاح ابتداءً ولا يحسب ذلك عليه من الثلاث ، وهذا لا يقوله أحد؛ فانه لو جاز ذلك لكان هذا يستلزم جعل الطلاق بنير عدد ، كما كانوا في الجاهلية وفي أول الاسلام لم يكن للطلاق عدد. فلو كان لفظ الفسخ أو غيره يقع ولا يحسب من الثلاث لكان ذلك يستعمل بدل لفظ الطلاق، ومعناه معنى الطلاق بلا عدد . وهذا باطل .

وان قيل : هو طلاق بائن . قيل : هذا أشد بطلاناً؛ فانه ان قيل انه لا يملك الاطلاق الرجعي ولا يملك طلاقاً بائناً بطل هذا . وان قيل : انه يملك ايقاع طلاق بائن فلو جوز له ان يوقمه بلفظ الفسخ ولا يكون من الثلاث لزم المحذور ، وهو أن يطلق المرأة كلما شاء ، ولا يحسب عليه من الثلاث . ولهذا لم يتنازع العلماء أن لفظ الخلع بلا عوض ولا سوال لا يكون فسخاً؛ وأما النزاع فيما اذا طلبت المرأة أن يطلقها طقة بائنة بلا عوض : هل تملك ذلك؟ على قولين .

فإن العلماء تنازعوا على ثلاثة أقوال في الطلاق البائن . فقيل : إن شاء الزوج طلق طلاقاً بائناً ، وإن شاء طلق طلاقاً رجعياً ؛ بناء على أن الرجعة حق له . وإن شاء أثبتها . وإن شاء نقأها . وهذا مذهب أبي حنيفة ورواية عن أحمد واغتنه رواية عن مالك . وقيل : لا يملك الطلاق البائن ابتداءً ، بل إذا طلبت منه الابانة ملك ذلك ، وهذا معروف عن مالك ، ورواية عن أحمد اختارها الخرقى . وقيل : لا يملك إباتها بلا عوض ؛ بل سواء طلبت ذلك أو لم تطلبه ، ولا يملك إباتها إلا بعوض . وهذا مذهب أكثر فقهاء الحديث ، وهو مذهب الشافعي وأحمد في ظاهر مذهبه ، وعليه جمهور اصحابه ، وهو قول اسحاق ، وأبي ثور ، وابن المنذر ، وابن خزيمة ، وداود وغيرهم ، وعليه أكثر النقول الثابتة عن أكثر الصحابة ، وعلى هذا القول يدل الكتاب والسنة ؛ فإن الله لم يجعل الطلاق إلا رجعياً ، وليس في كتاب الله طلاق بائن من الثلاث ؛ إلا بعوض ، لا بنير عوض ، بل كل فرقة تكون بائنة فليست من الثلاث ،

و «أيضاً» فإن الخلع والطلاق يصح بنير اللفظ العربي باتفاق الأئمة ، ومعلوم أنه ليس في لغة المعجم لفظ يفرق مع الموض بين ما هو خلع وما هو طلاق ليس بخلع ؛ وإنما يفرق بينهما ما يختص بالخلع من دخول الموض فيه وطلب المرأة الفرقة . فلفظ الطلاق يضاف الى غير المرأة ، كقولهم : طلقت الدنيا ، وطلقت ذلك . وإذا أضيف الى المرأة فقد يراد به الطلاق من غير الزوج ، كما تقول أنت : طالق من وثاق ، أو طالق من المهييم والأحزان

ولو وصل لفظ الطلاق بذلك لم يقع به بلا رب ، وإن نواه ولم يصله بلفظ دين ، وفي قبوله في الحكم نزاع .

فاذا وصل لفظ الطلاق بقوله : أنت طالق بألف . فقالت : قبلت . أو قالت : طلقني بألف . فقال : طلقتك . كان هذا طلاقاً مقيداً بالمعوض ؛ ولم يكن هو الطلاق المطلق في كتاب الله ؛ فإن ذلك جملة الله رجياً ، وجعل فيه تربص ثلاثة قروء ؛ وجملة ثلاثاً . فأثبت له ثلاثة أحكام . وهذا ليس برجبي بدلالة النص والاجماع ، ولا تربص فيه المرأة ثلاثة قروء بالسنة فلذلك يجب أن لا يجعل من الثلاث ؛ وذلك لأن هذا لا يدخل في مسمى « الطلاق » عند الاطلاق ؛ وإنما يعبر عنه بلفظ الطلاق مع قيد كما يسمى الحلف بالنذر « نذر اللجاج والغضب » فيسمى نذراً مقيداً ؛ لأن لفظه لفظ النذر ، وهو في الحقيقة من الاعيان ؛ لا من النذور : عند الصحابة ، وجمهور السلف ، والشافعي وأحمد وغيرهما .

وكذلك لفظ « الماء » عند الاطلاق لا يتناول المني ؛ وإن كان يسمى ماء مع التقيد ، كقوله تعالى : ( خلق من ماء دافق يخرج من بين الصلب والترائب ) .

وكذلك لفظ « الخف » لا يتناول عند الاطلاق المقطوع ، وإن كان يقال خف مقطوع . فلا يدخل المقطوع في لفظ المسح على الخفين ،

ولا فيما نهى عنه المحرم من لبس الخلف على الأصح من أقوال العلماء ؛ فلهذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم المحرم أولاً بقطع الخفين ؛ لأن المقطوع ليس بخف ، ثم رخص في عرفات في لبس السراويل ولبس الخفاف ، ولم يشترط فتح السراويل ، ولا قطع الخفاف . والسراويل المفتوح ، والخف المقطوع : لا يدخل في مسمى « الخف » و « السراويل » عند الإطلاق .

وكذلك لفظ « البيع » المطلق لا يتناول بيع الحر والميتة والخنزير ، وإن كان يسمى بيعاً مع التقييد .

وكذلك « الايمان » عند الإطلاق إنما يتناول الايمان بالله ورسوله ؛ وأما مع التقييد فقد قال الله تعالى : ( ألم تر إلى الذين أتوا نصيباً من الكتاب يؤمنون بالجبت والطاغوت ) لا يدخل في مطلق الايمان .

وكذلك لفظ « البشارة » عند الإطلاق إنما تناول الاخبار بما يسر ؛ وأما مع التقييد فقد قال تعالى : ( فبشرهم بمذاب اليم ) . وأمثال ذلك كثيرة .

فالطلاق المطلق في كتاب الله يتناول الطلاق الذي يوقعه الزوج بنير عوض فثبت له فيه الرجعة ، وما كان بعوض فلا رجعة له فيه ؛ وليس من الطلاق المطلق ؛ وإنما هو فداء تفتدى به المرأة نفسها من زوجها

كما تقتدى الأسيرة نفسها من أسرها ؛ وهذا الفداء ليس من الطلاق الثلاث سواء وقع بلفظ الخلع ، أو الفسخ ، أو الفداء ، والسراح ؛ أو الفراق ، أو الطلاق ، أو الإبانة ، أو غير ذلك من الألفاظ .

ولهذا جاز عند الأئمة الأربعة والجمهور من الأجني : فيجوز للأجنبي أن يحتلمها ، كما يجوز أن يفتدي الأسيرة ؛ كما يجوز أن يبدل الأجني لسيد العبد عوضاً يعتقه ؛ ولهذا ينبغي أن يكون ذلك مشروطاً بما إذا كان قصده تخليصها من رق الزوج ؛ لمصلحتها في ذلك ، كما يفتدي الأسير . وفي مذهب الشافعي وأحمد وجه أنه إذا قيل : إنه فسخ ؛ لم يصح من الأجني . قالوا . لأنه حيثئذ يكون إقالة ؛ والإقالة لا تصح مع الأجني . وهذا الذي ذكره أبو الممال وغيره من أهل الطريقة الخراسانية . والصحيح في المذهبين أنه على القول بأنه فسخ هو فسخ ، وإن كان من الأجني ، كما صرح بذلك من صرح به من فقهاء المذهبين ، وإن كان صاحب « شرح الوجيز » لم يذكر ذلك فقد ذكره أئمة العراقيين ، كابن إسحق الشيرازي في « خلافة » وغيره . وهذا لأنهم جعلوه كافتداء الأسير ، وكالبذل لاعتاق العبد ؛ لا كالأقالة ؛ فإن المقصود به رفع ملك الزوج عن المرأة لتعود خالصة من رقه ؛ ليس المقصود منه نقل ملك إليها ؛ فهو شبه باعتاق العبد ؛ وفك الأسير ؛ لا بالأقالة في البيع ؛ فلها يجوز باتفاق الأئمة بدون الصداق المسمى ؛ وجوزة أكثر من أكثر من الصداقات ؛ ويجوز أيضاً بنير جنس الصداق ، وليست الإقالة كذلك ؛ بل

الاقالة المقصود بها تراد العوض. وإذا كرهنا أو حرمتنا أخذ زيادة على صداقها فهذا لأن العوض المطلق في خروجها من ملك الزوج هو المسمى في النكاح فان البضع لا يباع ولا يوهب ولا يورث كما يباع المال ويوهب ويورث، وكما تؤجر المنافع وتماز وتورث. والتجارة والاجارة جائزة في الأموال بالنص والاجماع.

وأما التجارة المجردة في المنافع : مثل أن يستأجر دارا ويؤجرها بأكثر من الأجرة من غير عمل يحدته . ففيه قولان للعلماء هما روايتان عن أحمد « أشهرهما » عنه يجوز ، وهو قول أكثر العلماء : كما لك والشافعي . « والثاني » : لا يجوز كقول أبي حنيفة . قالوا . لأنه يدخل في ربح مالم يضمن . و « الأول » أصح ؛ لأن هذه المنافع مضمونة على المستأجر . بمعنى انه اذا سلم اليه العين المؤجرة ولم ينتفع بالعين تلفت على ملكه ؛ بخلاف ما إذا تلفت العين المؤجرة ؛ فان هذا بمنزلة تلف الثمر قبل صلاحه .

والمقصود هنا ان المنافع التي تورث قد تنوزع في جواز التجارة فيها ؛ فكيف بالابضاع التي لا توهب ولا تورث بالنص والاجماع ؛ وانما كان أهل الجاهلية يرثون الابضاع ، فأبطل الله ذلك . فلو اراد الزوج ان يفارق المرأة ويزوجها بنيره ليأخذ صداقها لم يملك ذلك . ولو وطئت بشبهة لكان المهر لها دونه ، فهذا نهي عن الزيادة. وإذا شبه الخلع بالاقالة ؛ فالاقالة في كل عقد بحسبه. وهذه الأمور مبسطة في غير هذا الموضع .



وهذا القول الذى ذكرناه من أن الخلع فسخ تبين به المرأة بأي لفظ كان : هو الصحيح الذى عليه تدل النصوص والأصول . وعلى هذا فإذا فارق المرأة بالمعوض عدة مرات كان له ان يتزوجها ؛ سواء كان بلفظ الطلاق أو غيره . وإذا قيل : الطلاق صريح فى إحدى الثلاث فلا يكون كناية فى الخلع . قيل : إنما الصريح اللفظ المطلق . فأما المقيد بقيد يخرج عن ذلك : فهو صريح فى حكم المقيد ، كما إذا قال . أنت طالق من وثاق . أو من العموم والاحزان ؛ فإن هذا صريح فى ذلك ؛ لا فى الطلاق من النكاح ، وإذا قال : أنت طالق بألف . فقالت : قبلت . فهو مقيد بالمعوض . وهو صريح فى الخلع ؛ لا يحتمل أن يكون من الثلاث البتة ، فإذا نوى ان يكون من الثلاث فقد نوى باللفظ ما لا يحتمله ، كما لو نوى بالخلع ان تحرم عليه حتى تنكح زوجا غيره . فنبته هذا الحكم باطل ، كذلك نبته ان يكون من الثلاث باطل ، وكذلك لو نوى بالظهار الطلاق ، أو نوى بالايلاء الطلاق مؤجلا ، مع أن أهل الجاهلية كانوا يمدون الظهار طلاقا ، والايلاء طلاقا : فأبطل الله ورسوله ذلك ، وحكم فى «الايلاء» بأن يمك بمعروف أو يسرح بإحسان ، مع تربص أربعة أشهر . وحكم فى «الظهار» بأنه اذا عاد كما قال : كفر قبل الماسة ، ولا يقع به طلاق .

ولهذا كان من جعل الايلاء طلاقا مؤجلا ، أو جعل التحريم الذى فى معنى الظهار طلاقا : قوله مرجوح ، فيه شبه لما كانوا عليه أولاً ، بخلاف من

فرق بين حقيقة الظهار : وحقيقة الإيلاء ، وحقيقة الطلاق : فإن هذا علم حدود ما أنزل الله على رسوله ، فلم يدخل في الحدود ما ليس منه ، ولم يخرج منه ما هو فيه .

وكذلك « الافتداء » له حقيقة يباين بها معنى الطلاق الثلاث : فلا يجوز أن يدخل حقيقة الطلاق في حقيقة الافتداء ؛ ولا حقيقة الافتداء في حقيقة الطلاق ؛ وإن عبر عن أحدهما بلفظ الآخر : أو نوى بإحدهما حكم الآخر فهو كما إذا نوى بالطلقة الواحدة : أو الخلع : أن تحرم عليه حتى تنكح زوجاً غيره . فنية هذا الحكم باطل ؛ وكذلك نيته أن تكون من الثلاث باطل ؛ فإن الله لم يحرمها حتى تنكح زوجاً غيره إلا بعد الطلقة الثالثة فنوى هذا الحكم بنير هذا الطلاق فقد قصد ما يناقض حكم الله ورسوله : كذلك من نوى بالفرقة البائنة أن الفرقة نقص بعض من الثلاث فقد قصد ما يناقض حكم الله ورسوله ، وليس له ذلك . وإذا كان قصد هذا أو هذا الجمله بحكم الله ورسوله كان كما لو قصد بسائر العقود ما يخالف حكم الله ورسوله ، فيكون جاهلاً بالسنة ؛ فيرد إلى السنة ، كما قال عمر بن الخطاب : ردوا الجهالات إلى السنة . وكما قال طائفة من السلف فيمن طلق ثلاثاً بكلمة : هو جاهل بالسنة ، فيرد إلى السنة

وقول النبي صلى الله عليه وسلم للمخالم : « وطلقها تطليقة » إذن له في الطلقة الواحدة بموضع ، ونعي له عن الزيادة .

كما قد بين دلالة الكتاب والسنة على أن « الطلاق السنة » ان يطلق طلقة واحدة ، ثم يراجعها ، أو يدعها حتى تنقضي عدتها ، وأنه متى طلقها

ثنتين أو ثلاثا قبل رجعة أو عقد جديد : فهو طلاق بدعة ، محرم عند جمهور السلف والخلف ، كما هو مذهب مالك ، وأبي حنيفة ، وأصحابهما ، وأحد في آخر قوليهِ : واختيار أكثر اصحابه . وهل يقع الطلاق المحرم ؟ فيه نزاع بين السلف والخلف : كما قد بسط في موضعه . وذكر ما ثبت في الصحيح عن ابن عباس أنه قال : كان الطلاق الثلاث على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واحدة ، وزمان أبي بكر ، وصدرًا من خلافة عمر ؛ فلما تابع الناس على ذلك قال عمر : ان الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة ؛ فلو فقدناه عليهم ، فأنقذه عليهم . وقد تكلمنا على هذا الحديث وعلى كلام الناس فيه بما هو مبسوط في موضعه .

وذكرنا الحديث الآخر الذي يوافقه الذي رواه الامام أحمد وغيره من حديث محمد بن اسحق ، عن داود بن الحصين ، عن عكرمة ؛ عن ابن عباس أن ركانة طلق امرأته ثلاثا ؛ فلما أتى النبي صلى الله عليه وسلم قال له : النبي صلى الله عليه وسلم : « في مجلس ؟ أم مجالس » قال : بل في مجلس واحد « فردها عليه » وقد اثبت هذا الحديث أحمد بن حنبل ؛ وبين أنه أصح من رواية من روى في حديث ركانة . أنه طلقها البتة ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم استحلّقه : « ما ردت الا واحدة ؟ » قال : ما ردت الا واحدة . « فردعا عليه » فإن رواية هذا مجاهيل الصفات لا يعرف عندهم وحفظهم ، ولهذا ضعف أحمد وأبو عبيد وابن حزم وغيرهم

من أئمة الحديث حديثهم : بخلاف حديث الثلاث فإن إسناده جيد : وهو من رواية ابن عباس موافق لحديثه الذي في الصحيح ؛ والذين رواه علماء فقهاء وقد عملوا بموجبه ، كما افق طاووس ، وعكرمة : وابن اسحق : أن الثلاث واحدة . وقد قال من قال منهم : هذا خطأ السنة ، فيرد إلى السنة . وما ذكره أبو داود في سننه من تقديم رواية البتة ؛ فإنما ذلك لأنه لم يذكر حديث داود بن الحصين هذا عن عكرمة عن ابن عباس ، وإنما ذكر طريقا آخر عن عكرمة من رواية مجهول . فقدم رواية مجهول على مجهول . وأما رواية داود بن الحصين هذه فهي مقدمة على تلك باتفاق أهل المعرفة : ولكن هذه الطريق لم تبلغ أكثر العلماء ، كما أن حديث طاووس لا يعرفه كثير من الفقهاء ؛ بل أكثرهم . وقد بسط الكلام على هذا في مواضع ، وبين الكلام على ما نقل عن عمر وابن عباس وغيرهما من الصحابة في الافتاء بلزوم الثلاث : أن ذلك كان [ لما ] أكثر الناس من فعل المحرم وأظهروه ، فجعل عقوبة لهم .

وذكر كلام الناس على «الالزام بالثلاث» : هل فعله من فعله من الصحابة لأنه شرع لازم من النبي صلى الله عليه وسلم ؟ أو فعله عقوبة ظهور المنكر وكثرته ؟ وإذا قيل : هو عقوبة : فدل موجبها دائماً لا يرتفع ؟ أو يختلف باختلاف الأحوال ؟ وبين أن هذا لا يجوز أن يكون شرعاً لازماً ، ولا عقوبة اجتهادية لازمة ؛ بل غايته انه اجتهاد مبالغ مرجوح ، أو عقوبة عارضة

شرعية . والمقوبة إنما تكون لمن أقدم عليها علماً بالتحريم . فأما من لم يعلم بالتحريم ، ولما علمه تاب منه : فلا يستحق العقوبة ، فلا يجوز الزام هذا بالثلاث المجموعة ؛ بل إنما يلزم واحدة . هذا إذا كان الطلاق بنير عوض .

فأما إذا كان بدووض فهو « فدية » كما تقدم . فلا يحل له أن يوقع الثلاث أيضاً بالموض ، كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يطلق بالموض إلا واحدة لا أكثر ، كما لا يطلق بنيره الا واحدة لا أكثر ؛ لكن الطلاق بالموض طلاق مقيد : هو فدية ، وفرقة بائنة ؛ ليس هو الطلاق المطلق في كتاب الله ؛ فان هذا هو الرجمي . فإذا طلقها ثلاثاً مجموعة بدووض ، وقيل : إن الثلاث بلا عوض واحدة ، وبالموض فدية لا تحسب من الثلاث . كانت هذه الفرقة بفدية لا تحسب من الثلاث ، وكان لهذا المفاوق أن يتزوجها عقداً جديداً ، ولا يحسب عليه ذلك الفراق بالموض من الثلاث ، فلا يلزمه الطلاق لكونه محرماً ، والثنتان محرمة ، والواحدة مباحة ؛ ولكن تستحب الواحدة بالموض من الثلاث ؛ لأنها فدية ، وليست من الطلاق الذي جملة الله ثلاثاً ؛ بل يجوز أن يتزوج المرأة وتكون معه على ثلاث .

و « جماع الأمر » أن الينونة نوعان : « الينونة الكبرى » وهي إيقاع الينونة الحاصلة بإيقاع الطلاق الثلاث الذي يحرم به المرأة حتى تنكح زوجاً غيره . و « الينونة الصغرى » وهي : التي تبين بها المرأة وله أن يتزوجها بمقد

جديد في المدة وبمدها . فالخلع تحصل به البيئونة الصنرى ؛ دون الكبرى . والبيئونة الكبرى الحاصلة بالثلاث تحصل اذا وقع الثلاث على الوجه المباح المشروع ، وهو أن يطلقها طليقة واحدة في طهر لم يصبها فيه ؛ أو يطلقها واحدة وقد تبين حملها ويدعها حتى تنقضي المدة ؛ ثم يتزوجها بمقد جديد . وله أن يراجعها في المدة . وإذا تزوجها أو ارتجسها فله أن يطلقها الثانية على الوجه المشروع .

فإذا طلقها ثلاثاً بكلمة واحدة أو كلمات قبل رجعة أو عقد فهو محرم عند الجمهور ؛ وهو مذهب مالك وأبي حنيفة في المشهور عنه ؛ بل وكذلك إذا طلقها الثلاث في أطهار قبل رجعة أو عقد ؛ في مذهب مالك وأحمد في المشهور عنه . ولو أوقع الثلاث إيقاعاً محرماً : فهل يقع الثلاث ؟ أو واحدة ؟ على قولين معروفين للسلف والخلف ؛ كما قد بسط في موضعه . فإذا قيل : إنه لا يقع لم يملك البيئونة الكبرى بكلمة واحدة ، وإذا لم يملكها لم يحز أن تبذل له العوض فيما لا يملكه ، فإذا بذلت له العوض على الطلاق الثلاث المحرمة بذلت له العوض فيما يحرم عليه فعله ولا يملكه ، فإذا أوقعه لم يقع منه إلا المباح ، والمباح بالعوض إنما هو بالبيئونة الصنرى دون الكبرى ؛ بل لو طلقهانتين وبذلت له العوض على الفرقة بلفظ الطلاق أو غير الطلاق لم تقع الطليقة الثالثة على قولنا : إن الفرقة بموض فسخ تحصل به البيئونة الصنرى ؛ فإذا فارقها بلفظ الطلاق أو غيره في هذه الصورة وقعت به «البيئونة الصنرى» وهو الفسخ

دون الكبرى . و جاز له أن يتزوج المرأة بمقد جديد ؛ لكن إن صرحت  
 ببذل العوض في الطلقة الثالثة المحرمة و كان مقصودها أن تحرم عليه حتى  
 تنكح زوجاً غيره : فقد بذلت العوض في غير الينونة الصغرى ، وهو يشبه  
 ما إذا بذلت العوض في الخلع بشرط الرجعة . فإن اشتراطه الرجعة في الخلع يشبه  
 اشتراطها الطلاق المحرم لها فيه ، وهو في هذه الحال يملك الطلقة الثالثة  
 المحرمة لها ، كما كان يملك قبل ذلك الطلاق الرجعي . والله سبحانه أعلم .

## وقال شيخ الإسلام رحمه الله

سورة التَّحْرِيمِ الرَّحِيمِ

الحمد لله نستعينه ونستغفره ؛ ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن  
 سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له  
 وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده  
 ورسوله ، صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليماً .

## فصل

في « الفرقة » التي تكون من الطلاق الثلاث ، والتي لا تكون من  
 الثلاث ؛ فإن انقسام الفرقة إلى هذين النوعين متفق عليه بين المسلمين —  
 فما اظن — فإنه لو حدث بينهما ما أوجب التحريم المؤبد بدون اختيارهما

كالصاهرة - كانت فرقة تعتبر طلاقا ؛ لكن تنازع العلماء في انواع كثيرة من « المفارقات » مثل : « الخلع » ومثل « الفرقة باختلاف الدين » و « الفرقة لعب في الرجل » مثل جب ، أو عنة ، ونحو ذلك : هل هو طلاق من الثلاث ؟ أم ليس من ذلك ؟

وسبب ذلك « تنقيح » « مناط الفرق » بين الطلاق وغيره . ومذهب الشافعي واحد في هذا الباب أو سمع من مذهب أبي حنيفة ومالك ؛ ولهذا اختلف قولهما في الخلع : هل هو طلاق ؟ أم ليس بطلاق ؟ والمشهور عن أحمد أنه ليس بطلاق ، كقول ابن عباس ، وطاووس ، وغيرهما ، وهو أحد قولي الشافعي ؛ لكن فرق من فرق ، من أصحاب الشافعي وأحمد بين أن يكون بلفظ الطلاق أو بغيره . فإن كان بلفظه : فهو طلاق منقص . وإن كان بلفظ آخر ونوى به الطلاق فهو طلاق أيضا . وإن خلا عن لفظ الطلاق ونيت ؛ فهو محل النزاع . وهذا موضع يحتاج الى تحقيق ، كما يحتاج مناط الفرقة الى تحرير ، فإن هذا يبنى على اصلين

« أحدهما » أن لفظ الطلاق لا يمكن أن ينوى به غير الطلاق الممدود .

« الثاني » تحرير معنى الخلع المخالف لمعنى الطلاق الممدود ، وإلا فإذا قدر أن لفظ الطلاق يحتمل الطلاق الممدود . ويحتمل معنى آخر ، ونوى



ذلك المعنى : لم يقع به الطلاق المدود . وقد قال الفقهاء : أنه إذا قال : أنت طالق ونوى من وثاق ، أو من زوج قبلي : لم يقع به الطلاق فيما بينه وبين الله . وهل يقبل منه في الحكم ؟ على قولين معروفين ، هما روايتان عن أحمد . فلهذا أن الطلاق المضاف الى المرأة يعنى به الطلاق المدود ، ويعنى به غير ذلك . وقد يضاف الطلاق الى غير المرأة ، كما يروى عن علي رضي الله عنه انه قال : يا دنيا قد طلقتك ثلاثا ، لارجعة لي فيك . ومثل الشعر المأثور عن الشافعي : اذهب فودك من ودادي طالق .

والمنع من ذلك ؛ لما جاءت به السنة من أن لفظ الطلاق المضاف الى المرأة يراد به الفقرة ، ولا يكون من الطلاق المدود : كما روى الامام أحمد ، وأهل السنن الثلاثة : أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه من حديث يزيد بن أبي حبيب ، عن أبي وهب الجبشاني ، عن الضحاك بن فيروز ، عن أبيه قال : قلت يارسول الله ! اني أسلمت وتحتي اختان ؟ قال . « طلق إيهما شئت » هذا لفظ أبي داود قال . حدثنا يحيى بن معين ، حدثنا وهب بن جرير ، عن أبيه ، قال : سمعت يحيى بن أيوب يحدث عن يزيد بن أبي حبيب .

وروى أبو داود من حديث هشيم وعيسى بن المختار ، عن ابن أبي لبلى ، عن خبيصة بن الشعر دل ، عن قيس بن الحارث أنه قال : أسلمت وعندي ثمان نسوة ، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : « اختر منهن أربعا »

ورواه ابن ماجه أيضا . وقد روى أحمد والترمذي وابن ماجه واللفظ له : أن ابن عمر قال : أسلم غيلان وتحتة عشر نسوة ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « خذمنهن أربعا » قال الترمذي سمعت محمدا يقول : هذا غير محفوظ ، والصحيح ما روى شبيب وغيره عن الزهري قال : حدثت عن محمد بن سويد أن غيلان .... فذكره .. وفي لفظ الامام أحمد . فلما كان في عهد عمر طلق نساءه ، وقسم ماله بين بنيه ، فبلغ ذلك عمر ، فقال : إني لأظن الشيطان فيما يسترق من السمع سمع بموتك فققفه في نفسك ، ولعلك لا تملك الا قليلا ، وأيم الله لتراجعن نساءك ، ولترجعن مالك ، أو لأورشن منك ؛ ولأمرن بقبرك فيرجم كما رجم قبر أبي رغال .

وقد روى هذا الحديث مالك في الموطأ عن الزهري مرسلا ، وقد رواه الشافعي وأحمد في مسنديهما في حديث محمد بن جعفر وغيره ، عند معمر ، عند الزهري مرسلا ؛ لكن بين الامام أحمد وغيره : أن هذا مما غلط فيه معمر لما عدم البصر ، فانه حدثهم به من حفظه ، وكان معمر ينلط اذا حدث من حفظه فرواه البصريون عنه كمحمد بن جعفر — غندر — وغيره ، على التلطي ، وأما أصحابه الذين سمعوا من كتبه كعبد الرزاق وغيره فرووه على الصواب .

ففي حديث فيروز : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : طلق أئتهاشئت » ليس المراد بذلك الطلاق الممدود على قول الشافعي وأحمد وغيرهما ؛ بل المراد

منه فراقا ليس من الطلاق المدود ؛ فإنه لا يجب عليه أن يطلقها بنص الطلاق المدود ؛ بل يفارقها عندهم بغير لفظ الطلاق ، وأما لفظ الطلاق فلم فيه كلام سنذكره ان شاء الله . وهكذا ما جاء في حديث غيلان : « أمسك أربعا ، وفارق سائرهن » وليس عليه أن يفارقها فرقة تحسب من الطلاق المدود . وقد تنازع الفقهاء من اصحاب الشافعي واحد ( ١ ) .

والدليل على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرد بذلك أنه يطلقها بنص الطلاق المدود ؛ بل اراد المفارقة ؛ وجوه .

« أحدها » أنه قال في الحديث الآخر : « خذ منهن أربعا » فدل على أنه إذا اختار منهن أربعا كفى ذلك ، ولا يحتاج الى انشاء طلاق في البواقي فلو كان فراقهن من الطلاق المدود لاحتاج الى انشاء سببه ، كما لو قال : والله لأطلقن إحدى امرأتي . فإنه لا بد ان يحدث لها طلاقا ؛ فلو قال أخذت هذه لم يكن هذا وحده طلاقا للأخرى . اللهم الا أن يقال : هذا مما قد يقع به الطلاق بالأخرى مع النية .

« الثاني » أن يقال : ما زاد على الأربع حرام عليه بالشرع ، وما كانت محرمة بالشرع لم تحتج إلى طلاق ؛ لكن المحرمة لما لم تكن معينة كانت له ولاية التمين .

---

(١) يابن آخر الصفحة

« الثالث » أن يقال إن : الله قد ذكر في كتابه خصائص الطلاق ، وهي متفية من هذه الفرقة ، فقال تعالى : ( والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ) الى قوله : ( وبعلتهن أحق بردهن في ذلك ) فجعل المطلقة زوجها أحق برجعتها في المدة ؛ وما زاد على الأربع لا يمكنه أن يختار واحدة منهن في المدة ؛ الا ان يقول قائل : له في المدة أن يجمع واحدة من المفارقات ويطلق غيرها ؛ وهذا لأعلمه قولاً .

« الرابع » أن الله قال : ( الطلاق مرتان ، فامسك بعمروف أو تسريح باحسان ) فجعل له بعد الطلقتين أن يمسك بعمروف ، أو يسرح باحسان وهذا ليس له في ما زاد على الأربع إذا فارقه ؛ الا أن يقال : له الرجعة بشرط البذل .

« الخامس » أن الله قال : ( اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن ) وهذا الفراق لا يقضى على المدة ؛ بل عليه اذا أسلم أن يفارق ما زاد على الأربع . وهذا دليل ظاهر .

« السادس » أنه قال : ( لا تخرجوهن من بيوتهن ، ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة ) وهذه المفارقة ليست كذلك .

« السابع » أنه قال : ( واذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن ، فلا تمضوهن أن ينكحن أزواجهن ؛ اذا تراضوا بينهم بالمعروف ) وهذه ليست كذلك

« الثامن » أن فراق احدى الأختين ومازاد على الأربع واجب بالشرع عينا . والله لم يوجب الطلاق عينا قط ؛ بل أوجب إما الإمساك بالمعروف وإما التسريح بإحسان .

« التاسع » : أن الطلاق مكروه في الأصل . ولهذا لم يرخص الله فيه إلا في ثلاث ، وحرم الزوجة بعد الطلقة الثالثة : عقوبة للرجل لئلا يطلق وهنا الفرقة بما أمر الله بها ورسوله ، فكيف يحمل ما يحبه الله ورسوله داخلا في الجنس الذي يكرهه الله ورسوله ؟ ! وصار هذا كما أن هجرة المسلمين كانت محظورة في الأصل رخص الشارع منها في الثلاث . فأما الهجرة المأمور بها : كهجرة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه للثلاثة الذين خلفوا خمسين ليلة فانها كانت هجرة يحبها الله ورسوله ، فلا تكون من جنس ما هو مكروه ايسح منه الثلاث للحاجة ، و كذلك إحداد غير الزوجة لما كان محرما في الأصل أيسح منه الثلاث للحاجة . فاما إحداد الزوجة أربعة أشهر وعشرا فلما كان مما أمر الله به ورسوله لم يكن من جنس ما كرهه الله ورخص منه في ثلاث للحاجة ، فكذلك الفرقة التي يأمر الله بها ورسوله لا تكون من جنس الطلاق الذي يكرهه الله ورسوله ورخص منه في ثلاث للحاجة .

والخلق من هذا الباب فقد روى البخاري في صحيحه من حديث خالد الحذاء عن عكرمة ، عن ابن عباس : أن امرأة ثابت بن قيس أتمت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ! ثابت بن قيس ما أعيب عليه من خلق ولادين ،

ولكني أكره الكفر في الإسلام . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
 « أتردين عليه حديثه ؟ » قالت نعم . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
 « إقبل الحديثه ، وطلقها تطليقه » فهذا فيه من رواية عكرمة عن ابن  
 عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إقبل الحديثه . وطلقها  
 تطليقه » .

وقد ثبت عن ابن عباس وعكرمة وغيرهما : انهم لم يكونوا يحملون  
 الخلع من الطلاقات اثلاث ، قال أحمد بن حنبل : حدثنا يحيى بن سعيد  
 القطان ، عن سفیان ، عن عمرو بن دينار ، عن طاووس ، عن ابن عباس قال :  
 خلع فريق ؛ وليس بطلاق . وقال عبد الله بن أحمد : رايت ابي . يذهب الى  
 قول ابن عباس . وهو قول إسحاق ، وإبي ثور ، ودادود واصحابه ؛ غير ابن  
 حزم . وروى عبدالرزاق . عن ابن عينة ، عن عمرو بن دينار ، عن طاووس  
 أنه سأله ابراهيم بن سعد عن رجل طلق امرأته تطليقتين ؛ ثم اختلعت منه :  
 أينكحها ؟ قال ابن عباس : نعم . ذكر الله الطلاق في الآية وفي آخرها  
 والخلع بين ذلك . وروى عبدالرزاق عن ابن جريج ، عن ابن طاووس ، قال :  
 كان ابي لا يرى الفداء طلاقا ؛ ويخير له بينهما . وقال ابن جريج : اخبرني عمرو  
 ابن دينار : أنه سمع عكرمة ؛ سمع ابن عباس يقول : ما جازاه المال فليس  
 بطلاق . فهذا عكرمة يقول : إن كل فرقة وقست بمال فليست من الطلاق  
 اثلاث ؛ وذلك أن هذا هو معنى الفسدية المذكورة في كتاب الله

و « القدية » ليست من الطلاق الثلاث كما بينه ابن عباس ؛ مع أن ابن عباس وعكرمة هما اللذان روى البخاري من طريقهما حديث امرأة ثابت بن قيس ، كما تقدم ( ١ ) .

قال : وحديثهم يرويه عكرمة مرسل . قال أبو بكر عبدالمعز : هو ضعيف مرسل . فيقال . هذا في بعض طرقه ، وسائر طرقه ليس فيها إرسال . ثم هذه الطريق قد رواها مسندة من هو مثل من أرسلها ان لم يكن أجل منه . وفي مثل هذا يقضى المسند على المرسل . وقد روى هذا الحديث الحاكم في صحيحه المسمى « بالمستدرک » وقال : هذا حديث صحيح الإسناد غير أن عبدالرزاق أرسله عن معمر ، وخرجه القشيري في أحكامه التي شرط فيها أن لا يروي الحديث من وثقه امام من من كي رواة الأخبار ، وكان صحيحا على طريقة بعض أهل الحديث الحفاظ وأئمة الفقه النظار .

قال : وقول عثمان وابن عباس قد خالفه قول عمر وعلي ، فانهما قالا : عدتها ثلاث حيض . واما ابن عمر فقد روى مالك عن نافع عنه قال : عدة المختلعة عدة المطلقة ؛ وهو أصح عنه .

فيقال : أما المنقول عن عمر وعلي ( ٢ ) وبتقدير ثبوت النزاع بين الصحابة فالواجب رد ما تنازعوا فيه الى الله والرسول ، والسنة قدينت أن الواجب حيضة ( ٣ ) وبما بين ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر امرأة ثابت بن قيس أن تحيض

( ١ ) ( ٢ ) ( ٣ ) يباح بالاصل

وتتربص حيضة واحدة ؛ وتلحق بأهلها . فلو كان قد طلقها إحدى المطلقات  
الثلاث للزمتها عدة مطلقة بنص القرآن واتفاق المسلمين ؛ بخلاف الخلع فإنه  
قد ثبت عن غير واحد من السلف والخلف أنه ليس له عدة ؛ وإنما فيه استبراء  
بحيض ؛ والنزاع في هذه المسألة معروف .

أما الحديث المسند فرواه أهل السنن فقال النسائي : حدثنا محمد بن يحيى  
المروزي ، حدثني شاذان بن عثمان أخو عبدان ، حدثنا أبي ، حدثنا علي بن ( ١ )  
عن يحيى بن أبي كثير . أخبرني محمد بن عبد الرحمن . أن الربيع بنت معوذ بن  
عفراء أخبرته . ورواه النسائي عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد ، حدثني  
عمى ؛ حدثنا أبي ؛ عن ابن اسحاق . ورواه ابن أبي عاصم ، عن محمد بن سعد .  
وعن يعقوب بن مهران ، عن الربيع بنت معوذ . ورواه ابن ماجه عن علي بن  
سامة النيسابوري ، حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد ؛ حدثني أبي ، عن ابن  
اسحاق ؛ حدثنا عبادة بن الوليد ، عن عبادة بن الصامت ، وكلاهما يزعم أن  
ثابت بن قيس بن شماس ضرب امرأته فكسر يدها ، فأتت النبي  
صلى الله عليه وسلم بعد الصنيع — وهي جميلة بنت عبد الله بن أبي — فأثنى  
أخوها يشتكيه الى النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فأرسل اليه ؛ فقال له : « خذ  
الذي لها عليك ، واخل سيديها » قال : نعم . فأمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم  
« أن تتربص حيضة واحدة ؛ وتلحق بأهلها » . أي بعد حيضة . ورواه



أبو داود في سننه ، والترمذي في جامعه وأبو بكر بن أبي حاتم في « كتاب الطلاق » له : ثلاثهم عن محمد بن عبد الرحمن البندادي ، حدثنا علي بن يحيى القطان أخبرنا هشام بن يوسف ، عن معمر ، عن عمر بن مسلم ، عن عكرمة عن ابن عباس : أن امرأة ثابت بن قيس أختلت منه « فجعل النبي صلى الله عليه وسلم عدها حيضة » وقال الترمذي حديث حسن غريب . ورواه الحاكم في صحيحه . وقال أبو داود : هذا الحديث رواه عبد الرزاق ، عن عمرو بن مسلم ، عن عكرمة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وروى الترمذي أيضا عن الربيع بنت معوذ بن عفراء : أنها أختلت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم « فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم — أو أمرت — أن تعتد بحيضة » وقال الترمذي حديث الربيع الصحيح أنها أمرت أن تعتد بحيضة ، وروى النسائي وابن أبي حاتم وابن ماجه عن الربيع بنت معوذ بن عفراء قالت : أختلت من زوجي . ثم جئت عثمان ف سألت ماذا علي من العدة ؟ فقال : لا عدة عليك ، إلا أن يكون حديث عهد بك فتمكثين حتى تحيض حيضة . ولفظ ابن ماجه : تمكثين عنده ، حتى تحيض حيضة . وأما النسائي ، وابن أبي حاتم : فلم يقولوا « عنده » قالت : وإنما تبع في ذلك قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم في المعالية ، كانت تحت ثابت بن قيس فاختلت منه .

فهذه ثلاث طرق لحديث امرأة ثابت بن قيس بن شماس التي خالها « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها أن تعتد بحيضة واحدة » ورواه أبو بكر

ابن أبي حاصم في « كتاب الطلاق » من الحديث المسند عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع طرق . فيكون للحديث خمسة طرق ، أو ستة : ذكر حديث الربيع الذي فيه ذكر مريم المالكية ؛ ولم يذكر حديث الربيع المتقدم الذي فيه ضرب ثابت لامرأته جيلة .

وقد صححه ابن حزم وغيره ؛ ذكر : قال : حدثنا أحمد بن محمد بن عمر حدثنا عمر بن يونس ؛ عن سليمان بن أبي سليمان ، عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان ، عن الربيع : « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر المختلعة أن تعتد بحيضة » . وقال أيضا : حدثنا محمد بن سليمان حدثنا عبد الله بن يوهف ، حدثنا ابن لهيعة ؛ حدثنا أبو الأسود ؛ عن يحيى بن النظر ويزيد بن عبد الله بن قسيط ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ومحمد بن عبد الرحمن بن ثوبان ؛ عن الربيع بنت معوذ بن عفراء : أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يحدث عن امرأة ثابت بن قيس : أنه كان بينها وبين زوجها بمض الشيء ، وكان رجلا فيه حدة ، فأتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فكلمته ؛ فأسل الى ثابت ؛ ثم انه قبل منها الفدية فافتدت منه « فأمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تعتد حيضة »

قال أبو بكر بن أبي حاصم : مما دل على أن الخلع فسخ ؛ لاطلاق : ما ثبت به الاسناد ؛ حدثنا محمد بن مصفى ، حدثنا سويد بن عبد العزيز

— هو يحيى بن سعيد — عن حمرة ، عن حبيبة بنت سهيل ؛ قالت : امرأة  
كانهم أن يتزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فخطبها ثابت بن قيس فزوجها  
وكان في خلق ثابت شدة ، فاضربها . فأصبحت بالنفس على باب رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ، فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فقال : « من  
هذه ؟ » فقالت حبيبة : أنا يا رسول الله إلا أنا ولا ثابت . قال : فلم يكن  
إن جاء ثابت ؛ فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ضربتها ؟ » قال  
نعم . ضربتها ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « خذ منها » فقالت :  
يا رسول الله ؛ إن عندي كل شيء أعطانيه . فقال . فأخذ منها ، وجلس في  
بيتها . قال ابن أبي حاصم : ولم يذكر : « طلاقا » . قال : وفي « حيضة  
واحدة » دليل على أنها ليست بمطلقة ؛ وكذلك في عدتها في بيتها ، ولو  
كانت مطلقة لكان لها السكنى والنفقة .

قلت : هذا على قول من يجعل الخلع طلاق رجعية إذا كان طلاقا ،  
كما هو قول أبي محمد عن جمهور أهل الحديث ، وداود . وابن أبي حاصم يوافقهم  
على ذلك : مذهبه أن المبتوتة لا نفقة لها ولا سكنى ؛ على حديث فاطمة بنت  
قيس ، قال ابن أبي حاصم : ومن قال تمتد بحيضة : عثمان بن عفان ، وابن عمر ومن  
قال : فسخ ؛ وليس بطلاق : ابن عباس ، وابن الزبير .

قلت : وقد ذكر ابن المنذر عن أحمد بن حنبل . أنه ضعف كل ما يروى عن  
الصحابة مخالفا لقول ابن عباس .

وقد ذكر الشيخ ابو محمد في « منينه » هذه الرواية التي ذكرها ابو بكر عبد العزيز في « الشافى » عن احمد، منه نقلها ابو محمد؛ وهي موجوده في غير ذلك من الكتب، فقال: وأكثر اهل العلم يقولون: عدة المختلة عدة المطلقة: منهم سعيد بن المسيب. ومنها طائفة من العلماء منهم مالك والشافعى. قال: وروى عن عثمان بن عفان، وابن عمر؛ وابن عباس وابان بن عثمان واسحاق وابن المنذر: أن عدة المختلة حيضة. وروى ابن القاسم عن احمد كما روى ابن عباس: أن امرأة ثابت بن قيس اختلعت منه، فجعل النبي صلى الله عليه وسلم عدتها حيضة رواء النسائي، وعن الربيع بنت معوذ مثل ذلك، رواه النسائي وابن ماجه. قال: ولنا قوله تعالى: ( والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ) ولأنها فرقة بحد الدخول فى الحياة فكانت ثلاثة قروء، كالخلع.

فيقال: أما الآية فلا يجوز الاحتجاج بها حتى يبين أن المختلة مطلقة، وهذا محل النزاع، ولو قدر شمول نص لها فالخاص يقضى على العام، والآية قد استثنى منها غير واحدة من المطلقات: كغير الدخول بها، والحامل، والأمة، والتي لم تحض؛ وانما تشمل المطلقة التي لزوجها عليها الرجعة.

واما القياس المذكور. فيقال. لانسلم أن الملة فى الأصل مجرد الوصف المذكور، ولانسلم الحكم فى جميع صور الناس؛ ثم هو متقوض بالمفارقة لزوجها، وقد دلت السنة على أن الواجب فيها الاستبراء.

وأما الرواية : هل هي جميلة بنت أبي ؟ أو سهلة بنت سهيل ؟ أو أخرى ؟ فهذا مما اختلفت فيه الرواية ؛ فاما أن يكونا قصتين ، أو ثلاثاً ؛ وإما أن أحد الراويين غلط في اسمها ، وهذا لا يضر مع ثبوت القصة ؛ فإن الحكم لا يتعلق باسم امرأته . وقصة خادمة لامرأته مما تواترت به النقول ، واتفق عليه أهل العلم .

وقد روى مالك ، والشافعي ، واحمد ، وابوداود ، والنسائي ، عن حبيبة بنت سهل الأنصارية : أنها كانت تحت ثابت بن قيس بن شماس ، وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج الى الصبح فوجد حبيبة بنت سهل عند بابها في الغلس ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من هذه ؟ » قالت أنا حبيبة بنت سهل يارسول الله ! قال : « ماشأنك ؟ » قالت : لا أنا ولا ثابت بن قيس . لزوجها ، فلما جاء ثابت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « هذه حبيبة بنت سهل قد ذكرت ماشاء الله أن تذكر » فقالت حبيبة يارسول الله ! كل ما أعطاني عندي ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لثابت : « خذنها » فأخذنها وجلس في أهلها .

وقد ذكر ابن حزم هذا الحديث وحديث الاعتداد بحبضة في حجة من يقول إن الخلع فسخ ، وقال : قالوا : فهذا يبين أن الخلع ليس طلاقاً ؛ لكنه فسخ ؛ ولم يذكر حديث ابن عباس إلا من طريق عبدالرزاق المرسل ؛ وقال : أما حديث عبدالرزاق فساقط ؛ لأنه مرسل ؛

وفيه عمرو بن مسلم وليس بشيء؛ وأما خبر الريح وحيبة فلولم يأت غيرهما  
لكنا حجة قاطعة؛ لكن رويًا من طريق البخاري. وذكر ما تقدم من قول  
النبي صلى الله عليه وسلم: «أقبل الحديقة وطلقها تطليقة» قال: فكان هذا  
الخبر فيه زيادة على الخبرين المذكورين لا يجوز تركها، وإذ هو طلاق فقد  
ذكر الله عدة الطلاق، فهو زائد على ما في حديث الريح، والزيادة  
لا يجوز تركها.

فيقال له: أما قولك عن حديث عبد الرزاق: إنه مرسل. فقد رواه  
أبو داود، والترمذي: من حديث همام بن يوسف مسنداً، كما تقدم، ومن  
أصلك: أن هذه زيادة من الثقة، فتكون مقبولة، والحديث قد حسنه  
الترمذي. وأما قولك عن عمرو بن مسلم. فيقال: قد روى له مسلم في صحيحه  
والبخاري في «كتاب أفعال العباد» وأبو داود، والترمذي، والنسائي،  
وذكره ابن حبان في الثقات، وقال يحيى بن معين في رواية إبراهيم بن السند:  
لا بأس به، وقال أبو أحمد بن عدي: وليس له حديث منكر جداً.

وأما الحديث الآخر، الذي اعترفت بصحته، وجعلته حجة قاطعة لولا  
المعارض: فهو نص في المسألة، حيث أمرها النبي صلى الله عليه وسلم «أن  
تعتد بحیضة واحدة، وتلتحق بأهلها».

وأما ما ذكرت . أن الطريق الأخرى فيه زيادة ، وهو أنه أمره أن يطلقها تطليقة واحدة ، والمطلقة تجب عليها المدة : فليس هذا زيادة ؛ بل إن لم يكن المراد بالطلقة هنا الفسخ : كانت هذه الرواية معارضة لتلك ؛ فإن تلك الرواية فيها نص بأنها تلحق بأهلها مع الحيضة الواحدة ، ولو لم يكن إلا قوله : « أمرها أن تمتد بحيضة واحدة » لكان هذا ينافي أنه أمرها بحيضة واحدة لا بأكثر منها ؛ إذ لو أمرها بثلاث لما جاز أن يقتصر على قوله : « أمرها بحيضة واحدة » فكيف وقد قال : « وتلحق بأهلها » ؟ !

وأيضاً فسائر الروايات من الطرق يعارض هذا أو يوافق ، وقد عضدها عمل عثمان بن عفان ، وهو أحد الخلفاء الراشدين بذلك ، وقد تقدم بعض طرق حديثه ، وأنه اتبع في ذلك السنة في امرأة ثابت بن قيس .

وأيضاً فلو قدر أنه قال في الرواية الأخرى : « أمرها أن تمتد بثلاث حيض » لكان هذا تعارضاً في الرواية ، ينظر فيه إلى أصح الطريقتين . فكيف وليس فيه إلا قوله : « وطلقها تطليقة » ؟ ! والراوي لذلك هو ابن عباس وصاحبه ، وهما يرويان أيضاً « أنه أمرها أن تمتد بحيضة » وهما أيضاً يقولان : الخلع فدية ، لا تحسب من الطلقات الثلاث .

وقوله : « وطلقها تطليقة » ان كان هذا محفوفاً من كلام النبي صلى الله عليه وسلم مع ما قبله ، فلا بد من أحد أمرين : إما أن يقال : الطلاق

بموض لا تحسب فيه العدة بثلاثة أشهر ؛ ويكون هذا مخصوصاً من لفظ القرآن .  
 وإذا قيل : هذا في الطلاق بموض ؛ فهو في الخلع بطريق الأولى . وإما أن يقال :  
 مراده بقوله « طلقها تطليقة » هو الخلع ؛ وأنه لا فرق عند الشارع بين لفظ  
 الخلع والطلاق إذا كان ذلك بموض ؛ فإن هذا فدية ؛ وليس هو الطلاق المطلق  
 في كتاب الله ؛ كما قال ذلك من قاله من السلف ؛ وهذا يعود إلى المعنى الأول .  
 وبكل حال فإنه إذا لم يحمل الشارع في ذلك عدة علم أنه ليس من الطلاق الثلاث ،  
 فإن القرآن صريح بأن ما كان من الطلاق الثلاث ففيه العدة .

وايضاً : فهذا إجماع فيما نعلمه ، لانعلم أحداً نازع في هذا وقال :  
 ان الخلع طلقة محسوبة من الثلاث ، ومع ذلك لا عدة فيه . وهذا مما يؤيد أن  
 الخلع فسخ ، وقد تقدم بعض المنقول عن عثمان وغيره . وروى يحيى بن بكير  
 حدثنا الليث بن سعد ، عن نافع مولى ابن عمر : أنه سمع الربيع بنت معوذ بن  
 عفراء ، وهي تخبر عبد الله بن عمر : أنها اختلعت من زوجها على عهد  
 عثمان ، فجاء معها إلى عثمان ، فقال : ان ابنة معيد اختلعت من زوجها اليوم ،  
 أفنتقل ؟ فقال عثمان : لتنتقل ، ولا ميراث بينهما ولا عدة عليها ؛ إلا أسها  
 لا تنكح حتى تحيض حيضة ؛ خشية أن يكون بها حمل ، فقال عبد الله  
 ابن عمر : ولعثمان خيرنا ، وأعلمنا . قال ابن حزم : فهذا عثمان ، والربيع ولها  
 صحبة ، وصمها وهو من كبار الصحابة ، وابن عمر : كلهم لا يرى في  
 الفسخ عدة .



فان قيل : فقد نقل عن عثمان وابن عمر : أنه طلاق ، كما روى حماد  
ابن سلمة ، عن هشام بن عروة . عن أبيه ، عن جهمان : أن أم بكرة  
الأسلمية كانت تحت عبد الله بن أسيد ، فاختلعت منه ، فارتقا إلى عثمان  
ابن عفان فأجاز ذلك ، وقال : هي واحدة ؛ إلا أن تكون سميت شيئا ،  
فهو على ما سميت . وقد روى مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : عدة  
المختلعة عدة المطلقة . وقد روى أبو داود قال : حدثنا عثمان بن أبي شيبة ،  
حدثنا عفان ، حدثنا همام ، عن قتادة ، عن عكرمة ، عن ابن عباس : أن زوج  
بريرة كان عبدا أسود « فغيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأمرها أن  
تعتد » وهكذا رواه ابن أبي حاتم : حدثنا هبة بن خالد ، حدثنا همام ،  
عن قتادة ، عن عكرمة عن ابن عباس قال : « قضى رسول الله صلى الله عليه  
وسلم في بريرة بأربع قضايا : أمرها أن تختار ، وأمرها أن تعتد » . وقال :  
حدثنا الحلواني ، حدثنا عمرو بن (١) ، حدثنا همام ، عن قتادة ، عن عكرمة ،  
عن ابن عباس ذكر النبي صلى الله عليه وسلم قال : أحسبه قال فيه : « تعتدي عدة  
الخلع » فهذا فسخ أوجب فيه العدة ؛ ولهذا قال ابن حزم : إنه لا عدة في  
شيء من الفسوخ ؛ إلا في هذا ؛ لأنه لا يقول بالقياس ؛ وليس في النص  
إيجاب العدة في فسوخ .

---

(١) خرم بالأصل

لكن لفظ « الاعتداد » يستعمل عندهم في الاعتداد بحيضة . كما في حديث المختلة من غير وجه « أمرها أن تمتد بحيضة » وقالت عائشة في قوله: ( والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم ) أي فبن لكم حلال إذا اقضت عدتهن ، والمراد بها: « الاستبراء » ؛ فان المسبية لا يجب في حقها إلا الاستبراء بحيضة ، كما قال صلى الله عليه وسلم في سبأيا أوطاس : « لا توطأ حامل حتى تضع ؛ ولا غير ذات حمل حتى تستبرأ بحيضة » وقال فيه : فأنزل الله : ( والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم ) وهكذا في الحديث المعروف عن أبي سعيد الخدري في سبأيا أوطاس من رواية أبي الخليل (١) « حلال إذا اقضت عدتهن » وفي هذا قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا توطأ حامل حتى تضع ، ولا غير ذات حمل حتى تستبرأ » وأبو سعيد روى هذا وهذا . وعلى الحديثين : أم الولد تمتد بحيضة ؛ وقال عمر وبن حاصم : وأحسبه قال : تمتد عدة الحرة . شك لا تقوم به حجة .

وعن أحمد في عدة المختلة روايتان : ذكرهما أبو بكر في « كتاب الشافى » قال أبو بكر في الشافى: « باب عدة المختلة والملاعنة وامرأة عصبى » وروى بإسناده عن الأثرم ، وإبراهيم بن الحارث : أنه قيل لأبي عبد الله عدة كل مطلقة ثلاث حيض ؟ قال: نعم ؛ إلا الأمة . قيل له : المختلة ، والملاعنة وامرأة المرتدة ؟ قال: نعم . كل فرقة عدتها ثلاث حيض . وعن أبي طالب أن

---

( ١ ) حرم بالاصل

أبا عبد الله قال في المختلة تمتد مثل المطلقة ثلاث حيض . وروى عن أحمد ابن القاسم قال أبو عبد الله : عدة المختلة حيضة . قال عبد العزيز : والعمل على رواية الأثرم ، والمبادي : أن كل فرقة من الحرائر عدتها ثلاث حيض ، وحديث المختلة أصرحت أن تمتد بحيضة ضعيف ؛ لأنه مرسل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبما قلت أذهب ، وهو قول عثمان بن عفان .

قلت ابن القاسم كثيراً ما يروي عن أحمد الأقوال المتأخرة التي رجع إليها ، كما روى عنه أن جمع الثلاث محرم ، وذكر أنه رجع عن قوله : إنه مباح ، وأنه تدبر القرآن فلم يجد فيه الطلاق إلا رجعيًا . وهكذا قد يكون أحمد ثبتت عنده في المختلة فرجع إليها ، فقوله : عدتها حيضة . لا يكون إلا إذا ثبت عنده الحديث ؛ وإذا ثبت عنده لم يرجع عنه . ولأصحاب أحمد في طء الشبهة وجهان — وكذلك ابن عمر كان يقول أولاً : إن عدتها ثلاث حيض ، فلما بان أنه قول عثمان بن عفان أنها تستبرأ بحيضة رجع إليه ابن عمر .

وما ذكره أبو بكر عن عثمان رواية مرجوحة . والمشهور عن عثمان أنها تمتد بحيضة ، وهو قول ابن عباس ؛ وآخر القولين عن ابن عمر ، ولم يثبت عن صحابي خلافة ، فانه روى خلافة عن عمر وعلي بإسناد ضعيف ، وهو قول أبان بن عثمان ، وعكرمة ، واسحاق بن راهويه ، وغيره من فقهاء الحديث .

وقد روى البخارى فى صحيحه عن ابن عباس قال : كان « المشركون » على منزلتين من النبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنين : كانوا مشركين أهل حرب يقاتلهم ويقاتلونهم ، ومشركين أهل عهد لا يقاتلهم ولا يقاتلونهم ، فكان اذا هاجرت امرأة من أهل الحرب لم تخطب حتى تحيض وتطهر ، فاذا طهرت حل لها النكاح ، فان هاجر زوجها قبل ان تنكح ردت اليه ، وإن هاجر عبد منهم أو أمة فهاجران . ولهما للمهاجرين ؛ ثم ذكر فى « أهل المهد » مثل حديث مجاهد . وان هاجر عبد أو أمة للمشركون أهل المهد لم يردوا وردت أئمتهم .

فى هذا الحديث ان المهاجرة من دار الحرب اذا حاضت ثم طهرت : حل لها النكاح ، فلم يكن يجب عليها الا الاستبراء بحیضة ؛ لا بثلاثة قروء ؛ وهى معتدة من وطء زوج ؛ لكن زال نكاحه عنها باسلامها . فى هذا ان الفرقة الحاصلة باختلاف الدين — كإسلام امرأة الكافر — إنما يوجب استبراء بحیضة ؛ وهى فسخ من الفسوخ ؛ ليست طلاقا . وفى هذا تقضى لموم من يقول : كل فرقة فى الحياة بعد الدخول توجب ثلاثة قروء . وهذه حرة مسلمة ؛ لكنها معتدة من وطء كافر .

وقد تنازع العلماء في امرأة الكافر هل عليها عدة ؟ أم استبراء ؟ على قولين مشهورين ؛ ومذهب أبي حنيفة ومالك لأعدة عليها .

ومافى هذا الحديث من رد إناث عبيد المعاهدين : فهو نظير رد مهور النساء المهاجرات من أهل الهدنة ، وهن المتحنات اللاتي قال الله فيهن : ( إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن ) الآية . ومن أنه كان إذا هاجر زوجها قبل أن تنكح فهو أحق بها . فهذا أحد الأقوال في المسألة ، وهو أن الكافر إذا أسلمت امرأته : هل تجعل الفرقة مطلقا ؟ أو يفرق بين المدخول بها وغيرها ؟ أو الأمر موقوف ما لم تزوج ، فإذا أسلم فهي امرأته ؟ والأحاديث إنما تدل على هذا القول ، ومنها هذا الحديث ، ومنها حديث زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن الثابت في الحديث أنه ردها بالنكاح الأول بعد ست سنين ؛ كما رواه أحمد في مسنده ، ورواه أهل السنن : أبو داود وغيره ، والحاكم في صحيحه عن ابن عباس قال : « رد رسول الله صلى الله عليه وسلم زينب على أبي الماص بالنكاح الأول لم يحدث شيئا » وفي رواية « بعد ست سنين » وفي إسناده ابن اسحاق ؛ ورواه الترمذي وقال : ليس بإسناده بأس ؛ وروى أبو داود والحاكم في صحيحه عن ابن عباس قال : « أسلمت امرأة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فتزوجت ؛ فجاء زوجها إلى النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فقال : يا رسول الله ! اني كنت أسلمت ؛ وعلمت بإسلامي ؛ فانتزعا رسول الله صلى الله عليه وسلم من زوجها الآخر ؛ وردها إلى زوجها الأول » وفي إسناده سمك .

فقد ردها لما ذكر أنه أسلم وعلمت بإسلامه ، ولم يستفصله : هل أسلم  
معا ؟ أو هل أسلمت قبل أن تنقضي العدة ؟ وترك الاستفصال يدل على  
أن الجواب عام مطلق في كل ما تناوله صور السؤال . وهذا لأنه متى أسلم على  
شيء فهو له . وإذا أسلم على مواريث لم تقسم قسمت على حكم الاسلام ،  
وكذلك على عقود لم تقبض فإنه يحكم فيها بحكم الاسلام ، ولو أسلم رقيق  
الكافر الذي لم يزل ملكه عنه ؛ بل يؤمر بإزالة ملكه عنه ، ويحال بينه وبين  
ثبوت يده عليه ؛ واستمائه بإمائه : أم ولده ، وغيرها والاستخدام ، فكذلك  
إذا أسلمت المرأة حيل بينها وبين زوجها ، فإن أسلم قبل أن يتعلق بها حق غيره  
فهو كما لو أسلم قبل أن يباع رقيقه فهو أحق بهم ، والدوام أقوى من الابتداء ؛  
ولأن القول بتججيل الفرقة خلاف المعلوم بالتواتر من سنة رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ، والقول بالتوقف على انقضاء العدة أيضا كذلك ، فإن النبي صلى  
الله عليه وسلم لم يوقت ذلك فيمن أسلم على عهده من النساء والرجال مع كثرة  
ذلك ، ولأنه لا مناسبة بين العدة وبين استحقاقها بإسلام أحدهما . وقياس ذلك  
على الرجمة من ابطال القياس من وجوه كثيرة .

« وأيضا » فالنبي صلى الله عليه وسلم قال في السبايا : « لا توطأ حامل  
حتى تضع : ولا غير ذات حمل حتى تحيض » وهذا الحديث يقتضي أنه لا  
يجب في الاستبراء الا الحيض ؛ أو الحمل في الصغيرة التي لا تحيض ؛ والأمة  
لا يتصور هذا في حقها ، فليس في الحديث إيجاب استبراء على من لا تحيض .

وإيجاب ذلك بعيد عن القياس؛ ولهذا اضطرب القائلون به على أقوال كل منها منقوض .

« وأيضاً » فلم ينقل أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر بالاستبراء في غير هذا؛ لأنهم كن موطأت لمن أزواج . وأما الاماء اللاتي كن يمين على عهد فلم يكن يوطئن في العادة ؛ بل كن للاستخدام في النساب . وهذا يقتضي أن الأمة التي لم يطمأها سيدها لا يجب على المستبرئ استبراؤها ، كما لا يجب استبراؤها اذا تزوجت ؛ فاذا لم يجب في التزويج : ففي التسري أولى وأحرى ؛ وقد قال ابن عمر : لا استبراء على المسلمة ، وذلك لأنها توطأ ، فن لا يجب عليها عدة ولا استبراء اذا زوجت لم يجب عليها استبراء اذا وطأت بملك اليمين ، وكذلك قال الليث بن سعد قال : إن كانت ممن لا يحمل مثلها لم يجب استبراءها لا بحيض ، ومن لا تحمل . فهذا موافق للنص . وقال أبو حنيفة اذا استبرؤها ( ١ ) استبراء عليه ، وقال مالك اذا كانت في يده كالوديعة ونحوها وعلم أنها لم توطأ لم يحتج الى استبراء اذا استبرأها ( ٢ ) وكذلك الذي قال لا يجب الاستبراء الا على حامل أو موطوءة . واليه مال الروياني .

---

(١) حرم بالأصل . (٢) كذا الأصل

والذى يدل عليه النص ان الاستبراء مشروع حيث أمكن ان تكون حاملاً فإنه أمر بالاستبراء الحامل والحائض من المسببات اللاتى لا تعلم حالهن ، فأما مع العلم ببرائة الرحم فلا معنى للاستبراء . وحديث ابن شهاب الذى فى الموطأ مرسل .

« والقرآن » ليس فيه إيجاب المدة بثلاثة قروء الا على المطلقات ؛ لا على من فارقتها زوجها بنير طلاق ، ولا على من وطئت بشبهة ، ولا على المزني بها . فاذا مضت السنة بان المختلة إنما عليها الاعتداد بحیضة الذى هو استبراء فالموطوءة بشبهة والمزني بها أولى بذلك ، كما هو أحد الروایتين عن أحمد فى المختلة ؛ وفى المزني بها . والموطوءة بشبهة ، دون المزني بها ؛ ودون المختلة . . فبأيها الحقت لم يكن عليها الا الاعتداد بحیضة ، كما هو أحد الوجهين .

« والاعتبار » يؤيد هذا القول ، فإن المطلقة لزوجها عليها رجعة ولها متعة بالطلاق ونفقة ، وسكنى فى زمن المدة ، فاذا أمرت أن تربعى ثلاثة قروء لحق الزوج ؛ ليمكن من ارتجاعها فى تلك المدة ؛ كان هذا مناسباً ، وكان له له فى طول المدة حق ، كما قال تعالى : ( اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن



من قبل ان تمسوهن ، فالكم عليهن من عدة تمتدونها ( فين سبحانه أن  
العدة للرجل على المطلقة اذا وجبت ؛ فاذا مسها كان له عليها المدة لأجل مسه  
لها ، و كان له الرجعة عليها ، ولها بازاء ذلك النفقة والسكنى ، كما لها متاع  
لأجل الطلاق . أما غير المطلقة اذا لم يكن لها نفقة ولا سكنى ولا متاع ،  
ولا للزوج الحق برجعتها : [ فالتأكد ] من براءة الرحم تحصل بحیضة واحدة ،  
كما يحصل في الملوکات ، و كونها حرة لا أثر له ، بدلیل أن أم الولد تمتد  
بعد وفاة زوجها بحیضة عند أكثر الفقهاء ، كما هو قول ابن عمر وعسیره ،  
وهی حرة : فالملوثة بشبهة لیست خیراً منها . والقی فورقت بنیر طلاق ،  
ولیس لها نفقة ، ولا سكنى ، ولا رجعة علیها ، ولا متاع : هی بمنزلتها .

فإن قيل : هذا ینتقض بالمطلقة آخر ثلاث تطلیقات فإنه لانفقة لها  
ولاسكنى ولا رجعة ، ومع هذا تعد بحیضة ؟ قيل : هذه المطلقة لها المنة  
عند الشافعی ، وأحمد فی إحدى الروایتین ، وکثیر من السلف أو اکثرهم  
ولها النفقة عند مالک والشافعی ، وکثیر من فقهاء الحجاز ، وهو إحدى  
الروایتین عن أحمد ، ولها السكنى مع ذلك عند کثیر من فقهاء العراق كأبي  
حنيفة وغيره : فلا بد لها من متاع ، أو سكنى عند عامة العلماء . فاذا وجبت  
العدة بازاء ذلك كان فيه من المناسبة ما لیس فی ایجابها علی من لامتاح لها ولا نفقة  
ولا سكنى وقد ثبت عن النبی صلی الله علیه وسلم « أنه أمر فاطمة بنت قیس

لما طلقها زوجها آخر ثلاث تطليقات « أن تمتد » ، و « أمرها أن تمتد  
في بيت ابن أم مكتوم » ، ثم « أمرها بالانتقال الى بيت أم شريك »

والحديث وإن لم يكن في لفظه أن تمتد ثلاث حيض فهذا هو المعروف  
عنده من باننا قوله من العلماء ؛ فان كان هذا اجما : فهو الحق ، والأمة  
لا تجتمع على ضلالة . وإن كان من العلماء من قال : إن المطلقة ثلاثا نأنا عليها  
الا الاستبراء لا الاعتداد بثلاث حيض : فهذا له وجه قوي بأن يكون طول  
المدة في مقابلة استحقاق الرجعة ؛ وهذا هو السبب في كونها جعلت ثلاثة  
قروء . فن لا رجعة عليها لا تربص بثلاثة قروء ؛ وليس في ظاهر القرآن  
الا ما يوافق هذا القول ؛ لا يخالفه ، وكذلك ليس في ظاهره إلا ما يوافق  
القول المعروف لا يخالفه . فأبي القولين قضت السنة كان حقا موافقا لظاهر  
القرآن . والمعروف عند العلماء هو الأول ، بخلاف المحتملة فان السنة مضت  
فيها بما ذكر ، وثبت ذلك عن أكابر الصحابة وغير واحد من السلف ؛ وهو  
مذهب غير واحد من أئمة العلم ؛ وليس في القرآن الا ما يوافقه لا يخالفه ؛ فلا  
يقاس هذا بهذا . والمعاني المفرقة بين الاعتداد بثلاثة قروء والاستبراء إن  
علمناها والا فيكفيها اتباع ما دلت عليه الأدلة الشرعية الظاهرة المعروفة .

وبما يوضح هذا أن المسبيات الثلاثي يتبدأ الرق عليهن قد تقدم الإشارة  
إلى حديث أبي سعيد الذي فيه : ان الله اباح وطئن المسلمين لما تخرجوا من

رطهن ، وأنزل في ذلك : ( والمحصنات من النساء الا ما ملكت أيمانكم )  
 وقال فيه : إن أجل وطنهن اذا انقضت عدتهن . وروى ان النبي صلى الله عليه  
 وسلم قال في سبي أو طلاس : « لاوطأ حامل حتى تضع ، ولاغير ذات حمل  
 حتى تستبرأ » وروى : « حتى تحيض حيضة »

والعلماء عامة إنما يوجبون في ذلك استبراء بحيضة ، وهو اعتداد من وطء  
 زوج يلحقه النسب ، ووطئه محترم وان كان كافراً خرياً ، فان محاربهته أباح  
 قتله ، وأخذ ماله ، واستراق امرأته . على نزاع وتفصيل بين العلماء ؛ لكن  
 لاخلاف أن نسب ولده ثابت منه ، وان مائه ماء محترم لا يحل لأحد أن يوطأ  
 وجهه قبل الاستبراء باتفاق المسلمين ؛ بل قد لمن النبي صلى الله عليه وسلم من  
 فعل ذلك كما في الحديث الصحيح في مسلم : « أنه أتى على امرأة يمجح على باب  
 فسطاط ، فقال : « لعل سيدها يلم بها » قالوا : نعم . قال : « لقد هممت  
 ان الله لعنة تدخل معه قبره ، كيف يورثه وهو لا يحل له ؟ كيف يستعبده  
 وهو لا يحل له ؟ ! » و « نهى ان يسقى الرجل مائه زرع غيره » .

لكن هذه الزوجة لم يفارقها زوجها باختياره ؛ لا بطلاق ؛ ولا غيره ؛  
 لكن طريان الرق عليها ازال ملكه الى المسترق ، او اشتباه زوجها بنيره  
 ازال ذلك . فلم انه ليس بنكاح زال عن امرأة ؛ فانه يوجب العدة بثلاثة  
 قروء . ولو ان الكافر تحاكم اليها هو وامراته في العدة ثم طلق امراته

لأن مناهج بثلاثة قروء : فلم أن المطلقة عليها ثلاثة قروء مطلقا ، وأن هذه لا زال نكاحها بغير طلاق لم يكن عليها ثلاثة قروء . فلا يقال : إن كل معتدة من مفارقة زوج في الحياة عليها ثلاثة قروء ؛ بل هذا منقوض بهذه بالنص والاجماع .

## فصل

وهذا الذي دل عليه القرآن والسنة وآثار أكابر الصحابة — كعثمان وغيره — من أن عدة المختلعة : حيضة واحدة : يزول به الاشكال في مسألة « تدخل المدتين » : كما اذا تزوجت المرأة في عدتها عن اصابها ؛ فان المأثور عن الصحابة كعمر وعلي : أنها تكمل عدة الأول ، ثم تعتد من وطء الثاني فليها تمام عدة الأول ، وعدة للثاني . وبه أخذ جمهور الفقهاء : كمالك والشافعي ، وأحمد . واختلف عمر وعلي : هل تباح للأول بعد قضاء المدتين ؟ فقال عمر : لا ينكحها أبداً . وبه أخذ مالك . وقال علي : هو خاطب من الخطاب . وبه أخذ الشافعي . وعن أحمد روايتان . وأما أبو حنيفة فعنده لا يجب عليها إلا عدة واحدة من الثاني ، وتدخل فيها بقية عدة الأول ، وذكر بعض أصحابه أن هذا القول منقول عن ابن مسعود ؛ لكن لم نعرف لذلك اسنادا . فنقول بتدخل المدتين ؛ فان المدة حق له ؛ لذ لو اراد الزوج اسقاطها لم يمكنه ذلك ، فتدخل بعضها في بعض : كالحدود ؛ والكفارات ؛ فإنه

لو سرق ، ثم سرق : لم يقطع الايد واحدة ، وكذلك لو شرب ؛ ثم شرب لم يكن عليه الاحد واحد . فالحدود وجبت في جنس الذنب ؛ لا في قدره . ولهذا تجب بسرقة المال الكثير والقليل ؛ وتجب بشرب القليل والكثير ؛ لأن الموجب له جنس الذنب ؛ لا قدره . فاذا لم يفترق الحكم بين قليله وكثيره في القدر لم يفترق بين واحده وعده ؛ فان الجميع من جنس القدر ؛ وكذلك كفارة الجلع في رمضان اذا وطأ ثم وطأ قبل أن يكفر . فن قال بتداخل العدتين قال : عدة المطلقة من هذا الباب ، فان سببها الوطء ، ليست مثل عدة الوفاة التي سببها المقد ؟ وهي تجب مع قليل الوطء وكثيره ؛ فان الموجب لها جنس الوطء ؛ ولا فرق بين أن يكون الواطء واحداً أو اثنتين .

وطرده لو اشترى أمة قد اشترك في وطأها جماعة لم يكن عليها الاستبراء واحد ؛ وان كان الواطء جماعة . وقد نوزعوا في هذه الصورة . فقيل : بل تستبرأ لكل من الشريكين استبراءً واحداً اذا كانت في ملكهما . فأما اذا باعها لغيرهما ؛ فهنا لا يجب على المشتري الاستبراء واحد ، ولم يقل أحد علمناه إن الأمة المملوكة بسبي أو شراء أو إرث ونحو ذلك عليها استبراءات متعددة بعدد الواطئين . وكذلك لو اشترى رجل جاريه وباعها قبل أن يستبرأها لم يكن على المشتري الثاني الاستبراء واحد . قال الفقهاء : ولا نقول عليه ان يستبرأها مرتين . واعتذر بعضهم بأن الاستبراء سببه تمدد الملك ولم يتدد ؛ ولهذا لا يوجبون الاستبراء اذا اعتقها . وتزوجها اذا لم يكن البائع قد وطأها ، ويوجبونه اذا لم يعتقها ؛ بخلاف العدة فان سببها الرق . والكلام في عدة الاستبراء له موضع آخر .

«والمقصود» هنا : أنه لا يعتمد ، وما علمنا أحداً قال يعتمد ؛ وإن كان أحد قال هذا فإن السنة تخصمه ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر إلا بمجرد الاستبراء حيث قال : «لاتوطأ حامل حتى تضع ، ولاغير ذات حمل حتى تستبرأ» فملق الحل بمجرد الاستبراء ولم يفرق ، وإذا كان الاستبراء من جنس العدة ، ولا يعتمد بتمدد الواطئ : فالعدة كذلك . هذا ما يحتاج به لأبي حنيفة رحمه الله .

وأما الجمهور فقالوا : العدة فيها حق لأدي . واستدلوا بقوله تعالى : (إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن ؛ فالكم عليهن من عدة تمتدونها ، فتموهن ) الآية . قالوا : فقد نفا الله أن يكون للرجال على النساء عدة في هذا الموضع ؛ وليس هنا عدة لنير الرجال ، فلم أن العدة فيها حق للرجال حيث وجبت ، اذ لو لم يكن كذلك لم يكن في نفي أن يكون للرجال عليهن عدة ما ينفي أن يكون لله عدة ، فلو كانت العدة حقاً محضاً لله لم يقل : ( فالكم عليهن من عدة ) اذ لا عدة لهم لافي هذا الموضع ولاغيره ، ولو كانت العدة نوعين نوعاً لله ، ونوعاً فيه حق للأزواج : لم يكن في نفي عدة الأزواج ما ينفي العدة الأخرى ، فدل القرآن على أن العدة حيث وجبت فهي حق للأزواج ، وحيث اذ كانت العدة فيها حق لرجلين لم يدخل حق أحدهما في الآخر ؛ فإن حقوق الأديين لا تتداخل ، كما لو كان لرجلين دينان على واحد ، او كان لهما عنده أمانة ، أو غصب ؛ فإن عليه ان يعطي كل ذي حق حقه . فهذا الذي قاله الجمهور من اصحاب الشافعي واحمد وغيرهم .

واحتجوا على أبي حنيفة بأنه يقول : لو تزوج المسلم ذمية وجبت عليها المدة حقا محضا للزوج ؛ لأن الذمية لا تؤخذ بحق الله ؛ ولهذا لا يوجبها إذا كانت زوجها ذميا ، وهم لا يستقنون وجوب المدة ، وهذا الذي قاله له الأكثرون حسن ، موافق لدلالة القرآن ، ولما قضى به الخلفاء الراشدون لا سيما ولم يثبت عن غيرهم خلافه ؛ وإن ثبت فأن الخلفاء الراشدين إذا خالفهم غيرهم كان قولهم هو الراجح ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « عليكم بسنتي ، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى : تمسكوا بها ، وعصوا عليها بالنواجز ، وإياكم ومحدثاة الأمور ، فإن كل بدعة ضلالة » .

لكن من تمام كون المدة حقا للرجل أن يكون له فيها حق على المرأة وهو ثبوت الرجعة ؛ كما قال تعالى : ( والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن ) ( وبموتهن أحق بردهن في ذلك ) فأمرهن بالتربص ؛ وجعل الرجل أحق بردها في مدة التربص ، وليس في القرآن طلاقا إلا طلاق رجعي : إلا الثلاثة المذكورة في قوله : ( فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره ) وذلك طلاق أوجب تحريمها فلا تحل له بمقدار يكون برضاها ورضا وليها ؛ فكيف تباح بالرجعة ١٩٠٠ ؟ أما المرأة التي تباح لزوجها في المدة فإن زوجها أحق برجمتها في المدة بدون عقد ، وليس في القرآن طلاق بائن تباح فيه بمقدار لا يكون الزوج أحق بها ؛ بل متى كانت حلالة له كان أحق بها .

وعلى هذا فيظهر كون العدة حقاً للرجل . فإنه يستحق بها الرجعة ؛ بخلاف ما إذا أوجبت في الطلاق البائن التي تباح فيه بمقد ؛ فإنه هنا لاحق له إذا النكاح إنما يباح برضاها جميعاً ؛ ولهذا طرد أبو حنيفة أصله ؛ لما كان الطلاق عنده ينقسم الى : بائن ، ورجعي ، وله أن يوقع البائن بلا رضاها . جعل الرجعة حقاً محضاً للزوج ؛ له أن يسقطها ، وله أن لا يسقطها ؛ بخلاف العدة فإنه ليس له إسقاطها ؛ فلا تكون حقاً له

وهذا يؤيد أن الخلع ليس بطلاق ؛ فإنه موجب للتسوية . ويؤيد أنه ليس للرجل فيه عدة على المرأة كما يكون في الطلاق ؛ بل عليها استبراء بحيضة ؛ فإن الاستبراء بحيضة حق لله ؛ لأجل براءة الرحم فلا بد منه في كل موطوءة ، سواء وحلت بنكاح صحيح ، أو فاسد ، أو بملك عين ، فإنه يجب لبراءة رحمها من ماء الواطيء الأول ؛ لثلاثي مختلط مائه بماء غيره ، وكذلك يجب على أصح قولي العلماء على الموطوءة بالزنى ؛ لأجل ماء الواطيء الثاني ؛ لثلاثي مختلط مائه بماء الزاني . وهذا مذهب مالك وأحمد . وإذا لم يجب على المختلطة إلا عدة بحيضة ؛ فعلى المنكوحه نكاحاً فاسداً أولاً ؛ فإنه لا رجعة عليها ؛ ولا نفقة لها .

فان قيل : ففي حديث طليحة أن عمر بن الخطاب قال : أيما امرأة نكحت في عدتها فإن لم يدخل بها الثانی أتمت عدة زوجها ، وإن دخل بها أتمت بقية عدتها للأول ، ثم اعتدت للثاني . وكذلك عن علي : أنه قضى أنها تأتي ببقية عدتها للأول ، ثم تأتي للثاني بعدة مستقبله ، فإذا انقضت عدتها فإن شئت نكحت ، وإن شئت لم تنكح ؟



قيل : نعم . لكن لفظ « العدة » في كلام السلف يقال على القروء الثلاثة ، وعلى الاستبراء بحيضة ، كما تقدم نظائره . وحيث ذكرنا وعلي إن كان قولهما في المختلعة ونحوها أنها تعتد بحيضة فيكونان أو إذا أنها تعتد بحيضة . وإن كان قولهما أنها تعتد بثلاثة قروء : فيكون هذا فيه قولان للصحابة ؛ فإن عما قد ثبت عنه أن المختلعة تعتد بحيضة . وإن قيل : بل قد تقول : تعتد المختلعة بحيضة ، والمنكوحة نكاحاً فاسداً بثلاثة قروء : فهذا القول إذا قيل به يحتاج إلى بيان الفرق بين المسألتين .

فان قيل : فقد اختلف عمر وعلي هل تباح للثاني ؟ فقال عمر : لا ينكحها أبداً . وقال علي : إذا انقضت عدتها — يعنى من الثاني — فإن شابت نكحت وإن شابت لم تنكح . ولو كان وطء الثاني كوطء الشبهة لم يمنع الأول أن يتزوجها ؛ فإن الرجل لو وطئت امرأته بشبهة لم يزل نكاحه بالاجماع ؛ بل يعتزلها حتى تعتد ، ولو وطئت الرجمية بشبهة لم يسقط حتى الزوج شيء ؟ .

قيل : أولاً هذا السؤال لا يتعلق له بقدر العدة ، فسواء كانت العدة استبراء بحيضة ، أو كانت بتربص بثلاثة قروء . هذا وارد في الصورتين . ولا ريب أن الزوج المطلق الذي اعتدت من وطئه إن كان طلقها الطلقة الثالثة فقد حرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره ، فلا يمكنه أن يراجعها في عدتها منه ، وأما إن فارقها فرقة بائنة كالخلع — ونكحت في مدة اعتدادها منه : مثل أن تنكح قبل أن تستبرأ بحيضة : فهذا إذا أراد أن يتزوجها في عدتها فإنما يتزوجها بمقد

جديد ؛ وليس له أن يتزوج بمدة من غيره بمقد جديد ؛ فإن العدة من النير تمنع ابتداء النكاح ، ولا تمنع دوامه فليس لأحد أن يتزوج بمدة ؛ لا من وطء شبهة ، ولا نكاح فاسد ؛ بل ولا زنى ؛ وإن كانت امرأته إذا وطئت بشبهة أو زنى لم يبطل نكاحه ؛ بل يجنبها حتى يستبرأها ، ثم يطأها .

وإذا قيل : فهذه ممتدة من الوطء ، فكيف يمنع من نكاحها في العدة ؟

قيل : « أولاً » هذا لا يتعلق بقدر العدة . وقيل « ثانياً » لا نص ولا إجماع يبيح لكل ممتدة أن تنكح في عدتها ؛ لكن الإجماع انمقد على ذلك في مثل المختلة ؛ إذ لا عدة عليها لنير النكاح . فأما إذا وجبت عليها عدة من غيره : فهنا المانع كونها ممتدة من غيره ، كما يمنع بعد انقضاء عدتها منه ؛ فإن الغلبة من عدتها له أن ينكحها ؛ وإذا كان بمدة من النير لم يكن له ذلك . فالعدة ليست ما نمة من النكاح ولا موجبة لحله ، وانتفاء مانع واحد لا يبيح النير إذا وجد مانع آخر ؛ ولكن يظن الظان أن الامة منه وجبت لإباحة عقده . وهذا غلط . وأما إن كان الطلاق الأول رجعية فارتجاعه إياها في بقية عدتها منه كارتجاعه لو وطئت بشبهة في عدتها من الطلاق الرجعي ، لا فرق بينهما .

وكذلك الذي قضى به علي : أن الثاني لا ينكحها حتى تنقضي عدتها منه . وهو ظاهر مذهب أحمد . وأما مذهب الشافعي فيجوز عنده للثاني أن ينكحها في عدتها منه ، كما يجوز للواطء بشبهة أن يتزوج الموطوءة في عدتها منه ، وكذلك كل من نكح امرأة نكاحا فاسدا له أن يتزوجها في عدتها منه .

وأحمد له في هذا الأصل روايتان .

« احدهما » لا يجوز ، وهو مذهب مالك ؛ ليميز بين ماء وطه الشبهة ، وماء المباح المحض .

« والثاني » يجوز كمذهب الشافعي ؛ لأن النسب لاحق في كلاهما . وعلى هذه الرواية فن أصحاب أحمد من جوز للثاني أن ينكحها في عدتها منه ، كما هو قول الشافعي ، كما يجوز ذلك لكل ممتدة من نكاح فاسد على هذه الرواية .

ومنهم من أنكر نمسه ، وقال هنا : كان يذكر فيها عدة من الوطء الأول ، وهذا الواطء الثاني لم تمتد منه عقب مفارقتها لها ؛ بل تغل يرب مفارقتها وعدته عدة الأول ، وهي قد وجب عليها عدتان لها ، وتقديم عدة الأول كان تقدم حقه ؛ وإلا فلو وضعت ولداً ألحق بالثاني لكانت عدة الثاني تتقدمة على عدة الأول ، فهي في أيام عدة الأول عليها حق للثاني ، وفي الاعتداد

من الثاني عليها حق للأول ؛ بدليل أنها لو وضعت ولدا بعد اعتدائها من الأول  
وأمكن كونه من الأول والثاني عرض على القافة . فإذا كان للأول حق في  
مدة عدتها من الثاني لم يكن للثاني أن يتزوجها في مدة العدة .

فهذا أشهر الأقوال في هذه المسألة ، وهو المأثور عن الصحابة ، وهو  
نص أحمد ، وعليه جمهور أصحابه ، وقد تبعه الجد — رحمه الله — في « محرره » .

وأما مقدار العدة فقد ذكرنا عن أحمد روايتين في المختلة فإن لم يكن  
بينها وبين المنكوحة نكاحا فاسداً فارق شرعي وإلا وجب أن يقال في  
المنكوحة نكاحا فاسداً : إنما تمت بحيضة ، كما مضت به السنة .  
والله أعلم .

## وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن رجل تخاصم مع زوجته وهي معه بطلقة واحدة ، فقالت له :  
طلقي . فقال : إن أبرأتني فأنت طالق ، فقالت . أبرأك الله مما يدعى النساء على  
الرجال . فقال لها : أنت طالق . وظن أنه يبرأ من الحقوق ، وهو شافعي  
المذهب ؟

فأجاب : نعم هو برئ مما تدعى النساء على الرجال إذا كانت رشيدة .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل قالت له زوجته : طلقني وأنا أبرأتك من جميع حقوقي عليك ؛  
وَأخذ البنت بكفالتها ، يكون لها عليك مائة درهم . كل يوم سدس درهم . وشهد  
المدول بذلك فطلتها على ذلك بحكم الإبراء أو الكفالة : فهل لها أن تطالبه  
بفرض البنت بعد ذلك ؟ أم لا ؟

فأجاب . إذا خالها على أن تبرئه من حقوقها ، وتأخذ الولد بكفالاته . ولا  
تطالبه بنفقة . صبح ذلك عند جماهير العلماء : كالك ، وأحمد في المشهور من  
مذهبه وغيرهما ؛ فإنه عند الجمهور يصح الخلع بالمردوم الذي ينتظر وجوده  
كما تحمل أمها وشجرها . وأما نفقة حملها ورضاع ولدها ، ونفقتها . فقد انعقد  
سبب وجوده وجوازه ؛ وكذلك إذا قالت له : طلقني وأنا أبرأتك من حقوقي  
وأنا أخذ الولد بكفالاته . وأنا أبرأتك من نفقته ، ونحو ذلك مما يدل على  
القصود .

وإذا خالعه بينهما على ذلك من يرى صحة مثل هذا الخلع — كالحاكم  
المالكي — لم يميز لغيره أن ينقضه ، وإن رآه فاسداً ، ولا يجوز له أن يفرض له

عليه بعد هذا نفقة للولد ؛ فان فعل الحاكم الأول كذلك حكم في أصح قولي العلماء . والحاكم من متى عقد عقداً ساغ فيه الاجتهاد ؛ او فسخ فسخاً جاز فيه الاجتهاد ؛ لم يكن لغيره تقضه .

## ومثل رحمه الله

عن رجل قال لصهره : ان جئت لي بكتابي وابرأتني منه فبنتك طالق ثلاثاً ؛ فجاء له بكتاب غير كتابه : فقطعه الزوج ولم يعلم هل هو كتابه ام لا ؟ فقال : ابو الزوجة : إشهد واعليه أن بنتي تحت حجرى ، واشهدوا علي أنى أبرأته من كتابها ، ولم يعين ما فى الكتاب ، ثم انه مكث ساعة وجاء ابو الزوجة بحضور الشهود ؛ وقال له : اى شيء قلت يا زوج ؟ فقال الزوج اشهدوا علي ان بنت هذا طالق ثلاثاً ، ثم ان الزوج ادعى ان هذا الطلاق الصريح بناء على ان الابره الأول صحيح : فهل يقع ؟ ام لا ؟

فأجاب : قوله الأول معلق على البراء ، فان لم يبره لم يقع الطلاق . واما قوله الثانى فهو اقرار منه ؛ بناء على ان الأول قد وقع ، فان كان الأول لم يقع فانه لم يقع بالثانى شيء .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل له زوجة ، خلف أبوها أنه ما يخلها . معه ، وضربها ، وقال لها أبوها : أبريه . فأبرأته ، وطلقها طلاقاً : ثم ادعت أنها لم تبره الا خوفاً من ابوها : فهل تقع على الزوجة الطلقة ؟ أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله ان كانت أبرأته مكرهة بغير حق لم يصح الإبراء ، ولم يقع الطلاق المطلق به . وان كانت تحت حجر الأب وقد رأى الأب ان ذلك مصلحة لها فان ذلك جائز في أحد قولي العلماء ، كما في مذهب مالك وقول في مذهب احمد .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن بنت يتيمة تحت الحجر مزوجة ، قال لها الزوج : ان ابرئيني من صداقتك فأنت طالق ثلاثاً : فن شدة الضرب والفرع اوهبته . ثم رجعت فندمت : هل لها ان ترجع . ولا يحنث ؟ أم لا ؟

فأجاب : إذا اكرهها على الهبة . او كانت تحت الحجر : لم تصح الهبة ؛ ولم يقع الطلاق . والله اعلم .

## وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل له امرأة كساها كسوة مشتمة : مثل مصاغ ، وحلي : وقلائد ، وما أشبه ذلك خارجا عن كسوة القيمة ، وطلبت منه المخالعة ، وعليه مال كثير مستحق لها عليه ، وطلب حلية منها ليستعين به على حقها أو على غير حقها ، فأنكرته ، ويعلم أنها تحلف وتأخذ الذي ذكره عندها ، والتمن يلزمه ؛ ولم يكن له بينة عليها ؟ .

فأجاب : إن كان قد أعطاه ذلك الزائد عن الواجب على وجه التمليك لها فقد ملكته ، وليس له إذا طلقها هو ابتداء أن يطالبها بذلك ؛ لكن إن كانت الكارهة لصحبته ، وأرادت الاختلاع منه : فلتعطه ما أعطاه من ذلك ومن الصداق الذي ساقه إليها ، والباقي في ذمته ؛ ليخلعها ، كما مضت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في امرأة ثابت بن قيس بن شماس ، حيث « أمرها برد ما أعطاه »

وإن كان قد أعطاهما لتجمل به ، كما يركبها دابته ، ويحذيها غلامه ، ونحو ذلك ؛ لأعلى وجه التمليك للمين : فهو باق على ملكه ، فله أن يرجع



فيه متى شاء ؛ سواء طلقها أو لم يطلقها وإن تنازعا هل أعطاهما على وجه التملك ؟ أو على وجه الإباحة ؟ ولم يكن هناك عرف يقضى به : فالقول قوله مع عيته أنه لم يملكها ذلك. وإن تنازعا هل أعطاهما شيئا أو لم يعطها ؛ ولم يكن حجة يقضى له بها ؛ لا شاهد واحد ، ولا اقرار ، ولا غير ذلك : فالقول قولها مع عيبتها أنه لم يعطها .

## وسئل رحمه الله

عن رجل باع شيئا من قماشه ، فخاصمته زوجته لأجل أنه باع قماشه ، وحصل بينهما شأن عليه ، وهم في الخصام ، وجاء ناس من قرابتها ، فقال الرجل للناس الذين حضروا : هذه المرأة إن لم تقعد مثل الناس وإلا تحلى وتزوج . ثم قال : إن أعطيتني كتابك لهذا الرجل كنت طالقاً ثلاثاً وكان نيته أنها تبرئه ، فخنقت وأعطت الكتاب للرجل : فهل يقع الطلاق ؟ أم لا ؟

فأجاب : إذا كان مقصوده إعطاء الكتاب على وجه الإبراء فأعطته عطاء مجرداً ولم تبرئه منه : لم يقع به الطلاق وإذا قال : كان مقصودي الإعطاء في ذلك ؛ إذ لا غرض له إلا في الإبراء ، وتسليم الصداق يمنع من الإدعاء به ومجردا إيداعه فلا غرض له . والله أعلم .

## وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن رجل مالكي المذهب حصل له نكدة بينه وبين والد زوجته فحضر  
قدام القاضي . فقال الزوج لوالد الزوجة : إن أبرأتي ابنتك أوقعت عليها  
الطلاق . فقال والدها أنا أبرأتك . فحضر الزوج ووالد الزوجة قدام بعض  
الفقهاء ، فأبرأه والدها بنير حضورها ، وبنير إذنها : فهل يقع الطلاق أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . أصل هذه المسئلة فيه نزاع بين العلماء ، فذهب  
أبي حنيفة والشافعي وأحمد في المنصوص المعروف عنهم : أنه ليس للأب أن  
يخالغ على شيء من مال ابنته ، سواء كانت محجوراً عليها أو لم تكن ، لأن  
ذلك تبرع بما لها فلا يملكه ، كما لا يملك استقاط سائر ديونها . ومذهب مالك  
يجوز له أن يخالغ عن ابنته البصيرة بكرأ كانت أو ثيباً ، لكونه يلى مالها .  
وروي عنه : أن له أن يخالغ عن ابنته البكر مطلقاً ؛ لكونه يجبرها على  
النكاح . وروي عنه : يخالغ عن ابنته مطلقاً ، كما يجوز له أن يزوجه بدون

مهر المثل للمصلحة، وقد صرح بعض اصحاب الشافعي وجها في مذهبه أنه يجوز في حق البكر الصغيرة أن يخالما بالابراء من نصف مهرها اذا قلنا: إن الذي بيده عقدة النكاح هو الولي؛ وخطأه بمضمهم: لأنه إنما يملك الابراء بعد الطلاق؛ لأنه اذا ملك اسقاط حقها بعد الطلاق لنير فائدة فجواز ذلك لمنفتها وهو يخلما من الزوج أولى؛ ولهذا يجوز عندهم كلمهم ان يخلما الزوج بشيء من ماله؛ وكذلك لها ان تخالمه بما لها اذا ضمن ذلك الزوج. فاذا جاز له ان يخلما ولم يبق عليها ضرر الا اسقاط نصف صدقها.

ومذهب مالك يخرج على أصول أحمد من وجوه.

منها أن الأب له ان يطلق ويخلع امرأته ابنة الطفل في احدى الروايتين؛ كما ذهب اليه طوائف من السلف. ومالك يجوز الخلع دون الطلاق؛ لأن في الخلع معاوضة. وأحمد يقول: له التطلق عليه، لأنه قد يكون ذلك مصلحة له لتخليصه من حقوق المرأة وضررها، وكذلك لافرق في اسقاط حقوقه بين المال وغير المال

« وايضا » فانه يجوز في احدى الروايتين للحكم في الشقاق أن يخلع المرأة بشيء من ماله بدون إذنها؛ ويطلق على الزوج بدون اذنه: ككذب

مالك وغيره . وكذلك يجوز للأب أن يزوج المرأة بدون مهر المثل ،  
وعنده في إحدى الروايتين أن الأب يده عقد النكاح ، وله أن يسقط نصف  
الصداق . ومنهجه أن للأب أن يملك لنفسه من مال ولده مالا يضر بالولد ،  
حتى لو زوجها واشترط لنفسه بعض الصداق : جازله ذلك . وإذا كان له من  
التصرف في المال والتملك هذا التصرف لم يبق الا طلبه لفرقتها ، وذلك  
عليك باجماع المسلمين . ويجوز عنده للأب أن يعتق بعض رقبة المولى  
عليه المصلحة .

فقد يقال : الأظهر أن المرأة ان كانت تحت حجر الأب له ان  
يخالع معاونة واقتداء لنفسها من الزوج فيملك الأب . كما يملك غيره من  
المعاونات ، وكما يملك اقتداءها من الأسر ؛ وليس له ان يفعل ذلك الا اذا كان  
مصلحة لها . وقد يقال : قد لا يكون صلاحها في الطلاق ؛ ولكن الزوج يملك  
ان يطلقها وهو لا يقدر على منه ؛ فاذا بذل له الموض من غيرها لم يمكنها  
منه من البذل . فاما اسقاط مهرها وحققا الذي تستحقه بالنكاح فقد  
يكون عليها في ذلك ضرر . والأب قد يكون غرضه باختلاعها حظه  
للمصلحة ، وهو لا يملك اسقاط حقها بمجرد حظه بالاتفاق .

فعلى قول من يصحح الإبراء يقع الإبراء والطلاق . وعلى قول من  
لا يجوز إبراءه ان ضمنه وقع الطلاق بلا نزاع ؛ وكان على الأب للزوج

مثل الصداق عند أبي حنيفة ، ومالك ، وأحمد ، والشافعي في القديم . وعنده في الجديد : إنما عليه مهر المثل . وأما إن لم يضمنه إن علق الطلاق بالابراء . فقال له : أن أبرأتني فهي طالق . فلمنصوص عن أحمد أنه يقع الطلاق إذا اعتقد الزوج أنه تبرأ ، ويرجع على الأب بقدر الصداق ؛ لأنه غره ؛ وهو إحدى الرايتين في مذهب أبي حنيفة ، وفي الأخرى لا يقع شيء . وهو قول الشافعي . وهو قول في مذهب أحمد ؛ لأنه لم يبرأ في نفس الأمر . والأولون قالوا : وجد الابراء . وأممكن أن يحمل الأب ضامنا بهذا الابراء . وأما إن طلقها طلاقا لم يعلقه على الابراء فانه يقع ؛ لكن عند أحمد يضمن للزوج الصداق ؛ لأنه غره . وعند الشافعي لا يضمن له شيئا ؛ لأنه لم يلزم شيئا . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله

عن امرأة طلقها زوجها ثلاثا وأبرأت الزوج من حقوق الزوجية قبل علمها بالحل ، فلما بان الحل طالبت الزوج بفرض الحل : فهل يجوز لها ذلك أم لا ؟

فأجاب : إذا كان الأمر كما ذكر لم تدخل نفقة الحل في الابراء . وكان لها أن تطلب نفقة الحل . ولو علمت بالحل وأبرأته من حقوق الزوجية فقط لم

يدخل في ذلك نفقة الحمل ؛ لأنها تجب بعد زوال النكاح ، وهي واجبة للحمل  
في أظهر قولي العلماء : كاجرة الرضاع . وفي الآخر هي للزوجة من أجل الحمل  
فتكون من جنس نفقة الزوجات ، والصحيح أنها من جنس نفقة الأقارب  
كأجرة الرضاع . اللهم الا ان يكون الابرأ بمقتضى أنه لا تبقى بينهما مطالبة  
بعد النكاح أبداً ، فإذا كان الأمر كذلك ومقصودهما المبارأة بحيث لا يبقى  
للآخرة مطالبة بوجه : فهذا يدخل فيه الابرأ من نفقة الحمل .

---

آخر المجلد الثاني والثلاثين

---

# فهرس المجلد الثاني والثلاثين

## كتاب النكاح

الموضوع	صفحة
سئل عن أصابه سهم من سهام إبليس	٥
الأدوية التي يعالج بها العشق، المحرم ثلاثة	٥
سئل عن عازب تتوق نفسه الى الزواج ويغشى علم القدرة على المؤنة ويكره أن يقترض هل يائم اذا ترك الزواج ؟	٦
« من استطاع منكم البائة فليتزوج الخ »	٦
سئل عن رجل خطب على خطبة رجل آخر هل يجوز ويصح النكاح؟	٧
سئل عن امرأة فارقت زوجها وخطبها رجل في عدتها وهو ينفق عليها	٨
سئل عن رجل طلق زوجته ثلاثا ثم تزوجت وطلقت فهل يجوز للأول أن يتفق معها اذا أوفت عدتها أن يراجعها ؟	٨
التعريض والتصريح في خطبة الرجعية والبائن	٨
سئل عن رجل خطب ابنة رجل واتفقا على المهر وقبض المخل منه ثم جاء رجل فزاد عليه في المهر ومنع الزوج الأول	٩
سئل عن رجل يسخل على امرأة أخيه وبنات عمه وبنات خاله	٩
سئل عن رجل أملك على بنت ولم يعقد له ومن مدة سنين وهو ينفق عليها فلما عزم على الدخول وجد والدها قد زوجها	١٠
سئل عن رجل طلق زوجته ثلاثا ولها ولدان وهي عند الزوج في بيتها فهل يحل لها أكله ؟ وهل له عليها حكم ؟	١١
التصريح بخطبة الممتدة من غيره والمتزوجة بغيره والمطلقة ثلاثا لا يجوز	١٢ ، ١١

صاحفة	الموضوع
١٢	سئل عن رجل يتكلم شبه كلام النساء وهو طنجير هل يحل دخوله عليهن
١٢	وقال فصل فى الأسباب التى بين الله وعباده وبين العباد الخلقية والكسبية
١٢ - ١٤	( يا أيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة ) الآية
١٣ ، ١٤	حق الله مقدم على حق الوالدين ، حق الوالدين ، التبرى ممن الأبوين كفر ، صلة الأرحام

## باب اركانه النكاح وشروطه

١٥ ، ١٦	قال رحمه الله عمدة من قال لا يصح النكاح الا بلفظ الانكاح والتزويج انما سواهما كناية الخ .
١٧ ، ١٨	سئل عن رجل وكل ذميا فى قبول نكاح مسلمة
١٧	اذا وكل عبدا أوسقيا أو مميذا فى قبول أو قبل نكاحا لنفسه ، أو وكل فى تزويج الأمة من لا يجوز له تزويجها
١٨	هل يتولى الذمى عقد نكاح ابنته من مسلم أو يزوجه الحاكم ، يزوج الذمى ابنته من ذمى
١٨	استحباب عقد النكاح فى المسجد
١٨	حقوق العقد تتعلق بالموكل والمالك يحصل له
١٩	سئل عن مريض تزوج فى مرضه هل يصح وترثه ولها مهر
١٩	سئل عن رجل له بنت دون البلوغ فزوجهـا فى غيبة أبيها وشهدوا أن خالها أخوها هل يصح ولها مهر
١٩	يجوز أن يزوجه الأب فى عدة النكاح الفاسد
٢٠ ، ٢١	سئل عن امرأة لها أب وأخ ووكيل أبيها فى النكاح حاضر وجاءت بأجنبى أدعت أنه أخوها فما يجب عليها وعلى الأجنبى والشهود والمعرفين ومن يقوم بتحزيهم
٢٠ ، ٢١	تكرار التحزير على الفعل اذا اشتمل على عدة محرمات
٢١ ، ٢٢	تسويد وجه شاهد الزور
٢٢ - ٢٨	سئل عن إجبار الأب لابنته البكر البالغ
٢٢ - ٢٣	مناط الإجبار عند من قال به



الموضوع	صفحة
إذا عيئت كفوا وعين أبوها كفوا عندهم	٢٤ . ٢٣
« الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن وأذنها صماتها ، « لا تنكح البكر حتى تستأذن ولا الثيب حتى تستأمر » .	٢٥ ، ٢٤
الحكماء ليسا وكلين ( فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها )	٢٥ ، ٢٦
تطليق الأب عن أبنه الصغير والمجنون وخلعه للمصلحة	٢٦
إذا طلقها قبل الدخول فهل للأب العفو عن نصف الصداق	٢٦
( أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح )	٢٦
كل مطلقة لها مئمة ( وللمطلقات متاع بالمعروف )	٢٦ ، ٢٧
مهر المفوضة	٢٧
سئل عن بنت بالغ وقد خطبت لقرابتها فأبى فقال أهلها للعائد	٢٨
أعقد وأبوها حاضر فهل يجوز تزويجها	
سئل عن رجل تزوج بكرا لم يستأذنها أبوها حين العقد وكان قد	٢٩
عقد عليها لزوج قبله فطلعت قبل الدخول فهل يكون العقد الثاني	
مفسوخا	
الثيب لا تنكح الا بأذنها وإذا أجازت العقد جاز	٢٩
الثيب من الزنا كالثيب من النكاح ، وإذا زالت البكارة بأصبع	٢٩
أو وثبة فكالبكر	
البكر لا يجبرها أبوها إذا كانت بالغا وإن أجازت العقد جاز	٢٩
وقال رحمه الله ليس لأحد الأبوين أن يلزم الولد بنكاح من	٣٠
لا يريد	
سئل عن رجل تحت حجر والده تزوج بغير أذنه	٣٠
إذا تنازع الزوجان هل نكح وهو رشيد أو وهو سفیه	٣١
سئل عن رجل خطب امرأة ولها ولد والعائد مالكي فتعذر الولد	٣١
وجبي بغيره فعقد عليها هل يصح ؟	
سئل عن امرأة خلاها أخوها في مكان لتوفي العدة فلما انقضت	٣١
العدة هربت وتزوجت بغير أذنه	
سئل عن رجل تزوج بالغة من جدتها وما رشدها فلما دنت وفاته	٣١
وصى عليها أجنبيا فهل للجد عليها ولاية	
سئل عن برطل ولى امرأة ليزوجها إياه فزوجها فهل يصح النكاح	٣٢

الموضوع	صفحة
سئل عن رجل له جارية اعتقها وتزوج بها ومات ثم خطبها من يصلح فهل لأولاد سيدها أن يزوجوها • وإذا امتنعوا	٣٣
إذا عضل الولي الأقرب فهل يقدم الحاكم أو العصبية • وإذا امتنع العصبية كلهم	٣٣
سئل عن رجل تزوج معتقة رجل وطلقها الخ •	٣٣
إذا زوجها القاضي بحكم أنه وليها وكانت خلية من الموانع ولم يكن لها ولي أولى منه صح ولو ظننها عتيقة وكانت حرة الأصل	٣٤
هل يكون زوج المعتقة وليا	٣٤
سئل عن أعراب نازلين على البحر وأهل بادية ليس عندهم حاكم وعادتهم عقد الأنكحة في القرى المجاورة لهم فهل يصح عقد أئمة القرى مع تمام الشروط ولو كانوا غير مأذونين الخ •	٣٤
ولي المرأة عصبتها من النسب والولاء	٣٤
الابن ولي عند الجمهور • وإذا وجد الولي لم يحتج إلى حاكم	٣٤
سئل عن رجل أسلم هل يبقى له ولاية على أولاده الكتابيين في النكاح والميراث	٣٥
إذا كان المسلم مالكا للامة أو ولي أمر زواجها بحكم الولاية زوجها المسلم يزوج الامة بحكم الملك وبحكم الولاية	٣٦
النصراني لا يزوج ابنته المسلمة ولا يرثها	٣٦
الولاية بين ذوى الأرحام مشروطة بالإيمان	٣٦
سئل عن رجل له معتوقة طلبها رجل ليتزوجها فحلف بالطلاق أن لا يزوجه فهل يلزمه الطلاق إذا وكل رجلا	٣٧
إذا عضل الولي الأقرب زوجها الأبسد	٣٧
سئل عن يعقود الأنكحة بولي وشاهدي عدل هل للحاكم منعه من لا ولي لها لا تزوج الا بأذن السلطان	٣٧
العدالة المشترطة في شاهدي النكاح	٣٨
سئل عن قوله « لا تنكح الأيم حتى تستامر ولا تنكح البكر حتى تستأذن قالوا يا رسول الله كيف اذنها قال ان تسكت » الخ •	٣٩
لا ينبغي لأحد أن يزوج المرأة الا بأذنها	٣٩
ليس لغير الأب والجد تزويج البالغ بغير اذنها ، الاستئذان واجب	٤٠

صفحة	الموضوع
٤٠	لا يجوز للولي أن يزوجه ناقصا لصلحته وأغراضه
٤٠ ، ٤١	سئل عن المرأة التي يعتبر اذنها في الزواج • وهل يشترط الاشهاد على اذنها لوليها • وإذا قال أذنت للعقد أن يعقد
٤١	إذا أنكرت الاذن فالقول قولها مع يمينها ، ويستحب الاشهاد على اذنها
٤٢	نائب الحاكم لا يزوجه حتى يعلم الاذن إلا إذا كان وكيلًا
٤٢	أن زوجها الولي بدون إذن فهو نكاح الفضولي
٤٢	سئل عن بنت زالت بكارتها بمكروه ولم يعقد عليها وقد طلبها من يتزوجها وذكروا له ذلك فرضى فهل يصح العقد إذا شهدوا أنها مازوجت
٤٢	إذا زالت بكارتها بالزنا فهل اذنها الصست أو النطق
٤٣	سئل عن بنت يتيمة ولها عشر سنين ولم يكن لها أحد فهل يجوز لأحد أن يتزوجها باذنها
٤٣	( وما يتلى عليكم في الكتاب في يتامى النساء ) الآية
٤٣	تخير إذا بلغت عند بعض العلماء
٤٤ ، ٤٥	سئل عن صغيرة دون البلوغ مات أبوها هل يجوز للحاكم أو نائبه أن يزوجه باذنها ولا خيار لها إذا بلغت
٤٤	( وإن خفتن أن لا تقسطوا في اليتامى ) الآية ( يستفتونك في النساء ) الآية
٤٦	سئل عن يتيمة ليس لها أب ولا ولي إلا أخوها ولم تبلغ الحام وقد عقد عليها أخوها باذنها هل يصح العقد ولاخيار لها
٤٨	« لا يتم بعد احتلام »
٤٩	سئل عن بنت دون البلوغ وحضر من يرغب في تزويجها فهل للحاكم تزويجها
٥٠	سئل عن رجل تزوج يتيمة صغيرة وعقد عقدها شافعي ولم تترك إلا بعد العقد بشهرين فهل هذا العقد جائز
٥١	سئل عن رجل وجد صغيرة فرباها فلما بلغت زوجها الحاكم له ثم وجد لها أخ
٥٢	سئل عن بنت يتيمة وقد طلبها رجل وكيل على جهات المدينة وزوج أمها كاره للوكيل هل يجوز أن يزوجه عمها أو أخوها بلا إذن منها

- ٥٢ البالغ لا يزوجها الأب والجد الا باذنها على الصحيح .
- ٥٢ ، ٥٣ على الأولياء أن ينظروا مصلحة المرأة لا أهوائهم وأغراضهم
- ٥٣ سئل عن رجل تزوج امرأة وقعدت معه أياما وجاء أناس فادعوا أنها مملوكة وأخذوها من بينته ونهبوه وهي حامل فهل هذا النكاح صحيح
- ٥٤ ، ٥٥ سئل عن تزويج المماليك بالجوارى من غير عتق إذا كانوا لمالك واحد ومن يتولى عقد النكاح لهما ولأولادهم وما يقول في العقد لهما وهل يجبر العبد على النكاح
- ٥٥ تبعية الإرقاء في الحرية والرق وتبعيتهن في النسب والولاء ويستثنى من ذلك
- ٥٥ لمالك الأم الاستمتاع ببناتها إذا لم يستمتع بالأم
- ٥٥ وسئل عن رجل زوج ابنته وهي بالغ برضاها وأذنها لكن لم يشهد على رضاها قبل النكاح الخ .
- ٥٦ الشهادة على الولي والزوج . وإذا أنكرت أو لم تأذن حتى عقد النكاح وإذا تزوج العبد بغير إذن مولاه فهي موقوفة على الإجازة
- ٥٦ الكفارة في النسب وهل هو حق للزوجة والأبوين أو حق لله
- ٥٦ سئل عن رجل زوج ابنة أخيه من ابنه والزوج فاسق لا يصل وخوفوها حتى أذنت . وقالوا إن لم تأذني والا زوجك الشرع بغير اختيارك وهو الآن يأخذ مالها ويمنع من يكشف خالها
- ٥٧ لو رضيت بغير كفوة فلولي آخر الفسخ
- ٥٧ من يكشف حال الزوجة إذا ادعت تعدى الزوج عليها
- ٥٨ سئل عن رجل له عبد وقد وقف نصفه وقصد الزواج فهل له أن يتزوج ومن يأذن له في النكاح
- ٥٨ يجب تزويج الأمة إذا طلبت النكاح من كفوة
- ٥٨ ، ٥٩ سئل عن رجل تزوج عتيقة ببعض بنات الملوك بغير إذن معتقها . ومن يزوجها ؟
- ٥٩ سئل عن رجل خطب امرأة فسئل عن نفقته فقيل له من الجهات السلطانية شيء : فهل للولي رد هذا الخاطب
- ٦٠ نور الدين محمود الشهيد
- ٦٠ سئل عن رجل زوج ابنته لشخص ولم يعلم ما هو عليه من الفساد الا بعد سنتين فبانت منه الزوجة فهل يجوز تزويجه الآن مع اصراره على الفسق

سئل عن الرافضة هل تزوج ؟	٦٠
إذا تزوج رافضة رجاء أن تتوب الخ .	٦٠
سئل عن الرافضة ومن يقول لا تلزمه الصلوات الخمس هل يصح نكاحه وإذا زوج على أنه سني ثم أظهر رفضه	٦١

## باب المحرمات في النكاح

سئل عن المحرمات في النكاح نسبا وصهرا	٦٢ - ٦٧
ضابط المحرمات بالنسب والمحللات	٦٢
( يا أيها النبي أنا أحللتنا لك أزواجك ) الآية	٦٢ - ٦٥
من تزوجت بلا مهر صح وجب لها المهر إن دخل بها أو مات عنها	٦٢
إذا شرط في النكاح نفى المهر . « نكاح الشفار »	٦٢ ، ٦٤
انقضاء النكاح بلفظ الهبة والتبليك . امرأة المتبني حلال	٦٤
ضابط المحرمات بالمصاهرة	٦٥
الريبة لا تحرم حتى يدخل بأمرها وما عداها يحرم بالعقد	٦٥
( وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فإن لم تكونوا ) الآية	٦٦
بنات المحرمات محرمات إلا بنات العمات والخالات وأمهات النساء وحلالل الأباء والأبناء .	٦٦
إذا وطئ امرأة بما يمتقنه نكاحا لحق به النسب وثبتت المصاهرة	٦٦
كل وطئ اعتقد أنه ليس محرما يلحق به النسب	٦٧
لو تزوج امرأة في نكاح فاسد وطلقها وظن أنه لا يقع به الطلاق فوطئها ؟	٦٦
حرية الولد تتبع اعتقاد أبيه . الولد يتبع أباه في النسب ويتبع أمه في الحرية ويتبع خيرهما ديناً	٦٧
إذا تزوج الكافر امرأة نكاحاً يراه صحيحاً في دينه وأسلم بعد ذلك ابنه فليس له أن يتزوج بامرأة ابنه	٦٧
من وطئ أمة غيره بنكاح أو زنا فالولد للسيد	٦٧
إذا اشتراها ممن يظن أنه مالك لها أو تزوجها يظنها حرة فهو المفرور وولده حر	٦٧

الموضوع	صفحة
الزنا المحض هل ينشر المصاهرة	٦٧
سئل عن رجل كان له سرية بكتاب ثم توفي وله ابن ابن فتزوج سرية جده	٦٨
وقال الشيخ ( فصل ) وأما تحريم الجمع فلا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها ولو رضيت احدهما	٦٨
الضابط فيما يحرم بالجمع بين كل امرأتين	٦٩
من حرم جمعهما في النكاح حرم في التسرى	٦٩ ، ٧١
لا يتسرى من تحرم عليه ينسب أو صهر	٦٩ ، ٧٠
( أو ما ملكت إيمانكم ) ( ذلك أدنى أن لا تقولوا )	٧٠ ، ٧١
العدل الذي يطيقه عامة الناس ينتهى الى أربع ما عدى الرسول	٧٠
أخت امرأته أجنبية منه لا يخلو ولا يسافر بها كما زاد على الأربع	٧٠
إذا كان بينهما حرمة بلا نسب أو نسب بلا حرمة جاز الجمع	٧١ ، ٧٢
هل يكره الجمع إذا كان بينهما رحم غير محرم كبنت العم والخال	٧٢
هل له أن يملك ذا الرحم المحرم أو يفرق بينهما في البيع	٧٢
تحريم الجمع يزول بزوال النكاح ، لا بالطلاق الرجعي	٧٢
لا تنكح الخامسة في عدة الرابعة ولا تنكح الأخت في عدة أختها	٧٢ ، ٧٣
إذا قال ان لم تلدى في هذا الشهر فانت طالق وقد بقيت على واحدة فهل له وطنها وكذلك الرجعية	٧٣
سئل عن قوم يتزوج هذا أخت هذا وهذا أخت هذا وكلما أنفق هذا أنفق هذا وإذا ظلمها هذا ظلمها الآخر	٧٤
سئل عن رجل جمع بين خالة رجل وابنته	٧٥
سئل عن رجل جمع في نكاح واحد بين خالة رجل وابنة أخ له من الأبوين • وإذا كانت من أبيه فقط ؟	٧٥
إذا تزوج احدهما بعد الأخرى كان نكاح الثانية باطلا	٧٦
إذا أراد نكاح الثانية لم تحل له حتى تنقضي عدة الأولى • وإن كان الطلاق بائنا ؟	٧٦
هل يتزوج الموطوءة بالنكاح الفاسد في عدتها منه	٧٦
سئل عن رجل اشترى جارية ووطنها ثم ملكها لولده هل يجوز لولده وطنها	٧٧

الموضوع	صفحة
مثل عن رجل تزوج بامرأة ولم يدخل بها وطلقها فهل له أن يدخل بالأم	٧٧
مثل عن رجل طلق امرأته فلبثت ثمانية أشهر ثم تزوجت بآخر فلبثت معه شهرا ثم طلقها فمكثت ثلاثة أشهر ولم تحض ثم تزوج بها المطلق الأول	٧٨
مثل عن رجل تزوج امرأة من ثلاث سنين وولد له منها ولد وذكرته أنها لما تزوجت لم تحض الا حيضتين وصدقها الزوج النخ	٧٨
مثل عن مطلقة ادعت أنها قضت عدتها فتزوجت ثم زعمت امرأة أنها حاضمت حيضتين وصدقها الزوج	٧٩
مثل عن امرأة بانته فتزوجت بعده شهر ونصف بحيضة واحدة	٧٩
مثل عن رجل عقد على أنها تكون بالنا ولم يدخل بها ثم طلقها ثلاثا ثم عقد عليها شخص آخر وطلقها كذلك فهل تحل للأول ؟	٨٠
مثل عن رجل تزوج بكرا ثم طلقها ثلاثا ولم يصبها فهل يجوز أن يعقد عليها ثانيا	٨٠
مثل عن رجل يقول ان المرأة اذا وقع بها الطلاق الثلاث تباح للأول بدون نكاح ثان فهل قال هذا احد من المسلمين وماذا يجب على من قال ذلك وما صفة النكاح الذي يبيحها للأول	٨١ - ٩٧
حكم جحد مباني الاسلام أو تحريم المحرمات أو تحليل المحلات التي لم يتنازع فيها المسلمون	٨٢
نموذج مما تنازع فيه العلماء أو اتفقوا عليه من مسائل النكاح والطلاق والنذور والعتق	٨٢ - ٩٧
العتق الملق بالشرط	٨٣ ، ٨٤
الحلف بالعتاق أو الطلاق	٨٤ ، ٨٥
اذا قال ان فعلت كذا فعلى ان اطلق امرأتى لم يقع وهل عليه كفارة ؟	٨٤
اذا قال ان فعلته فعل عتق عيدي فلا يقع ، لكن ماذا يجب عليه ؟	٨٥
اذا حلف بالله أو بالظاهر أو الحرام أو النذر أن لا يفعل شيئا ففعله ناسيا أو جاهلا	٨٦
اذا اعتقد أن امرأته بانته بفعل المحلوف عليه ثم تبين له أنها لم تبين	٨٦

الموضوع	صفحة
إذا حلف بالطلاق أو غيره على شيء يعتقد كما حلف عليه فتبين بخلافه	٨٦
إذا حلف على شيء يشك فيه ثم تبين صدقه	٨٦
إذا حلف ليفعلن كذا اليوم ثم مضى اليوم أو شك في فعله	٨٦
يرجع في اليمين إلى نية الحالف • وهل يرجع إلى سببها ؟	٨٦ ، ٨٧
الطلاق المحرم يقع	٨٧ ، ٨٨
هل كل ما نهى عنه يقع فاسدا أو فيه تفصيل ؟	٨٧ ، ٨٨
إذا حلف على معين يعتقد على صفة أو طلق امرأته بصفة فتبين بخلافها	٨٧
الطلاق الثلاث وحكمة تحديده بثلاث	٨٨ ، ٨٩
إذا طلقها في الحيض بدون سؤالها الطلاق	٨٩
اليهود والنصارى لا يطؤون بملك اليمين	٨٩
أصل ابتداء الرق من السبي	٨٩
النصارى يحرمون النكاح على بعضهم ، ومن أباحوه له لم يبيحوا له الطلاق	٩٠
النصارى لا طلاق عندهم واليهود لا رجعة بعد أن تزوج غيره	٩٠
طلاق الهازل يقع بخلاف طلاق المكره	٩١
إذا حلف بالكفر لم يكفر	٩١
الخلع فسخ وليس من الثلاث ويباح في الخيض	٩١ ، ٩٢
الخلع مع الأجنبية كهو مع المرأة ، وكذلك العتق والصلح	٩١ ، ٩٢
إذا أوقع الثلاث حرمت إلا بنكاح مبيح ، بخلاف نكاح المحلل	٩٢ - ٩٧
نكاح المتمة مع تحريره خير من نكاح التحليل	٩٣ ، ٩٤
التصريح والتعريض في خطبة المعتدة والرجعية	٩٥ ، ٩٦
( ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء ) الآيتين	٩٥
سئل عن رجل تزوج بتيمة وشهدت أمها ببلوغها ثم باننت منه فشهد أخواتها أنها ما بلغت إلا بعد دخوله بها فهل له مراجعتها	٩٧
سئل عن رجل تزوج امرأة بولاية أجنبي ووليها في مسافة قصر معتقدا أن الأجنبي حاكم ثم طلقها ثلاثا ثم أراد ردها فهل له ذلك	٩٨
وهل عليه حد ويلحق به النسب ويجب عليه مهر	



الموضوع	صفحة
لا يحصل الا حصاناً بالنكاح الفاسد ، يقع الطلاق في النكاح المختلف فيه اذا اعتقد صحته	٩٩
سئل عن تزوج امرأة من سنتين ثم طلقها ثلاثا وكان وليها فاسقا فهل تحل له بعد الثلاث	٩٩
سئل عن رجل تزوج بامرأة وليها فاسق وقد وقع به الطلاق الثلاث فهل له مراجعتها	١٠١
الناظر في صفة العقد بعد وقوع الطلاق لا قبل معتد	١٠١
النكاح صحيح بولاية الفاسق عند الجاهل	١٠١
سئل عن رجل تزوج امرأة مصافحة بسلا ولي ولا شهود وكتمان النكاح فهل يصح	١٠٢
اذا اعتقد النكاح صحته صار وطء شبهة ولحقه نسبه وورث يستحق نكاح السر العقوبة	١٠٣
سئل عن رجل تزوج مصافحة وقعدت معه أياما فطلع لها زوج آخر فارادت الثاني فطلقها الأول ورسم للزوجة أن توفي عدته وتم معها الزج فهل يصح	١٠٣
سئل عن أمة مزوجة وسافر زوجها وباعها سيدها وشرط أن لها زوجا فقعدت عند الذي اشتراها أياما فادركه الموت فاعتقها فتزوجت ولم يعلم أن لها زوجا فجاء الأول من السفر فهل يبطل نكاح الأول أو الثاني	١٠٤
سئل عن رجل أقر عند عدول أنه طلق امرأته من مدة تزيد على العدة الشرعية فهل يجوز لهم تزويجها الآن	١٠٥
سئل عن رجل تزوج بامرأة ولم يدخل بها ولا أصابها فولدت بعد شهرين فهل يصح النكاح ويلزمه الصداق ويوطأها ؟ وإذا طلقها	١٠٥
سئل عن ركاض يسير في البلاد في كل مدينة شهرا أو شهرين ويمزل عنها ويخاف أن يقع في العصية فهل له أن يتزوج في مدة إقامته وإذا سافر طلقها	١٠٦ - ١٠٨
« نكاح المتعة »	١٠٧ ، ١٠٨
إذا اشترط الأجل قبل العقد أو تواه ولم يظهره للمرأة	١٠٨

- ١٠٩ سئل عن قال ان المرأة المطلقة اذا وطئها الرجل في الدبر تحل لزوجها
- ١٠٩ - ١٣٤ وقال الشيخ نكاح الزانية حرام حتى تتوب . .
- ١١٠ ، ١١٢ ، ١١٣ القول باستبرائها هو الصواب ، واستبرائها بحيضة
- ١١٠ ، ١١١ المختلفة تستبرأ بحيضة ، والموطوءة بشبهة
- ١١٠ المهاجرة والمسبية تستبرأن بحيضة
- ١١١ ، ١١٢ « علة المعتقة »
- ١١٣ - ١٢١ الرد على من تأول آية ( الزاني لا ينكح الا اذنية ) او رأى انها منسوخة
- ١١٤ اذا أكرهت المرأة لم تكن زانية ، واذا زنت بنائم لم يعتبر زانيا
- ١١٥ الاجماع لا ينسخ النصوص ، كل منسوخ فمعه نص محفوظ
- ١١٦ « ان امرأتى لا ترد يد لا مس » يكره نكاح من فيها تبرج
- ١١٦ اللمس والملامسة
- ١١٦ ، ١١٧ ( والزانية لا ينكحها الا زان أو شرك )
- ١١٧ - ١١٩ قذف المرأة طعن في زوجها ، براءة عائشة
- ١١٩ قذف أم البني ونسائه يوجب القتل ، ترك الرسول لقتل من قذفها
- ١٢٠ ، ١٢١ ( الزاني لا ينكح الا اذنية أو مشركة )
- ١٢٠ ، ١٢١ امرأة الزاني تكون زانية غالبا
- ١٢١ ( والمحصنات من المؤمنات )
- ١٢٢ - ١٢٥ ( محصنين غير مسافحين )
- ١٢٥ - ١٢٧ ( ولا متخذى أخدان ) ( محصنات غير مسافحات ولا متخذات أخدان )
- ١٢٥ تحقق توبة الزانية لا يكون بالمرادة
- ١٢٦ ، ١٢٧ نكاح السركان يضرب عليه عمر
- ١٢٧ ، ١٢٨ ما يتميز به النكاح عن السفاح
- ١٢٧ - ١٣٣ الاشهاد وحده في النكاح ليس شرطا ويكفى عنه الاعلان
- ١٢٩ الاشهاد في الرجعة وفي البيع
- ١٢٩ لا يحتاج النسب الى الاشهاد على الولادة
- ١٢٩ قد يجب الاشهاد على النكاح لأنه به يعلن ويظهر
- ١٣٠ ما يشترط في الشاهدين عند من أوجب الشهادة فيه

وجوب الصداق وتمجيئه	١٣١
اشتراط الولي في النكاح	١٣١ ، ١٣٢
« نكاح الشغار » وتفسيره وعلة تحريمه	١٣٢ ، ١٣٣
لا يشترط أن يكون النكاح بلفظ الانكاح والتزويج أو بالعربية	١٣٣
بعض أهل الرأي وسعوا باب الطلاق فتوسع الآخرون في الاحتياط	١٣٣ ، ١٣٤
سئل عن بنت الزنا هل تزوج بأبيها	١٣٤ - ١٣٧
هل يقتل من تزوج بها ولو تناول ؟ ويجله من شرب النبيذ متولاً ؟	١٣٤ - ١٣٧
( حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم ) الآية	١٣٥ ، ١٤٠
الفرق بين العموم في آية التحريم وآية الفرائض	١٣٥ ، ١٣٦
لا يثبت بالرضاعة إلا التحريم والحرمة	١٣٦
( وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم )	١٣٦
الخلاف في استلحاق ولد الزنا إذا لم يكن فرائض	١٣٧ ، ١٣٩
هل يعتق ولد الزنا بالملك	١٣٧
الأقوال الضميمة لا تحكى عن الأئمة لا على وجه القدرح ولا على وجه المتابعة	١٣٧
سئل عن رجل زنا بامرأة وقد رأى معها بنتاً وهو يطلب التزوج بها ولم يعلم هل هي منه أو من غيره	١٣٨
سئل عن زنا بامرأة وحملت منه فأتى فهل له أن يتزوج البنت	١٣٨ - ١٤٠
بنت الملاءنة لا تحل للملاعن	١٣٩
الزنا هل ينشر حرمة المصاهرة	١٤٠
سئل عن طلع إلى بيته ووجد عند امرأته رجلاً اجنبياً فوطأها حقها وطلقها ثم رجع وصالحها وسمح أنها وجبت بحنوب أجنبي	١٤١
سئل عن رجل تزوج ابنته من الزنا	١٤٢
سئل عن رجل تزوج بامرأة ومات الزاني فهل يجوز للولد أن يتزوج بها	١٤٢
سئل عن كآء له أمة يطؤها ولا يحصنها	١٤٣
سئل عن رجل له جارية تزنى فهل يحل له وطؤها	١٤٣
سئل عن حديث « إن امرأتى لا ترد يد لا مس » هل هو ما ترد نفسها عن أحد أو ما ترد لها في المطاء	١٤٣

- ١٤٥ ( الزاني لا ينكح الا زانية أو مشركة الآية )  
 ١٤٥ ، ١٤٦ ( الخبيثان للخبيثين ) الآية « ما بقت امرأة بنى قط »  
 ١٤٥ « لا يدخل الجنة ديوث »  
 ١٤٦ - ١٥١ وقال ( فصل ) في اعتبار النية في النكاح  
 ١٤٦ - ١٥١ نكاح التحليل ، ونكاح المتعة  
 ١٤٦ - ١٤٩ اذا أقام المسافر ببلد فتزوج وفي نيته أن يطلقها اذا عاد الى وطنه  
 ١٤٧ ، ١٤٨ اذا تزوج امرأة بنية أنها اذا أعجبته أمسكها والا فارقها أو شرط  
 ذلك في العقد  
 ١٤٨ اذا شرط أن أمسكها بمعروف أو يسرحها بإحسان  
 ١٤٨ ، ١٤٩ اذا أجل الطلاق الذي بينهما هل تنجز الفرقة  
 ١٤٩ الرجل هو الذي يملك الطلاق ولا تملكه المرأة  
 ١٤٩ ، ١٥٠ اذا نوى الطلاق بقلبه لم يقع  
 ١٥٠ ( وتخفى في نفسك ما الله مبديه )  
 ١٥١ سئل عن التحليل الذي يفعله الناس اليوم هل هو صحيح واذا  
 قلد من قال به • وهل الأولى أمسكها  
 ١٥٢ سئل عن إمام عدل طلق امرأته وبقيت عنده في بيته حتى  
 استحل وتزوجها  
 ١٥٣ سئل عن رجل طلق زوجته ثلاثا ثم أوفت العدة ثم تزوجت  
 بالمستحل ثم أتت لبنت الزوج الأول فغلبها على نفسها ثم ادعت  
 أنها حاضت فراجعها ثم أقام معها أياما فظهر عليها الحمل  
 ١٥٣ رفاعة لم يتزوجها ليحلها للأول  
 ١٥٣ اذا تزوجت بالمحلل ثم طلقها فعليها المدة ، اذا علم المحلل أن  
 الولد ليس منه فعليه أن ينفقه بلمان  
 ١٥٤ سئل هل تصح مسألة العبد يطؤها ثم تباح  
 ١٥٤ سئل عن رجل حنت من زوجته فتكحت غيره ليحلها فهل النكاح  
 صحيح  
 ١٥٥ تقليظ النصوص والسلف في نكاح التحليل  
 ١٥٥ ، ١٥٦ سئل عن الصبي الصغير اذا استحل به النساء وهو دون البلوغ

## باب الشروط في النكاح

الموضوع	صفحة
١٥٧ - ١٦٤ قال الشيخ ( فصل ) الشروط الفاسدة في النكاح كثيرة منها	
« نكاح الشغار » والمحلل و « المتعة » وأن يتزوج على أن لا مهر لها	
• أو على مهر محرم ونحو ذلك	
١٥٧ ، ١٥٨ أقوال العلماء وتعليلاتهم فيها	
١٦١ البيع مع الشرط الفاسد يصح	
١٦١ إذا شرط صفة في احد الزوجين ملك الفسخ	
١٦٢ ، ١٦٣ تعليق نكاح الشغار والتحليل والمتعة • وإذا أبطل الشرط في	
هذه الأشياء هل يكون العقد لازما	
١٦٣ ، ١٦٤ إذا نكحها بنية التحليل أو شرطه ثم قصد هو وهي الرغبة فهل	
يحتاج الى استئناف عقد والمنكحة على عوض لم يسلم لها	
١٦٣ استقاط الشرط الفاسد في البيع وإذا عقد عقدا بدون من اشترط	
أذنه هل يقع باطلا	
١٦٤ سئل عن رجل تزوج بامرأة فشرط عليه أن لا يتزوج عليها	
١٦٤ ، ١٦٥ سئل عن رجل تزوج بامرأة فشرط عليه أن لا يتزوج عليها	
ولا ينقلها من منزلها وإن ابنتها تكون عند أمها	
« أن أحق الشروط أن توفوا به ما استحللتم به الفروج »	
١٦٥ الجهالة في قدر الصداق لا تؤثر	
١٦٥ لو اختارت الفسخ لم تحتج الى حاكم وكذلك العنة ونحوها وإن	
رفع الى حاكم يرى امضاء امضاء	
١٦٦ سئل عن شرط أن لا يتزوج على الزوجة ولا يتسرى ولا يخرجها	
من دارها أو بلدنا لكن لم يذكر ذلك عند العقد	
١٦٦ النية المتقدمة كالمقارنة عند بعض الأئمة	
١٦٧ سئل عن تزوج بنتا عمرها عشر سنين واشترط عليه أهلها انه	
يسكن عندهم ولا يدخل بها الا بعد سنة فأخلف وضارها الخ •	

الموضوع	صفحة
سئل عن رجل شرط على امرأة أن لا يسكنها في منزل أبيه فمجن عن ذلك فهل لها الفسخ وهل يجب أن يمكن أمها واختها من الدخول عليها والمبيت	١٦٨
سئل عن رجل تزوج وشرطوا عليه في العقد أن كل امرأة يتزوج بها تكون طالقا وكل جارية يتسرى بها تعتق ثم انه تزوج وتسرى	١٦٩
سئل عن رجل حلف بالطلاق أنه ما يتزوج فلانه ثم بدى له أن ينكحها وفي رجل تزوج بامرأة وشرط عليه في العقد أن لا يتزوج عليها فتزوج	١٧٠

## باب العيوب في النطاع

سئل عن امرأة تزوجت برجل فلما دخل رأت بجسمه برصا فهل لها الفسخ	١٧١
إذا رضي أحدهما بعد الدخول فلا خيار - وإذا فسخت هل تأخذ جهازا قبل الدخول أو بعده ؟	١٧١
سئل عن رجل تزوج بامرأة فظهر مجلوما	١٧١
سئل عن رجل تزوج بكرة فوجدها مستحاضة لا ينقطع دمها	١٧٢
ما يمنع الوطء أو كماله	١٧٢
إذا كان الفسخ قبل الدخول أو بعده فهل عليه مهر ولها الصداق	١٧٢
وطء المستحاضة	١٧٢ ، ١٧٣
إن صدر منه دليل الرضا فلا خيار له إلا إذا كان جاهلا	١٧٣
سئل عن رجل تزوج امرأة على أنها بكر فبانث ثيبا هل له الفسخ أو الأرض	١٧٣

## باب نظام الكفار

الموضوع	صفحة
سئل عن قوله « صلى الله عليه وسلم » ولدت من نكاح لا من سفاح »	١٧٤
سئل عن النكاح قبل بعثة الرسل أصحح يلحقه أحكام النكاح والنسب والفراش	١٧٤
إذا أسلم الكافران لم يقرأ على وطه شبهة	١٧٥
وقال الشيخ في صحيح البخاري عن ابن عباس قال كان المشركون على منزلتين من النبي والمؤمنين الخ .	١٧٥ - ١٧٧
المهاجرة من أهل الحرب ليس عليها عدة إنما عليها الاستبراء بحبضة	١٧٦
إذا هاجر زوجها قبل النكاح ردت اليه وإن كانت قد حاضت	١٧٦
المهاجر من عبيدهم يكون حراً	١٧٧
المهاجر من رقيق المعاهدين يرد عليهم ثمنه دون عينه	١٧٧
( لا من حل لهم ولا هم يحلون لهن )	١٧٧
سئل عن قوله ( ولا تنكحوا المشركات ) وقد أباح العلماء التزويج بالنصرانية واليهودية فهل هما من المشركين	١٧٨ - ١٨١
ما روى من كراهة ابن عمر لنكاح النصرانية هو اليوم مذهب بعض أهل البدع	١٧٨
( ولا تمسكوا بعضهم الكوافر )	١٨٠
( اتخلفوا أحبارهم ورحبانهم أرباباً ) الآية	١٨١
سئل عن الاماء الكتابيات ما لتليل على وطنهن بملك اليمن وعلى تحرير الاماء المجوسيات	١٨١ - ١٩٠
النزاع في كراهة نكاح الاماء الكتابيات مع عدم الحاجة	١٨١ ، ١٨٢
لا يجوز وطه الوثنيات والخلاف في وطه الاماء منهن بملك اليمن	١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٦
المجوس لا تحل ذبائحهم ولا تنكح نسائهم	١٨٧ - ١٩٠
المجوس ليسوا من أهل الكتاب وليس لهم كتاب	١٨٧ - ١٨٩

- ١٨٨ الصابئون ليس لهم كتاب الا أن يدخلوا في دين أحد من أهل الكتابين
- ١٧٩ متى يكون المرسل حجة
- ١٨٩ ١٩٠ الحكمة في أخذ الجزية منهم دون النكاح والذبايح
- ١٨٩ «سنوابعهم سنة أهل الكتاب غير ناكحي نسائهم ولا أكلي ذبايحهم»
- ١٩٠ سئل عن رجل تكلم بكلمة الكفر وحكم بكفره ثم حلف بالطلاق من امرأته فإن رجع الى الاسلام هل يجوز له أن يجدد النكاح من غير تحليل
- ١٩٠ ، ١٩١ اذا انقضت عدتها قبل عودته الى الاسلام بانت منه فاذا عاد الى الاسلام فله رجعتها • واذا وطئها في زمن العدة ؟

## باب الصداق

- ١٩٣ - ١٩٥ وقال الشيخ السنة تخفيف الصداق وان لا يزيد على نساء النبي وبناته
- ١٩٢ - ١٩٤ مقدار صداقهن والأحاديث في ذلك
- ١٩٢ - ١٩٥ يكره للرجل أن يصدقها ما يضر به ان نقده أو يمجز عن وفائه ،
- ١٩٣ تكثير المهر للرياء والفخر
- ١٩٥ يستحب تعجيل الصداق كله
- ١٩٥ من كان ذا ثروة فاحب أن يعطى امرأته صداقا كثيرا فلا بأس
- ١٩٥ ، ١٩٦ سئل عن الرجل يتزوج على صداق مكتوب ويتفقا على مقدم فيعطيه ثم يموت هل يحسب من جملة الصداق
- ١٩٦ سئل عن امرأة عجل لها زوجها نقدا ولم يسمه في كتاب الصداق ثم توفي فطلب الحاكم أن يحسب المجل من الصداق
- ١٩٧ سئل عن رجل اعتقلته زوجته على الصداق شهرا وليس له موجود هل يجوز للحاكم أن يبقيه أو يطلقه
- ١٩٧ سئل عن امرأة بكر تزوجها رجل ودخل بها ثم ادعى أنها كانت ثيبا فوجدت بكرا فانكر ونكل عن المهر



- ١٩٨ سئل عن رجل خطب امرأة فاتفقوا على النكاح من غير عقد وأعطى أباهما لأجل ذلك شيئاً فماتت قبل العقد هل له أن يرجع بما أعطى
- ١٩٨ سئل عن امرأة تزوجت ثم بان أنه كان لها زوج ففرق الحاكم بينهما فهل لها مهر ٠٠
- ١٩٩ سئل عن معسر هل يقسط عليه الصداق ويقبل قوله في الإعسار
- ١٩٩ سئل عن رجل تزوج امرأة وأعطاهما المهر وكتب عليه صداق ألف دينار وشرطوا عليه أنأما نأخذ منك شيئاً إنما هذه عادة وسمعة فتوفي الزوج وطالبت المرأة بذلك
- ٢٠٠ سئل عن امرأة تزوجت برجل فهرب وتركها من ست سنين ولم يترك عندها نفقة ثم تزوجت ففرق بينهما الحاكم فهل يلزم الزوج الصداق
- ٢٠١ وقا فصل إذا خلا الرجل بالمرأة فمئنته نفسها من الوطء ولم يطئها لم يستقر لها مهر ولا نفقة
- ٢٠١ ، ٢٠٢ سئل عن مملوك في الرق والعبودية تزوج بامرأة وأدعى الحرية واقترض من الزوجة ثم ظهرت عبوديته فهل يلزمه شيء
- ٢٠٢ إذا جنى العبد تعلقت برقبته ويخير سيده
- ٢٠٣ سئل عن امرأة اعتاضت عن صداقها بعد موت الزوج فباعته الموض وقبضت الثمن ثم أقرت أنها قبضت الصداق من غير ثمن الملك فهل يبطل حق المشتري الخ ٠
- ٢٠٣ سئل عن رجل تزوج امرأة وكتب كتابها ودفع لها الحاكم بكماله وبقي المقسط وطلبها للدخول فامتنعت ولها خالة تمنعها
- ٢٠٤ سئل عن رجل تزوج بامرأة فطلقها ثلاثاً ولها كتاب إلى مدة وهو معسر
- ٢٠٤ سئل عن رجل تزوج امرأة وفي ظاهر الحال أنه حر ثم طلقها وطالبت به بحقوقها فقال أنه مملوك فهل يلزمه القيام بحق الزوجة
- ٢٠٥ إذا ادعى الرق بلا بينة ولم يعرف خلاف ذلك فهل يقبل قوله

## باب وليمة العرس

- ٢٠٦ سئل عن طعام الزواج وطعام العزاء وطعام الختان وطعام الولادة
- ٢٠٦ سئل هل يكره طعام الطهور وهل بينه وبين وليمة العرس فرق .
- ٢٠٦ الإجابة اليهما
- ٢٠٧ سئل عن قول النبي صلى الله عليه وسلم « من أكل مع مغفور غفر له » هل هو صحيح
- ٢٠٧ سئل عن معنى قوله « من أتى الى طعام لم يدع اليه فقد دخل سارقا وخرج مغبرا »
- ٢٠٨ - ٢١٠ سئل عن شرب النبي صلى الله عليه وسلم « ثلاثا » يعنى التنفس ولو شرب مرة هل يكون حراما وعن الشرب قائما هل يحرّم أو يكره أو يجوز لعارض
- ٢٠٨ ، ٢٠٩ النهى عن التنفس في الاناء
- ٢١١ سئل عن الأكل والشرب قائما هل هو حلال أو حرام أو مكروه
- ٢١١ ، ٢١٢ سئل عن رجل قال ان النبي صلى الله عليه قال « من أكل بطيخا أصفر عمره » وقال الآخر « ان النبي أكل العنب دو ، دو »
- ٢١٢ كان لا يريد موجودا ولا يتكلف مفقودا ، شكر النعم ، الاسراف في الأكل ، اذا أكل بنية الاستعانة على العبادة
- ٢١٣ سئل عن قول النبي صلى الله عليه وسلم « انه مكتوب على قشر البطيخ لا اله الا الله ، موسى كليم الله الخ . وأن من أكله بقشره كان له بكل نهشة عشر حسنات الخ . وأنه قال لأبى هريرة : « الك قميصان بنج الواحد واشتر به بطيخا » وهل صح عنه أكل البطيخ بالرطب وما معنى ذلك
- ٢١٤ سئل عن رجل حضر عنده جماعة ليطعمهم فلما حضر الخبز قال قال النبي صلى الله عليه وسلم « اذا حضر الخبز لا تنتظروا شيئا فاكلوا الخبز وحضر الادم فبقي بلا خير فهل هذا صحيح

- ٢١٤ ، ٢١٥ سئل عن الرجل اذا كان اكثر ماله حلالا وفيه شبهة فاذا اضاف رجلا أو دعاه هل يجيبه ؟
- ٢١٥ سئل عن رجل معه مال من حلال وحرام فهل يجوز لأحده أن يأكل من عيشه
- ٢١٦ - ٢٤٠ سئل عن اللعب بالشطرنج أحرام ؟ أو مكروه ؟ أو مباح وما لدليل على ذلك
- ٢١٧ ( الذين هم عن صلاتهم ساهون ) ( فخلف من بعدهم خلف ) الآية
- ٢١٧ لا يكتب للصبي من فضل صلاته إلا بمقدار ما أحضر قلبه فيها
- ٢١٨ اذا شغل الشطرنج عن واجب أو كماله أو اشتغل على محرم أو استلزم محرما حرم بالاتفاق
- ٢١٨ اذا قدر خلوها عن ذلك فهي ممنوعة عند الصحابة والأئمة الأربعة وأكثر أتباعهم
- ٢١٩ اللعب بالنرد والحمام عند الشافعي
- ٢٢١ ، ٢٢١ ما روى عن مالك في الشطرنج والنرد ونحوهما
- ٢٢٠ هل يسلم على لاعب الشطرنج
- ٢٢٠ أيضا أمر النرد أو الشطرنج • والتحقيق في ذلك
- ٢٢٠ ، ٢٢١ المغالبات المشتملة على القمار من الميسر بالشطرنج أو النرد أو الجوز أو الكمام أو البيض أو غير ذلك
- ٢٢١ - ٢٣٧ بعض الشافعية لم يحرم الشطرنج والنرد اذا خلعت عن العوض لظنه أنها لم تحرم الا لما فيها من أكل المال الباطل وليست منه علة التحريم الأصلية وحدها التدليل على ذلك
- ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٦ « من لعب بالنرد شير فكانما غمس يده في لحم خنزير ودمه » وفي لفظ « فليشتص الخنازير »
- ٢٢٢ ، ٢٢٣ ما جاء في تحريم النرد
- ٢٢٣ « كل شيء يلهو به الرجل فباطل الا رميه بقوسه أو تأديبه فرسه أو ملاعبته امرأته فانهن من الحق »
- ٢٢٤ ، ٢٢٦ جواز السباق بالأقدام وعلى الخيل والرمي بالنشاب والنهي عن أكل المال به والفرق بينه وبين النرد ونحوه

- ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٧ ، ٢٣٠ - ٢٣٧ ( انما للخمر والميسر والأنصاب والأزلام ) الآيتين .
- ٢٢٥ ليس في الخمر شيء محترم لا خمرة الخلال ولا غيرها
- ٢٢٥ ، ٢٢٦ سد الرسول الذرائع المقضية الى شرب الخمر بنهيه عن الخليطين والانتباز فيما يدب فيه السكر ولا يشعر به
- ٢٢٧ المغالبات ثلاثة أنواع
- ٢٢٨ ، ٢٢٩ قاعدة في سد الذرائع
- ٢٢٩ - ٢٣١ قد جعل الله للخلق من المباحات ما ترتاح به نفوسهم وأغناهم بذلك عن الألعاب المحرمة
- ٢٢٩ ( ومن يتق الله يجعل له مخرجا . ويرزقه من حيث لا يحتسب )
- ٢٢٩ ، ٢٣٠ صاحب الخمر يطلب الراحة بها ولا تزيده الا هما وغما وان حصل بها قسط من السرور الموقت فمضايضا أكثر
- ٢٣٠ ، ٢٣١ ( يسألونك عن الخمر والميسر ) الآية
- ٢٣١ ه الا وان في الجسد مضغة اذا صلحت صلح الجسد كله »
- ٢٣٢ ( ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر )
- ٢٣٣ ، ٢٣٤ يقصر نظر كثير من المتفقه والمتفلسفة عن معرفة ما يحبه الله ورسوله من مصالح القلوب ومفاسدها وأنواع المعارف بالله وملائكته وكتبه ورسله وأحوال القلوب وأعمالها ولا يرى من المصالح الا ما يعود لمصلحة المال والبنين أو سياسة النفس وتهذيب الأخلاق
- ٢٣٣ أصحاب رسائل ه أخوان الصغار ه وما الغوافيه
- ٢٣٤ ، ٢٣٥ ( يا أيها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة ) الآية
- ٢٣٥ - ٢٣٧ علة تحريم الربا ( يمحى الله الربا ويربى الصدقات )
- ٢٣٦ ظلم الفقير أشد من ظلم الفنى ، والظلم الذى يتعين فيه الظالم أعظم من ظلم لا يتعين فيه
- ٢٣٦ جواز العدول الى الخمر للحاجة
- ٢٣٧ ، ٢٣٨ المعين على الميسر كالمعين على الخمر والحضور عندهما سواء ، يؤدب

الموضوع	صفحة
عذر من استجاز الشطرنج من السلف كمن من استجاز الدرهم بالدرهمين ٠٠	٢٣٨
ليس لأحد أن يتبع زلات العلماء ولا يتكلم فيهم إلا بما هم له أهل	٢٣٩
سئل عن رجلين اختلفا في الشطرنج فقال أحدهما هي حرام وقال الآخر هي ترد عن الغيبة مع أنها حلال	٢٤٠ - ٢٤٣
إذا خلت عن عوض أو كانت بموض ، علة تحريمها ، ما روى عن السلف فيها	٢٤٠
( ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون )	٢٤١ ، ٢٤٢
الكراهة في كلام السلف	٢٤١
( يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر ) الآية	٢٤٢
النرد حرام وإن لم يكن بموض ، الخلاف أيما أثر هو أو الشطرنج	٢٤٢ ، ٢٤٣
الشطرنج أصله من الهند وانتقل إلى الفرس	٢٤٣
سئل عن رجل لعب بالشطرنج وقال هو خير من النرد ، هل اللعب بالشطرنج حرام بموض أو غير عوض وما قول العلماء فيه	٢٤٣ ، ٢٤٥
هل يسلم على لاعب الشطرنج	٢٤٥
سئل عن معنى قوله « من لعب بالنردشير فهو كمن غمس يده في فم لحم خنزير ودمه »	٢٤٦
سئل عن اللعب بالحمام	٢٤٦
إذا أشرف اللاعب بالحمام على حريم الجيران أو وقعت المجارة عليهم عزز	٢٤٦

## باب العشرة

سئل عن أقوام يعاشرون المردان وقد يقع من أحدهم قبلة ومضاجعة للمصبي وينعون أنهم يصحبونهم لله ويعلم قريب المصبي ولا ينهأه	٢٤٧
الأمر للمليح كالأجنبيبة في كثير من الأمور	٢٤٧
يمكن تعليم المردان وتأديبهم بدون هذه المفاصد	٢٤٨
مخالطتهم ضرر على الاتقياء وزيادة شر على الفخار	٢٤٩

- ٢٤٩ - ٢٥٥ سئل عن رجلين تراهنا في عمل زجلين وكل منهما له عصبية ومن تصبب لهما وفي ذكرهما التفزل في المردان وغير ذلك المراهنة على ذلك محرمة سواء بذل العوض من أحدهما أو من غيرهما ٢٥٠
- « لا سيق الا في حف أحافر أو نصل » ٢٥٠
- المصارعة والسابقة جائزة لكن من غير عوض ٢٥٠
- كل ما فيه اعانة على الفاحشة والترغيب فيها فهو حرام ٢٥١
- ضرب عمر للمناخعة ونفيه لنصر بن حجاج ٢٥١
- هذه الا زجال فاسدة المقدرات والتراكيب ٢٥٢
- ٢٥٢ ، ٢٥٥ تعلم العربية فرض كفاية ، الرد والشطرنج حرام
- ٢٥٣ كل المغالبات التي تصد عن ذكر الله وعن الصلاة وتوقع العداوة والبغضاء محرمة
- ٢٥٣ الغالب على أهل هذه الازجال الفسق أو النفاق
- ٢٥٤ معاشر هؤلاء ومخادتهم يستحق العقوبة معهم
- ٢٥٤ ( وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم آيات الله يكفر بها )
- ٢٥٤ لو نظمت هذه الازجال في غير الغزل لنهاي عنها كيف وقد نظموها في الفسق ووحدة الوجود
- ٢٥٥ كره السلف التكلم بغير العربية الا حاجة ، وأمر مالك أن يخرج من المسجد من يتكلم بغير العربية
- ٢٥٥ سئل عن يتحدث بين الناس بكلام وحكايات مفتعلة ليضحك الناس أو لفرض آخر
- ٢٥٦ - ٢٦٠ وقال « فصل » التشبيه بالبهائم في الأمور المنفومة في أصواتها وأفعالها مضموم
- ٢٥٦ ، ٢٥٧ حلة النهي عن التشبيه بالأعراب والأعاجم وأهل الكتاب .
- ٢٥٨ « العائد في هبته كالعائد في قبته ليس مثل السوء »
- ٢٥٧ ( فمثله كمثل الكلب ) الآيتين
- ٢٥٨ مناظرة الضافعي وأحمد في الكلب هل يقال انه مكلف أم لا
- ٢٥٩ ما يستدعي الشياطين وينفر الملائكة لا يباح الا لضرورة
- ٢٥٩ ، ٢٦٠ « لمن التشبهت بمن الرجال بالنسب والتشبهات من النساء بالرجال »

الموضوع	صفحة
وقال فصل قوله ( فالصالحات قانتات ) الآية يقتضى طاعتها لزوجها مطلقا فى الخدمة والسفر والتمكين وغير ذلك	٢٦٠
طاعة الزوج مقدمة على طاعة الوالدين	٢٦١
سئل عن امرأة تزوجت وخربت عن حكم والديها فايما افضل برهما أو مطاوعة زوجها	٢٦١ ، ٢٦٤
أحاديث فى فضل طاعة الزوج ووجوبها	٢٦١ ، ١٦٢٠
ليس لها أن تخرج من منزله الا بأذنه	٢٦٣
واذا أراد أن ينتقل بها الى مكان فعليها ذلك ولو امرها والداها بشلافه	٢٦٣
ليس لها أن تطيع أمها فى الاختلاص منه أو مضاجعته أو طلب الطلاق	٢٦٣ ، ٢٦٤
اذ امرها أبوها بما فيه طاعة الله فعلت واذا نهاها الزوج عن طاعة الله لم تطع الزوج	٢٦٤
سئل عن رجل له زوجة أسكنها بين ناس مناجيس وهو يخرج بها الى الفرج والى أماكن الفساد ويمارس المفسدين هل له ذلك	٢٢٤
وقال ( فصل ) وأما إثبات النساء فى ادبارهن فهو حرام	٢٦٥
ما حكى عن مالك وابن عمر فى ذلك	٢٦٥
( نسائكم نحرث لكم ) الآية	٢٦٥ - ٢٦٨
سئل عن رجل ينكح زوجته فى دبرها أحلال أو حرام	٢٦٦
اذا طاعته عزرا وإن استمرا فرق بينهما	٢٦٧
سئل عما يجب على من وطئ زوجته فى دبرها ، وهل إباحه أحد من العلماء	٢٦٧

## باب القسم بين الزوجات

سئل عن رجل متزوج بامراتين واحداهما يحبها ويكسوها ويعطيها ويجتمع بها أكثر	٢٦٩
( ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ) الآية	٢٦٩
اذا أراد أن يطلق احداهما فاصطلحا على أن يقيم عنده من غير قسم جاز برضاها	٢٧٠
( وإن امرأة خافت من بعلها نشوزا ) الآية	٢٧٠

- ٢٧٠ سئل عن الرجل اذا صبر على زوجته الشهر والشهرين لا يطؤها هل يأثم
- ٢٧١ سئل عن امرأة تضع معها دواء عند المجامعة يمنع نفوذ المني في مجارى الحبل هل يجوز واذا بقي فيها بعد الجماع تجوز الصلاة
- ٢٧٢ سئل عما اذا نظر الرجل الى جميع بدن امرأة ولمسه حتى الفرج
- ٢٧٣ سئل عن امرأة مطلقة وهي ترضع وقد آجرت لبنها ثم انقضت عدتها وتزوجت هل للمستأجر أن يمتصها عن الدخول على زوجها خشية أن يقل اللبن بالحبل
- ٢٧٤ سئل عن الأب اذا كان عاجزا عن اجرة الرضاع فهل له أن يسترضع غير الأم اذا امتنعت
- ٢٧٥ سئل عن تسلم عليه ثلاثة الزوجة ترضع من ليس ولدها الخ .
- ٢٧٦ اذا صال القبط على ماله والتمل على طعامه فما يفعل بهما

## باب النشوز

- ٢٧٧ ، ٢٧٨ سئل عن رجل له زوجة تصوم النهار وتقوم الليل وكلما دعاها الى فراشه تأبى عليه وتقدم ذلك على طاعة الزوج اذا امتنعت عن اجابته الى الفراش كانت ناشزة
- ٢٧٩ سئل عن رجل حلف على وزجته وقال لاهجرنك ان كنت ما تصلين فامتنعت فهل لها نفقة وماذا يجب عليها
- ٢٨٠ سئل عن رجل له زوجة لا تصلح هل يجب عليه أن يأمرها بالصلاة .
- ٢٨١ واذا لم تفعل هل يجب عليه أن يفارقها
- ٢٨٢ سئل عن قوله ( واللاتي تخافون نشوزهن ) وقوله ( واذا قيل انشزوا ) ما هو هذا النشوز من ذلك
- ٢٨٣ سئل عن رجل له زوجة وهي ناشزة فهل تسقط نفقتها وكسوتها وما يجب عليها .
- ٢٨٤ سئل عن رجل له امرأة وقد نشرزت عنه في بيت أبيها من مدة شهور
- ٢٨٥ سئل عما يجب على الزوجة اذا منعت من نفسها
- ٢٨٦ سئل عن تزوج بامرأة ودخل بها وهو مستمر في النفقة وهي ناشزة ثم ان والدها اخذها وسافر من غير إذن الزوج فما يجب عليها
- ٢٨٧ سئل عن رجل تزوج امرأة من مدة احدى عشر سنة وأحسنه العشرة معه وفي هذا الزمان تأبى العشرة وتناشزه



- ٢٨٠ سئل عن رجل تزوج بامرأة ما ينتفع بها ولا تطاوعه في أمر وتطلب منه نفقة وكسوة الخ .
- ٢٨١ سئل عن امرأة متزوجة برجل ولها أقارب كلما أرادت أن تزورهم أخذت الفراش وقعدت عندهم عشرة أيام . . وإذا ولدت لم تجيء إلا بعد أيام الخ .

## باب الخلع

- ٢٨٢ سئل ما هو الخلع الذي جاء به الكتاب والسنة
- ٢٨٢ وقال رحمه الله إذا كانت مبغضة له مختارة لفراقه فأنها تفتدى منه الخ .
- ٢٨٢ سئل عن امرأة مبغضة لزوجها طلبت الانخلاع منه وقالت إن لم تفارقني والا قتلتي نفسي فأكرهه الولي على الفرقة وتزوجت غيره وقد طلبها الأول الخ .
- ٢٨٣ إذا كان الرجل محسنا للشرة وطلبت منه الفرقة لم يلزم بذلك
- ٢٨٣ سئل رجل اتهم زوجته بفاحشة إلا أنه لم ير ما ينكره الشرع إلا أنه أرسلها إلى عرس فلم يجدها فيه الخ .
- ٢٨٣ لا يحل للرجل أن يفضل المرأة لتمطيه الصداق إلا أن تأتي بفاحشة
- ٢٨٤ على أهل المرأة أن يكشفوا الحق مع من ثم يمينونه عليه
- ٣٨٤ الجهاز الذي جائت به من بيت أبيها يرد عليها إلا أن يصطلحوا
- ٢٨٥ سئل عن ثيب بالغ زوجها الحاكم لعدم الأولياء ثم خالها الزوج وأبراته من الصداق بمون اذن الحاكم
- ٢٨٥ سئل عن امرأة قال لها زوجها إن أبرأتيني فانت طالق فأبرأته ولم تكن تحت الحجر ثم أدعت أنها سفينة
- ٢٨٦ زوجته على البراءة فهل يصح ويكُون رجعيًا
- ٢٨٦ إذا كان الأبراء ثلاثا يطلقها أو يتزوج عليها
- ٢٨٧ سئل عن رجل قال لامرأته هذا ابن زوجك لا يدخل لي بيتا فقال أبوه للزوج إن أبرأتك امرأتك تطلقها قال نعم فأني بها فقال إن أبرأتيني من كتابك ومن الحجة التي عليك فانت طالق قالت نعم فنزل إلى الشهود فسالوه كم طلقت قال ثلاثا فهل يقع عليه الطلاق الثلاث
- ٢٨٧ الشرط المتقدم على العقد كالمقارن له والعرفي كاللفظي .

- ٢٨٨ سئل عن رجل طلق زوجته طلقة رجعية فلما حضر عند الشهود قال له بعضهم قل طلقها على درهم فقال ذلك : فهل تبين منه
- ٢٨٩ - ٢١٥ « قاعدة في الخلع » سئل عن الخلع هل هو طلاق محسوب من الثلاث ؟ وهل يشترط كونه بلفظ الطلاق ونيته
- ٢٩٠ - ٢٩٢ لا يصح عن الصحابة ان الخلع طلاق بائن محسوب من الثلاث
- ٢٩٠ ، ٢٩١ عدة الخلع استبراء بحيضه ولا يصح عن عثمان بثلاث
- ٢٩٠ ، ٢٩٣ ( الطلاق مرتان ) الآيتين
- ٢٩٣ الأصل في الطلاق الخطر ، حكمة تحديده بثلاث
- ٢٩٤ - ٢١٥ هل من شرط كون الخلع فسخا ان يكون بغير لفظ الطلاق ونيته ؟ على ثلاثة اقوال
- ٢٩٥ اللفظ اذا وجد صريحا في باب ووجد معادا فيه لم يكن كناية في غيره
- ٢٩٥ لو نوى بلفظ الظهار الطلاق لم يقع ، ولو نوى بالحرام الطلاق لم يقع
- ٢٩٥ يرى الشافعي وبعض اصحاب احمد ان النكاح لا ينمقد بغير لفظ الانكاح والتزويج
- ٣٠٠ ، ٣١٥ اذا شرطت الرجعة مع بدل الخلع
- ٣٠٢ اذا أسلم وتحت أكثر من أربع وقال طلقت هذه كان فرقة لها واختيارا لغيرها
- ٣٠٢ اذا أوقع الطلاق بأي لفظ يحتمله وقع مع النية
- ٣٠٣ هل يصح الخلع بغير عوض
- ٣٠٣ ، ٣٠٤ اذا طلبت المرأة أن يطلقها طلقة بائنة بلا عوض هل تملك ذلك
- ٣٠٤ يصح الخلع والطلاق بغير اللفظ العربي
- ٣٠٤ ، ٣٠٥ قد يضاف الطلاق الى غير المرأة ، أو اليها ولا يعنى به الطلاق من الزوج فيدين
- ٣٠٥ - ٣٠٧ الفرق بين الطلاق المطلق والطلاق مع العوض
- ٣٠٥ ، ٣٠٦ لفظ الماء ، والخف ، والبيع ، والايمان ، والبشارة مع الاطلاق أو التقييد
- ٣٠٧ ، ٣٠٨ يصح الخلع من الأجنبي وليس كالإقالة
- ٣٠٨ اذا استأجر دارا صح أن يؤجرها بأكثر
- ٣٣٦ الفرق باختلاف الدين توجب الاستبراء بحضة

- ٣٠٩ إذا فارق المرأة بالعوض عدة مرات فله أن يتزوجها سواء كان بلفظ الطلاق أو غيره
- ٣٠٩ أهل الجاهلية كانوا يعدون الظهار طلاقاً والايلاء طلاقاً
- ٣١٠ لا تحرم الزوجة إلا بعد الطلقة الثالثة ولو نوى حرمتها
- ٣١٠ « وطلقها تطليقه »
- ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٤ ، ٣١٥ الطلاق السنّي والطلاق البيني
- ٣١١ - ٣١٣ هل تقع الثلاث المجموعة « حديث ركّانة » وسبب الالتزام بالثلاث .
- ٣١٣ ، ٣١٤ لا يجوز إيقاع الثلاث ولو بعوض ولا تقع به
- ٣١٣ « البينونة الصغرى » و « البينونة الكبرى »
- ٣١٥ لو بذلت العوض في الطلقة الثالثة لتحرم عليه حتى تنكح زوجاً غيره
- ٣١٥ - ٣٣٢ وقال فصل في الفرقة التي تكون من الطلاق الثلاث والتي لا تكون من الثلاث
- ٣١٦ سبب هذا الانقسام
- ٣١٦ - ٣١٩ هل الخلع طلاق أولاً سواء كان بلفظ الطلاق أو نيته أو خلا من لفظه ونيته
- ٣١٦ إذا قال أنت طالق ونوى من وثاق أو من زوج قبل
- ٣١٧ - ٣١٩ حديث فيروز « أسلمت وتحى أختان قال طلق أيتهما شئت »
- ٣١٨ ، ٣١٩ حديث غيلان « أسلم وتحت عشرة نسوة فقال أسلمك أربعا »
- ٣١٩ إذا اختار مما زاد على الأربع كفى ولم يحتج إلى انشاء طلاق في البواقي
- ٣١٨ - ٣٣٥ إندليل على أن الرسول لم يرد الطلاق المبدؤ وانما أولاد المفارقة في حديث فيروز وغيلان وجوه
- ٣٢١ الحكمة في تحريم الزوجة بعد الثلاث
- ٣٢١ - ٣٣٢ قصة اختلاع امرأة ثابت بن قيس وقول النبي « أقبل الحديقة وطلقها تطليقة » وأمرها أن تمتد بحيضة »
- ٣٢٢ الطلاق ( مرتان ) الآيتين
- ٣٢٣ - ٣٤٤ ، ٣٤٩ المختلعة تمتد بحيضة وما روى عن بعض الصحابة بثلاث لا يصح
- ٣٢٨ ( والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء )
- ٣٣٣ ، ٣٣٤ حديث بريدة « أمرها أن تمتد بحيضة »

- ٣٣٦ ، ٣٣٧ قول ابن عباس كان المشركون على منزلتين من النبي وأصحابه (١)  
أهل حرب (٢) أهل عهد الخ .
- ٣٣٧ امرأة الكافر هل عليها عدة أو استبراء
- ٣٣٦ ، ٣٣٧ ( إذا جئكم المؤمنات مهاجرات ) الآية
- ٣٣٧ ، ٣٣٨ إذا هاجر زوج المسلمة قبل أن تنكح فهو أحق بها
- ٣٣٧ رد النبي زينب على أبي العاص بن الربيع
- ٣٣٧ ، ٣٣٨ « انى كنت أسلمت وعلمت بإسلامي »
- ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٣ و ٣٤٨ « لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض »
- ٣٣٨ ، ٣٣٩ لا يجب الاستبراء على من لا تحيض ولا تحمل
- ٣٣٨ إذا أسلم على موارث لم تقسم أو عقود لم تقبض
- ٣٣٨ إذا أسلم رقيق الكافر الذي
- ٣٣٩ ، ٣٤٠ الأمة التي لم يطأها سيدها لا يجب استبرائها وكذلك مع العلم ببرائة الرحم
- ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٨ ، و ٣٥١ ، ٣٥٢ الموطونة بشبهة أو زنا تستبرأ بحيضة
- ٣٤٠ ، ٣٤١ ( إذا نكحت المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن ) الآية
- ٣٤٠ أم الولد تعتد بعد وفاة زوجها بحيضة
- ٣٤٠ ، ٣٤١ متعة المطلقة والنفقة والسكنى على خلاف في ذلك
- ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ حكمة اعتداد الرجعية بثلاثة قروء
- ٣٤١ ، ٣٤٢ هل تعتد المطلقة آخر ثلاث بحيضة أو بثلاث
- ٣٤٣ نسب ولد الكافر لا حق به وماؤه مخترم
- ٣٤٥ « نهى أن يسقى الرجل ماءه زرع غيره »
- ٣٤٤ - ٣٥١ « تداخل العدتين »
- ٣٤٤ تداخل العدود والكفارات
- ٣٤٥ إذا اشترى أمة قد اشترك في وطنها جماعة فليس عليها إلا استبراء واحد
- ٣٤٥ إذا اشترى جارية وباعها قبل أن يستبرأها فليس على الثاني الاستبراء واحد
- ٣٤٥ إذا اعتقها وتزوجها فهل يجب استبرائها

الموضوع	صفحة
( فمالكهم عليهن من عدة تمتدونها )	٣٤٦
هل يجوز للواطئ بشبهة أو نكاح فاسد أن يتزوج الموطوءة في عدتها منه	٣٥١
سئل عن رجل تخاصم مع زوجته وهي معه بطلقة واحدة فقالت طلقني فقال ان ابرأتيني فانت طالق فقالت ابراك الله مما يدعى النساء على الرجال	٣٥٢
سئل عن رجل قالت له زوجته طلقني وأنا ابرؤك من جميع حقوقي عليك وأخذ البنت بكفالتها فطلقها على ذلك فهل تطالب بغرض البنت	٣٥٣
متى عقد الحاكم عقدا ساع فيه الاجتهاد أو فسخ لم يكن لغيره نقضه	٣٥٤
سئل رجل قال لصهره ان جئت لي بكتابي وابراتني منه فبنتك طالق فجاء له بكتاب غيره ولم يعلم الزوج فقال بنتك طالق ثلاثا يظن الابراء صحيحا	٣٥٤
سئل عن رجل له زوجة فحلف ابرؤها انه ما يخليها معه وقال ابريه فابراته وطلقها ثم ادعت الاكراه	٣٣٥
سئل عن بنت يتيمة تحت الحجر مزوجة قال لها الزوج ان ابرأتيني من صداقك فانت طالق ثلاثا فمن شدة الضرب وهبت	٣٥٥
سئل عن رجل كسا امرأته كسوة مثمنة وطلبت منه المغالمة وطلب حليه منها فابت وانكرته الخ .	٣٥٦
إذا تنازعا هل اعطاها على وبه التملك أو الإباحة	٣٥٦ ، ٣٥٧
سئل عن رجل باع شيئا من قماشه فخاصمته زوجته لأجل أنه باع قماشه وقال ان اعطيتني كتابك لهذا الرجل كنت طالقا ثلاثا وكان نيته أن تبرأه فهل يقع الطلاق	٣٥٧
سئل عن رجل مالكي قال لوالد زوجته ان ابرأتني ابنتك أوقعت عليها الطلاق فقال والدها أنا ابرؤك فابراء والدها بغير حضورها ولا اذنها فهل يقع الطلاق	٣٥٨ - ٣٦١
هل للأب أن يطلق ويخالع امرأة ابنه الطفل	٣٥٩
سئل عن امرأة طلقها زوجها ثلاثا وابراته من حقوق الزوجية قبل علمها بالحمل .	٣٦١















